

تَبَيَّنَ الْمَطَالَعُ
بِمَعَانِي نَظْمِ الْبَائِعِ فِي مَقَرِّ الْإِمَامِ نَائِبِ

تَبْصِيرُ الْمُطَالَعِ بِمَعَانِي نَظْمِ الْبَائِعِ فِي مَفْهِمِ الْإِمَامِ زَائِعٍ

نظم
الإمام العلامة المفري اللغوي النحوي
الغفيرة البرضي محمد بن محمد بن داود ابن أجروم
الصنهاجي العباسي المغربي
(672 - 723 هـ)

شرح
د. فُحَمَّدُ حُخُودُ التَّمَسْمَانِيّ

الجزء الثاني

1446 هـ / 2025 م



مُحْفُوظَةٌ
بِمَنْعِ يَتَّقُونَ

الكتاب

: تَبْصِيرُ الْمُطَالِعِ بِمَعَانِي نَظْمِ الْبَارِعِ فِي مَقَرِّ الْإِمَامِ نَافِعِ
نَظْمِ الْإِمَامِ الْعَلَّامَةِ الْمَقْرئِ اللَّغْوِيِّ النَّحْوِيِّ الْفَقِيهِ الْفَرَضِيِّ
مُحَمَّدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ دَاوُدَ ابْنَ أَجْرُومَ الصَّنْهَاجِيِّ الْفَاسِيِّ
الْمَغْرِبِيِّ (672-723هـ).

: ذ. مُحَمَّدٌ حُجُودُ التَّمَسَّانِيِّ

: 1446 هـ / 2025 م

: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

: 2025MO3790

: 978-9920-481-18-2



: الطباعة والإخراج الفني

دار أبي رُقراق للطباعة والنشر

10 شارع العلويين رقم 3، حسان - الرباط

الهاتف : 05 37 20 75 83 - الفاكس : 05 37 20 75 89

E-mail : editionsbouregreg2015@gmail.com

يحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة
كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.
خضع هذا الكتاب قبل نشره إلى التحكيم والمراجعة.

باب الإظهار والإدغام

هذا باب فيه بيان أحكام الإظهار والإدغام عند الإمام نافع براوييه، وهو ممّا يجب تعلّمه؛ لأنّه لحن خفيّ، فمن أظهر ما يجب أن يدغم أو أدغم ما يجب أن يظهر فقد أخطأ في قراءته.

والإظهار هو الأصل؛ لأنّ الأصل في الحروف: الإظهار، ولأنّه لا يحتاج إلى سبب، ولأنّه لا يلزم معه تغيير الحرف الأوّل، وهو الأكثر في حروف القرآن الكريم، ولهذه الأسباب قدّم الإظهار في ترجمة الباب.

فالإظهار هو: فصل الحرف الأوّل عن الحرف الثاني وإخراج كلّ حرف من مخرجه موصوفاً بوصفه ونعته من غير اختلاسٍ ولا مطّ ولا سكّ. قال الإمام أبو وكيل ميمون الفخار:

حَقِيقَةُ الْإِظْهَارِ فِي النَّوْعَيْنِ كَانَ مُقَارِبَيْنِ أَوْ مِثْلَيْنِ
أَنْ تَفْصَلَ الْأَوَّلَ عَنْ ثَانٍ وَأَنْ تُبَيِّنَهُ مِنْهُ تَحَرُّكٌ أَوْ سَكَنٌ
مِنْ غَيْرِ سَكْتَةٍ عَلَيْهِ وَاحْذَرِ تَحْرِيكَهُ بِفَتْحَةٍ وَحَذَرِ⁽¹⁾

والإدغام هو: النطق بالحرفين حرفاً واحداً مشدداً من جنس الثاني.

وينقسم الإدغام إلى قسمين:

الأوّل: الإدغام الصّغير: وهو ما كان الحرف الأوّل ساكناً والثاني متحرّكاً؛ مثل: ﴿بَارِزُفُوهُمْ مِنْهُ﴾⁽²⁾، ﴿بَقْدَ ظَلَمَ﴾⁽³⁾، ﴿حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا﴾⁽⁴⁾، وهو المقصود في هذا النظم، وستأتينا أحكامه في هذا الباب.

(1) «تحفة المنافع» (اللوحة: 39) مخطوط.

(2) «سورة النساء» الآية: 8.

(3) «سورة البقرة» الآية: 229.

(4) «سورة الأنعام» الآية: 147.

الثاني: الإدغام الكبير: وهو ما كان الحرفان الأول والثاني متحرّكين؛ مثل: ﴿الرَّحِيمَ مَلِكٍ﴾⁽¹⁾، ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾⁽²⁾، ﴿رُخْرِحَ عِي﴾⁽³⁾، وهذا الإدغام خاصّ بالإمام أبي عمرو البصريّ أو راويه السّوسيّ على خلاف بين المغاربة والمشاركة في تعيين صاحب الإدغام الكبير، وتفصيل هذا القسم في الكتب الخاصّة بقراءة أبي عمرو البصريّ وغيرها من كتب القراءات التي تضمّنت قراءته.

والإدغام إذا أطلق انصرف إلى الإدغام الصّغير؛ لوجوده عند جميع القراء؛ ويعرّفونه بـ: إدخال حرف ساكن في حرف متحرّك بلا فصل بحيث يصيران حرفاً واحداً مشدّداً. قال الإمام ابن القاضي:

لَفْظٌ بِسَاكِنٍ أَتَاكَ مُسْتَنَدٌ فَمُتَحَرِّكٌ بِلَا فَصْلٍ وَرَدٌ
مِنْ مَخْرَجٍ مُتَّحِدٍ فِي الْعُرْفِ هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ فَافْهَمْ وَصَفِي⁽⁴⁾

وعلة الإدغام: تخفيف اللفظ عند النطق بالحرفين؛ فالحرفان إذا كانا متّفقين في المخرج أو متقاربين فإنّه يثقل النطق بهما؛ لذلك خُفِّفَا بالإدغام، والنطق بحرف واحد فيه سهولة وخفة عند النطق بالحرف.

والإدغام لغة من لغات العرب.

وأسباب الإدغام ثلاثة: التّماثل، والتّقارب، والتّجانس.

فالتّماثل: حرفان متّحداً في الاسم والرّسم والمخرج والصفة؛ مثل: اللّام مع اللّام، والدّال مع الدّال، والتّاء مع التّاء، والميم مع الميم، وسيذكر النّاظم إدغام المتماثلين عند قوله: «وَسَاكِنِ الْمِثْلَيْنِ صَحَّ أَوْ لَا أَدْغَمَ».

(1) «سورة الفاتحة» الآيتان: 2-3.

(2) «سورة البقرة» الآية: 19.

(3) «سورة آل عمران» الآية: 185.

(4) «الفجر السّاطع» (3/ 42).

والتقارب: حرفان تقاربا في المخرج واختلفا في الصّفة؛ مثل: الدّال مع السين، والدّال مع الطّاء، أو تقاربا في الصّفة واختلفا في المخرج؛ مثل: الدّال مع الجيم، والسين مع السين، أو تقاربا في المخرج والصّفة معاً؛ مثل: الدّال مع الزّاي، واللّام مع الرّاء.

والتجانس: حرفان اتّفقا في المخرج واختلفا في الصّفة؛ مثل: الدّال مع الثّاء، والثّاء مع الطّاء، أو اتّفقا في الصّفة واختلفا في المخرج؛ مثل: الدّال مع الجيم.

والأصل في الإدغام هو: إدغام المتماثلين.

فإذا أردت أن تدغم الحرفين المتماثلين فإنّك تدغم الحرف الأوّل الساكن في الحرف الثّاني المتحرّك مباشرة. وإذا أردت أن تدغم الحرفين المتقاربين أو المتجانسين فإنّك تبدل الحرف الأوّل الساكن من جنس الثّاني المتحرّك، ثمّ تدغمه فيه. وهذا كلّه فيما إذا كان الحرف الأوّل ساكناً، فإن كان الحرف الأوّل متحرّكاً؛ فلا بدّ من إضافة عمليّة تسكين الحرف الأوّل.

والحروف كلّها تدغم إلّا الهمزة فلا تدغم، قال الإمام سيّويه: «ومن الحروف ما لا يدغم في مقاربه ولا يدغم فيه مقاربه كما لم يدغم في مثله، وذلك الحرف الهمزة؛ لأنّها إنّما أمرها في الاستثقال التّغيير والحذف، وذلك لازمٌ لها وحدها كما يلزمها التّحقيق، لأنّها تستثقل وحدها، فإذا جاءت مع مثلها أو مع ما قرب منها أجريت عليه وحدها، لأن ذلك موضع استثقال كما أن هذا موضع استثقال»⁽¹⁾.

والإدغام الصّغير ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأوّل: واجب، وهو ما اتّفق جميع القراء على إدغامه، ويكون في المثلين والمتقاربين والمتجانسين، وسيأتي ذلك عند قول النّاطم: «وَسَاكِنَ

(1) «الكتاب» (4/ 446).

الْمِثْلَيْنِ صَحَّ أَوْ لَا أَدْغِمَ»، وقوله: «وَذَالَ (إِذْ) أَدْغِمُهُ عِنْدَ الظَّاءِ عَنْ نَافِعٍ، وَذَالَ (قَدْ) فِي التَّاءِ»، وقوله: «تَاءُ الْفِعْلِ)... وَالْكُلُّ عِنْدَ الدَّالِ ثُمَّ الطَّاءِ، وَلَا مَ (هَلْ) وَ(بَلْ) لِحَرْفِ الرَّاءِ»، وهي التي قال عنها الإمام الشاطبي:

وَلَا خُلْفَ فِي الْإِدْغَامِ إِذْ (ذَلَّ) (ظَلَمَ) وَقَدْ (تَيَمَّمَ) (ذَعَدُ) وَسِيمًا تَبَيَّنَا
وَقَامَتْ (تُ) رِيهِ (ذُ) مِيَّةٌ (طُ) يَبٌ وَصَفِيهَا وَقُلْ بَلْ وَهَلْ (رَا) هَا (لَا) يَبٌ وَيَعْقِلَا
وَمَا أَوَّلُ الْمِثْلَيْنِ فِيهِ مُسْكَنٌ فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ مُتَمَثِّلًا⁽¹⁾

الثاني: جائز، وهو ما اختلف فيه القراء بين الإظهار والإدغام، وهو الذي يذكره القراء عادة في كتب الخلاف، وينقسم بدوره إلى ثلاثة أقسام: أولها: إدغام حرف من كلمة في حروف متعددة من كلمات متفرقة؛ وهي محصورة في أبواب: (إِذْ)، و(قَدْ)، و(تَاءُ التَّائِيثِ)، و(هَلْ)، و(بَلْ). ثانيها: إدغام حرف في حرف من كلمة أو من كلمتين حيث وقع؛ وهو الذي يعبرون عنه بـ«حروف قربت مخرجها»، وخصصوا لها بابًا خاصًا. ثالثها: ما اختلف القراء في إظهاره وإدغامه مما يتعلق بالنون الساكنة والتنوين، وألحقوا بهما باقي أحكامهما من القلب والإخفاء؛ فخصصوا لذلك «باب أحكام النون الساكنة والتنوين».

الثالث: ممتنع، وهو الذي امتنع إدغامه عند جميع القراء؛ كأن يكون الحرف الأول متحررًا والثاني ساكنًا في كلمة أو كلمتين، أو يكون الحرف الأول حرف مدّ ولين.

وفيما يأتي بيان للأحكام السابقة:

(1) «حز الأمانى» (رقم الأبيات: 274-276).

[قاعدة إدغام التماثلين لورش وقالون]

قال الناظم رحمه الله:

(56) وَسَاكِنَ الْمِثْلَيْنِ صَحَّ أَوَّلًا أَدْغَمَ وَخُلِفَ ﴿مَالِيَةً﴾ قَدْ أَنْجَلَى

في هذا البيت ذِكْرُ قَاعِدَةٍ عَامَّةٍ لجميع القراء، وهي المتعلقة بالإدغام الواجب، وتكون في التماثلين؛ ومفاد القاعدة: أَنَّ الحرفين التماثلين إذا كان أولهما ساكنًا وصحيحًا غير حرف مدّ ولين؛ فَإِنَّهُ يُدْغَمُ في الثاني لجميع القراء، سواء كان ذلك في كلمتين؛ مثل: ﴿تَسْطِيعَ عَلَيْهِ﴾⁽¹⁾، و﴿إِذْ هَبْ بَكِيتِي﴾⁽²⁾، و﴿إِذْ هَبْ﴾⁽³⁾، أو في كلمة واحدة؛ مثل: ﴿يُوجِّهُهُ﴾⁽⁴⁾، و﴿يُكْرِهَهُنَّ﴾⁽⁵⁾، و﴿يُذَرِكُنَّكُمْ﴾⁽⁶⁾.

فقوله: «وَسَاكِنَ الْمِثْلَيْنِ صَحَّ أَوَّلًا أَدْغَمَ» بيان لشروط إدغام التماثلين؛

وهي:

الأوّل: أن يكون الحرفُ الأوّل من التماثلين ساكنًا، وهذا مستفاد من قوله: «وَسَاكِنَ الْمِثْلَيْنِ... أَوَّلًا»، ويدخل فيه ما كان الحرف الأوّل ساكنًا سكونًا لازمًا أصليًا؛ مثل: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا﴾⁽⁷⁾، وما كان ساكنًا سكونًا عارضًا لجازم أو غيره؛ مثل: ﴿فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾⁽⁸⁾.

(1) «سورة الكهف» الآية: 81.

(2) «سورة النمل» الآية: 28.

(3) «سورة الأنبياء» الآية: 86.

(4) «سورة النحل» الآية: 76.

(5) «سورة النور» الآية: 33.

(6) «سورة النساء» الآية: 77.

(7) «سورة المائدة» الآية: 63.

(8) «سورة الإسراء» الآية: 33.

الثاني: أن يكون أوّل المتماثلين صحيحًا غير حرف مدّ ولين، وهذا مأخوذ من قوله: «صَحَّ أَوَّلًا»؛ أي: شرط إدغام المتماثلين أن يكون الحرفُ الأوّل الساكنُ صحيحًا غير حرف مدّ ولين كما تقدّم في الأمثلة السابقة، ويدخل فيه ما كان حرف لين⁽¹⁾؛ مثل: ﴿ثُمَّ اتَّقُوا وَعَآمَنُوا ثُمَّ اتَّقُوا وَأَحْسَنُوا﴾⁽²⁾، ﴿ءَاوُوا وَتَصَرُّوا﴾⁽³⁾.

ومفاد هذا الشرط أنّه إذا كان الحرفُ الأوّل الساكنُ حرف مدّ ولين فلا يُدغم لأحد؛ مثل: ﴿يُيُوسَفُ﴾⁽⁴⁾، و﴿الذِّمَّةُ يُوَسَّوْسُ﴾⁽⁵⁾، و﴿إِصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾⁽⁶⁾، و﴿قَالُوا وَأَقْبَلُوا﴾⁽⁷⁾، وإنّما لم تُدغم حروف المدّ واللين لضعفها، فالإدغام إنّما يكون فيما كان ثقیلاً، لذلك سيق بالإدغام من أجل التخفيف.

الثالث: أن يكون الحرفُ الساكنُ الصّحيحُ في أوّل الحرفين المتماثلين وليس في ثانيهما، وهذا ما أشار إليه بقوله: «وَسَاكِنِ الْمُثْلَيْنِ صَحَّ أَوَّلًا»؛ فهو احتراز من الساكن الصّحيح المتأخّر؛ نحو: ﴿الْمُمْتَرِينَ﴾⁽⁸⁾، ففيه الإظهار مطلقاً.

فإذا اجتمعت هذه الشروط الثلاثة في المتماثلين فنافع؛ بل وسائر القراء يدغم الحرف الأوّل الساكن الصّحيح في الحرف الثاني المتحرّك إدغامًا صحيحًا.

(1) قال بعضهم: إنّ حرفي اللين يجريان في باب المدّ مجرى حروف المدّ، ويجريان في باب الإدغام وباب النّقل مجرى باقي الحروف. ينظر: «الفجر الساطع» (3/ 73).

(2) «سورة المائدة» الآية: 95.

(3) «سورة الأنفال» الآية: 75.

(4) «سورة يوسف» الآية: 7.

(5) «سورة الناس» الآية: 4.

(6) «سورة آل عمران» الآية: 200.

(7) «سورة يوسف» الآية: 71.

(8) «سورة آل عمران» الآية: 59.

[خلف ﴿مَالِيَّةٌ هَلَكَتْ﴾ لورش وقالون]

وقوله: «وَحُلْفٌ ﴿مَالِيَّةٌ﴾ قَدْ اُنْجَلَى»؛ أي: حصل لنافع من روايته ورش وقالون في كلمة ﴿مَالِيَّةٌ﴾ من قوله تعالى: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَّةٌ هَلَكَتْ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ﴾ في «سورة الحاقة»⁽¹⁾ وجهان في حال الوصل:

الوجه الأول: الإدغام؛ ووجهه: اجتماع المثلين لفظاً. وتضبط في المصحف على هذا الوجه: بتعرية الهاء الأولى من السكون مع وضع الشدة والفتحة على الهاء الثانية.

الوجه الثاني: الإظهار؛ ووجهه: انفصالهما حكماً بالوقف المنوي وإجراء الوصل مجرى الوقف وكون الهاء هاء سكت. وتضبط في المصحف على هذا الوجه: بوضع علامة السكون على الهاء الأولى والفتحة على الهاء الثانية بدون تشديد.

وقوله: «قَدْ اُنْجَلَى»؛ أي: اتضح وظهر وانكشف سبب ذكر ﴿مَالِيَّةٌ هَلَكَتْ﴾ هنا في هذا الموضع؛ وهو اتصال هاء السكت الساكنة بهاء متحركة بعدها في اللفظ؛ فهي من قبيل المتماثلين. وكذلك قَدْ اُنْجَلَى سبب وقوع الخلاف فيها؛ لأنّ بعض القراء اعتدّ بهاء السكت فاستثناهما من إدغام المتماثلين وأظهرها، وبعضهم لم يعتدّ بها فلم يستثنها من إدغام المتماثلين وأدغمها.

والوجهان المذكوران في «الدرر اللوامع»⁽²⁾؛ فقد قال الإمام ابن بري:

..... وَفِي ﴿كِتَابِيَّةٍ﴾ خُلْفٌ، وَيَجْرِي فِي ادِّغَامِ ﴿مَالِيَّةٍ﴾

(1) الآيتان: 28-29.

(2) (رقم البيت: 118).

ولم يتعرض لها الإمامان الدّانيّ والشّاطبيّ على وجه الخصوص؛
فيكون هذا الحكم من زيادات الإمامين ابن آجرّوم وابن برّي على «التّيسير»
و«حرز الأمان».

والذي جرى عليه العمل عند المغاربة هو: الإدغام⁽¹⁾؛ لقول الإمام
الدّانيّ في «المنبّهة»:

فَإِنْ أَرَدْتَ الْوَصْلَ دُونَ الْوَقْفِ أَذْغَمْتَ هَاءَ السَّكْتِ دُونَ خُلْفِ
فِي «مَالِيَهُ هَلْكَ» لِلتَّمَاثُلِ كَذَا أَخَذْنَاهُ عَنِ الْأَفْضَلِ
وَذَلِكَ الْقِيَاسُ فَاعْلَمْنَاهُ وَاطَّرَحْنُ مَا شَذَّ وَآلَهُ عَنْهُ⁽²⁾

ولقول الإمام الشّاطبيّ:

وَمَا أَوَّلَ الْمُثْلَيْنِ فِيهِ مُسَكَّنٌ فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ مُتِمِّثًا⁽³⁾

ولقول الإمام ابن آجرّوم السّابق:

وَسَاكِنَ الْمُثْلَيْنِ صَحَّ أَوَّلًا أَذْغِمُ.....

ولقول الإمام ابن برّي:

وَسَاكِنُ الْمُثْلَيْنِ إِنْ تَقَدَّمَ وَكَانَ غَيْرَ حَرْفٍ مَدُّ أَذْغَمًا⁽⁴⁾

والمقدّم عند المشاركة هو: الإظهار⁽⁵⁾، وفي ذلك أنشدنا شيخنا عليّ بن

محمّد توفيق النّحاس المصريّ بقراءتي عليه:

(1) ينظر: «إتقان الصّنع» لأحمد بن عليّ بن شعيب (ص 53) مخطوط أصليّ بمكتبي الخاصّة،
و«بيان الخلاف والتّشهير» لابن القاضي (ص 340)، و«تقييد الشّيخ الرّاضي السّوسي»
عن شيخه ابن القاضي في القراءات السّبع (اللوحة: 16) مخطوط، و«التّوضيح والبيان»
للودغيريّ (ص 291).

(2) «المنبّهة» (رقم الأبيات: 774-776).

(3) «حرز الأمان» (رقم البيت: 276).

(4) «الدّرر اللّوامع» (رقم البيت: 118).

(5) ينظر: «فتح المعطي» لمحمّد بن أحمد المتولّي (ص 30)، و«الإضاءة» للضّبّاع (ص 140).

..... وَفِي ﴿مَالِيَّةٍ﴾ سَكَتٌ بِإِظْهَارِهِ جَلًّا⁽¹⁾

وإذا قرأنا بالإظهار فلا بدّ من سكتة خفيفة من غير تنفّس للفصل بين الهاءين⁽²⁾ كما أشار إليه شيخنا النّحاس في شطر البيت السابق ذكره.

وعند المشاركة وبعض المغاربة أنّ الخلاف لورش في ﴿مَالِيَّةٍ هَلَكَ﴾ يترتب على الخلاف الحاصل في ﴿كِتَابِيَّةٍ إِنَّي﴾ من قوله تعالى: ﴿قَبِيضٌ هَآؤُمْ أَفْرَأْ وَأَكْتَبِيَّةٍ إِنَّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلْكِي حِسَابِيَّةٍ﴾ من «سورة الحاقة»⁽³⁾؛ فإذا قرأنا بعدم النّقل في ﴿كِتَابِيَّةٍ إِنَّي﴾ أظهرنا ﴿مَالِيَّةٍ هَلَكَ﴾، وإذا قرأنا بالنّقل في الأوّل أدغمنا في الثّاني⁽⁴⁾.

قال الإمام الدّاني: «فمن روى التّحقيق لزمه بأن يقف على الهاء في قوله ﴿مَالِيَّةٍ هَلَكَ﴾ وقفة لطيفة في حال الوصل من غير قطع؛ لأنه واصل بنيّة واقف، فيمتنع بذلك من أن تدغم في الهاء التي بعدها، ومن روى الإلقاء لزمه أن يصلها ويدغمها في الهاء التي بعدها؛ لأنها عنده كالحرف اللازم الأصلي»⁽⁵⁾.

وقال الإمام محمّد محمّد الإياري:

﴿كِتَابِيَّةٍ﴾ حَقَّقَ لَوْرَشٍ سَاكِتًا فِي ﴿مَالِيَّةٍ﴾، وَانْقَلَبَ بِإِدْغَامٍ تَلَا⁽⁶⁾

(1) «القصيدة الحسنة» (ص 115).

(2) ينظر: «إتقان الصّنع في التّجويد للسّبعة» لأحمد بن عليّ بن شعيب (ص 53) مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصّة.

(3) الآيتان: 18-19.

(4) ينظر: «أنوار التعريف» لابن الغازي الحامديّ (ص 225) بتحقيقي قيد الطّبع، و«فتح المعطي» للمتولّي (ص 29-30)، و«الإضاءة» للضّبّاع (ص 140)، و«إرشاد المريد» له (ص 67).

(5) «جامع البيان» (2/ 612).

(6) «الطّوابع البدرية في ضبط الآية العسيرة» (رقم البيت: 108).

وقال الإمام محمد بن أحمد المتولّي المصري:

..... ثُمَّ وَجْهَانِ جَاءَ فِي ﴿كِتَابِيهِ أَنِّي﴾ وَالسُّكُونُ تَفْضُلًا
وَمَنْ يَرَوْ فِيهِ النُّقْلَ أَدْعَمَ ﴿مَالِيَّةٌ﴾ وَيَسْكُتُ فِيهِ مَنْ بِالْإِسْكَانِ قَدْ تَلَا⁽¹⁾

وقال الشيخ عثمان سليمان مراد المصري:

﴿كِتَابِيَّةٌ﴾ بِالنُّقْلِ وَالْإِسْكَانِ عَنْهُ وَلَكِنْ الْأَصَحُّ الثَّانِي
فَإِنْ أَخَذْتَ النُّقْلَ أَدْعَمَ ﴿مَالِيَّةٌ﴾ وَاسْكُتْ بِهَا إِنْ سَكَنْتَ ﴿كِتَابِيَّةٌ﴾⁽²⁾

ولكن الذي جرى به العمل عند المغاربة في العصور المتأخرة تلاوة
ورسمًا هو: تحقيق ﴿كِتَابِيهِ أَنِّي﴾ مع إدغام ﴿مَالِيَّةٌ هَلَكَ﴾⁽³⁾، قال الإمام
محمد بن عبد السلام الفاسي:

حَقَّقْ لَوْرَشٍ أَوَّلًا ﴿كِتَابِيَّةٌ﴾ وَقَاطِعْ لِكُلِّ بَادِّغَامٍ ﴿مَالِيَّةٌ﴾
وَقَوْلُ شَيْخٍ شَيْخِنَا جَرَى الْعَمَلُ لَدَى ﴿كِتَابِيَّةٌ﴾ بِتَحْقِيقِ يُحَلْ
كَذَاكَ الْإِظْهَارُ جَرَى بِـ ﴿مَالِيَّةٌ﴾ إِنْ صَحَّ لَا يُدْفَعُ حَتْمًا تَالِيَةً
إِذْ كُلُّ مَا سَطَّرَ قَبْلُ قَدْ جَرَى عَمَلْنَا فِيهِ بِوَجْهِ لَا مِرَا⁽⁴⁾

وخروجًا من الخلاف في الكلمتين المذكورتين اختار أهل الأداء
الوقف على ﴿كِتَابِيَّةٌ﴾، و﴿مَالِيَّةٌ﴾، والابتداء بما بعدهما؛ كما هو صنيع
الإمام الهبطي الذي جرى به العمل عندنا في المغرب، وإلى هذا الاختيار أشار
الإمام مكّي بن أبي طالب القيسي بقوله: «فالوقف على هاتين الهاءين هو

(1) «منظومة في بيان ما يخالف فيه ورش المصري حفصًا عن عاصم الكوفي» (ص 29) المطبوع مع شرحه للنّاطم «فتح المعطي».

(2) «النور الساطع في قراءة الإمام نافع» (رقم البيت: 51-52).

(3) ينظر: «التوضيح والبيان» للودغيري (ص 292).

(4) «إتمام إبراز الضمير من أسرار التصدير» (رقم البيت: 105-108).

وجه الصَّواب والاختيار، وإذا كان الوقف هو الصَّواب فلا سبيل إلى إلقاء حركة الهمزة ولا إلى الإدغام؛ لأنَّ الهمزة تصير مبتدأ بها، وكذلك الهاء⁽¹⁾.

[حكم ذال (إذ)، ودال (قد)، و(تاء التَّأْنِيثِ)، ولام (هل)، (و(بل) لورش وقالون]

قال النَّاطِم رحمه الله:

- (57) وَذَالَ (إِذْ) أَدْغَمَهُ عِنْدَ الظَّاءِ عَنْ نَافِعٍ وَذَالَ (قَدْ) فِي التَّاءِ
(58) وَوَرَشُهُمْ فِي الضَّادِ وَالظَّاءِ أُعْجِمَا وَعَنْهُ (تَاءُ الْفِعْلِ) فِي الظَّاءِ مِثْلَمَا
(59) وَالْكُلُّ عِنْدَ الدَّالِ ثُمَّ الطَّاءِ وَلَامَ (هَلْ) وَ(بَلْ) لِحَرْفِ الرَّاءِ

لَمَّا ذَكَرَ الْقَاعِدَةُ الْعَامَّةُ لِنَافِعٍ وَغَيْرِهِ فِي إِدْغَامِ الْمُتَمَاتِلِينَ، أَرَدَفَ ذَلِكَ بَعْضُ مَا يَدْغُمُهُ مِنَ الْمُتَقَارِبِينَ وَالْمُتَجَانِسِينَ مِمَّا اخْتَلَفَ الْقُرَّاءُ الْعَشْرَةُ فِي إِظْهَارِهَا وَإِدْغَامِهَا؛ وَذَلِكَ فِي الْأَلْفَاظِ الْخَمْسَةِ: ذَال (إِذْ)، وَدَال (قَدْ)، وَتَاءُ التَّأْنِيثِ، وَلَام (هَلْ)، وَ(بَلْ).

وَقَدْ تَبَعَ النَّاطِمُ فِي ذِكْرِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ الْخَمْسَةِ وَتَرْتِيبِهَا الْإِمَامَ الشَّاطِبِيَّ، فَبَيَّنَ حُكْمَهَا لِقَالُونَ وَوَرَشٍ وَفَاقًا أَوْ اخْتِلَافًا، وَقَدْ ذَكَرَ مِنْهَا مَا يَدْغُمُ لَهَا اتِّفَاقًا مَعَ جَمِيعِ الْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ، وَمَا يَدْغُمَانِهَا مِنْهَا مِمَّا حَصَلَ فِيهِ الْاِخْتِلَافُ بَيْنَ الْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ، وَسَأَقُومُ هُنَا بِشَرْحِ مَا ذَكَرَهُ النَّاطِمُ، ثُمَّ سَأَتَّبِعُهُ بِأَحْكَامِ تَفْصِيلِيَّةٍ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ الْخَمْسَةِ.

[حكم ذال (إذ) لورش وقالون]

وَقَدْ بَدَأَ النَّاطِمُ بِذَالِ (إِذْ)؛ فَقَالَ: «وَذَالَ (إِذْ) أَدْغَمَهُ عِنْدَ الظَّاءِ عَنْ نَافِعٍ»، فَأَفَادَ أَنَّهَا تَدْغُمُ لِنَافِعٍ مِنْ رَوَايَتِهِ فِي حَرْفِ الظَّاءِ، وَقَدْ وَرَدَتْ الظَّاءُ بَعْدَ (إِذْ) فِي

(1) «الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها» (1/ 94).

موضعين من القرآن الكريم، وهما قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ﴾⁽¹⁾، ﴿وَلَنْ يَنْبَغَ لَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْتُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾⁽²⁾. فنافع يدغم ذال (إذ) في الموضعين المذكورين.

وما ذكره الناظم من أحكام ذال (إذ) مختصر، ويمكن تفصيل أحكامها فيما يأتي: الحروف الأبجدية بالنسبة لما يأتي بعد ذال (إذ) على نوعين:

النوع الأول: حروف لم تأت بعد ذال (إذ)؛ وهي سِتَّة: الطاء، والميم، والثاء، والشين، والضاد، والخاء، ويجمعها قولهم: (طُمْتُ شَخْخُ).

النوع الثاني: حروف جاءت بعد ذال (إذ)، وهي باقي الحروف، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: قسم اتفق القراء على إدغام ذال (إذ) فيه؛ وذلك عند حرفين: الذال في قوله تعالى: ﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغْضِبًا﴾⁽³⁾، ولا يوجد غيره في القرآن الكريم، والطاء في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْبَغَ لَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْتُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾⁽⁴⁾، وفي قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ﴾⁽⁵⁾ ولا يوجد غيرهما في القرآن الكريم.

القسم الثاني: قسم اتفق القراء على إظهار ذال (إذ) عنده؛ وهو أربعة عشر حرفاً؛ يجمعها قولهم: «رَبِّكَ أَحَقُّ غَنِيَّ لَهُ عَفْوٌ».

القسم الثالث: قسم اختلف القراء فيه؛ وهو سِتَّة أحرف؛ يجمعها قولهم: «سَجَزُ تَصُدُّ» أو «صَدَّ سَتُجَزِ»⁽⁶⁾. لكن ورثاً وقالون اتفقا على إظهار

(1) «سورة النساء» الآية: 63.

(2) «سورة الزخرف» الآية: 38.

(3) «سورة الأنبياء» الآية: 86.

(4) «سورة الزخرف» الآية: 38.

(5) «سورة النساء» الآية: 63.

(6) ينظر: «الدر الثمير» لابن أبي السداد المالقي (2/ 397-400).

(إِذْ) عِنْدَ جَمِيعِ هَذِهِ الْأَحْرَفِ السَّتَّةِ الَّتِي اخْتَلَفَ الْقُرَّاءُ فِيهَا، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ الْإِمَامُ الْحَصْرِيُّ:

وَعِنْدَ «الصَّفِيرِيَّاتِ» يُظْهَرُ ذَالُ (إِذْ) وَأَحْرَفُ «جُدَّتْ» ذَا عٍ مِنْ فِي كَالْعِطْرِ⁽¹⁾

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ بَرِّي عَنْ هَذِهِ الْأَحْرَفِ السَّتَّةِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا بَيْنَ الْقُرَّاءِ:

وَ(إِذْ) لِـ «أَحْرَفِ الصَّفِيرِ» أَظْهَرَ وَلِهَجَاءِ «جُدَّتْ» لَيْسَ أَكْثَرًا⁽²⁾

وَبِنَاءٍ عَلَى مَا سَبَقَ فَإِنَّ النَّاطِمَ قَدْ اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ أَحَدِ الْحَرْفَيْنِ الَّتِي تَدْغَمُ فِيهِمَا ذَالُ (إِذْ) وَجُوبًا لَجَمِيعِ الْقُرَّاءِ وَهُوَ الظَّاءُ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْحَرْفَ الثَّانِي الَّذِي تَدْغَمُ فِيهِ وَهُوَ الذَّالُّ؛ لِأَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ إِدْغَامِ الْمُتَمَاثِلِينَ الَّتِي تَدْغَمُ وَجُوبًا لَجَمِيعِ الْقُرَّاءِ، وَقَدْ سَبَقَتْ قَاعِدَةُ إِدْغَامِ الْمُتَمَاثِلِينَ. وَلَمْ يَذْكُرْ كَذَلِكَ الْإِدْغَامَ الْعَاجِزَ مِنْ ذَالُ (إِذْ) لِأَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ قَالُونَ وَوَرَشَ.

[حُكْمُ دَالٍ (قَدْ) لُورَشَ وَقَالُونَ]

بَعْدَ الْحَدِيثِ عَنْ ذَالُ (إِذْ) انْتَقَلَ النَّاطِمُ لِبَيَانِ أَحْكَامِ دَالٍ (قَدْ) فَقَالَ: «وَدَالٌ (قَدْ) فِي التَّاءِ»، فَأَفَادَ أَنَّ دَالٍ (قَدْ) تَدْغَمُ لِنَافِعٍ فِي حَرْفِ التَّاءِ، وَقَدْ وَرَدَتْ فِي سَبْعَةِ مَوَاضِعٍ؛ مِثْلُ: ﴿قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾⁽³⁾، ﴿وَلَقَدْ تَرَكْنَا مِنْهَا آيَةً بَيِّنَةً لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾⁽⁴⁾، ﴿وَلَقَدْ تَرَكْنَاهَا آيَةً فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾⁽⁵⁾.

ثُمَّ قَالَ: «وَوَرَشُهُمْ»؛ أَي: وَوَرَشَ أَدْغَمَ دَالٍ (قَدْ) «فِي الضَّادِ وَالظَّاءِ أَعْجَمًا»؛ أَي: نَقَطَ، فَفِيهِ بَيَانٌ مَا انْفَرَدَ وَرَشَ بِإِدْغَامِهِ؛ وَذَلِكَ فِي

(1) يَنْظُرُ: «الْقَصِيدَةُ الْحَصْرِيَّةُ» (رَقْمُ الْبَيْتِ: 106).

(2) يَنْظُرُ: «الدَّرَرُ اللَّوَامِعُ» لِابْنِ بَرِّي (رَقْمُ الْبَيْتِ: 125).

(3) «سُورَةُ الْبَقَرَةِ» آيَةُ: 255.

(4) «سُورَةُ الْعَنْكَبُوتِ» آيَةُ: 35.

(5) «سُورَةُ الْقَمَرِ» آيَةُ: 15.

حرفي الضَّاد والظَّاء المعجمة، فعند الضَّاد في ثلاثة عشر موضعاً؛ مثل قوله تعالى: ﴿قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾⁽¹⁾، ﴿وَمَنْ يَتَّبِدَلِ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾⁽²⁾، وعند الظَّاء في ثلاثة مواضع؛ مثل قوله جلًّا وعلا: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾⁽³⁾، وقالون ليس له في الحرفين إلَّا الإظهار.

وما ذكره النَّاظم عن أحكام دال (قد) مختصر، ويمكن تفصيله بما يأتي:
الحروف الأبجدية بالنسبة لما يأتي بعد دال (قد) على نوعين:

النوع الأول: حروف لم تأت بعد دال (قد)؛ وهي الطَّاء، والثَّاء، والغين.

النوع الثاني: حروف جاءت بعد دال (قد)، وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: قسم اتَّفَقوا على إدغام دال (قد) فيه؛ وذلك عند حرفين: الدَّال في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾⁽⁴⁾، والثَّاء مثل قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾⁽⁵⁾.

القسم الثاني: قسم اتَّفَق القراء على إظهار دال (قد)؛ وذلك عند خمسة عشر حرفاً؛ يجمعها قولهم: (العفو خير بحقك منه).

القسم الثالث: قسم فيه خلاف بين القراء، وهي ثمانية أحرف، وهي المجموعة في أوائل كلمات هذا البيت:

شَهِدْتُ ضُحَى ظِبَاءٍ سَابِحَاتٍ ذَكَرْتُ زَمَانَ جُرْدٍ صَافِنَاتٍ⁽⁶⁾

(1) «سورة الأنعام» الآية: 141.

(2) «سورة البقرة» الآية: 107.

(3) «سورة البقرة» الآية: 229.

(4) «سورة المائدة» الآية: 63.

(5) «سورة التوبة» الآية: 118.

(6) ينظر: «الدَّر النَّثِير» لابن أبي السَّداد المالقي (2/ 400-404).

فقالون أظهر دال (قد) عند جميع الحروف الثمانية المختلف فيها، وورش أظهرها عند ستة أحرف منها؛ وهي: الصاد والسين والزاي والدال والجيم والشين، وأدغمها عند الظاء والضاد. وفي هذه الأحرف الثمانية يقول الإمام الحصري:

وَدَالَ (قَدْ) أَظْهَرَ لِسِتَّةِ أَحْرَفٍ كَمَا أَظْهَرَتْ سِرَّ الدُّجَى طَلْعَةُ الْبَدْرِ
لَجِيمٍ وَذَالَ ثُمَّ شَيْنٍ وَبَعْدَهَا ثَلَاثُ الصَّفِيرِيَّاتِ فَأَفْهَمَ عَنِ الْفَهْرِي
وَكُنْ مُدْغَمًا فِي الظَّاءِ وَالضَّادِ دَالَ (قَدْ) لَوْرُشٍ وَقَالُونُ عَلَى أَصْلِهِ يَجْرِي⁽¹⁾

وقال الإمام ابن بري عن هذه الحروف الثمانية المختلف فيها بين القراء: وَ(قَدْ) لِـ«أَحْرَفِ الصَّفِيرِ» تَسْتَيِّنُ ثُمَّ لِدَالَ وَلَجِيمٍ وَلِشَيْنٍ
وَزَادَ عَيْسَى الظَّاءَ وَالضَّادَ مَعَا وَوَرُشُ الْإِدْغَامِ فِيهِمَا وَعَى⁽²⁾

وبناء على هذه الأقسام الثلاثة فإن الناظم قد اقتصر على ذكر أحد الحرفين التي تدغم فيها دال (قد) وجوباً لجميع القراء وهو التاء، ولم يذكر الحرف الثاني الذي تدغم فيه وجوباً وهو الدال؛ لأنه من قبيل إدغام المتماثلين التي يدغمها جميع القراء، وقد سبق بيان القاعدة. كما اقتصر الناظم على ذكر حرفين ممّا وقع الخلاف فيه بين قالون وورش من الإدغام الجائز من دال (قد)؛ وهما: الضاد والطاء، وباقي الأحرف الثمانية لم يذكرها لعدم حصول الخلاف بينهما فيها.

[حكم (تاء التانيث) لورش وقالون]

بعد الحديث عن دال (قد) انتقل الناظم لبيان حكم (تاء التانيث) فقال: «وَعَنْهُ»؛ أي: عن ورش تدغم «تَاءُ الْفِعْلِ»؛ أي: تاء التانيث الساكنة الرائدة

(1) «القصيدة الحصريّة» (رقم الأبيات: 103-105)

(2) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 126-127).

التي يتميز بها الفعل الماضي فتلحق آخره؛ فهي تدغم «في الظَّاء» المعجمة «مِثْلًا» تدغم دال (قد) في الظَّاء له، وقد وردت (تاء التَّأْنِيثِ) عند الظَّاء في ثلاثة مواضع؛ مثل: ﴿وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمَنا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا﴾⁽¹⁾، وليس لقالون في (تاء التَّأْنِيثِ) عند الظَّاء إلا الإظهار.

ثم قال: «وَالْكُلُّ»؛ أي: قالون وورش أدغما (تاء التَّأْنِيثِ) «عِنْدَ الدَّالِ ثُمَّ الطَّاءِ»، فتاء التَّأْنِيثِ تدغم لنافع في الدَّال في موضعين؛ مثل: ﴿قَلَمًا أَتَيْتَ دَعَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ صَلَّحْنَا صَالِحًا لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾⁽²⁾، وتدغم في الطَّاء في ستة مواضع؛ مثل: ﴿وَدَّتْ طَائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يُضِلُّوكُمْ﴾⁽³⁾.

وما ذكره الناظم من أحكام (تاء التَّأْنِيثِ) مختصر، وأحكامها التفصيلية فيما يأتي: الحروف الأبجدية على نوعين باعتبار ما يأتي بعد (تاء التَّأْنِيثِ) في القرآن الكريم:

النوع الأول: حروف لم تأت بعد (تاء التَّأْنِيثِ)، وهي الضاد والشين.

النوع الثاني: حروف جاءت بعد (تاء التَّأْنِيثِ)، وهي باقي الحروف، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: قسم اتفق القراء على إدغام التاء فيها، وهي ثلاثة أحرف: التاء، والطَّاء، والدَّال.

القسم الثاني: قسم اتفق القراء على إظهار تاء التَّأْنِيثِ فيها، وهي خمسة عشر حرفًا يجمعها قولهم: «العفو غنم حقه كبير».

القسم الثالث: قسم مختلف فيه بين القراء، وهي ستة أحرف، وهي المجموعة في أوائل كلمات هذا البيت:

(1) «سورة الأنعام» الآية: 147.

(2) «سورة الأعراف» الآية: 189.

(3) «سورة آل عمران» الآية: 68.

صَد جَابِر ظَهْرًا ثُمَّ زَرَابِي سَحْرًا⁽¹⁾
 فقالون يظهر (تاء التّأنيث) عند جميع هذه الأحرف السّتّة المختلف
 فيها، بينما ورش يظهرها عند خمسة منها فقط؛ وهي: الصّاد والسين والزّاي
 والجيم والتّاء، ويدغمها عند الظّاء. وإلى هذه الأحرف السّتّة أشار الإمام
 الحصريّ بقوله:

وَإِنْ سَكَتَ فِي الْوَصْلِ (تَاءٌ مُؤَنَّثٌ) كَقَوْلِكَ: قَامَتْ زَيْنَبُ رَبَّةُ الْخَدْرِ
 فَقُلْ أَظْهَرَاهَا عِنْدَ أَوَّلِ (ث) بَابٍ وَ(ج) حَلٍ وَ(س) عَدَى ثُمَّ (ز) يَدُو (ص) يَنْبُرُ
 وَأَظْهَرَ عِنْدَ الظّاءِ قَالُونَ وَحْدَهُ لَقَدْ صَحِحتْ أَزْهَارُ عِلْمِي بِأَلَا تُغَرِّ⁽²⁾

وقال الإمام ابن بري عن هذه الحروف السّتّة المختلف فيها بين القراء:
 وَ(التّاءُ لِلتّأْنِيثِ) حَيْثُ تَأْتِي مُظْهَرَةٌ عِنْدَ «الصّفِيرِيَّاتِ»
 وَالْجِيمِ وَالتّثَاءِ وَزَادَ الظّاءُ أَيْضًا وَبِالْإِدْغَامِ وَرُشُّ جَاءَ⁽³⁾

ومما سبق يتبيّن لنا أنّ النّاظم اقتصر على ذكر حرفين ممّا تدغم فيهما
 (تاء التّأنيث) وجوباً لجميع القراء وهما الدّال والظّاء، ولم يذكر الحرف الثّالث
 الَّذِي تدغم فيه وجوباً كذلك وهو التّاء؛ لأنّه من قبيل إدغام المتماثلين، وقد
 تقدّمت القاعدة العامّة في ذلك. كما اقتصر النّاظم على ذكر حرف واحد ممّا
 تدغم فيه (تاء التّأنيث) جوازاً وهو حرف الظّاء؛ لأنّ باقي الحروف الخمسة
 لم يختلف فيها قالون وورش.

(1) ينظر: «الدّر الثّير» لابن أبي السّداد المالقي (2/ 404-410).

(2) «القصيدَةُ الحصريّة» (رقم الأبيات: 110-112)

(3) «الدّر اللّوامع» (رقم البيت: 128-129)

[حكم لام (هل)، و(بل) لورش وقالون]

بعد حديث النّاطم عن تاء التّأنيث انتقل إلى بيان أحكام لام (هل) و(بل) فقال: «وَلَا مَ (هَلْ) وَ(بَلْ) لِحَرْفِ الرَّاءِ»، وفي نسخة: «بِحَرْفِ الرَّاءِ»، فقولُه «وَلَا مَ» معطوف على ما تقدّم؛ أي: أدغم الكل - ورش وقالون - لَا مَ (هل)، و(بل) في حرف الرّاء، أمّا (بل) عند الرّاء فمثل قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ رَأَوْا عَلَىٰ فُلُوبِهِمْ مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾⁽¹⁾، وأمّا (هل) عند الرّاء فلم ترد في القرآن الكريم، وإنّما المتفق على إدغامه في روايتي ورش وقالون هو لَا مَ (هل) عند اللّام؛ مثل قوله جلّ وعلا: ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَلْ لَّكُم مِّنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ﴾⁽²⁾، وهذا لم يذكره النّاطم كما لم يذكر إدغام لَا مَ (بل) عند اللّام؛ مثل: ﴿كَلَّا بَلْ لَا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ﴾⁽³⁾؛ وسبب عدم ذكرهما: أنّهما من قبيل إدغام المتماثلين، وقد ذكر النّاطم القاعدة العامّة للمتماثلين في أوّل هذا الباب.

وفي بعض النسخ: «وَلَا مَ (قُلْ) وَ(بَلْ) لِحَرْفِ الرَّاءِ» ففيها إفادة إضافية؛ وهي: أنّ لَا مَ (قُلْ) تدغم في الرّاء؛ مثل: ﴿وَقُلْ رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ﴾⁽⁴⁾، وعليه سيكون هذا نظير ما ذكره الإمام الشّاطبيّ بقوله:

..... وَ(قُلْ) (بَلْ) وَ(هَلْ) (رَأَى) (لَيْبٌ وَيَعْقِلُ)⁽⁵⁾

وقال الإمام أبو وكيل ميمون الفخار:

فَصْلٌ وَأَدْغَمَ (هَلْ) وَ(بَلْ) فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ وَ(قُلْ) فِي الْكُتُبِ وَالْكَلامِ⁽⁶⁾

(1) «سورة المطففين» الآية: 14.

(2) «سورة الروم» الآية: 27.

(3) «سورة الفجر» الآية: 19.

(4) «سورة المؤمنون» الآية: 119.

(5) «حزر الأمانى» (رقم البيت: 275).

(6) «تحفة المنافع» (اللوحة: 40) مخطوط.

وما ذكره الناظم عن أحكام لام (هل) و(بل) مختصر؛ وتفصيله فيما يأتي: الحروف الأبجدية باعتبار ما يأتي بعد لام (هل) و(بل) على نوعين:

النوع الأول: حروف لم تجيء بعدها في القرآن الكريم، وهي: الحاء، والخاء، والذال، والذال، والغين، والشين، والصاد.

النوع الثاني: حروف أتت بعدها، وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: قسم جاء بعد (هل) فقط، وهو حرف الثاء في قوله تعالى: ﴿هَلْ تُؤْتِي الْقُكْبَارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾⁽¹⁾.

القسم الثاني: قسم أتى بعد (بل) فقط، وهو أحد عشر حرفاً، يجمعها قولهم: «ظفر بقسطك ضجز».

القسم الثالث: قسم جاء بعدهما معاً، وهو تسعة أحرف، يجمعها قولهم: «أيتعلمونه».

وأما أحكام لام (هل) و(بل) بعد هذه الأحرف فهي على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: اتفق القراء على إدغام اللام فيها، وذلك عند اللام والراء.

القسم الثاني: اتفق القراء على إظهارها عندها، وهي عند أحد عشر حرفاً؛ يجمعها قولهم: «أقم به عوج فيك».

القسم الثالث: اختلف القراء فيه ما بين مدغم مطلقاً، ومظهر مطلقاً، ومدغم عند البعض ومظهر عند البعض الآخر، وذلك عند ثمانية أحرف، وهي المجموعة في أوائل كلمات البيت الآتي:

تَقُولُ سَلَمَى ضَاعَ طَالِبُوكَا نَأَيْتُ ظُلُمَائِي زَايِلُوكَا⁽²⁾

(1) «سورة المطففين» الآية: 36.

(2) ينظر: «الدر الثمين» لابن أبي السداد المالقي (2/ 410-413).

فقالون وورش متفقان على إظهار (هل) و(بل) عند جميع هذه الأحرف الثمانية المختلف فيها. وفي هذه الأحرف الثمانية يقول الإمام الحصري:

وَتُظْهِرُ لَأَمَّا (هَلْ) وَ(بَلْ) عِنْدَ أَحْرَفِ ثَمَانِيَةٍ تُمَلَّى بِمِثْلِ الطُّبَى الْحُمْرِ
فَتَاءٌ وَتَاءٌ ثُمَّ ظَاءٌ وَضَادُّهَا وَطَاءٌ وَزَايٌ يُشَبِّهُ الطَّاءَ فِي الْجَهْرِ
وَنُونٌ وَسَيْنٌ تَمَّ عَدِّي وَأَخْصِيهِ وَمَاتَعَ فِي يَوْمَيْنِ فَادْرُسْهُ فِي شَهْرٍ⁽¹⁾

وقال الإمام ابن بري عن هذه الحروف الثمانية المختلف فيها بين

القرّاء:

وَيُظْهِرَانِ (هَلْ) وَ(بَلْ) لِلطَّاءِ وَالظَّاءِ وَالتَّاءِ مَعًا وَالتَّاءِ
وَالضَّادِ مُعْجَمًا وَحَرْفِ السَّيْنِ وَالزَّايِ ذِي الْجَهْرِ وَحَرْفِ النُّونِ⁽²⁾

(1) «القصيدة الحصريّة» (رقم الأبيات: 107-109).

(2) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 130-131).

فصل [في حروف قربت مخارجها]

قول الناظم: «فصل» إيدان بأن ما سيذكره مرتبط بالباب قبله ومندرج تحته؛ وهو الإظهار والإدغام؛ فهو فصل من الباب السابق وليس قائماً بنفسه، فهو في هذا الفصل سيذكر بعض الكلمات - من غير الألفاظ الخمسة المذكورة - مما حصل الخلاف فيها بين القراء العشرة في إظهارها وإدغامها؛ لتقاربها في المخرج، وسيذكر حكمها لقولون وفاقاً وخلافاً.

قال الناظم رحمه الله:

- (60) ﴿أُورِثْتُمْ﴾ ﴿لَيْسَتْ﴾ ثُمَّ ﴿عُدْتُ﴾ ﴿نَحْسِفُ﴾ ﴿يُرِدُّ ثَوَابَ﴾ مَعَ ﴿نَبَذْتُ﴾
 (61) وَبَابَ ﴿تَعْجَبُ﴾ ثُمَّ صَادَ ﴿ذَكَرَ﴾ أَظْهَرَ وَذَالَ (الْأَخَذَ) أَذْغَمَ وَادِرَ
 (62) ﴿يَلْهَثُ﴾ لِعَيْسَى مُدْغَمٌ وَبَا ﴿ازْكَبُ﴾ بَعْضُ وَكُلُّ عَنْهُ بَا ﴿يُعَذِّبُ﴾
 قول الناظم «﴿أُورِثْتُمْ﴾ ﴿لَيْسَتْ﴾ ثُمَّ ﴿عُدْتُ﴾ ﴿نَحْسِفُ﴾ ﴿يُرِدُّ ثَوَابَ﴾ مَعَ ﴿نَبَذْتُ﴾ وَبَابَ ﴿تَعْجَبُ﴾ ثُمَّ صَادَ ﴿ذَكَرَ﴾ أَظْهَرَ» يفيد أن نافعاً من روايته قالون وورش أظهر الكلمات الآتية:

- (1) ما ذكره بقوله: «﴿أُورِثْتُمْ﴾»، والمقصود به: «﴿وَرِثْتُمُوهَا﴾»؛ وقد ذكرها الناظم كما سمح له النظم، فنافع يظهر الثاء عند التاء من «﴿وَرِثْتُمُوهَا﴾»، وقد ذكرت في موضعين من القرآن الكريم: في قوله تعالى: «﴿وَتُودُوا أَنْ تُلَكُمُ الْجَنَّةُ﴾» و﴿وَرِثْتُمُوهَا﴾ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿1﴾، وفي قوله جَلَّ جلاله: «﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي﴾» و﴿وَرِثْتُمُوهَا﴾ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿2﴾ في «سورة الزخرف».

(1) الآية: 42.

(2) الآية: 72.

(2) ﴿لَيْثٌ﴾؛ فنافع يظهر الثاء عند التاء من ﴿لَيْثٌ﴾ كيفما جاءت وتصرّفت في القرآن الكريم؛ للجمع، أو للمفرد، أو للمتكلم، أو للمخاطب؛ مثل: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَيْثٌ قَالُوا لَيْثَنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَيْثٌكُمْ﴾⁽¹⁾، ﴿قَالَ كَمْ لَيْثٌ قَالَ لَيْثٌ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَيْثٌ مِّائَةً عَامٍ﴾⁽²⁾، وغير ذلك.

(3) ﴿عُذْتُ﴾؛ فنافع يظهر الدال عند التاء من ﴿عُذْتُ﴾، وقد وردت في موضعين من القرآن الكريم: في «سورة غافر»⁽³⁾: ﴿وَقَالَ مُوسَى إِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ مِّنْ كُلِّ مُتَكَبِّرٍ لَا يُؤْمِنُ بِيَوْمِ الْحِسَابِ﴾، وفي «سورة الدخان»⁽⁴⁾: ﴿وَأِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ وَأَنْ تَرْجُمُونِ﴾.

(4) ﴿نَحْصِفُ﴾؛ فقد أظهر نافع الفاء من ﴿نَحْصِفُ﴾ عند الباء من ﴿بِهِمْ﴾ في قوله تعالى من «سورة سبأ»: ﴿إِنْ نَّشَأْ نَحْصِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ نُسْفِطْ عَلَيْهِمْ كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾⁽⁵⁾.

(5) ﴿يُرِيدُ ثَوَابَ﴾؛ فنافع يظهر الدال عند الثاء ﴿يُرِيدُ ثَوَابَ﴾؛ وهما موضعان بآل عمران⁽⁶⁾: ﴿وَمَنْ يُرِيدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِيدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾.

(6) ما ذكره بقوله: «نَبَذْتُ»؛ والمراد بها الدال عند التاء من كلمة ﴿فَنَبَذْتُهَا﴾ الواردة في «سورة طه»⁽⁷⁾ من قوله تعالى: ﴿قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَلِكَ سَوَّلَتْ

(1) «سورة الكهف»: الآية: 19.

(2) «سورة البقرة»: الآية: 258.

(3) الآية: 27.

(4) الآية: 19.

(5) الآية: 9.

(6) الآية: 145.

(7) الآية: 94.

لِي نَفْسِي». وقد أظهرها نافع. وحذفت الفاء والهاء والألف من كلمة ﴿فَتَبَذْتُهَا﴾ في قول الناظم ليتزن البيت.

(7) ما عناه بقوله: «وَبَابٌ ﴿تَعْجَبُ﴾»، والمقصود بذلك: ما التقت فيه الباء الساكنة وكانت في آخر الكلمة الأولى بالفاء في أول الكلمة الموالية لها؛ وهي في خمسة مواضع: ﴿تَعْجَبُ بَعَجَبُ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْجَبْ بَعَجَبُ قَوْلِهِمْ وَأَمَّا كُنَّا تَرْبًا إِنَّا لَمَعِ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾⁽¹⁾، و﴿بَادُ هَبْ فَإِنَّ﴾ في قوله تعالى: ﴿قَالَ بَادُ هَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ﴾⁽²⁾، و﴿يَغْلِبُ بَسَوْفَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ بَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾⁽³⁾، و﴿يَتَّبِعْ بَاءُ وَلِيكَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَتَّبِعْ بَاءُ وَلِيكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾⁽⁴⁾، و﴿إِذْ هَبْ بَمَسْ﴾ في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِذْ هَبْ بَمَسْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾⁽⁵⁾. فهذه المواضع كلها يقرؤها نافع بالإظهار.

(8) ما ذكره بقوله «ثُمَّ صَادَ ذِكْرٌ»، وفي نسخة: «مع صاد ذكر»، والمقصود بذلك: الصاد من كلمة ﴿كَيْهَيْعَصَ﴾ الذي قبل كلمة ﴿ذِكْرُ﴾ في قوله تعالى: ﴿كَيْهَيْعَصَ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكِرِيَّا﴾⁽⁶⁾. وقوله: «صاد ذكر» احتراز من ﴿صَّ وَالْفُرْعَانِ﴾⁽⁷⁾؛ فهذا الموضع مظهر لجميع القراء.

(1) «سورة الرعد» الآية: 5.

(2) «سورة طه» الآية: 95.

(3) «سورة النساء» الآية: 73.

(4) «سورة الحجرات» الآية: 11.

(5) «سورة الإسراء» الآية: 63.

(6) «سورة مريم» الآية: 2.

(7) «سورة ص» الآية: 1.

فكل هذه المواضع يقرأها نافع بالإظهار؛ لقوله «أظهر»، والحكم عند الإطلاق ينصرف إلى نافع كما أشار إلى ذلك في مقدمته.

وقول الناظم رحمه الله: «وَذَاَلْ الْأَخْذِ أَدْغَمٌ وَادِرٍ» أفاد أن نافعاً من روايته أدغم الذال في التاء في فعل «أخذ» وما تصرف منه؛ مثل: ﴿ثُمَّ أَخَذْتُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾⁽¹⁾، ﴿قَالَ أَفَرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ وَأَصْرِي﴾⁽²⁾، ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَلَيْتَنِي إِتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا﴾⁽³⁾، ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتُ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾⁽⁴⁾.

وقول الناظم: «يَلْهَتْ» لِعِيسَى مُدْغَمٌ وَبَا ﴿أَرْكَبِ﴾ بَعْضٌ، وَكُلُّ عَنْهُ بَا ﴿يُعَذِّبِ﴾ بيان لبعض الكلمات التي أدغمها قالون دون ورش؛ وهي ثلاث كلمات:

1) تاء ﴿يَلْهَتْ﴾ في ذال ﴿ذَٰلِكَ﴾ من قوله تعالى: ﴿تَتَرَكُّهُ يَلْهَتْ ذَٰلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ في «سورة الأعراف»⁽⁵⁾، وهذا الموضع فيه الخلاف لقالون؛ لقول الناظم: «بَعْضٌ»، فقد أخذ له بعض الرواة عنه بالإظهار والبعض الآخر أخذ له فيه بالإدغام، قال الإمام الداني عن خلاف قالون: «وأظهر ابن كثير وورش وهشام ﴿يَلْهَتْ ذَٰلِكَ﴾، واختلف عن قالون وأدغم ذلك الباقيون»⁽⁶⁾.

وقال الإمام الشاطبي:

..... ﴿يَلْهَتْ﴾ (ل) هـ (ذ) ار (ج) هـ لا

(1) «سورة فاطر» الآية: 26.

(2) «سورة آل عمران» الآية: 80.

(3) «سورة الفرقان» الآية: 27.

(4) «سورة الكهف» الآية: 76.

(5) الآية: 176.

(6) «التيسير» (ص 44).

وَقَالُونَ ذُو خُلْفٍ..... (1).....

وقال الإمام ابن بري:

﴿إِزْكَبْ﴾ و﴿يَلْهَثْ﴾ وَالْخِلَافُ فِيهِمَا عَنْ ابْنِ مِينَا وَالْكَثِيرُ أَدْعَمًا (2)

والذي جرى به العمل عند المغاربة (3) لقالون وقدمه المشاركة (4) له هو: الإدغام؛ لقول الإمام ابن بري السابق: «والكثير أدغما».

ولقول العلامة أحمد بن الطَّالِبِ محمودًا بن أَعَمَّرَ الإِدْوَعِشِيِّ:

وَأَخَذُ قَالُونَ بِالْإِدْغَامِ لَا غَيْرَ فِي ﴿يَلْهَثْ﴾ عَنِ الْأَعْلَامِ (5)

وورش ليس له في ﴿يَلْهَثْ ذَلِكَ﴾ إِلَّا الْإِظْهَارَ.

2) بَاءِ ﴿إِزْكَبْ﴾ فِي مِيمٍ ﴿مَعَنَا﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَبْنَئِي إِزْكَبْ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ﴾ فِي «سُورَةِ هُودٍ» (6)، وَهَذِهِ الْكَلِمَةُ فِيهَا الْخِلَافُ أَيْضًا لِقَالُونَ لِقَوْلِ النَّاطِمِ: «بَعْضُ»، فَأَخَذَ لَهُ بَعْضُ الرِّوَاةِ بِالْإِظْهَارِ، وَأَخَذَ لَهُ الْبَعْضُ الْآخَرُ بِالْإِدْغَامِ. وَقَالَ الْإِمَامُ الدَّانِي عَنْ خِلَافِ قَالُونَ وَغَيْرِهِ: «وَأَظْهَرَ وَرَشَ وَابْنُ عَامِرٍ وَحَمْزَةُ ﴿يَبْنَئِي إِزْكَبْ مَعَنَا﴾، وَاخْتَلَفَ عَنْ قَالُونَ وَعَنِ الْبَزِيِّ وَعَنِ خَلَّادٍ» (7).

(1) «حَرْزُ الْأُمَانِي» (رَقْمُ الْبَيْتَيْنِ: 284-285)

(2) «الدَّرُّ اللَّوَامِعُ» (رَقْمُ الْبَيْتِ: 138).

(3) يَنْظُرُ: «تَقْيِيدُ الشَّيْخِ الرَّاضِي السُّوسِيِّ عَنْ شَيْخِهِ ابْنِ الْقَاضِي فِي الْقَرَاءَاتِ السَّبْعِ» (الْلُوحَةُ: 8) مَخْطُوطٌ، وَ«التَّوْضِيحُ وَالْبَيَانُ» لِلدُّغَيْرِيِّ (ص 185).

(4) يَنْظُرُ: «غَيْثُ النَّفْعِ» لِلصَّفَاقْسِيِّ (ص 258-259).

(5) «الْأَخْذُ لِلْقَرَاءَةِ السَّبْعَةِ» (رَقْمُ الْبَيْتِ: 146)

(6) الْآيَةُ: 42.

(7) «التَّيْسِيرُ» (ص 45).

وقال الإمام الشاطبي:

وَفِي «إِرْكَبْ» (هَذَا) (بَرٌّ) (قَارِبٌ) بِخُلْفِهِمْ (كَ) مَا (ضَاعَ) (جَا).....⁽¹⁾

وقال الإمام ابن بري:

و«إِرْكَبْ» وَ«يَلْهَثُ» وَالْخِلَافُ فِيهِمَا عَنْ ابْنِ مِينَا وَالْكَثِيرُ أَدْعَمًا⁽²⁾

والذي جرى به العمل عند المغاربة⁽³⁾ لقالون وقدمه المشاركة له هو: الإدغام؛ لقول الإمام ابن بري في بيته السابق: «والكثير أدعما»⁽⁴⁾. وليس لورش في «إِرْكَبْ مَعَنَا» إلا الإظهار.

3) بَاء «وَيُعَذِّبُ» فِي مِيم «مَنْ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَيُعْزِزُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ» فِي «سُورَةِ الْبَقَرَةِ»⁽⁵⁾، وَهَذَا الْمَوْضِعُ لَيْسَ لِقَالُونَ فِيهِ إِلَّا الْإِدْغَامُ؛ لِقَوْلِهِ: «وَكُلُّ عَنْهُ»؛ أَي: وَكُلُّ الرُّوَاةِ عَنْ قَالُونَ أَخَذُوا لَهُ فِيهِ بِالْإِدْغَامِ. وَوَرَشُ لَهُ فِيهِ الْإِظْهَارُ فَقَطْ.

وَتَقْيِيدُ كَلِمَةِ «وَيُعَذِّبُ» بِمَا إِذَا جَاءَتْ سَاكِنَةُ الْبَاءِ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ مُتَحَرِّكَةً فَلَيْسَ فِيهَا إِلَّا الْإِظْهَارُ لَوَرَشُ وَقَالُونَ مَعًا.

فَتَلَخَّصَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ قَالُونَ لَهُ فِي «يَلْهَثُ ذَلِكَ»، وَ«إِرْكَبْ مَعَنَا» وَجْهَانِ: الْإِظْهَارُ وَالْإِدْغَامُ، وَالْمَقْدَمُ: الْإِدْغَامُ، وَلَهُ فِي «وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ» الْإِدْغَامُ فَقَطْ، وَوَرَشُ لَيْسَ لَهُ فِي الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ إِلَّا الْإِظْهَارُ.

(1) «حَرْزُ الْأَمَانِي» (رَقْمُ الْبَيْتِ: 284).

(2) «الدَّرُّ اللَّوَامِعُ» (رَقْمُ الْبَيْتِ: 138).

(3) يَنْظُرُ: «إِتْقَانُ الصَّنْعَةِ» لِأَحْمَدَ ابْنِ شُعَيْبٍ (ص 26) مَخْطُوطُ أَصْلِيَّ بِمَكْتَبَتِي الْخَاصَّةِ، وَ«تَقْيِيدُ الشَّيْخِ الرَّاضِي السُّوسِيِّ عَنْ شَيْخِهِ ابْنِ الْقَاضِي فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ» (الْلُوحَةُ: 8) مَخْطُوطٌ، وَ«التَّوْضِيحُ وَالْبَيَانُ» لِلْوَدْعِيِّ (ص 173).

(4) «الدَّرُّ اللَّوَامِعُ» (رَقْمُ الْبَيْتِ: 138).

(5) الْآيَةُ: 283.

[حكم ﴿نَخْلَفْكُمْ﴾ لورش وقالون]

ومما يمكن أن نختم به هذا الباب ذكر ما وقع من الخلاف في كلمة ﴿نَخْلَفْكُمْ﴾⁽¹⁾؛ فقد أجمع أهل الأداء على إدغامها؛ لكن اختلفوا في نوع إدغام القاف في الكاف، هل تدغم إدغامًا محضًا أو غير محض، فذهب الجمهور إلى عدم إبقاء صفة الاستعلاء في القاف؛ فتنتطق حينها بكاف مضمومة مشددة تشديدًا كاملاً؛ فيكون الإدغام كاملاً ومحضًا، وذهب بعضهم إلى إبقاء صفة الاستعلاء في القاف، مع المحافظة على سكون القاف من غير قلقله؛ فيكون الإدغام حينها ناقصًا وغير محض⁽²⁾، وإلى الوجهين المذكورين أشار الإمام ابن الجزري بقوله:

وَبَيِّنِ الْإِطْبَاقَ مِنْ ﴿أَحَطْتُ﴾ مَعَ ﴿بَسَطْتُ﴾ وَالْخَلْفُ بِـ﴿نَخْلَفْكُمْ﴾ وَقَعَ⁽³⁾

والذي جرى عليه العمل عند المغاربة هو: الإدغام المحض⁽⁴⁾، وأما المشاركة فجوزوا الوجهين، مع تقديم الإدغام المحض⁽⁵⁾، وأنشدنا شيخنا علي توفيق النحاس المصري:

وَإِدْغَامُ ﴿نَخْلَفْكُمْ﴾ أَصَحُّ رَوَايَةً إِذَا مُنِعَ اسْتِعْلَاءُ قَافٍ وَأَكْمَلًا⁽⁶⁾

وتضبط كلمة ﴿نَخْلَفْكُمْ﴾ في حالة الإدغام المحض بعدم وضع الدّارة على القاف مع تشديد الكاف، وفي حالة الإدغام غير المحض تضبط بوضع الدّارة على القاف مع تشديد الكاف. قال الإمام الخراز:

(1) «سورة المرسلات» الآية: 20.

(2) ينظر: «جامع البيان» للدّاني (2/ 665)، و«الكامل» لابن القاسم الهذلي (ص 345)، و«الإقناع» لابن الباذش (ص 66)، و«النشر» لابن الجزري (1/ 221).

(3) «المقدمة الجزرية» (رقم البيت: 46).

(4) ينظر: «التوضيح والبيان» للودغيري (ص 239).

(5) ينظر: «النشر» لابن الجزري (1/ 221)، و«غيث النفع» للصفاسي (ص 614-615).

(6) «القصيدة الحسنة» (ص 111).

ثُمَّ الَّذِي أَذْغَمْتَ مَعَ إِبْقَاءِ
 صَوْرٍ سُكُونِ الطَّاءِ إِنْ أَرَدْتَ
 أَوْ عَرِّ إِِنْ شِئْتَ كِلَا الْحَرْفَيْنِ
 صَوْتٌ كَطَاءٍ عِنْدَ حَرْفِ التَّاءِ
 وَشَدَّدَنَّ بَعْدَهُ حَرْفَ التَّاءِ
 وَالْأَوَّلُ اخْتِيرَ مِنَ الْوَجْهَيْنِ⁽¹⁾

(1) «مور الظَّمان» (رقم الأبيات: 500-502).

باب النّون الساكنة والتّنين

- هذا الباب عقده المصنّف لبيان أحكام النّون الساكنة والتّنين.
- ومسائل هذا الباب من قبيل علم التّجويد؛ لكن علماء القراءات يذكرونه ضمن أبواب القراءات لاختلاف القراء في بعض أحكامها.
- والنّون الساكنة هي: نون ساكنة أصليّة، تثبت لفظاً وخطاً، ووصلاً ووقفاً، وتكون في الأسماء والأفعال والحروف، وفي الوسط والطّرف.
- والتّنين هو: نون ساكنة زائدة، تلحق آخر الأسماء لفظاً ووصلاً، وتفارقه خطاً ووقفاً.
- ويظهر من التعريفين أنّ الفرق بين النّون الساكنة والتّنين خمسة أشياء:
- 1) النّون الساكنة حرفٌ أصليّ، بخلاف التّنين فهو حرفٌ زائدٌ.
 - 2) النّون الساكنة ثابتةٌ لفظاً وخطاً، بخلاف التّنين فهو ثابتٌ في اللفظ دون الخطّ.
 - 3) النّون الساكنة ثابتةٌ وصلاً ووقفاً، بخلاف التّنين فهو ثابتٌ في الوصل دون الوقف.
 - 4) النّون الساكنة تكون في وسط الكلمة وفي آخرها، بخلاف التّنين فإنّه يكون في آخر الكلمة فقط.
 - 5) النّون الساكنة تكون في الأسماء والأفعال والحروف، بخلاف التّنين فإنّه يكون في الأسماء فقط.
- وأحكام النّون الساكنة والتّنين أربعة: الإظهار، والإدغام، والقلب، والإخفاء، وفيما يأتي بيانها:

قال الناظم رحمه الله:

- (63) أَذْغَمَ بِـ «رَلَّ» النُّونَ دُونَ غُنَّةٍ وَ «يَوْمَ» أَبْقَى، وَلْتُنْ بِكَلِمَةٍ
(64) وَأَخْرَفَ الْحَلْقَ، وَعِنْدَ الْبَاءِ تُقَلِّبُ مِيمًا عَنْ أُولَى الْأَدَاءِ
(65) وَأَخْفَ لِلْبَاقِي.....

ذكر الناظم في هذين البيتين أحكام النون الساكنة، وآخر الحديث عن التنوين فسيذكره في آخر الباب، وقد أخبر أن أحكام النون الساكنة لا تخرج عن أربعة؛ وهي: الإظهار، والإدغام، والقلب، والإخفاء، وذكر حروف كل واحد منها، وفيما يأتي بيان ذلك:

[الحكم الأول من أحكام النون الساكنة: الإدغام]

في البيت الأول تحدّث عن الحكم الأول من أحكام النون الساكنة؛ وهو الإدغام؛ وهو في اللغة: إدخال الشيء في الشيء، واصطلاحاً: إدخال النون الساكنة أو التنوين في إحدى الحروف الستة المجموعة في قولهم «يرملون» بحيث يصيران حرفاً واحداً مشدداً.

والإدغام ينقسم إلى قسمين:

الأول: الإدغام بغير غنة، ويسمى بالإدغام الكامل؛ لاستكمال التشديد وعدم وجود المدغم ذاتاً وصفةً بإدغامه في المدغم فيه، وأشار الناظم إلى الإدغام بغير غنة بقوله: «أَذْغَمَ بِـ «رَلَّ» النُّونَ دُونَ غُنَّةٍ» فأمر القارئ بإدغام النون الساكنة لنافع من غير غنة في حرفين؛ وهما:

(1) الرّاء؛ مثل: ﴿إِلَّا مَسَّ رَجِمَ اللَّهُ﴾⁽¹⁾.

(1) «سورة الدخان» الآية: 40.

(2) اللَّام؛ مثل: ﴿وَأَنْ لَا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ﴾⁽¹⁾.

والثاني: الإدغام بغنة، ويسمى بالإدغام الناقص؛ لعدم استكمال التشديد؛ وذلك ببقاء صفة الغنة في المدغم⁽²⁾، وأشار الناظم إلى الإدغام بغنة بقوله: «(يَوْمَ) أَبَقَ»؛ أي: أَبَقَ أَيُّهَا الْقَارِئُ الْغَنَةَ لِنَافِعٍ عِنْدَمَا تَدْغِمُ النَّونَ السَّكَنَةَ فِي ثَلَاثَةِ أَحْرَفِ الْمَجْمُوعَةِ فِي قَوْلِهِمْ: «يَوْمَ»، وبعضهم يضيف النَّونَ فيجمعها مع الثلاثة السابقة في «يَوْمِنُ» أو «يَنْمُو»؛ وأمثلتها فيما يأتي:

(1) الياء؛ مثل: ﴿وَلَكِنْ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ﴾⁽³⁾.

(2) الواو؛ نحو: ﴿بِمَا لَهُ مِنْ وَلِيٍّ﴾⁽⁴⁾.

(3) الميم؛ مثل: ﴿مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَيْكُمْ﴾⁽⁵⁾.

(4) النَّون؛ نحو: ﴿أَنْ تُسَوِّىَ﴾⁽⁶⁾.

والغنة صوت حنين يخرج من الخيشوم عند النطق بالنون أو الميم تحرّكتا أو سكتتا، والخيشوم: خرق الأنف المنجذب إلى داخل الفم وليس بالمنخر، ولا عمل للسان فيه، يصدق هذا أنك إذا أمسكت أنفك لم يمكن خروج الغنة⁽⁷⁾.

(1) «سورة الدخان» الآية: 18.

(2) وبعضهم جعل الإدغام الناقص فقط في الواو والياء، أما إدغام النون السكينة والتّنين في النون والميم فهو من قبيل الإدغام الكامل؛ لاستكمال التشديد فيه وعدم وجود المدغم ذاتا وصفة، وممن سلك هذا القول: الإمام أبو شامة؛ فقد قال في «إبراز المعاني» (ص 201): «وأما عند النون والميم فهو إدغام محض - أي: إدغام كامل -؛ لأن في كلّ واحد من المدغم والمدغم فيه غنة، وإذا ذهبت إحدهما بالإدغام بقيت الأخرى». وهذا المذهب رجحه شيخ مشايخنا العلامة عبد الفتاح المرصفي فقال في «هداية القاري» (1/ 259): «بعد هذا أصبح من الواضح تمامًا أن إدغام النون السكينة والتّنين في النون والميم من الإدغام الكامل؛ وهو الصحيح المأخوذ به عند الجمهور، وهو الذي تلقيناه عن مشايخنا في الجامع الأزهر المعمور».

(3) «سورة الشورى» الآية: 6.

(4) «سورة الشورى» الآية: 41.

(5) «سورة النور» الآية: 33.

(6) «سورة القيامة» الآية: 4.

(7) ينظر: «جامع البيان» (2/ 668)، و«سراج القارئ المبتدي» (ص 408)، و«جمع المنافع» للجائني (ص 9) مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصة.

وإنّما لم يذكر النّاطم أنّ النّون الساكنة تدغم في النّون استغناء عنها بدخولها في قاعدة إدغام المثليين لجميع القراء إذا كان الأوّل ساكنًا، والتي ذكرها سابقًا في قوله: «وَسَاكِنَ الْمُثْلَيْنِ صَحَّ أَوْ لَا أَدْغِمُ»، فيكون الناطم قد اكتفى هنا بذكر إدغام النّون الساكنة في متقاربها فقط لا ما يدغم في مثليها. وهذا بعكس صنيع الإمام الشّاطبيّ الذي ذكر إدغام النّون الساكنة والتّنوين في النّون وفي باقي حروف الإدغام بغنة حين قال:

وَكُلُّ بِـ «يَنْمُو» أَدْغَمُوا مَعَ غَنَّةٍ⁽¹⁾

مع أنّه قبل ذلك ذكر إدغام المتماثلين كذلك.

فتبيّن لنا من هذا أنّ بعض القراء من المتقدّمين والمتأخّرين يضيفون النّون إلى حروف الإدغام الخمسة فيقولون: تدغم النّون الساكنة والتّنوين في ستّة أحرف مجموعة في قولهم: «يرملون»، وبعضهم يقتصرون على خمسة أحرف، ويجمعونها في قولهم: «لم يرو» أو «يرمول» أو «ويرمل».

وإنّما حصل إدغام النّون الساكنة عند هذه الأحرف الخمسة للتّقارب الواقع بينها، قال الإمام أحمد المهدويّ: «فأمّا إدغامها عند هجاء «يرمول» فالراء واللام قريبتان من مخرجها؛ لأنّ مخرجهما من بينهما، فأدغمت فيهما لقرب المخارج، والميم وإن كانت من بين الشّفتين فقد ضارعت النّون في الغنة؛ وهو الصّوت الذي في الخياشيم، فلمّا اشتركتا في الغنة وجب الإدغام. فأمّا الياء والواو ففيهما قولان: أحدهما: أنّ الواو أشبهت الميم من حيث كانا من مخرج واحد، فأدغمت النّون في الواو كما أدغمت في الميم، وإنّما أدغمت النّون في الياء لشبهها بما يشبه الميم وهو الواو. والقول الثاني: أنّ الياء والواو ضارعتا النّون باللين الذي فيها؛ لأنّ اللين شبيه بالغنة فأشبهها من هذه الجهة»⁽²⁾.

(1) «حز الأمانى» (رقم البيت: 287).

(2) «شرح الهداية» (ص 89-90).

وقول الإمام ابن آجروم في آخر البيت: «وَلْتَبْنِ بِكَلِمَةٍ» استثناء من الإدغام وتقييد له؛ فبعد أن أَمَرَ القارئُ بِإدغام النُّونِ السَّاكنَةِ عند حرف من حروف الإدغام الخمسة أَمَرَهُ هُنَا بِإظهار النُّونِ السَّاكنَةِ إِذَا جَاءَ بَعْدَهَا حُرُوفُ الإدغام في كلمة واحدة، ومعناه: إِذَا جَاءَتِ النُّونُ السَّاكنَةُ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ الْأُولَى وَحُرُوفِ الإدغام فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ الثَّانِيَةِ فَأَدْغَمَهَا فِيهَا، وَإِذَا اجْتَمَعَتِ النُّونُ السَّاكنَةُ وَحُرُوفُ الإدغام فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ فَتَظْهَرُ عَلَى الْأَصْلِ.

ولم تأتِ النُّونُ السَّاكنَةُ مَعَ حُرُوفِ الإدغام فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ إِلَّا مَعَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ فَقَطْ؛ وَذَلِكَ فِي أَرْبَعِ كَلِمَاتٍ:

(1) ﴿الذُّنُبَا﴾ فِي عِدَدٍ مِّنْ مَّوَاضِعِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ؛ مِثْلُ: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾⁽¹⁾.

(2) ﴿فَنَوَاتٍ﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّخْلِ مِمَّنْ طَلَعَهَا فَنَوَاتٍ دَانِيَةٌ﴾⁽²⁾.

(3) ﴿صِنَوَايَ﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَخِيلٍ صِنَوَايَ وَغَيْرِ صِنَوَايَ تُسْفَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ﴾⁽³⁾.

(4) ﴿بُنْيَاسٍ﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقِيمُونَ فِي سَبِيلِهِ صَبَاً كَأَنَّهُمْ بُنْيَاسٌ مَّرْصُوصٌ﴾⁽⁴⁾، وَقَوْلُهُ جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿أَقِمْنَ أَسْسَ بُنْيَانَهُ وَعَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مِّنْ أَسْسَ بُنْيَانَهُ وَعَلَى شَبَا جُرُفٍ هَارٍ بِأَنْهَارٍ بِهِ فِي بَارِ جَهَنَّمَ﴾⁽⁵⁾.

وقد أظهرت هذه الكلمات الأربعة مخافة الاشتباه والالتباس بالمضعف واختلاط الأبنية.

(1) «سورة الكهف» الآية: 45.

(2) «سورة الأنعام» الآية: 100.

(3) «سورة الرعد» الآية: 4.

(4) «سورة الصّف» الآية: 4.

(5) «سورة التوبة» الآية: 110.

قال الإمام أبو العباس: «وَأَمَّا امْتِنَاعُ إِدْغَامِ النَّونِ إِذَا اتَّصَلَتْ بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ فِي كَلِمَةٍ؛ نَحْوُ: ﴿دُنْيَا﴾، وَ﴿صِنَوَائٍ﴾؛ فَإِنَّ ذَلِكَ خِيفَةٌ مِنَ الْإِتْبَاسِ بِالْأَبْنِيَّةِ، أَلَا تَرَى أَنَّ وَزْنَ ﴿صِنَوَائٍ﴾ «فِعْلَانٌ»، فَلَوْ أُدْغِمَ لَاتَّبَسَ هَذَا الْوِزْنَ بغيره، وَلَوْ وَقَعَ فِي الْقُرْآنِ مَا لَا يَقَعُ فِيهِ الْإِتْبَاسُ فِي الْأَبْنِيَّةِ لَجَازَ الْإِدْغَامُ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: «أَمَّحَى الرَّسْمُ» وَمَا أَشْبَهَهُ»⁽¹⁾.

وقال الإمام الشَّاطِبِيُّ:

وَعِنْدَهُمَا لِلْكَوْنِ أَظْهَرُ بِكَلِمَةٍ مَخَافَةٌ إِشْبَاهِ الْمُضَاعَفِ أَثْقَلًا⁽²⁾

وقال الإمام ابن بَرِّي:

وَتُظْهَرُ النَّونُ لِوَاوٍ أَوْ يَاءٍ فِي نَحْوِ ﴿فَنَوَائٍ﴾ وَنَحْوِ ﴿إِلْدُنْيَا﴾ خِيفَةٌ أَنَّ يُشَبَّهَ فِي ادْغَامِهِ مَا أَصْلُهُ التَّضْعِيفُ لِإِلْتِزَامِهِ⁽³⁾

وقال الإمام أبو وكيل ميمون الفخار:

وَإِنْ تَكُنْ مَعَ نُونِهَا مُتَّصِلَةً فَحُكْمُهَا الْإِظْهَارُ عِنْدَ النَّقْلَةِ كَقَوْلِهِ ﴿إِلْدُنْيَا﴾ وَ﴿صِنَوَائٍ﴾ اعْرِفْ مَخَافَةَ الْإِلْتِبَاسِ بِالْمُضَعَّفِ⁽⁴⁾

[الحكم الثاني من أحكام النون الساكنة: الإظهار]

قوله: «وَأَخْرُفِ الْحَلْقِ» انتقل إلى الحكم الثاني من أحكام النون الساكنة؛ وهو الإظهار؛ وهو لغة: الكشف والبيان والوضوح، واصطلاحًا: إخراج النون الساكنة أو التنوين من مخرجهما من غير غنة.

(1) «شرح الهداية» (ص 92).

(2) «حرز الأمان» (رقم البيت: 288).

(3) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 157).

(4) «تحفة المنافع» (اللوحة: 44) مخطوط.

فَقَوْلُهُ: «وَأَحْرَفٌ» مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «وَلْتُنَبِّئَنَّ بِكَلِمَةٍ»؛ أَي: أَبْنِ وَأُظْهِرِ النُّونَ السَّاكِنَةَ لِنَافِعٍ عِنْدَ حُرُوفِ الْحَلْقِ الْمَعْرُوفَةِ؛ وَعِدْدُهَا سِتَّةٌ؛ وَهِيَ الَّتِي قَالَ فِيهَا الْإِمَامُ الْخَاقَانِيُّ:

وَأُسْمَى حُرُوفًا سِتَّةً لِتَخُصَّهَا بِإِظْهَارِ نُونٍ قَبْلَهَا أَبَدَ الدَّهْرِ
فَحَاءٌ وَخَاءٌ ثُمَّ هَاءٌ وَهَمْزَةٌ وَعَيْنٌ وَعَيْنٌ لَيْسَ قَوْلِي بِالنُّكْرِ⁽¹⁾
وَجَمَعَهَا الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ⁽²⁾ فِي أَوَائِلِ الْكَلِمَاتِ الْآتِيَةِ:

..... (أ) لَا (هـ) أَحَ (ح) كُمْ (ع) مَّ (خ) إِلَيْهِ (غ) فُلًّا

وَرَمَزَ لَهَا بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ: «أَخِي هَاكَ عَلِمًا حَازَهُ غَيْرُ خَاسِرٍ»؛ وَهِيَ:

1) الهمزة؛ مثالها في كلمة: ﴿وَيَنْقُوتَ﴾⁽³⁾، ومثالها في كلمتين: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ﴾⁽⁴⁾. ولم يظهر النُّونُ السَّاكِنَةُ عِنْدَ الهمزة من كلمتين إِلَّا قَالُونَ كَسَائِرَ الْقُرَّاءِ، وَأَمَّا وَرَشٌ فَهُوَ يَنْقُلُ حَرَكَةَ الهمزة إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا وَيَحْذِفُ الهمزة؛ فَلَا تَدْخُلُ عِنْدَهُ فِي بَابِ الْإِظْهَارِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ.

2) الهاء؛ مثالها في كلمة: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾⁽⁵⁾، ومثالها في كلمتين: ﴿فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ﴾⁽⁶⁾.

3) الحاء؛ مثالها في كلمة: ﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا﴾⁽⁷⁾، ومثالها في كلمتين: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾⁽⁸⁾.

(1) «القصيدة الخاقانية» (رقم البيتين: 44-45).

(2) في «حرز الأمانى ووجه التهاني» (رقم البيت: 289).

(3) «سورة الأنعام» الآية: 27.

(4) «سورة البقرة» الآية: 113.

(5) «سورة البينة» الآية: 8.

(6) «سورة المدثر» الآية: 24.

(7) «سورة الشعراء» الآية: 149.

(8) «سورة القلم» الآية: 44.

(4) العين؛ مثالها في كلمة: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾⁽¹⁾، ومثالها في كلمتين: ﴿مَا لَهُمْ لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ﴾⁽²⁾.

(5) الخاء؛ مثالها في كلمة: ﴿وَالْمُنْخِفَّةُ﴾⁽³⁾، ومثالها في كلمتين: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾⁽⁴⁾.

(6) الغين؛ مثالها في كلمة: ﴿بَسِئَ غَضُّونَ إِلَيْكَ زُءُوسَهُمْ﴾⁽⁵⁾، ومثالها في كلمتين: ﴿مِنْ غَسِيلِينَ﴾⁽⁶⁾.

وقد حصل الإظهار عند هذه الأحرف الستة لبعدها مخرجها عن مخرج النون؛ فمخرج النون وكذلك التنوين من طرف اللسان ويتصلان بالخيشوم، والأحرف الستة من الحلق؛ فبينهما وبين حروف الإظهار بعد في المسافة؛ لذلك امتنع إدغامهما فيهنّ، وكان الإظهار أحسن لهما، قال الإمام أحمد المهدوي: «فوجه إظهار النون عند حروف الحلق الستة بُعْدُهَا مِنْهُنَّ، وَإِذَا بَعُدَتْ مِنْهُنَّ فَلَا سَبِيلَ إِلَى الْإِدْغَامِ؛ إِذِ الْإِدْغَامُ إِنَّمَا يَجِبُ مَعَ تَقَارُبِ الْحُرُوفِ»⁽⁷⁾.

وقال الإمام الداني في «المنبهة»:

وَالسَّبَبُ الْمُوجِبُ لِلْبَيَانِ الْبُعْدُ بَيْنَ الْحَلْقِ وَاللِّسَانِ⁽⁸⁾

(1) «سورة الفاتحة» الآية: 6.

(2) «سورة الكهف» الآية: 5.

(3) «سورة المائدة» الآية: 4.

(4) «سورة البينة» الآية: 8.

(5) «سورة الإسراء» الآية: 51.

(6) «سورة الحاقة» الآية: 36.

(7) «شرح الهداية» (ص 89).

(8) (رقم البيت: 651).

[الحكم الثالث من أحكام النّون الساكنة: القلب]

وقول الناظم: «وَعِنْدَ الْبَاءِ تُقْلَبُ مِيمًا عَنْ أُولَى الْأَدَاءِ» بيان للحكم الثالث من أحكام النّون الساكنة؛ وهو: القلب؛ وهو في اللّغة: الإبدال والتحويل، واصطلاحًا: إبدال النّون الساكنة أو التّنوين ميمًا خالصة في اللفظ وإخفاؤها بالغنة.

وقد ذكر الناظم حكم القلب فأفاد أنّ النّون الساكنة تقلب ميمًا عند أهل الأداء والتجويد إذا جاء بعدها حرف الباء لا غير، سواء قرأت لنافع أو غيره؛ مثاله من كلمة: ﴿يَذْنِبُهُمْ﴾⁽¹⁾، ومثاله من كلمتين: ﴿مَنْ يَخِلْ﴾⁽²⁾.

وقد قَلِبَتِ النّون ميمًا للشّبه الذي بين الميم والباء؛ فكلاهما يخرجان من الشّفتين، وتبدل إحداهما من الأخرى كثيرًا في كلام العرب، قال الإمام أحمد المهدوي: «فأمّا القلب عند الباء ميمًا؛ نحو: ﴿مِنْ بَعْدِ﴾ فَإِنَّ الْبَاءَ مِنْ مَخْرَجِ الْمِيمِ فَهِيَ تَنَاسَبُهَا، فَلَمَّا امْتَنَعَ الْإِدْغَامُ قَلِبْتَ حَرْفًا مَجَانِسًا لَهَا فِي الْمَخْرَجِ، وَيَجَانِسُ النّون فِي الْغَنَةِ وَهُوَ الْمِيمُ»⁽³⁾.

فالنّون الساكنة والتّنوين تقلبان ميمًا مع إخفائها بالغنة كما قال الإمام أبو وكيل ميمون الفخار:

الْمِيمُ بَعْدَ الْقَلْبِ فِي الْأَدَاءِ تُقْرَأُ بِالْإِظْهَارِ وَالْإِخْفَاءِ
لَكِنَّهُ الْإِخْفَاءُ فِيهِ أَحْسَنُ وَهُوَ الَّذِي يَقُولُهُ مَنْ يُتَقِنُ⁽⁴⁾

(1) «سورة الشمس» الآية: 14.

(2) «سورة الليل» الآية: 8.

(3) «شرح الهداية» (ص 91).

(4) «تحفة المنافع» (اللوحة: 44) مخطوط.

قال الإمام ابن القاضي بعد ذكره لكثير من نصوص الأئمة: «قد بان لك من هذه النصوص أنه لا بد من القلب والإخفاء مع الغنة، فمن لم يأت بهما فقد أخل بالتلاوة وهو آثم فلا تجوز روايته، فقل من يتفطن لهذا فلا حول ولا قوة إلا بالله، فقد عمّ الجهل وانتشر وصار الحق منكراً»⁽¹⁾.

[الحكم الرابع من أحكام النون الساكنة: الإخفاء]

وقوله: «وَأَخْفِ لِلْبَاقِي» بيان للحكم الرابع والأخير لأحكام النون الساكنة؛ وهو الإخفاء؛ وهو لغة: السّر والتغطية والكتم، واصطلاحاً: النطق بحرف ساكن عار عن التشديد على حالة بين الإظهار والإدغام مع بقاء الغنة في النون الساكنة والتنوين⁽²⁾.

وقد أمر الناظم القارئ بإخفاء النون الساكنة لنافع عند باقي الحروف المتبقية من أحرف الهجاء بعد ذكر حروف الإدغام والإظهار والقلب، وهي خمسة عشر حرفاً، مجموعة في أوائل كلم بيت الإمام سليمان الجمزوري رحمه الله:

صِفْ ذَا ثَنَا كَمْ جَادَ شَخْصٌ قَدْ سَمَا دُمَ طَبِيبًا زِدْ فِي تَقَى صَعُ ظَالِمًا⁽³⁾
ونظمها بعضهم بقوله:

حُرُوفُ الْإِخْفَاءِ أَتَتْ فِي عَدَدِكَ تُظْطَرُّ ضُصِّ ذَبَتْ شَفَقَ جَسَدِكَ⁽⁴⁾

(1) «الفجر الساطع» (3/ 135).

(2) ينظر: «الإضاءة» لعليّ الصّبّاع (ص 17).

(3) «تحفة الأطفال» (رقم البيت: 16).

(4) ينظر: «جمع المنافع» للجائني (ص 10) مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصة.

وأمثلة الإخفاء عند هذه الأحرف فيما يأتي:

- (1) فمثال الصّاد في كلمة: ﴿يَنْصُرُكُمْ﴾⁽¹⁾، ومثالها في كلمتين: ﴿عَسَ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾⁽²⁾.
- (2) ومثال الذّال في كلمة: ﴿أَنْذِرْ﴾⁽³⁾، ومثالها في كلمتين: ﴿مِيسَ دُثْوِيكُمْ﴾⁽⁴⁾.
- (3) ومثال الثّاء في كلمة: ﴿مَنْشُورًا﴾⁽⁵⁾، ومثالها في كلمتين: ﴿مِيسَ ثَمَرَةٍ﴾⁽⁶⁾.
- (4) ومثال الكاف في كلمة: ﴿لَا تَخْجِبْ مِنْكُمْ خَافِيَةً﴾⁽⁷⁾، ومثالها في كلمتين: ﴿وَلَا تَكُنْ كَصَحَابِ الْخُوتِ﴾⁽⁸⁾.
- (5) ومثال الجيم في كلمة: ﴿ثُمَّ يُنْجِيهِ﴾⁽⁹⁾، ومثالها في كلمتين: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ﴾⁽¹⁰⁾.
- (6) ومثال الشّين في كلمة: ﴿إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً﴾⁽¹¹⁾، ومثالها في كلمتين: ﴿بِمَسْ شَاءَ ذَكَرَهُ﴾⁽¹²⁾.

(1) «سورة آل عمران» الآية: 160.

(2) «سورة الماعون» الآية: 5.

(3) «سورة نوح» الآية: 1.

(4) «سورة نوح» الآية: 4.

(5) «سورة النور» الآية: 23.

(6) «سورة البقرة» الآية: 24.

(7) «سورة الحاقة» الآية: 17.

(8) «سورة القلم» الآية: 48.

(9) «سورة المعارج» الآية: 14.

(10) «سورة الحجرات» الآية: 6.

(11) «سورة الواقعة» الآية: 37.

(12) «سورة المدثر» الآية: 54.

- (7) ومثال القاف في كلمة: ﴿إِنْفَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَغْفِيكُمْ﴾⁽¹⁾، ومثالها في كلمتين: ﴿بَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ﴾⁽²⁾.
- (8) ومثال السين في كلمة: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾⁽³⁾، ومثالها في كلمتين: ﴿قَالَ إِنْ سَأَلْتَكَ﴾⁽⁴⁾.
- (9) ومثال الدال في كلمة: ﴿إِنَّ لِلْمُتَفِينِ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّتِ النَّعِيمِ﴾⁽⁵⁾، ومثالها في كلمتين: ﴿أَنْ دَعَوْتُكُمْ﴾⁽⁶⁾.
- (10) ومثال الطاء في كلمة: ﴿إِنْطَلِفُوا إِلَى﴾⁽⁷⁾، ومثالها في كلمتين: ﴿مِنْ طَيِّبَتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾⁽⁸⁾.
- (11) ومثال الزاي في كلمة: ﴿وَلَا يَنْزَفُونَ﴾⁽⁹⁾، ومثالها في كلمتين: ﴿إِنْ رَعِمْتُمْ﴾⁽¹⁰⁾.
- (12) ومثال الفاء في كلمة: ﴿فَمَا تَنْبَغُهُمْ شَبْعَةُ الشَّيْعِينَ﴾⁽¹¹⁾، ومثالها في كلمتين: ﴿وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾⁽¹²⁾.

(1) «سورة آل عمران» الآية: 144.

(2) «سورة المدثر» الآية: 50.

(3) «سورة المعارج» الآية: 19.

(4) «سورة الكهف» الآية: 75.

(5) «سورة القلم» الآية: 34.

(6) «سورة إبراهيم» الآية: 24.

(7) «سورة المرسلات» الآية: 29.

(8) «سورة البقرة» الآية: 266.

(9) «سورة الواقعة» الآية: 22.

(10) «سورة الجمعة» الآية: 6.

(11) «سورة المدثر» الآية: 47.

(12) «سورة المعارج» الآية: 14.

13) ومثال التاء في كلمة: ﴿إِنِّي أَغْلَنْتُ لَهُمْ﴾⁽¹⁾، ومثالها في كلمتين: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾⁽²⁾.

14) ومثال الضاد في كلمة: ﴿مَنْضُودٍ﴾⁽³⁾، ومثالها في كلمتين: ﴿إِلَّا مِسْ ضَرِيحٍ﴾⁽⁴⁾.

15) ومثال الظاء في كلمة: ﴿قَالَ رَبِّ بَأْنِظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾⁽⁵⁾، ومثالها في كلمتين: ﴿مِسْ ظَهِيرٍ﴾⁽⁶⁾.

وقد حصل إخفاء النون الساكنة عند هذه الأحرف الخمسة عشر؛ لأنها لم تقرب قرب حروف «يرملون» فتدغم، ولم تبعد حروف الحلق فتظهر، لذلك أعطيت حكماً وسطاً بين الإظهار والإدغام، وهو الإخفاء. قال الإمام أبو عمرو الداني: «والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام، وذلك أنّ النون والتّنين لم يقربا من هذه الحروف كقربهما من حروف «لم يرو» فيجب إدغامهما فيهنّ من أجل القرب للمزاحمة، ولم يبعد أيضاً منهنّ كبعدهما من حرف الحلق فيجب إظهارهما عندهنّ من أجل البعد للتّراخي، فلما عدم القرب الموجب للإدغام والبعد الموجب للإظهار أخفيا عندهنّ، فصارا لا مدغمين ولا مظهرين، إلّا أنّ إخفاءهما على قدر قربهما منهنّ وبعدهما عنهنّ، فما قربا منه كانا عنده أخفى ممّا بعدا عنه»⁽⁷⁾.

(1) «سورة نوح» الآية: 9.

(2) «سورة المدثر» الآية: 6.

(3) «سورة الواقعة» الآية: 31.

(4) «سورة الغاشية» الآية: 6.

(5) «سورة الزمر» الآية: 78.

(6) «سورة سبأ» الآية: 22.

(7) «جامع البيان» للدّاني (2/ 682).

والغنة عند حروف الإخفاء تنقسم إلى قسمين:

أولاً: تفخيمها عند حروف الاستعلاء المجموعة في قولهم: «خَصَّ ضَغْطَ قَطٍّ».

ثانياً: ترقيقها عند حروف الاستفال.

وأنشدنا شيخنا مصطفى البحياوي للعلامة عثمان بن سليمان مراد المصري:

وَفَخِّمِ الْغُنَّةَ إِنْ تَلَّاهَا حُرُوفُ الْإِسْتِعْلَاءِ لَا سِوَاهَا⁽¹⁾

وأنشدنا شيخنا البحياوي سماعاً منه، قال: أنشدنا شيخنا العلامة إبراهيم السمنودي المصري لنفسه:

وَالرَّوْمُ كَالْوَصْلِ وَتَتَّبِعِ الْأَلْفُ مَا قَبْلَهَا، وَالْعَكْسُ فِي الْغَنِّ أَلْفُ⁽²⁾

فالغنة إذا تتبع ما بعدها تفخيماً وترقيقاً؛ فتفخّم إذا جاء بعدها حرف من حروف الاستعلاء، وترقّق إذا أتى إثرها حرف من حروف الاستفال، وهي عكس الألف التي تتبع ما قبلها تفخيماً وترقيقاً كما سبق في بيت العلامة السمنودي.

وقال الإمام ابن الجزري: «وأما الألف فالصحيح أنها لا توصف بترقيق ولا تفخيم، بل بحسب ما يتقدمها؛ فإنها تتبعه ترقيقاً وتفخيماً، وما وقع في كلام بعض أئمتنا من إطلاق ترقيقها فإنما يريدون التحذير ممّا يفعله بعض العجم من المبالغة في لفظها إلى أن يُصَيِّرُوهَا كَالْوَاوِ، أو يريدون التنبيه على ما هي مرققة فيه، وأما نص بعض المتأخرين على ترقيقها بعد الحروف المفخمة فهو شيء وهم فيه ولم يسبقه إليه أحد، وقد رد عليه الأئمة المحققون من معاصريه»⁽³⁾.

(1) «السلسيل الشافي» (رقم البيت: 34).

(2) «تلخيص لآلئ البيان في تجويد القرآن» (رقم البيت: 59).

(3) «النشر في القراءات العشر» (1/ 215).

وما تقدّم من أن الألف تتبع ما قبلها تفخيماً وترقيقاً قد خالف ذلك الإمام إدريس الودغيري وشيخه الإمام محمد بن عبد السلام الفاسي في أواخر حياته؛ فقالا: إن الألف دائماً مرققة ولو

[حُكْمُ النَّوْنِ السَّاكِنَةِ فِي ﴿يَسٍ﴾ وَ﴿نٍ﴾]

قال النّازم رحمه الله:

..... وَقُلْ ﴿يَاسِينَا﴾ عِيسَى بِإِظْهَارِ كَذَاكَ ﴿نُونَا﴾
66) وَخُلْفُ وَرْشٍ فِيهِ وَالتَّبْيِينُ أُولَى.....

قوله «وَقُلْ يَاسِينَا عِيسَى بِإِظْهَارِ كَذَاكَ نُونَا» تحدّث هنا عن نون فاتحة سورتي ﴿يَسٍ﴾ و﴿نٍ﴾ عند وصلهما بما بعدهما؛ فأخبر أن قالون عيسى بن مينا أظهر النّون من لفظتي: ﴿يَسٍ﴾ و﴿نٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿يَسٍ وَالْفُرْعَانِ الْحَكِيمِ﴾⁽¹⁾، و﴿نٍ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾⁽²⁾ بلا خلاف إذا وصلهما بما بعدهما.

وأما ورش فله في نون لفظ ﴿يَسٍ وَالْفُرْعَانِ﴾ الإدغام بغنة قولاً واحداً، وعلم هذا من ضدّ ما أخبر به عن قالون، وله في النّون من لفظة ﴿نٍ وَالْقَلَمِ﴾ الخلاف؛ وهو ما أشار إليه بقوله: «وَخُلْفُ وَرْشٍ فِيهِ»؛ أي: في نون ﴿نٍ﴾، فله فيها: الإظهار والإدغام بغنة، وإلى ما تقدّم لقالون وورش قال الإمام الدّاني: «﴿يَسٍ﴾... ورش وأبو بكر وابن عامر والكسائي يدغمون نون الهجاء في الواو ويبقون الغنة، وكذلك في ﴿نٍ وَالْقَلَمِ﴾، غير أنّ عامّة أهل الأداء من المصريين يأخذون في ﴿نٍ﴾ مذهب ورش هناك بالبيان، والباقون بالبيان للنّون في السّورتين»⁽³⁾.

جاءت بعد حروف الاستعلاء؛ مستدلّين بقول الإمام ابن الجزريّ في «المقدّمة» (رقم البيت: 34):

فَرَقَقْنِ مُسْتَفْلاً مِنْ أَحْرَفٍ وَحَاذِرْنَ تَفْخِيمٍ لَفْظِ الْأَلِفِ

ينظر: «التّوضيح والبيان» للودغيريّ (ص 168-169).

ولكن كلامهما يرده قول الإمام ابن الجزريّ نفسه السّابق في الأعلى.

(1) «سورة يس» الآية: 1.

(2) «سورة ن» الآية: 1.

(3) «التيسير» (ص 182).

ونظم هذا الإمام الشاطبي فقال:

و﴿يَاسِينَ﴾ أَظْهَرَ (ع) نَ (فَاتِي حَقُّهُ) (بَدَا) وَ﴿نُونَ﴾ وَفِيهِ الْخُلْفُ عَنْ وَرْشِهِمْ خَلَا⁽¹⁾

وقال الإمام ابن بري عن قراءة نافع فيهما:

وَعَنْهُ نُونٌ ﴿نُونٌ﴾ مَعَ ﴿يَاسِينَا﴾ أَظْهَرَ وَخُلْفٌ وَرْشِهِمْ بِ﴿نُونَا﴾⁽²⁾

والذي جرى عليه العمل عند المغاربة وقدمه المشاركة في الأداء لورش في ﴿نَ وَالْقَلَمِ﴾ هو: الإظهار؛ لقول الإمام ابن آجرؤم: «والتبيين أولى»، وقول الإمام الداني: «غير أن عامة أهل الأداء من المصريين يأخذون في ﴿نَ﴾ مذهب ورش هناك بالبيان»⁽³⁾.

وقال ناظم الخلاف الشيخ أحمد التازي:

وَالْخُلْفُ عَنْ وَرْشٍ أَتَى بِ﴿نُونٍ﴾ فَاتْلُ عَلَى الْمَشْهُورِ بِالتَّبْيِينِ⁽⁴⁾

[حكم التنوين كحكم النون الساكنة في الأحكام الأربعة السابقة]

قال الناظم رحمه الله:

..... وَقَيْسَ مِثْلَهَا التَّنْوِينُ

ختم الناظم الباب بقوله: «وَقَيْسَ مِثْلَهَا التَّنْوِينُ»؛ أي: يلحق التنوين بالنون الساكنة في جميع ما تقدم من أحكامها من الإظهار والإدغام والقلب والإخفاء؛ فيظهر عند حروف الحلق الستة: «أ، هـ، ع، ح، خ، غ»، ويدغم عند حروف «يرملون» الستة، ويقلب ميماً عند «الباء»، ويخفى عند باقي الحروف الهجائية؛ وهي خمسة عشر حرفاً تقدم ذكرها، وفيما يأتي أمثلة التنوين عند جميع الحروف الهجائية:

(1) «حرز الأمان» (رقم البيت: 281).

(2) «الدّرر اللوامع» (رقم البيت: 139).

(3) «التيسير» (ص 182).

(4) «الدّرة السّنية في ترجيح خلاف البرية» (ص 4).

فأمثلته عند حروف الإظهار:

(1) الهمزة: ﴿وَجَنَّتِ أَلْبَاباً﴾⁽¹⁾. ولم يظهر التنوين عند الهمزة إلا قالون كسائر القراء، وأما ورش فهو ينقل حركة الهمزة إلى التنوين قبلها ويحذف الهمزة؛ فلا تدخل عنده في باب الإظهار.

(2) الهاء: ﴿سَلَّمَ هِيَ﴾⁽²⁾.

(3) الحاء: ﴿وَتَمَنِّيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾⁽³⁾.

(4) العين: ﴿وَحُورٌ عَيْنٌ كَأَمْثَلِ اللَّوْثِ الْمَكْنُونِ﴾⁽⁴⁾.

(5) الخاء: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾⁽⁵⁾.

(6) الغين: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾⁽⁶⁾.

وأمثلته عند حروف الإدغام:

(1) الراء: ﴿أَخَذَ رَابِيَةً﴾⁽⁷⁾.

(2) اللام: ﴿بَسْخَفًا لَّا صَحْبَ السَّعِيرِ﴾⁽⁸⁾.

(3) الياء: ﴿كَأَنَّهُمْ إِلَى نَصَبٍ يَوْفُضُونَ﴾⁽⁹⁾.

(4) الواو: ﴿ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾⁽¹⁰⁾.

(1) «سورة النبأ» الآية: 16.

(2) «سورة الفجر» الآية: 5.

(3) «سورة الحاقة» الآية: 6.

(4) «سورة الواقعة» الآية: 25.

(5) «سورة لقمان» الآية: 15.

(6) «سورة القلم» الآية: 3.

(7) «سورة الحاقة» الآية: 9.

(8) «سورة الملك» الآية: 12.

(9) «سورة المعارج» الآية: 43.

(10) «سورة القلم» الآية: 14.

- (5) الميم: ﴿وَمَا مَسْكُوبٍ﴾⁽¹⁾.
- (6) النون: ﴿يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾⁽²⁾.
- وأمثلته عند حرف القلب: ﴿جَزَاءٌ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾⁽³⁾.
- وأمثلته عند حروف الإخفاء:
- (1) الصاد: ﴿بَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا﴾⁽⁴⁾.
- (2) الذال: ﴿وَطَعَامًا ذَا غُصَّةٍ﴾⁽⁵⁾.
- (3) الشاء: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَنِيَّةٌ﴾⁽⁶⁾.
- (4) الكاف: ﴿إِنَّهُ لَفُزُّهُ أَنْ كَرِيمٌ﴾⁽⁷⁾.
- (5) الجيم: ﴿فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا﴾⁽⁸⁾.
- (6) الشين: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا﴾⁽⁹⁾.
- (7) القاف: ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾⁽¹⁰⁾.
- (8) السين: ﴿سَلَامًا سَلَامًا﴾⁽¹¹⁾.

(1) «سورة الواقعة» الآية: 33.

(2) «سورة القيامة» الآية: 21.

(3) «سورة الواقعة» الآية: 26.

(4) «سورة فصلت» الآية: 15.

(5) «سورة المزمل» الآية: 12.

(6) «سورة الحاقة» الآية: 16.

(7) «سورة الواقعة» الآية: 80.

(8) «سورة المعارج» الآية: 5.

(9) «سورة المزمل» الآية: 14.

(10) «سورة الملك» الآية: 1.

(11) «سورة الواقعة» الآية: 28.

- (9) الدَّال: ﴿إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾⁽¹⁾.
- (10) الطَّاء: ﴿الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا﴾⁽²⁾.
- (11) الزَّاي: ﴿قَالَ أَفْتَلْتِ نَفْسًا زَكِيَّةً﴾⁽³⁾.
- (12) الفاء: ﴿أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ﴾⁽⁴⁾.
- (13) التَّاء: ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ﴾⁽⁵⁾.
- (14) الضَّاد: ﴿فِسْمَةَ ضِيزَى﴾⁽⁶⁾.
- (15) الظَّاء: ﴿وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا﴾⁽⁷⁾.

(1) «سورة الفجر» الآية: 23.

(2) «سورة الملك» الآية: 3.

(3) «سورة الكهف» الآية: 73.

(4) «سورة القلم» الآية: 37.

(5) «سورة الحاقة» الآية: 17.

(6) «سورة النجم» الآية: 22.

(7) «سورة النساء» الآية: 56.

باب الفتح والإمالة وبين اللفظين

هذا الباب جعله المصنّف لبيان أحكام الإمالة الكبرى، وما يقابلها، وهو الفتح، وما بينهما؛ وهو التّقليل.

والفتح والإمالة لغتان مستعملتان في ألسنة العرب الذين نزل القرآن الكريم بلغتهم، والفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة تميم وقيس وأسد. والفتح ينقسم إلى قسمين: فتح شديد، وفتح متوسط.

فالفتح الشّدِيد هو: نهاية فتح القارئ فمه عند النّطق بلفظ الحرف الذي يأتي بعده ألف، وهو ليس من لغة العرب، ويحرم في القرآن، وإنّما يوجد في لغة العجم؛ فينبغي للقارئ الانتباه له حتّى لا يقع فيه⁽¹⁾.

والفتح المتوسط هو: أن يفتح القارئ فمه عند النّطق بالألف والحرف المفتوح قبله فتحاً مستويّاً ومعتدلاً، فيخرج الألف من مخرجه من غير أن يشوبه صوت الياء والواو، وتخرج الفتحة من مخرجها من غير أن يشوبها صوت الكسرة والضّمة⁽²⁾، وهذا الفتح هو الذي يستعمله أصحاب الفتح من القراء. وقد يقال له: التّفخيم، والنّصب.

والإمالة تنقسم إلى قسمين: إمالة كبرى، وإمالة صغرى.

فالإمالة الكبرى: وتسمّى بالإضجاع، والبطح، والمحضضة، والخالصة؛ وهي: أن ينحو القارئ بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء من غير قلب خالص⁽³⁾.

(1) ينظر: «جمال القراء» لعلم الدّين السّخاويّ (ص 600)، و«إبراز المعاني» لأبي شامة (ص 203)، و«النّشر» لابن الجزريّ (2/ 30)، و«تنبيه الغافلين» للصفّارسيّ (ص 35)، و«الإضاءة» للضّبّاع (ص 35).

(2) ينظر: «جمال القراء» لعلم الدّين السّخاويّ (ص 601)، و«النّشر» لابن الجزريّ (2/ 29)، و«الفجر السّاطع» لابن القاضي (3/ 163)، و«الإضاءة» لعلّيّ الضّبّاع (ص 35).

(3) ينظر: «الإقناع» لابن الباذش (ص 115)، و«جمال القراء» لعلم الدّين السّخاويّ (ص 601)، و«الدّر الثّبير» لابن أبي السّداد المالقيّ (2/ 436)، و«تقريب المنافع» لابن القصّاب (ص 176).

والإمالة الصغرى: ويطلق عليها: بين اللفظين كما ذكر النّاطم في عنوان الباب؛ أي: بين الفتح والإمالة الكبرى، وتسمّى أيضاً بالتّقليل، وبين بين، والضّعيفة، واللّطيفة، والتّلطيف، والمقصود بكلّ ذلك: النّطق بالألف بحالة بين الفتح المتوسّط والإمالة الكبرى، فلا هي بالفتح الخالص ولا بالإمالة الكبرى، أو تقول: أن تنحو بالإمالة بين الفتح المحقّق وبين الإمالة المحضة⁽¹⁾.

والفتح هو الأصل؛ لأنّه لا يحتاج إلى سبب، والإمالة والتّقليل فرعان عنه؛ لأنّهما يفتقران إلى سبب من أسباب الإمالة والتّقليل، فإذا وجد السّبب جازت الإمالة والتّقليل والفتح، وإذا فقد السّبب لزم الفتح، فما من كلمة ممالة أو مقلّلة إلّا وهناك من يفتحها من العرب، والعكس غير صحيح؛ فليس كلّ كلمة مفتوحة قد أميلت أو قلّلت عند بعض العرب.

وأسباب التّقليل عند الإمام ورش خمسة⁽²⁾؛ وهي:

- (1) أن تكون الألف منقلبة عن الياء؛ مثل: ﴿الْهَيْدَى﴾⁽³⁾، و﴿قُضِيَ﴾⁽⁴⁾.
- (2) أن تكون الألف مشبّهة بالمنقلبة عن الياء؛ وذلك في ألفات التّأنيث، وتكون في خمسة أوزان ستأتيها مفصّلة؛ مثل: ﴿كُسَالَى﴾⁽⁵⁾، و﴿وَالْأَنْثَى﴾⁽⁶⁾.

و«شرح الدرر اللّوامع» لأبي عبد الله الأنصاريّ المرسّيّ الضّرير (ص 234)، و«النّشر» لابن الجزريّ (2/ 30)، و«تحصيل المنافع» للسّماليّ (ص 256)، و«الفجر السّاطع» لابن القاضي (3/ 162، 164)، و«جمع المنافع» للجائنيّ (ص 9) مخطوط أصليّ بمكتبتي الخاصّة، و«إرشاد المريد» للضّبّاع (ص 92).

- (1) ينظر: «مرشد القارئ» لابن الطّحّان (ص 42-43)، و«جمال القراء» لعلم الدّين السّخاويّ (ص 601)، و«بيان الخلاف والتّشهير» لابن القاضي (ص 132)، و«فتح المعطي» للمتولّيّ (ص 32).
- (2) ينظر: «شرح الهداية» للمهدويّ (1/ 92-93)، و«الإقناع» لابن الباذش (ص 115)، و«تقريب المنافع» لابن القصاب (ص 177-179)، و«شرح الدرر اللّوامع» لأبي عبد الله الأنصاريّ المرسّيّ الضّرير (ص 235)، و«النّشر» لابن الجزريّ (2/ 32)، و«الفجر السّاطع» لابن القاضي (3/ 162، 164).

(3) «سورة آل عمران» الآية: 72.

(4) «سورة آل عمران» الآية: 47.

(5) «سورة التّوبة» الآية: 54.

(6) «سورة البقرة» الآية: 177.

(3) أن ترسم الألف بالياء في المصحف وهي مجهولة الأصل؛ هل هي منقلبة عن ياء أو عن واو؛ مثل: ﴿أَبْنَى﴾⁽¹⁾ المستفهم بها.

(4) أن تأتي الألف قبل الراء المتطرفة المجرورة؛ مثل: ﴿الْبَدَارِ﴾⁽²⁾، و﴿الْأَنْهَارِ﴾⁽³⁾.

(5) التقليل من أجل التقليل؛ مثل: ﴿رَبِّا كَوَكَبًا﴾⁽⁴⁾؛ فقد قللت فتحة الراء من أجل تقليل الهمزة التي قللت بدورها من أجل تقليل الألف.

وترجع هذه الأسباب كلها إلى سببين رئيسين؛ وهما: الياء، والكسرة.

والإمالة والتقليل يكونان في الأسماء؛ نحو: ﴿التَّفْوَى﴾⁽⁵⁾، وفي الأفعال؛ مثل: ﴿عَسَى﴾⁽⁶⁾، وفي الحروف؛ نحو: ﴿بَلَى﴾⁽⁷⁾.

والإمالة أو التقليل لا يكونان إلا في الألف والفتحة قبلها، فإذا أميلت الألف أو قللت فلا بد من إمالة وتقليل الفتحة قبلها تبعاً لها، قال الإمام ابن أبي السداد المالقي: «واعلم أنه متى أميلت الألف فلا بد من إمالة الفتحة التي قبلها، فيكون مبدأ الإمالة في الفتحة، وتتبعها الألف على النحو الذي نشأت عليه، فتحصل الإمالة في الألف بحكم الانجرار والتبع للفتحة»⁽⁸⁾.

(1) «سورة آل عمران» الآية: 37.

(2) «سورة الرعد» الآية: 25.

(3) «سورة المطففين» الآية: 18.

(4) «سورة الأنعام» الآية: 77.

(5) «سورة المدثر» الآية: 55.

(6) «سورة القلم» الآية: 32.

(7) «سورة القيامة» الآية: 4.

(8) «الدر الثمير» (2/ 436).

وقال الإمام ابن القاضي:

وَالْأَلِفُ الْمُمَالُ حَيْثُمَا وَرَدَ فَالْفَتْحُ قَبْلَهُ كَذَاكَ مُطَرَّدٌ⁽¹⁾

وفائدة الإمالة: رفع التَّكْلُفِ على القارئ وسهولة لفظه بكلمات القرآن الكريم؛ وذلك أَنَّ اللِّسَانَ يَرْتَفِعُ بِالْفَتْحِ وَيَنْحَدِرُ بِالْإِمَالَةِ، وَالانْحِدَارُ أَخْفَ عَلَى اللِّسَانِ مِنَ الارتفاع؛ فلهذا أَمَالَ مِنْ أَمَالَ. وَأَمَّا مَنْ فَتَحَ فَإِنَّهُ رَاعَى كَوْنَ الْفَتْحِ أَمْتَنَ أَوْ أَنَّهُ الْأَصْلُ⁽²⁾.

وهذا الباب من الأبواب الخاصة بورش من طريق الأزرق إلا كلمات محدّدة سيذكرها الناظم لاحقاً لقالون. وفيما يأتي تفاصيل هذا الباب:

[حكم «ذوات الياء» ممّا ليس فيه راء وليس رأس آية]

قال الناظم رحمه الله:

(67) وَإِنْ قَلَبْتَ أَلِفًا عَنْ يَاءٍ قَلَّ لَدَى الْأَفْعَالِ وَالْأَسْمَاءِ

(68) وَأَلِفَ التَّائِيثِ ثُمَّ ﴿أَبَى﴾ مُسْتَفْهِمًا ﴿بَلَى﴾ ﴿مَتَى﴾ قَدْ عَنَّا

كلّ ما سيذكره الناظم من الأحكام في الأبيات السبعة الأولى من هذا الباب فهو خاصّ بورش؛ لأنّه صاحب الباب، وسيذكر اسمه لاحقاً في قوله: «وكلّ جاء لورشهم».

فقول الناظم: «وَإِنْ قَلَبْتَ أَلِفًا عَنْ يَاءٍ قَلَّ لَدَى الْأَفْعَالِ وَالْأَسْمَاءِ» أمرٌ للقارئ بالتقليل لورش كلّ ألف متطرّفة - ولو تقديرًا - منقلبة عن الياء، سواء كانت في الأسماء أو في الأفعال.

(1) «الفجر الساطع» (3/ 164).

(2) ينظر: «النشر» لابن الجزري (2/ 35).

ونعرف الألف المنقلبة عن الياء في الأسماء بتثنيها، فنقول في الهدى والمأوى: الهديان والمأويان، وفي سنا وأبا: سنوان وأبوان، فيظهر لنا أن الأول والثاني من «ذوات الياء»، وأن الثالث والرابع من «ذوات الواو».

ونعرف الألف المنقلبة عن الياء في الأفعال بأربعة أشياء:

الأول: برَدَّ الفعل إلى المتكلم، فنقول في قضى: قضيتُ، وفي دعا: دعوتُ. الثاني: بجعل الفعل للمستقبل، فنقول في قضى: يقضى، وفي دعا: يدعو. الثالث: برَدَّ الفعل إلى المصدر، فنقول في قضى: قضية، وفي دعا: دعوة. الرابع: بتثنية الضمير، فنقول في قضى: قضيّا، وفي دعا: دَعَوَا. فما ظهرت فيه الياء فهو من «ذوات الياء»، وما ظهرت فيه الواو فهو من «ذوات الواو»، ونعلم بهذا أن قضى من «ذوات الياء»، ودعا من «ذوات الواو».

وعن كيفية اختبار الألف هل هي من «ذوات الياء» أو من «ذوات الواو» قال الإمام الشاطبي:

وَتَثْنِيَةُ الْأَسْمَاءِ تَكْشِفُهَا وَإِنْ رَدَدْتَ إِلَيْكَ الْفِعْلَ صَادَفَتْ مِنْهَا هَبِيٌّ وَ﴿إِشْتَرِيهِ﴾ وَ﴿أَنْهَوِي﴾ وَ﴿هُدِيَهُمْ﴾.....⁽¹⁾

فإن اختبرت الألف في الأسماء والأفعال ووجدتها من «ذوات الياء» فتقلل لورش، وإن وجدت أنها من «ذوات الواو» فتحتها له، وقد جمع الإمام المتولّي الكلمات التي جاءت فيها الألف من «ذوات الواو»؛ وهي ثلاث عشرة كلمة لا تقلل لورش فقال:

﴿عَصَا﴾ ﴿سَفَا﴾ ﴿إِنَّ الصَّفَا﴾ ﴿أَبَا أَحَدَ﴾ ﴿سَنَا﴾ ﴿مَا زَكَيْ مِنْكُمْ﴾ ﴿خَلَا﴾ ﴿وَعَلَا﴾ وَرَدَّ ﴿عَفَا﴾ وَ﴿نَجَا﴾ قُلْ مَعَ ﴿بَدَا﴾ وَ﴿دَنَا﴾ وَ﴿دَعَا﴾ جَمِيعًا بِوَاوٍ لَا تَمَالَ لَدَى أَحَدٍ⁽²⁾

(1) «حرز الأمان» (رقم الأبيات: 291-293).

(2) ينظر: «شرح النظم الجامع لقراءة الإمام نافع» لعبد الفتاح القاضي (ص 60).

ومن الأمثلة على الألفات المنقلبة عن الياء في الأسماء: ﴿لَقَبْتِيهِ﴾⁽¹⁾، و﴿الْهَدْيُ﴾⁽²⁾، و﴿الزَّيْنِيُّ﴾⁽³⁾.

ومن الأمثلة على الألفات المنقلبة عن الياء في الأفعال: ﴿إِصْطَبَيْكَ﴾⁽⁴⁾، و﴿عَسَى﴾⁽⁵⁾، و﴿فَضَيْ﴾⁽⁶⁾.

فقوله: «وَإِنْ قَلَبْتَ أَلِفًا عَنْ يَاءٍ قَلَّلَ»؛ أي: إن اكتشفت أَيْهَا القارئ أَنَّ الألف منقلبة عن الياء فقللها لورش، والمقصود بالألف: الألف المتطرّفة التي كان أصلها ياءً، سواء رسمت الألف بالياء؛ مثل: ﴿الْهَوَى﴾⁽⁷⁾، و﴿تَتَوَبَّيْهِمْ﴾⁽⁸⁾، أو بالألف؛ نحو: ﴿عَصَانِي﴾⁽⁹⁾، و﴿تَوَلَّاهُ﴾⁽¹⁰⁾.

ومن الألف المنقلب عن الياء كذلك: ﴿يَوَلِّيْتِي﴾⁽¹¹⁾، و﴿يَلْحَسَرَتِي﴾⁽¹²⁾، و﴿يَتَأَسَّبَعِي﴾⁽¹³⁾، إلّا أنّه منقلب عن ياء الإضافة التي للمتكلم، وليست بأصلية كما في ﴿الْهَدْيُ﴾⁽¹⁴⁾، و﴿فَضَيْ﴾⁽¹⁵⁾، والأصل:

(1) «سورة الكهف» الآية: 61.

(2) «سورة آل عمران» الآية: 72.

(3) «سورة الإسراء» الآية: 32.

(4) «سورة آل عمران» الآية: 42.

(5) «سورة ن» الآية: 32.

(6) «سورة آل عمران» الآية: 47.

(7) «سورة النساء» الآية: 134.

(8) «سورة النحل» الآية: 28.

(9) «سورة إبراهيم» الآية: 38.

(10) «سورة الحجّ» الآية: 4.

(11) «سورة الفرقان» الآية: 28.

(12) «سورة الزّمر» الآية: 53.

(13) «سورة يوسف» الآية: 84.

(14) «سورة آل عمران» الآية: 72.

(15) «سورة آل عمران» الآية: 47.

(ياويلتي)، و(ياحسرتي)، و(ياأسفي)، فقلبت الكسرة فتحة فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها⁽¹⁾.

ثم قال الناظم: «وَأَلَفَ التَّائِيثِ» وهو معطوف على ما قبله؛ أي: قلل لورش أَلِفَاتِ التَّائِيثِ؛ وتكون الألف للتأنيث في خمسة أوزان، وهي التي أشار إليها الإمام الشاطبي بقوله:

.....
وَفِي «أَلِفِ التَّائِيثِ» فِي الْكُلِّ مِثْلًا
وَكَيْفَ جَرَتْ فَعَلَى فَعِيهَا وَجُودُهَا وَإِنْ ضُمَّ أَوْ يُفْتَحَ فَعَالَى فَحَصْلًا⁽²⁾
فالأوزان الخمسة المشار إليها هي:

- (1) فَعَلَى بفتح الفاء؛ مثل: ﴿التَّفْوَى﴾⁽³⁾، و﴿صَرَعَى﴾⁽⁴⁾.
- (2) فَعَلَى بضم الفاء؛ مثل: ﴿وَالْأَنْبَى بِالْأَنْبَى﴾⁽⁵⁾، و﴿إِلْدُنْيَا﴾⁽⁶⁾، و﴿الْفَرْبَى﴾⁽⁷⁾.
- (3) فَعَلَى بكسر الفاء؛ مثل: ﴿ضِيْرَى﴾⁽⁸⁾، و﴿إِخْدِيْهُمَا﴾⁽⁹⁾.
- (4) فَعَالَى بفتح الفاء؛ مثل: ﴿إِلْيَتِمَى﴾⁽¹⁰⁾، و﴿الْأَيْمَى﴾⁽¹¹⁾.

(1) ينظر: «تحصيل المنافع» للسَّمْلَلي (ص 257).

(2) «حرز الأمان» (رقم البيتين: 293-294).

(3) «سورة البقرة» الآية: 196.

(4) «سورة الحاقة» الآية: 6.

(5) «سورة البقرة» الآية: 177.

(6) «سورة آل عمران» الآية: 55.

(7) «سورة البقرة» الآية: 176.

(8) «سورة النجم» الآية: 22.

(9) «سورة البقرة» الآية: 281.

(10) «سورة البقرة» الآية: 218.

(11) «سورة النور» الآية: 32.

(5) فُعَالَى بضمّ الفاء؛ مثل: ﴿كُسَالَى﴾⁽¹⁾، و﴿فَرَادَى﴾⁽²⁾.

فهذه الأوزان الخمسة كلّها يقللها ورش.

ويلحق بهذه الأوزان: ﴿يَحْيَى﴾، و﴿مُوسَى﴾، و﴿عِيسَى﴾؛ مثل: ﴿يَلْزَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَى﴾⁽³⁾، ﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾⁽⁴⁾، ﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى﴾⁽⁵⁾.

وسبب عدم إدخالها أصالة في إحدى الأوزان الخمسة: أنّها من الأسماء أعجميّة فلا اشتقاق لها، وألفها ليست للتأنيث، وعليه فلا تندرج في ألف التأنيث، غير أنّ الكوفيّين والقراء الحقوا ﴿يَحْيَى﴾ بفعلّى، و﴿مُوسَى﴾ بفُعَلَى، و﴿عِيسَى﴾ بفعلّى؛ باعتبار المناسبة اللفظيّة لا باعتبار الحقيقة.

قال الإمام ابن الباذش: «جعل القراء في هذا الباب: ﴿يَحْيَى﴾، و﴿مُوسَى﴾، و﴿عِيسَى﴾ على أنّها فُعَلَى، وفُعَلَى، وفُعَلَى»⁽⁶⁾.

وقال بعضهم: كلّ أعجميّ استعملته العرب فالنحويون على أحكامه في التصريف على الحدّ الذي يتكلّمونه في العربيّ⁽⁷⁾، وعليه فهي تدخل أصالة في ألف التأنيث التي أمر الناظم بتقليلها لورش.

ثمّ قال الناظم: «ثُمَّ ﴿أَنْبَى﴾ مُسْتَفْهَمًا ﴿بَلَى﴾ ﴿مَتَبَى﴾ قَدْ عَنَّا، وهو معطوف على ما قبله ذلك؛ أي: «ثُمَّ» قَلَّ أيّها القارئ لورش كذلك ثلاث كلمات رسمت فيها الألف بالياء وهي مجهولة الأصل فلم نعرف أصلها؛ هل

(1) «سورة التوبة» الآية: 54.

(2) «سورة التوبة» الآية: 95.

(3) «سورة مريم» الآية: 6.

(4) «سورة البقرة» الآية: 50.

(5) «سورة آل عمران» الآية: 51.

(6) ينظر: «الإقناع» لابن الباذش (ص 132).

(7) ينظر: «الفجر الساطع» لابن القاضي (3/ 219).

هي منقلبة عن الياء أو عن الواو؛ وهذه الكلمات هي:

(1) ﴿أَبْنَى﴾ المستفهم بها، وإليها أشار بقوله: ﴿﴿أَبْنَى﴾ مُسْتَفْهِمًا﴾؛ أي: في حالة كونك استفهمت بها؛ وقد وردت في ثمانية وعشرين موضعًا؛ مثل: ﴿قَالَ يَمْرُؤُا أَبْنَى لَكَ هَذَا﴾⁽¹⁾، وقيدتها بالاستفهام حتى تخرج أنا غير المستفهم بها المركبة من أَنَّ المفتوحة المشددة وضمير جماعة المتكلمين المحذوف منها إحدى النونات والمرسومة بالألف؛ مثل: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ﴾⁽²⁾، ﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ﴾⁽³⁾ فلا إمالة فيهما وأمثالهما.

(2) ﴿بَلَى﴾، وقد وردت كثيرًا في القرآن الكريم؛ نحو قوله جلّ جلاله: ﴿قَالُوا بَلَى﴾⁽⁴⁾.

(3) ﴿مَتَى﴾، وقد جاءت في مواضع متعددة من الكتاب العزيز؛ مثل قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾⁽⁵⁾.

وقوله: «قَدْ عَنَّا»؛ أي: ظهر وبان واتضح وبدا سبب تقليلها لورش، وهو أنّها رسمت بالياء وهي مجهولة الأصل، والألف فيها للإطلاق.

وأما باقي الكلمات التي رسمت فيها الألف بالياء وهي مجهولة الأصل فلا تقليل فيها لأحد، وهي خمس كلمات: ﴿عَلَى﴾⁽⁶⁾، ﴿رَكَعَى﴾⁽⁷⁾،

(1) «سورة آل عمران» الآية: 37.

(2) «سورة النساء» الآية: 65.

(3) «سورة الرعد» الآية: 42.

(4) «سورة الأعراف» الآية: 172.

(5) «سورة يونس» الآية: 48.

(6) «سورة يوسف» الآية: 84.

(7) «سورة النور» الآية: 21.

﴿حَتَّى﴾⁽¹⁾، ﴿لَدَى﴾⁽²⁾، ﴿إِلَى﴾⁽³⁾.

وإلى التقليل فيما رسمت فيه الألف بالياء وهي مجهولة الأصل واستثناء الكلمات الخمس من تقليلها قال الإمام ابن بري:

وَفِي الَّذِي رُسِمَ بِالْيَاءِ عَدَاً ﴿حَتَّى﴾ ﴿رَكَعِي مِنْكُمْ﴾ ﴿إِلَى﴾ ﴿عَلَى﴾ ﴿لَدَى﴾⁽⁴⁾

وقول الإمام ابن آجروم: «قلل»؛ أي: بخلاف في جميع ما تقدم من الألفات المنقلبة عن الياء في الأسماء والأفعال، و«ألفات التأنيث» في الأوزان الخمسة: فعلى وفعلَى وفَعَالَى وفُعَالَى، وألف ﴿أُنْبِئِي﴾ المستفهم بها و﴿تَبْلِي﴾ و﴿مَتَبِئِي﴾، ويصطلح على كل ذلك بـ«ذوات الياء»، وفهمنا أن الخلاف لورث في جميع ذلك من قوله في أول البيت الثالث الموالي: «ولا خلاف»، فهذا يعني أن ما ذكر في البيت الأول والثاني فيه الخلاف لورث، وقد ذَكَرَ الخلاف كذلك في جميع ما تقدم الإمام الشاطبي في قوله:

..... وَ«ذَوَاتِ الْيَاءِ» لَهُ الْخُلْفُ جُمْلًا⁽⁵⁾

وكذلك الإمام ابن بري في قوله:

وَالْخُلْفُ عَنْهُ فِي ﴿أَرِيكَهُمْ﴾ وَمَا لَا رَاءَ فِيهِ كـ ﴿إِلَيْتَنِي﴾، و﴿رَمِي﴾
وَفِي الَّذِي رُسِمَ بِالْيَاءِ عَدَاً ﴿حَتَّى﴾ ﴿رَكَعِي مِنْكُمْ﴾ ﴿إِلَى﴾ ﴿عَلَى﴾ ﴿لَدَى﴾⁽⁶⁾

وأطلق الوجهين كذلك الإمام الداني في «جامع البيان في القراءات السبع»⁽⁷⁾.

(1) «سورة يوسف» الآية: 85.

(2) «سورة غافر» الآية: 17.

(3) «سورة يوسف» الآية: 86.

(4) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 150).

(5) «حز الأمانى ووجه التهاني» (رقم البيت: 314).

(6) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 149-150).

(7) (2/ 698-699).

والمقدّم عند المغاربة في «ذوات الياء» ممّا ليس فيه راء وليس رأس آية في حال جمعهم العشر النّافعيّة: التّقليل، قال الإمام محمّد بن عبد السّلام الفاسيّ:

وَصَدَّرْنَا لَوَرْشِهِمْ إِضْجَاعًا لَدَى «ذَوَاتِ الْيَاءِ» تَكُنْ مُطَاعًا⁽¹⁾

والذي جرى به العمل عند المغاربة في حالة الأفراد هو: التّقليل⁽²⁾؛ لاقتصار الإمام الدّانيّ عليه حين قال: «وقرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين»⁽³⁾. وعليه فالفتح من زيادات الأئمة الشّاطبيّ وابن آجروم وابن برّي.

وقال الإمام ابن القاضي في بيان ما جرى به العمل عند المغاربة في «ذوات الياء» ممّا ليس فيه راء وليس رأس آية: «الأخذ في «ذوات الياء» ممّا ليس فيه راء بالتّقليل لورش؛ وهو مذهب التّيسير»⁽⁴⁾.

والمقدّم عند المشاركة في «ذوات الياء» ممّا ليس فيه راء وليس رأس آية هو: الفتح، ثمّ التّقليل⁽⁵⁾.

تحريرات:

تقدّم في «باب المدّ والقصر» أنّ «مدّ البدل» فيه ثلاثة أوجه: القصر والتّوسّط والطّول، فإذا اجتمع مع ما فيه وجهان من «ذوات الياء» فالعمل عند المغاربة: القراءة في حالة جمع العشر الصّغرى لنافع بالأوجه السّتّة الناتجة من ضرب ما فيه وجهين في ثلاثة «مدّ البدل»، قال شيخ الجماعة أبو عبد الله محمّد بن سليمان القيسيّ الضّرير في «الأجوبة المحقّقة»:

(1) «إتمام إبراز الضّمير من أسرار التّصدير» (رقم البيت: 51).

(2) ينظر: «إتقان الصّنع» (ص 23) مخطوط أصليّ بمكتبتي الخاصّة.

(3) «التّيسير» (ص 47).

(4) «بيان الخلاف والتّشهير» (ص 132).

(5) ينظر: «رسالة المقدّم أداء» لابن يالوشه (ص 60)، و«فتح المعطي» للمتولّي (ص 34)، و«الإضاءة» للضّبّاع (ص 141).

وَمَا لَيْسَ فِيهِ الرَّاءُ يُتَكَلَّى لَوَرْشِهِمْ بِسْتَةٍ أَوْجِهٍ رَوَوْا دُونَ مَا حَجَّرَ
كَنَحْوِ ﴿نَبَأٍ﴾ وَمَعَ ﴿تَرَآءَا﴾ بِظُلَّةٍ كَذَانُصُّهُمْ عَنْ وَرَشِهِمْ دُمْتُ فِي سِتْرٍ⁽¹⁾
وقال بعضهم:

وَبَابُ ﴿نَبَأٍ﴾ لِأَزْرَقٍ فِيهِ سِتَّةٌ فَضْرُبُ اثْنَتَيْنِ فِي ثَلَاثٍ فَحَقَّقِ
إِمَالَتُهُ وَالْفَتْحُ فِي مُتَوَسِّطٍ وَقَصْرٌ وَإِشْبَاعٌ فَحَصَّلُهُ تَرْتَقِ⁽²⁾
وأما المشاركة فالأمر عندهم أنه لا بد من تحرير الخلاف في حال جمع
أوجه ورش من طريق «الشاطبية»؛ وعليه فلا يجوز عندهم إلا أربعة أوجه، سواء
تقدم «مدّ البدل» أو تأخر.

فإذا تقدم «مدّ البدل» وتأخرت «ذوات الياء» مثل: ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى
حَبِيهِ ذَوْعٍ الْفَرْبِيُّ وَالْيَتِيمِي﴾⁽³⁾ فَإِنَّكَ تَأْتِي بِالْأَوْجِه هَكَذَا:

- 1) القصر في «مدّ البدل» مع فتح «ذوات الياء».
 - 2) التّوسّط في «مدّ البدل» مع تقليل «ذوات الياء».
 - 3) الطّول في «مدّ البدل» مع فتح «ذوات الياء».
 - 4) الطّول في «مدّ البدل» مع تقليل «ذوات الياء».
- وفي هذا يقول الإمام محمّد بن أحمد المتولّي:
- وَقَلَّلَ «ذَوَاتِ الْيَاءِ» عِنْدَ تَوَسُّطٍ لِهَمْزٍ، وَإِنْ طَوَّلَتْ وَجَهَانِ أَعْمَلَا⁽⁴⁾

(1) (ص 3) نسخة مخطوطة بمكتبتي الخاصة.

(2) ينظر: هامش «أنوار التعريف» لابن الغازي الحامديّ (ص 180) بتحقيقي؛ وهو قيد الطّبع.

(3) «سورة البقرة» الآية: 176.

(4) «منظومة في بيان ما يخالف فيه ورش المصريّ حفصاً عن عاصم الكوفي» (ص 32) المطبوع مع شرحه للنّاطم «فتح المعطي».

وتكملة لباقي الأوجه زيد إلى هذا البيت قول أحدهم:
 وَلَيْسَ لَهُ عَلَّ قَصْرِهِ غَيْرَ فَتَحِهَا فَذِي أَرْبَعٍ إِنْ قُدِّمَ «الْبَدَلُ» اعْقِلَا
 وقال الشيخ عثمان سليمان مراد المصري:
 إِنْ تَقْصُرِ افْتَحْ أَوْ تَوَسِّطْ قَلَّ لَا أَوْ إِنْ تَمُدَّ الِهْمَزَ خُذْهُمَا كِلَا⁽¹⁾
 وإذا تأخر «مدّ البدل» وتقدّمت «ذوات الياء» مثل: ﴿بَتَلَفَيَّ آدَمَ مِنْ رَبِّيهِ
 كَلِمَتٍ فِتَابَ عَلَيْهِ﴾⁽²⁾ فَإِنَّكَ تَأْتِي بِهَا هَكَذَا:

(1) الفتح في «ذوات الياء» مع القصر في «مدّ البدل».

(2) الفتح في «ذوات الياء» مع الطول في «مدّ البدل».

(3) التّقليل في «ذوات الياء» مع التّوسط في «مدّ البدل».

(4) التّقليل في «ذوات الياء» مع الطول في «مدّ البدل».

قال الإمام محمّد بن أحمد المتولّي:

وَفِي «بَدَلٍ» مَعَ فَتْحِ «ذِي الْيَاءِ» فَاقْصُرْ وَمُدَّ، وَإِنْ قَلَلْتَ وَسَّطْ وَطَوَّلَا⁽³⁾

وقال العلامة عثمان سليمان مراد المصري:

وَاقْصُرْ وَمُدَّ الِهْمَزَ إِنْ تَفْتَحْ لَدَى «ذِي الْيَاءِ» وَإِنْ قَلَلْتَ وَسَّطْ وَامْدُدَا⁽⁴⁾

وقال العلامة حسن خلف الحسيني في بيان جواز الأوجه الأربعة السابقة
 في حال اجتماع «ذوات الياء» مع «مدّ البدل»، ومنع القصر مع التّقليل، والتّوسط
 مع الفتح:

(1) «النّور السّاطع» (رقم البيت: 59).

(2) «سورة البقرة» الآية: 36.

(3) «منظومة في بيان ما يخالف فيه ورش المصري حفصاً عن عاصم الكوفي» (ص 32) المطبوع
 مع شرحه للنّاظم «فتح المعطي».

(4) «النّور السّاطع في قراءة الإمام نافع» (رقم البيت: 60).

..... وَ«ذَوَاتِ الْيَاءِ» لَهُ الْخُلْفُ جُمْلًا

وَدَعَّ عَنْهُ تَقْلِيلًا بِقَصْرِ كَ﴿ءَامَنُوا﴾ سَوَى ﴿عَادَا الْأُولَى﴾ وَ﴿ءَالِ بْنِ﴾ حَصْلًا
وَقَلَّلَ مَعَ التَّوْسِيطِ وَافْتَحَ وَقَلَّلَا بِمَدٍّ، وَرُؤُسُ الْآيِ عَنْهُ فَقَلَّلَا⁽¹⁾

فَقَوْلُ الْحُسَيْنِيِّ: «سَوَى ﴿عَادَا الْأُولَى﴾ وَ﴿ءَالِ بْنِ﴾» يَرِيدُ بِهِ أَنَّ التَّقْلِيلَ لَا
يَمْتَنِعُ عَلَى قَصْرِ اللَّامِ فِي ﴿عَادَا الْأُولَى﴾ وَفِي ﴿ءَالِ بْنِ﴾ الْمُسْتَفْهَمُ بِهَا إِذَا جَرَيْنَا
عَلَى الْقَوْلِ بِاسْتِثْنَائِهِمَا مِنْ بَابِ «مَدِّ الْبَدَلِ».

وَتَجُوزُ جَمِيعُ الْأَوَاجِهِ السَّتَّةُ عِنْدَ الْمِشَارِقَةِ فِي حَالِ مَا إِذَا كَانَ «مَدُّ الْبَدَلِ»
مَوْقُوفًا عَلَيْهِ وَقَبْلَهُ «ذَاتُ يَاءٍ»⁽²⁾؛ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَٰلِكَ مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا
وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَقَآبِ﴾⁽³⁾؛ فَتَقْرَأُ هَكَذَا:

- 1) الْفَتْحُ فِي «ذَوَاتِ الْيَاءِ» مَعَ الْقَصْرِ فِي «مَدِّ الْبَدَلِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ».
- 2) الْفَتْحُ فِي «ذَوَاتِ الْيَاءِ» مَعَ الطَّوْلِ فِي «مَدِّ الْبَدَلِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ».
- 3) ثُمَّ يَزَادُ الْفَتْحُ فِي «ذَوَاتِ الْيَاءِ» مَعَ التَّوَسُّطِ فِي «مَدِّ الْبَدَلِ الْمَوْقُوفِ
عَلَيْهِ» مِنْ أَجْلِ الْعُرُوضِ.
- 4) التَّقْلِيلُ فِي «ذَوَاتِ الْيَاءِ» مَعَ التَّوَسُّطِ فِي «مَدِّ الْبَدَلِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ».
- 5) التَّقْلِيلُ فِي «ذَوَاتِ الْيَاءِ» مَعَ الطَّوْلِ فِي «مَدِّ الْبَدَلِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ».
- 6) ثُمَّ يَزَادُ التَّقْلِيلُ فِي «ذَوَاتِ الْيَاءِ» مَعَ الْقَصْرِ فِي «مَدِّ الْبَدَلِ الْمَوْقُوفِ
عَلَيْهِ» مِنْ أَجْلِ الْعُرُوضِ.

فَهَذِهِ الْأَوَاجِهِ السَّتَّةُ تَجُوزُ فِي حَالَةِ مَا إِذَا وَقَفَ عَلَى «مَدِّ الْبَدَلِ» بِالسَّكُونِ
الْمَحْضِ، أَمَّا إِذَا وَقَفَ عَلَيْهِ بِالرُّومِ فَيَجُوزُ تِسْعَةُ أَوَاجِهِ الْآيَةِ⁽⁴⁾:

- (1) «إِتْحَافُ الْبَرِّيَّةِ بِتَحْرِيرَاتِ الشَّاطِئَةِ» (رَقْمُ الْآيَاتِ: 77-79).
- (2) «شَرْحُ النَّظْمِ الْجَامِعِ لِقِرَاءَةِ الْإِمَامِ نَافِعٍ» (ص 62).
- (3) «سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ» آيَةُ: 14.
- (4) يَنْظُرُ: «شَرْحُ النَّظْمِ الْجَامِعِ لِقِرَاءَةِ الْإِمَامِ نَافِعٍ» لِعَبْدِ الْفَتَّاحِ الْقَاضِي (ص 62).

- 1) الفتح في «ذوات الياء» مع القصر في «مدّ البدل الموقوف عليه» مع السكون المحض.
 - 2) الفتح في «ذوات الياء» مع الطول في «مدّ البدل الموقوف عليه» مع السكون المحض.
 - 3) الفتح في «ذوات الياء» مع القصر في «مدّ البدل الموقوف عليه» مع الروم.
 - 4) الفتح في «ذوات الياء» مع الطول في «مدّ البدل الموقوف عليه» مع الروم.
 - 5) الفتح في «ذوات الياء» مع التوسط في «مدّ البدل الموقوف عليه» مع السكون المحض.
 - 6) التقليل في «ذوات الياء» مع التوسط في «مدّ البدل الموقوف عليه» مع السكون المحض.
 - 7) التقليل في «ذوات الياء» مع الطول في «مدّ البدل الموقوف عليه» مع السكون المحض.
 - 8) التقليل في «ذوات الياء» مع التوسط في «مدّ البدل الموقوف عليه» مع الروم.
 - 9) التقليل في «ذوات الياء» مع الطول في «مدّ البدل الموقوف عليه» مع الروم.
- وإذا اجتمعت «ذوات الياء» مع «مدّ اللين المهموز» فجميع الأوجه الأربعة جائزة، سواء تقدّمت «ذوات الياء» عن «مدّ اللين» أو تأخّرت⁽¹⁾؛ فمثال ما تقدّمت فيه «ذوات الياء» على «مدّ اللين»: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ

(1) ينظر: «الإضاءة» للضَّبَّاع (ص 141).

أَلَدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً⁽¹⁾، والأوجه الجائزة فيها ما يأتي:

(1) فتح «ذوات الياء» مع توسيط «مدّ اللين».

(2) فتح «ذوات الياء» مع تطويل «مدّ اللين».

(3) تقليل «ذوات الياء» مع توسيط «مدّ اللين».

(4) تقليل «ذوات الياء» مع تطويل «مدّ اللين».

ومثال ما تأخرت فيه «ذوات الياء» عن «مدّ اللين»: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ افْتَرَبَ أَجْلُهُمْ﴾⁽²⁾، والأوجه الجائزة فيها هي الآتي:

(1) توسّط «مدّ اللين» مع فتح «ذوات الياء».

(2) توسّط «مدّ اللين» مع تقليل «ذوات الياء».

(3) تطويل «مدّ اللين» مع فتح «ذوات الياء».

(4) تطويل «مدّ اللين» مع تقليل «ذوات الياء».

قال العلامة عثمان بن سليمان مراد:

و«اللين» مع «ذِي الْيَاءِ» إِنْ يَجْتَمِعَا خُذْ فِيهِمَا طَرْدًا وَعَكْسًا أَرْبَعًا⁽³⁾

وإذا اجتمعت «ذوات الياء» مع «مدّ البدل» و«مدّ اللين المهموز»، سواء تقدّمت «ذوات الياء» أو توسّطت أو تأخرت؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ إِسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ أَحَدِيَهُمْ فَنظَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئاً﴾⁽⁴⁾؛ فالأوجه الجائزة فيها ستّة⁽⁵⁾، وهي:

(1) «سورة الإنسان» الآية: 1.

(2) «سورة الأعراف» الآية: 185.

(3) «سفينة القراء» (رقم البيت: 125).

(4) «سورة النساء» الآية: 20.

(5) ينظر: «الإضاءة في بيان أصول القراءة» للضَّبَّاع (ص 141-142).

- 1) قصر «مدّ البدل» مع فتح «ذوات الياء» مع توسيط «مدّ اللين المهموز».
- 2) توسيط «مدّ البدل» مع تقليل «ذوات الياء» مع توسيط «مدّ اللين المهموز».
- 3) تطويل «مدّ البدل» مع فتح «ذوات الياء» مع توسيط «مدّ اللين المهموز».
- 4) تطويل «مدّ البدل» مع فتح «ذوات الياء» مع تطويل «مدّ اللين المهموز».
- 5) تطويل «مدّ البدل» مع تقليل «ذوات الياء» مع توسيط «مدّ اللين المهموز».
- 6) تطويل «مدّ البدل» مع تقليل «ذوات الياء» مع تطويل «مدّ اللين المهموز».

فهذا المثال تقدّم فيه «مدّ البدل»، ثمّ تبعه «ذوات الياء»، وتأخّر «مدّ اللين المهموز»، أمّا إذا تقدّم «مدّ اللين المهموز» ووليه «ذوات الياء» وتأخّر «مدّ البدل»؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنْتُمْ ءَامَنْتُمْ بِاللَّهِ﴾ ⁽¹⁾ كانت الأوجه الستّة مرتّبة كما يلي:

- 1) توسيط «مدّ اللين المهموز» مع فتح «ذوات الياء» مع قصر «مدّ البدل».
- 2) توسيط «مدّ اللين المهموز» مع فتح «ذوات الياء» مع تطويل «مدّ البدل».
- 3) توسيط «مدّ اللين المهموز» مع تقليل «ذوات الياء» مع توسيط «مدّ البدل».

(1) «سورة الأنفال» الآية: 41.

4) توسيط «مدّ اللين المهموز» مع تقليل «ذوات الياء» مع تطويل «مدّ البدل».

5) تطويل «مدّ اللين المهموز» مع فتح «ذوات الياء» مع تطويل «مدّ البدل».

6) تطويل «مدّ اللين المهموز» مع تقليل «ذوات الياء» مع تطويل «مدّ البدل».

وإذا اجتمعت «ذوات الياء» مع «المدّ العارض للسكون» مثل قوله تعالى: ﴿سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾⁽¹⁾ فالأوجه الجائزة فيها خمسة فقط⁽²⁾؛ وهي:

- 1) فتح «ذوات الياء» مع قصر «المدّ العارض للسكون».
 - 2) فتح «ذوات الياء» مع توسيط «المدّ العارض للسكون».
 - 3) فتح «ذوات الياء» مع تطويل «المدّ العارض للسكون».
 - 4) تقليل «ذوات الياء» مع توسيط «المدّ العارض للسكون».
 - 5) تقليل «ذوات الياء» مع تطويل «المدّ العارض للسكون».
- فهذه الأوجه الخمسة تجوز فيما إذا كان «المدّ العارض للسكون» منصوبًا؛ لأنه لا روم ولا إشماع فيه، أمّا إذا كان «المدّ العارض للسكون» مجرورًا واجتمع مع «ذوات الياء» قبله؛ نحو قوله تعالى: ﴿مِنْ وَرَآيِهِ جَهَنَّمَ وَيُسْفَى مِنْ مَّاءٍ صَدِيدٍ﴾⁽³⁾ فتجوز تسعة أوجه فقط⁽⁴⁾؛ وهي:

(1) «سورة النحل» الآية: 1.
 (2) ينظر: «فتح المعطي» للمتولّي (ص 35)، و«الإضاءة» للضّباع (ص 142).
 (3) «سورة إبراهيم» الآية: 19.
 (4) ينظر: «فتح المعطي» للمتولّي (ص 35)، و«الإضاءة» للضّباع (ص 142).

(1) فتح «ذوات الياء» مع قصر «المدّ العارض للسكون» مع السكون المجرد.

(2) فتح «ذوات الياء» مع توسيط «المدّ العارض للسكون» مع السكون المجرد.

(3) فتح «ذوات الياء» مع تطويل «المدّ العارض للسكون» مع السكون المجرد.

(4) فتح «ذوات الياء» مع قصر «المدّ العارض للسكون» مع الروم.

(5) فتح «ذوات الياء» مع تطويل «المدّ العارض للسكون» مع الروم.

(6) تقليل «ذوات الياء» مع توسيط «المدّ العارض للسكون» مع السكون المجرد.

(7) تقليل «ذوات الياء» مع تطويل «المدّ العارض للسكون» مع السكون المجرد.

(8) تقليل «ذوات الياء» مع توسيط «المدّ العارض للسكون» مع الروم.

(9) تقليل «ذوات الياء» مع تطويل «المدّ العارض للسكون» مع الروم.

ومنهم من أضاف الوجه العاشر وهو: تقليل «ذوات الياء» مع قصر «المدّ العارض للسكون» مع السكون المجرد.

وإذا اجتمعت «ذوات الياء» مع «المدّ العارض للسكون» وكان مرفوعاً كقوله تعالى: ﴿سَرَّابِيلُهُمْ مِّنْ فَطِرَانٍ وَتَغْشَىٰ وُجُوهَهُمُ النَّارُ﴾⁽¹⁾ جاز فيها أربعة عشر وجهًا؛ وهي:

(1) فتح «ذوات الياء» مع قصر «المدّ العارض للسكون» مع السكون المجرد.

(1) «سورة إبراهيم» الآية: 52.

(2) فتح «ذوات الياء» مع توسيط «المدّ العارض للسكون» مع السكون المجرّد.

(3) فتح «ذوات الياء» مع تطويل «المدّ العارض للسكون» مع السكون المجرّد.

(4) فتح «ذوات الياء» مع قصر «المدّ العارض للسكون» مع الروم.

(5) فتح «ذوات الياء» مع تطويل «المدّ العارض للسكون» مع الروم.

(6) فتح «ذوات الياء» مع قصر «المدّ العارض للسكون» مع الإشمام.

(7) فتح «ذوات الياء» مع توسيط «المدّ العارض للسكون» مع الإشمام.

(8) فتح «ذوات الياء» مع تطويل «المدّ العارض للسكون» مع الإشمام.

(9) تقليل «ذوات الياء» مع توسيط «المدّ العارض للسكون» مع السكون المجرّد.

(10) تقليل «ذوات الياء» مع تطويل «المدّ العارض للسكون» مع السكون المجرّد.

(11) تقليل «ذوات الياء» مع توسيط «المدّ العارض للسكون» مع الروم.

(12) تقليل «ذوات الياء» مع تطويل «المدّ العارض للسكون» مع الروم.

(13) تقليل «ذوات الياء» مع توسيط «المدّ العارض للسكون» مع الإشمام.

(14) تقليل «ذوات الياء» مع تطويل «المدّ العارض للسكون» مع الإشمام.

وإذا اجتمعت «ذوات الياء» مع «مدّ البدل» مع «المدّ العارض للسكون» نحو: ﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ ۖ فَاُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْبَارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾⁽¹⁾ فالأوجه الجائزة فيها سبعة⁽²⁾، وهي:

(1) «سورة البقرة» الآية: 80.

(2) ينظر: «فتح المعطي» للمتولّي (ص 35)، و«الإضاءة» للضّباع (ص 142).

(1) فتح «ذوات الياء» مع قصر «مدّ البدل» مع قصر «المدّ العارض للسكون».

(2) فتح «ذوات الياء» مع قصر «مدّ البدل» مع توسيط «المدّ العارض للسكون».

(3) فتح «ذوات الياء» مع قصر «مدّ البدل» مع إشباع «المدّ العارض للسكون».

(4) فتح «ذوات الياء» مع إشباع «مدّ البدل» مع إشباع «المدّ العارض للسكون».

(5) تقليل «ذوات الياء» مع توسيط «مدّ البدل» مع توسيط «المدّ العارض للسكون».

(6) تقليل «ذوات الياء» مع توسيط «مدّ البدل» مع إشباع «المدّ العارض للسكون».

(7) تقليل «ذوات الياء» مع إشباع «مدّ البدل» مع إشباع «المدّ العارض للسكون».

فهذه الأوجه السبعة فيما إذا كان «المدّ العارض للسكون» منصوباً، أمّا إذا كان مجروراً؛ كقوله تعالى: ﴿قَالُوا يَصْلِحْ فَمَا تَكُنْتِ فِيْنَا مَرْجُوءًا قَبْلَ هَذَا أَتَنْهَيْنَا أَنْ نَعْبُدَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا وَإِنَّا لَهِمَّ شَكِّ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ مُرِيبٌ﴾⁽¹⁾ فيجوز أحد عشر وجهاً⁽²⁾، وهي:

(1) فتح «ذوات الياء» مع قصر «مدّ البدل» مع قصر «المدّ العارض للسكون» مع السكون المجرد.

(1) «سورة هود» الآية: 61.

(2) ينظر: «فتح المعطي» للمتولّي (ص 35-36)، و«الإضاءة» للضّبّاع (ص 142-143).

- (2) فتح «ذوات الياء» مع قصر «مدّ البدل» مع توسيط «المدّ العارض للسكون» مع السكون المجرد.
- (3) فتح «ذوات الياء» مع قصر «مدّ البدل» مع إشباع «المدّ العارض للسكون» مع السكون المجرد.
- (4) فتح «ذوات الياء» مع قصر «مدّ البدل» مع قصر «المدّ العارض للسكون» مع الروم.
- (5) فتح «ذوات الياء» مع إشباع «مدّ البدل» مع إشباع «المدّ العارض للسكون» مع السكون المجرد.
- (6) فتح «ذوات الياء» مع إشباع «مدّ البدل» مع إشباع «المدّ العارض للسكون» مع الروم.
- (7) تقليل «ذوات الياء» مع توسيط «مدّ البدل» مع توسيط «المدّ العارض للسكون» مع السكون المجرد.
- (8) تقليل «ذوات الياء» مع توسيط «مدّ البدل» مع إشباع «المدّ العارض للسكون» مع السكون المجرد.
- (9) تقليل «ذوات الياء» مع توسيط «مدّ البدل» مع توسيط «المدّ العارض للسكون» مع الروم.
- (10) تقليل «ذوات الياء» مع إشباع «مدّ البدل» مع إشباع «المدّ العارض للسكون» مع السكون المجرد.
- (11) تقليل «ذوات الياء» مع إشباع «مدّ البدل» مع إشباع «المدّ العارض للسكون» مع الروم.

وإذا كان «المدّ العارض للسكون» مرفوعاً واجتمع بـ «ذوات الياء» و«مدّ البدل» نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فِي الْأَخِرَةِ إِلَّا مَتَعٌ﴾⁽¹⁾ جاز ثمانية عشر وجهًا، وهي:

- (1) فتح «ذوات الياء» مع قصر «مدّ البدل» مع قصر «المدّ العارض للسكون» مع السكون المجرد.
- (2) فتح «ذوات الياء» مع قصر «مدّ البدل» مع توسيط «المدّ العارض للسكون» مع السكون المجرد.
- (3) فتح «ذوات الياء» مع قصر «مدّ البدل» مع إشباع «المدّ العارض للسكون» مع السكون المجرد.
- (4) فتح «ذوات الياء» مع قصر «مدّ البدل» مع قصر «المدّ العارض للسكون» مع الروم.
- (5) فتح «ذوات الياء» مع قصر «مدّ البدل» مع قصر «المدّ العارض للسكون» مع الإشمام.
- (6) فتح «ذوات الياء» مع قصر «مدّ البدل» مع توسيط «المدّ العارض للسكون» مع الإشمام.
- (7) فتح «ذوات الياء» مع قصر «مدّ البدل» مع إشباع «المدّ العارض للسكون» مع الإشمام.
- (8) فتح «ذوات الياء» مع إشباع «مدّ البدل» مع إشباع «المدّ العارض للسكون» مع السكون المجرد.
- (9) فتح «ذوات الياء» مع إشباع «مدّ البدل» مع إشباع «المدّ العارض للسكون» مع الروم.

(1) «سورة الرعد» الآية: 27.

10) فتح «ذوات الياء» مع إشباع «مدّ البدل» مع إشباع «المدّ العارض للسكون» مع الإشمام.

11) تقليل «ذوات الياء» مع توسيط «مدّ البدل» مع توسيط «المدّ العارض للسكون» مع السكون المجرّد.

12) تقليل «ذوات الياء» مع توسيط «مدّ البدل» مع إشباع «المدّ العارض للسكون» مع السكون المجرّد.

13) تقليل «ذوات الياء» مع توسيط «مدّ البدل» مع توسيط «المدّ العارض للسكون» مع الروم.

14) تقليل «ذوات الياء» مع توسيط «مدّ البدل» مع توسيط «المدّ العارض للسكون» مع الإشمام.

15) تقليل «ذوات الياء» مع توسيط «مدّ البدل» مع إشباع «المدّ العارض للسكون» مع الإشمام.

16) تقليل «ذوات الياء» مع إشباع «مدّ البدل» مع إشباع «المدّ العارض للسكون» مع السكون المجرّد.

17) تقليل «ذوات الياء» مع إشباع «مدّ البدل» مع إشباع «المدّ العارض للسكون» مع الروم.

18) تقليل «ذوات الياء» مع إشباع «مدّ البدل» مع إشباع «المدّ العارض للسكون» مع الإشمام.

وإذا اجتمع مع «ذوات الياء»: «مدّ اللين المهموز» و«مدّ البدل» و«المدّ العارض للسكون» كقوله تعالى: ﴿فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَرُهُمْ وَلَا أَبْصَرُهُمْ مِّنْ شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا

كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿١﴾ جاز تسعة أوجه^(٢)، وهي:

- (1) فتح «ذوات الياء» مع توسيط «مدّ اللين المهموز» مع قصر «مدّ البدل» مع قصر «المدّ العارض للسكون».
- (2) فتح «ذوات الياء» مع توسيط «مدّ اللين المهموز» مع قصر «مدّ البدل» مع توسيط «المدّ العارض للسكون».
- (3) فتح «ذوات الياء» مع توسيط «مدّ اللين المهموز» مع قصر «مدّ البدل» مع إشباع «المدّ العارض للسكون».
- (4) فتح «ذوات الياء» مع توسيط «مدّ اللين المهموز» مع إشباع «مدّ البدل» مع إشباع «المدّ العارض للسكون».
- (5) فتح «ذوات الياء» مع إشباع «مدّ اللين المهموز» مع إشباع «مدّ البدل» مع إشباع «المدّ العارض للسكون».
- (6) تقليل «ذوات الياء» مع توسيط «مدّ اللين المهموز» مع توسيط «مدّ البدل» مع توسيط «المدّ العارض للسكون».
- (7) تقليل «ذوات الياء» مع توسيط «مدّ اللين المهموز» مع توسيط «مدّ البدل» مع إشباع «المدّ العارض للسكون».
- (8) تقليل «ذوات الياء» مع توسيط «مدّ اللين المهموز» مع إشباع «مدّ البدل» مع إشباع «المدّ العارض للسكون».
- (9) تقليل «ذوات الياء» مع إشباع «مدّ اللين المهموز» مع إشباع «مدّ البدل» مع إشباع «المدّ العارض للسكون».

ونظم الإمام محمد المتولّي الأوجه التسعة المذكورة فقال:

(1) «سورة الأحقاف» الآية: 25.

(2) ينظر: «فتح المعطي» للمتولّي (ص 36)، و«الإضاءة» للضّباع (ص 142-143).

تَسْعُ أَتَتْ فِي ﴿بِمَا أَغْنَى﴾ لَوَزْهِمُو
 تَوْسِيطُ لَيْنٍ وَمَعَهُ الْقَصْرُ فِي بَدَلٍ
 وَالْمَدُّ فِي بَدَلٍ مَعَ عَارِضٍ ذَكَرُوا
 وَأَوْجُهُ أَرْبَعٌ مَعَ بَيْنَ بَيْنَ وَهِيَ
 كَذَلِكَ مَدٌّ وَتَوْسِيطٌ بِعَارِضِهِ
 تِلْكَ الطَّرِيقُ لِسُلْطَانٍ وَلِلْيَمِينِ
 وَجَهَانٍ مَعَ عَشْرَةٍ فِي الْفَتْحِ وَارِدَةٌ
 وَإِنْ تَوْسِيطٌ أَطْلُ وَسَطٌ وَمُدَّهُمَا
 وَإِنْ تُقَلِّلُ فَسِتٌّ وَسَطُنْ بَدَلًا
 وَمُدٌّ فِي عَارِضٍ إِنْ تَمُدُّدُنْ بَدَلًا
 خَمْسٌ عَلَى الْفَتْحِ فِيهَا فِي النَّظَامِ تَرَى
 كَذَلِكَ فِي عَارِضٍ تَثْلِيثُهُ ظَهَرَ
 وَفِي الثَّلَاثَةِ جَاءَ الْمَدُّ مُشْتَهَرًا
 فِي اللَّيْنِ وَالْبَدَلِ التَّوْسِيطُ قَدْ صَدَرَ
 وَمَدُّ ذَيْنِ وَمَدٌّ فِي الثَّلَاثِ جَرَى
 فِيهِ ثَمَانٌ وَعَشْرُ عَدُّهَا حُصِرَا
 تَثْلِيثُ عَارِضٍ أَنْ آيَاتٍ قَدْ قُصِرَا
 وَكُلُّهَا مَعَ وَجْهَيْنِ لَيْنٍ اِغْتَبِرَا
 وَعَارِضًا مَدٌّ وَسَطٌ تَتَّبِعُ الْأَثَرَا
 وَاجِرٌ مَعَ وَجْهَيْنِ اللَّيْنِ الَّذِي ذُكِرَا⁽¹⁾

[حكم «ذوات الرّاء»]

قال النّاظم رحمه الله:

(69) وَلَا خِلَافَ بَعْدَ حَرْفِ الرَّاءِ لَكِنْ ﴿أَرِيكَهُمْ﴾ بِخُلْفٍ جَاءِ

بَيِّنْ فِي هَذَا الْبَيْتِ حُكْمَ «ذَوَاتِ الرَّاءِ»؛ فَأَخْبَرَ أَنَّه لَا خِلَافَ لَوَرْشٍ فِي تَقْلِيلِ الْأَلْفِ الْمَتَطَرِّفَةِ - وَلَوْ تَقْدِيرًا - الَّتِي جَاءَتْ بَعْدَ الرَّاءِ مُبَاشَرَةً، سَوَاءٌ كَانَتْ الْأَلْفُ مُنْقَلَبَةً عَنِ الْيَاءِ، أَوْ كَانَتْ شَبَهَ الْأَلْفِ الْمُنْقَلَبَةِ عَنِ الْيَاءِ، وَسَوَاءٌ كَانَتْ فِي الْأَسْمَاءِ أَوْ فِي الْأَفْعَالِ؛ مِثَالُ ذَلِكَ فِي الْأَسْمَاءِ: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا﴾⁽²⁾،

(1) «فتح المعطي وغنية المقرئ» (ص 36).

(2) «سورة المؤمنون» الآية: 44.

﴿لَهُمْ النَّبِيُّ﴾⁽¹⁾، ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾⁽²⁾، ﴿وَإِنْ يَأْتِوكُمْ سِرٌّ تَغْلِبْهُمْ﴾⁽³⁾، ﴿لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ﴾⁽⁴⁾، ومثال ذلك في الأفعال: ﴿وَمَا أَدْرِيكَ مَا يَوْمَ الْفَصْلِ﴾⁽⁵⁾، و﴿وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ لَا مِرَاتِيهِ﴾⁽⁶⁾، ﴿الَّذِي يَرِيكَ حِينَ تَقُومُ﴾⁽⁷⁾.

وكذلك يقلل ورش الراء من كلمة ﴿رَبِّهَا كَوُكْبًا﴾⁽⁸⁾، و﴿رَبِّهَا﴾⁽⁹⁾، و﴿رَبِّهَا﴾⁽¹⁰⁾، فقد قللت فتحة الراء من أجل تقليل الهمزة التي قللت بدورها من أجل تقليل الألف، فكلمة ﴿رَبِّهَا﴾ تقلل راءها وهمزتها وألفها لورش قولاً واحداً وصلاً ووقفاً إذا جاء بعدها متحرك ظاهر أو مضممر كما في الأمثلة السابقة، وإن جاء بعدها ساكن؛ مثل: ﴿رَبِّهَا الْقَمَرُ﴾⁽¹¹⁾ فتقرأ في الوصل بحذف الألف وفتح الراء والهمزة، أما في حالة الوقف فتقرأ بتقليل الراء والهمزة والألف، قال الإمام المتولي:

وَحَرْفِي ﴿رَبِّهَا﴾ قَلَّ قُبَيْلَ مُحَرَّكِ وَمَا بَعْدَهُ التَّسْكِينُ فِي الْوَقْفِ قُللاً⁽¹²⁾

(1) «سورة يونس» الآية: 64.

(2) «سورة الأنعام» الآية: 91.

(3) «سورة البقرة» الآية: 84.

(4) «سورة المائدة» الآية: 53.

(5) «سورة المرسلات» الآية: 14.

(6) «سورة يوسف» الآية: 21.

(7) «سورة الشعراء» الآية: 217.

(8) «سورة الأنعام» الآية: 77.

(9) «سورة النمل» الآية: 41.

(10) «سورة النمل» الآية: 10.

(11) «سورة الأنعام» الآية: 78.

(12) «منظومة في بيان ما يخالف فيه ورش المصري حفصاً عن عاصم الكوفي» (ص 43) المطبوع مع شرحه للناظم «فتح المعطي».

وَإِذَا قَلَّتْ ﴿رَبِّا كَوْكَبًا﴾ و﴿رَبِّاهُ﴾ و﴿رَبِّاهَا﴾ فِي حَالَتِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ وَكَذَلِكَ ﴿رَبِّا الْقَمَرِ﴾ فِي حَالَةِ الْوَقْفِ كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ فَيَجُوزُ فِيهَا الْأُوجُهُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي فِي «مَدِّ الْبَدَلِ» مِنَ الْقَصْرِ وَالتَّوَسُّطِ وَالطَّوْلِ، وَلَا يَمْتَنِعُ فِيهَا التَّقْلِيلُ مَعَ الْقَصْرِ، فَلَا تَحْرِيرَ فِيهَا، قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ أَحْمَدَ الطَّيْبِيُّ:

وَفِي ﴿رَبِّا﴾ قَبْلَ سُكُونِ إِنْ تَقَفَ عَلَيْهِ لِأَلْزَاقِ تَثْلِيثٍ عُرِفَ⁽¹⁾

وَقَوْلُ الْإِمَامِ ابْنِ أَجْرُومَ: «بَعْدَ حَرْفِ الرَّاءِ»؛ أَي: فِي الْأَلْفِ الَّتِي بَعْدَ حَرْفِ الرَّاءِ.

وَقَوْلُهُ: «وَلَا خِلَافَ» بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ يَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ مَا تَقَدَّمَ فِي الْبَيْتَيْنِ السَّابِقَيْنِ كَانَ فِيهِ الْخِلَافُ لُورْشَ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ عَنْ تَقْلِيلِ «ذَوَاتِ الرَّاءِ» لُورْشَ بِلَا خِلَافٍ:

وَذُو الرَّاءِ وَرَشٌّ بَيْنَ بَيْنَ.....⁽²⁾.....

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ بَرِّي:

أَمَالَ وَرَشٌّ مِنْ «ذَوَاتِ الْيَاءِ» ذَا الرَّاءِ فِي الْأَفْعَالِ وَالْأَسْمَاءِ
نَحْوُ ﴿رَبِّا﴾ ﴿بُشْرِى﴾ وَ﴿تُشْرَا﴾ وَ﴿اِشْتَرَى﴾ وَ﴿يَتَوَارَى﴾ وَ﴿النَّصْرَى﴾ وَ﴿الْفُرَى﴾⁽³⁾

ثُمَّ اسْتَدْرَكَ الْإِمَامُ ابْنُ أَجْرُومَ ﴿أَرَبِيكَهُمْ﴾ مِنْ «ذَوَاتِ الرَّاءِ» فَقَالَ:
«لَكِنْ ﴿أَرَبِيكَهُمْ﴾ بِخُلْفٍ جَاءَ»، فَأَفَادَ أَنَّ لُورْشَ الْخِلَافَ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ
مِنْ ذَوَاتِ الرَّاءِ؛ وَهِيَ ﴿أَرَبِيكَهُمْ﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَرَبِيكَهُمْ كَثِيرًا
لَفَشِلْتُمْ﴾⁽⁴⁾؛ فَلَهُ فِيهَا وَجْهَانِ: الْفَتْحُ؛ لِبَعْدِ أَلْفِهِ عَنِ الطَّرْفِ، وَالتَّقْلِيلُ؛ طَرْدًا
لِلْبَابِ، وَذَكَرَ الْوَجْهَيْنِ كَذَلِكَ الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ فَقَالَ:

(1) «التَّنْوِيرُ» (رَقْمُ الْبَيْتِ: 50).

(2) «حَرْزُ الْأَمَانِي» (رَقْمُ الْبَيْتِ: 314).

(3) «الدَّرَرُ اللَّوَامِعُ» (رَقْمُ الْبَيْتَيْنِ: 147-148).

(4) «سُورَةُ الْأَنْفَالِ» آيَةُ: 44.

.....وَفِي ﴿أَرَا كَهُمْ﴾ وَ«ذَوَاتِ الْيَا» لَهُ الْخُلْفُ جُمْلًا⁽¹⁾

وكذلك ذكر الإمام ابن بري الوجهين فقال:

وَالْخُلْفُ عَنْهُ فِي ﴿أَرِيكَهُمْ﴾⁽²⁾

ولم يتعرض الإمام الداني لكلمة ﴿أَرِيكَهُمْ﴾ بالخصوص في كتابه «التيسير»، وإنما دخلت في عموم تقليل «ذوات الرّاء» لورش⁽³⁾، وعليه فالفتح من زيادات الأئمة: الشاطبي وابن آجروم وابن بري على كتاب «التيسير».

نعم ذكرها الإمام الداني في كتابه «جامع البيان»⁽⁴⁾، وذكر فيها الوجهين فقال: «واختلف أهل الأداء من المصريّين عن أبي يعقوب عنه في قوله في «الأنفال»: ﴿وَلَوْ أَرِيكَهُمْ﴾؛ فروى بعضهم أنّه أخلص الفتح للرّاء وما بعدها فيه، وعلى ذلك عامة أصحاب ابن هلال وأصحاب أبي الحسن النّحاس. وبذلك أقراني أبو الفتح عن قراءته، وكذلك روى ذلك أداء محمد بن عليّ عن أصحابه عنه. وروى آخرون عنه أنّه قرأ الرّاء وما بعدها بين اللفظين، وبذلك أقراني ابن خاقان وابن غلبون عن قراءتهما، وهو القياس، وعلى ذلك أصحاب داود وعبد الصّمد».

وتقرأ كلمة ﴿أَرِيكَهُمْ﴾ بالوجهين: التّقليل، والفتح؛ سواءً كنّا نقرأ بتوسّط «مدّ البدل»، أو قصره، أو طوله.

والذي جرى به العمل عند المغاربة وقدمه المشاركة في الأداء هو: التّقليل في ﴿أَرِيكَهُمْ﴾ حملاً على نظائرها من ذوات الرّاء⁽⁵⁾، قال الشيخ أبو القاسم أحمد التّازي:

(1) «حرز الأمان» (رقم البيت: 314).

(2) «الدّر اللوامع» (رقم البيت: 149).

(3) ينظر: «التيسير» للدّاني (ص 74).

(4) (2/ 699).

(5) ينظر: «إتقان الصّناعة» (ص 22) مخطوط أصليّ بمكتبتي الخاصّة، و«بيان الخلاف والتّشهير» (ص 235)، و«رسالة المقدّم أداء من أوجه الخلاف» (ص 77).

وَالْخُلْفُ عَنْ عُثْمَانَ فِي ﴿أَرْيَكَهُمْ﴾ وَبَيْنَ بَيْنَ قُلْ فِيهِ كُلُّهُمْ⁽¹⁾
 وقال العلامة أحمد بن الطَّالِبِ محمودًا بن أَعْمَرَ الإِدْوَعِشِيِّ:
 أَخَذَ بِالتَّقْلِيلِ عُثْمَانُ فَقَطَّ فِي قَوْلِهِ ﴿أَرْيَكَهُمْ﴾ دُونَ غَلَطٍ⁽²⁾

[حكم رؤوس الآي]

قال النَّاظِمُ رحمه الله:

(70) وَفِي رُؤُوسِ الْآيِ بَعْدَهَا (هَآ) خُلْفٌ كَ﴿سُفْيَاهَا﴾ وَ﴿مُنْتَهَاهَا﴾

رُؤُوسُ الْآيِ هِيَ: الكلمات التي في أواخر الآيات، وهي بمنزلة قوافي الشعر، ويسمِّيها بعضهم بـ«فواصل الآي».

وقد أفاد النَّاظِمُ في هذا البيت أَنَّ ورشًا له «خُلْفٌ»؛ أي: وجهان: الفتح والتَّقْلِيلُ «فِي رُؤُوسِ الْآيِ» إذا كان «بَعْدَهَا (هَآ)»؛ أي: اتَّصَلَتْ بهاء ممدودة بالألف، سواء كانت الألف من «ذوات الياء» أو من «ذوات الواو»؛ وذلك في سورتي «النَّازِعَاتِ»، و«الشَّمْسِ»، فمثال «ذوات الياء» منها: ﴿مُنْتَهَاهَا﴾⁽³⁾، و﴿بَنِيهَا﴾⁽⁴⁾، و﴿بَسْوِيهَا﴾⁽⁵⁾، و﴿وَسُفْيَاهَا﴾⁽⁶⁾، ومثال «ذوات الواو» منها:

(1) «الدَّرَّةُ السَّنِيَّةُ» (ص 4) مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصَّة. كذا ذُكِرَ هذا البيت في مخطوطتي. وذكر هذا البيت ابن القاضي في «الفجر السَّاطِعُ» (3/ 192) هكذا: «وبين بين اختار فيه كلهم».

(2) «الأخذ للقرء السَّبعة» (رقم البيت: 150).

(3) «سورة النَّازِعَاتِ» الآية: 43.

(4) «سورة النَّازِعَاتِ» الآية: 27.

(5) «سورة الشَّمْسِ» الآية: 14.

(6) «سورة الشَّمْسِ» الآية: 13.

﴿ضَحِيَّهَا﴾⁽¹⁾، ﴿دَحِيَّهَا﴾⁽²⁾، ﴿تَلِيَّهَا﴾⁽³⁾، ﴿طَحِيَّهَا﴾⁽⁴⁾.

وكلام الإمام ابن أَجْرُوم هنا نظير كلام الإمام الدَّانِيّ حين قال: «وقرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين إلّا ما كان من ذلك في سورة أواخر آيها على هاء ألف فإنه أخلص الفتح فيه على خلاف بين أهل الأداء في ذلك، هذا إذا لم يكن في ذلك راء، وهذا الذي لا يوجد نصّ بخلافه عنه»⁽⁵⁾.

والذي جرى عليه العمل عند المغاربة وقدمه المشاركة في رؤوس الآي المختومة بـ(ها) هو: الفتح؛ لقول الإمام الدَّانِيّ في كلامه السابق: «فإنه أخلص الفتح فيه». وقال أيضًا في موضع آخر: «وما كان فيه هاء وألف بإخلاص الفتح»⁽⁶⁾. ويستثنى ممّا فيه (ها): كلمة ﴿ذِكْرِيَّهَا﴾ في قوله تعالى: ﴿يَمِمْ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِيَّهَا﴾⁽⁷⁾، فليس لورش فيها إلّا التّقليل؛ لأنّها من «ذوات الرّاء» كما قال الإمام الدَّانِيّ في كلامه الآنف الذّكر: «هذا إذا لم يكن في ذلك راء، وهذا الذي لا يوجد نصّ بخلافه عنه»⁽⁸⁾. وقال في محلّ آخر: «إلّا قول ﴿ذِكْرِيَّهَا﴾ فإنه قرأه بين بين من أجل الرّاء»⁽⁹⁾.

وقوله: «وفي رؤوس الآي بعدها (ها) خُلفٌ» مفهومه: أنّ رؤوس الآي إذا لم يكن بعدها (ها) ليس فيها خلاف، بل فيها التّقليل قولًا واحدًا؛ وهو

(1) «سورة النّازعات» الآية: 29.

(2) «سورة النّازعات» الآية: 30.

(3) «سورة الشّمس» الآية: 2.

(4) «سورة الشّمس» الآية: 6.

(5) «التّيسير» (ص 48-49).

(6) «التّيسير» (ص 219). وينظر كذلك: «التّقريب والحرش» لابن المرباط (ص 118)، و«تقريب المنافع» لابن القصاب (ص 184-185)، و«التّوضيح والبيان» للودغيريّ (ص 165)، و«النّجوم الطّوالع» للمارغنيّ (ص 193).

(7) «سورة النّازعات» الآية: 42.

(8) «التّيسير» (ص 49).

(9) «التّيسير» (ص 219-220).

كذلك⁽¹⁾، وسواء كانت الألف المقلّلة من «ذوات الياء» أو من «ذوات الواو»، وسواء كانت الألف بعد الرّاء أو بعد غيرها، وسواء كانت هذه الألف المتطرّفة تحقيقاً أو تقديرًا، وسواء كانت أصلية أو زائدة.

فمثال رؤوس الآي من «ذوات الياء» ممّا ليس بعدها (ها): ﴿طَغِي﴾⁽²⁾، و﴿بَهْدِي﴾⁽³⁾.

ومثال رؤوس الآي من «ذوات الواو» ممّا ليس بعدها (ها): ﴿الْفُؤْي﴾⁽⁴⁾، و﴿وَالضُّحَى﴾⁽⁵⁾، و﴿سَجَى﴾⁽⁶⁾.

وقد وقعت رؤوس الآي التي قلّلها ورش بلا خلاف ممّا ليس في آخرها (ها) في عشر سور؛ وهي: «طه»، و«النّجم»، و«المعارج»، و«القيامة»، و«النّازعات»، و«عبس»، و«الأعلى»، و«الليل»، و«الضحى»، و«العلق».

فمجموع السّور التي جاءت فيها «رؤوس الآي» مختومة بـ(ها) وغير مختومة بـ(ها): إحدى عشرة سورة؛ والمختوم منها بـ(ها): سورتان؛ وهما: «النّازعات» و«الشّمس»، والمختوم منها بغير (ها): عشر سور، وهي: «طه»، و«النّجم»، و«المعارج»، و«القيامة»، و«النّازعات»، و«عبس»، و«الأعلى»، و«الليل»، و«الضحى»، و«العلق».

وإلى ما تقدّم في رؤوس الآي من التّقليل فقط في غير المختومة بـ(ها)، ومن الوجهين فيما ختمت بـ(ها) قال الإمام الشّاطبي:

(1) ينظر: «تقريب المنافع» لابن القصاب (ص 184)، و«التّوضيح والبيان» للودغيري (ص 164-165)، و«النّجوم الطّوالع» للمارغني (ص 193)، و«الإضاءة» للضّبّاع (ص 145).

(2) «سورة النّازعات» الآية: 17.

(3) «سورة الأعلى» الآية: 3.

(4) «سورة النّجم» الآية: 5.

(5) «سورة الضّحى» الآية: 1.

(6) «سورة الضّحى» الآية: 2.

وَلَكِنْ رُؤُوسُ الْآيِ قَدْ قَلَّ فَتَحَهَا لَهُ غَيْرَ مَا (هَا) فِيهِ فَاحْضُرْ مُكَمَّلًا⁽¹⁾
 فقول الإمام الشَّاطِبي: «قَدْ قَلَّ فَتَحَهَا لَهُ»؛ أي: قرأ ورش رؤوس الآي
 بفتح قليل؛ والمقصود به: التقليل، إلَّا ما ختم به (ها) ففيها وجهان: التقليل
 والفتح.

كذلك ذكر الإمام ابن بَرِّي في رؤوس الآي غير المختومة به (ها) التقليل
 فقط، والمختومة به (ها) وجهين فقال:

إِلَّا رُؤُوسَ الْآيِ دُونَ هَـاءٍ وَحَرْفَ ﴿ذِكْرِيهَا﴾ لِأَجْلِ الرَّاءِ
 وَاقْرَأْ «ذَوَاتِ الْوَاوِ» بِالْإِضْجَاعِ لَدَى رُؤُوسِ الْآيِ لِإِتْبَاعِ⁽²⁾
 أي: في رؤوس الآي التقليل فقط إلَّا ما كان في آخرها (ها) ففيها وجهان:
 التقليل والفتح. والمقصود بالإضجاع في قول ابن بَرِّي: التقليل كما بيَّنه فيما بعد
 في نظمه.

والخلاصة: أنَّ رؤوس آي السُّور الإحدى عشر المذكورة - سواء كانت
 من «ذوات الياء» أو من «ذوات الواو» - فيها التقليل فقط، إلَّا إذا كان بعدها
 (ها) ففيها وجهان: الفتح والإمالة، والمقدَّم الفتح، إلَّا ﴿ذِكْرِيهَا﴾⁽³⁾؛ ففيها
 التقليل فقط⁽⁴⁾.

(1) «حرز الأمان» (رقم البيت: 315).

(2) «الدَّر اللوامع» (رقم البيتين: 151-152).

(3) «سورة النازعات» الآية: 42.

(4) وذهب بعض المغاربة كالإمام محمَّد بن عبد السلام الفاسي في «إتمام إبراز الضمير من أسرار
 التصدير» (رقم الأبيات: 51-53) إلى جواز الوجهين في رؤوس الآي إذا لم تختتم به (ها)، مع
 تقديم وجه التقليل فقال:

وَصَدَّرْنَ لَوَرْشِهِمْ إِضْجَاعًا لَدَى «ذَوَاتِ الْيَا» تَكُنْ مُطَاعًا

فَإِنْ تَكُنْ رُؤُوسَ آيِ دُونَ (هَا) فَحُكْمُهَا ذَاكَ فَكُنْ مُنْتَبِهًا

وَإِنْ تَكُنْ مَبْنِيَّةً عَلَى (هَا) فَصَدَّرْنَ فَتَحًا بِهَا لَا تَلَهُ

فقوله: «فحكمها ذاك»؛ أي: يجوز فيها الوجهان مع تقديم التقليل الذي سمَّاه الإضجاع.

وأما «ذوات الياء» الواردة في السور المذكورة إذا لم تكن رأس آية فهي على ما تقدّم من تقليل «ذوات الراء» بلا خلاف، وجواز الوجهين في غير الرائيّات مع جريان العمل عند المغاربة على التّقليل وتقديم المشاركة للفتح كما سبق ذكره.

[حكم الوقف على الكلمة المنوّنة في الأسماء المقصورة]

قال النّاظم رحمه الله:

(69) وَمِثْلُ ﴿مَوْلَى﴾ فَافْتَحْنِ أَوْ قَلِّلاَ وَوَقْفًا وَعِنْدَ النَّصْبِ فَتَحُ فَضْلاَ

تحدّث في هذا البيت عن حكم الوقف على الكلمة المنوّنة في الأسماء المقصورة، وقد فهم أنّه يتحدّث عن الكلمة المنوّنة في الأسماء المقصورة من قوله «ومثل مولى»، وعلم أنّه يتحدّث عنها في حالة الوقف بقوله «وقفاً»، وهذا المنوّن لا يخلو من ثلاث حالات:

(1) إمّا أن يكون في موضع نصب؛ مثل: ﴿مُصَلَّى﴾ في قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾⁽¹⁾، ونحو: ﴿فُرًى﴾ في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْفُرَى الْيَمَّ بَرَكْنَا فِيهَا فُرًى ظَهَرَ﴾⁽²⁾، فـ﴿مُصَلَّى﴾ في موضع نصب؛ لأنّه مفعول ﴿وَاتَّخَذُوا﴾، و﴿فُرًى﴾ في موضع نصب؛ لأنّه مفعول بـ﴿بَرَكْنَا﴾.

(2) وإمّا أن يكون في موضع رفع؛ مثل: ﴿مُسَمًّى﴾ في قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾⁽³⁾، ونحو: ﴿مُبْتَرًى﴾ في قوله جلّ جلاله: ﴿قَالُوا مَا هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبْتَرًى﴾⁽⁴⁾، فـ﴿مُسَمًّى﴾ في موضع رفع؛ لأنّه صفة ونعت

(1) «سورة البقرة» الآية: 124.

(2) «سورة سبأ» الآية: 18.

(3) «سورة الأنعام» الآية: 3.

(4) «سورة القصص» الآية: 36.

لـ ﴿وَأَجَلٌ﴾، و﴿مُفْتَرَى﴾ في موضع رفع؛ لأنّه صفة ونعت لـ ﴿سِحْرٌ﴾.

(3) وإمّا أن يكون في موضع خفض؛ مثل: ﴿مَوْلَى﴾ في قوله تعالى: ﴿عَنْ مَوْلَى شَيْئاً وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ﴾⁽¹⁾، ونحو: ﴿فُرَى﴾ في قوله جلّ وعلا: ﴿لَا يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعاً إِلَّا فِي فُرَى مُحَصَّنَةٍ﴾⁽²⁾، فـ ﴿مَوْلَى﴾ في موضع خفض؛ لأنّه مجرور بـ ﴿عَنْ﴾، و﴿فُرَى﴾ في موضع خفض؛ لأنّه مجرور بـ ﴿فِي﴾.

وقد استشهد الناظم بقوله تعالى: ﴿مَوْلَى﴾؛ وقد وردت في القرآن الكريم في موضعين في آية واحدة؛ وهي قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلَى عَنْ مَوْلَى شَيْئاً وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ﴾؛ فـ ﴿مَوْلَى﴾ الأولى في موضع رفع، و﴿مَوْلَى﴾ الثانية في موضع خفض.

وقد ورد من المقصور المنون خمس عشرة كلمة جمعها الإمام عبد الواحد ابن عاشر في قوله:

﴿مُصَلَّى﴾ ﴿عَمَى﴾ ﴿غَزَى﴾ ﴿مُفْتَرَى﴾ ﴿هَدَى﴾
 ﴿مُسَمَّى﴾ ﴿فُرَى﴾ ﴿مَنُوءَى﴾ ﴿قَتَى﴾ وَ﴿ضَحَى﴾ ﴿سُدَى﴾
 ﴿مُصَفَّى﴾ ﴿سَوَى﴾ ﴿مَوْلَى﴾ فَذِي الْقَصْرِ عَمَّهَا
 سِوَاهَا صَحِيحُ اللَّامِ إِعْرَابُهُ بَدَا⁽³⁾

وقد أفاد الناظم أنّ المقصور المنون إذا وقف عليه اختلف فيه أصحاب ورش على ثلاثة مذاهب؛ وهي الآتية مرتباً إياها على ترتيب الناظم:

المذهب الأول: الفتح مطلقاً، سواء كان المقصور المنون في موضع نصب، أو رفع، أو خفض، وإلى هذا المذهب أشار بقوله: «فَافْتَحَنْ».

(1) «سورة الدخان» الآية: 39.

(2) «سورة الحشر» الآية: 14.

(3) ينظر: «الفجر الساطع» لابن القاضي (3/ 318)، و«جمع المنافع» للجائى (ص 3) مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصة.

قال الإمام ابن الجزري عن هذا المذهب: «وقد ذهب بعض أهل الأداء إلى حكاية الفتح في المنون مطلقاً من ذلك في الوقف عمّن أُمال وقرأ بين بين؛ حكى ذلك أبو القاسم الشاطبي رحمه الله حيث قال: «وقد فحّموا التّنوين وقفاً ورقّقوا»، وتبعه على ذلك صاحبه أبو الحسن السّخاوي؛ فقال: «وقد فتح قوم ذلك كله». قلت: ولم أعلم أحداً من أئمة القراءة ذهب إلى هذا القول، ولا قال به، ولا أشار إليه في كلامه، ولا أعلمه في كتاب من كتب القراءات، وإنّما هو مذهب نحوي لا أدائي دعا إليه القياس لا الرواية»⁽¹⁾.

المذهب الثاني: التّقليل مطلقاً، سواء في موضع نصب، أو رفع، أو خفض، وإلى هذا المذهب أشار بقوله: «أَوْ قَلَّ». وهذا المذهب هو مذهب الإمام الدّاني؛ فقد قال: «وكلّ ما امتنعت الإمامة فيه في حال الوصل من أجل ساكن لقيه تنوين أو غيره نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿هُدًى﴾، و﴿مُصْبًى﴾، و﴿مُسَمًى﴾، و﴿ضَحًى﴾، و﴿مُصَلًى﴾، و﴿عُزًى﴾، و﴿مَوْلًى﴾، و﴿رَبًّا﴾، و﴿مُفْتَرًى﴾، و﴿أَلْفَصًا أَلِدًى﴾، و﴿طَعَا أَلْمَاءَ﴾، و﴿النَّصْرَى الْمَسِيحَ﴾، و﴿مُوسَى الْكِتَبَ﴾، و﴿عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾، و﴿وَجَنَّا الْجَنَّتَيْنِ﴾ وشبهه فالإمالة فيه سائغة في الوقف لعدم ذلك الساكن هناك»⁽²⁾.

المذهب الثالث: التّفصيل، فإن كان في موضع نصب فتح، وإن كان في موضع رفع أو خفض قلّ، وإلى هذا المذهب أشار بقوله: «وَعِنْدَ النَّصْبِ فَتْحٌ». وإلى هذا المذهب مال الإمام الحصريّ فقال:

وَإِنْ نَوْنَتْ رَاءً كَقَوْلِكَ فِي ﴿فُرًى﴾ مُحَصَّنَةً نَاهِيكَ فِي «سُورَةِ الْحَشْرِ»
فَتَفْخِيمُهَا فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ رَأَيْنَا وَتَرْقِيقُهَا فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ
وَقَدْ ذَكَرَ التَّفْخِيمُ فِي الْكُلِّ وَالَّذِي بَدَأْتُ بِهِ الْمُخْتَارُ فِي نَحْوِنَا الْبُصْرِيِّ⁽³⁾

(1) «النّشر» (2 / 75).

(2) «التّيسير» (ص 53).

(3) «القصيدة الحصريّة» (رقم الأبيات: 136-138).

والمقدم عند الإمام ابن آجرؤم: المذهب التفصيلي؛ أي: الوقف بالفتح على ما كان في موضع النصب، وبالتقليل على ما كان في موضع الرفع والخفض، وإلى هذا المذهب المقدم عنده أشار بقوله: «وَعِنْدَ النَّصْبِ فَتَحٌ فَضْلاً»، وهو المذهب المقدم كذلك عند الإمام ابن القصاب شيخ الإمام ابن آجرؤم⁽¹⁾.

فانظروا رحمكم الله إلى بلاغة الإمام ابن آجرؤم وتحكمه من النظم والعروض وتصلعه في علم القراءات كيف نظم هذه المذاهب الثلاثة في بيت واحد، مع ذكر الوجه المقدم عنده، فرحمه الله رحمة واسعة، ونظمها غيره في أكثر من بيت؛ فقد نظم المذاهب الثلاثة الإمام الشاطبي في بيتين فقال:

وَقَدْ فَحَّمُوا التَّنْوِينَ وَقَفًّا وَرَقَّقُوا وَتَفَخَّيْمُهُمْ فِي النَّصْبِ أَجْمَعُ أَشْمَلًا
﴿مُسَمًّى﴾ وَ﴿مَوْلًى﴾ رَفَعَهُ مَعَ جَرِّهِ وَمَنْصُوبُهُ ﴿غُزًى﴾ وَ﴿تَتْرًا﴾ تَزِيلًا⁽²⁾

كما نظمها الإمام ابن بري في بيتين أيضًا فقال:

فَإِنْ يَكُ السَّاكِنُ تَنْوِينًا، وَفِي مَا كَانَ مَنْصُوبًا فَبِالْفَتْحِ قِفِ
نَحْوُ ﴿فُرًى ظَلْهَرَةً﴾ وَجَاءَا إِيمَالُهُ الْكُلُّ لَهُ أَدَاءَا⁽³⁾

فالمذهبان الأول والثالث - وهما مذهب الفتح مطلقاً، والمذهب التفصيلي - من زيادات الأئمة الشاطبي وابن آجرؤم وابن بري على «التيسير».

والذي جرى عليه العمل عند المغاربة والمشاركة في المنون المقصور هو الأخذ بمذهب التقليل مطلقاً، سواء في حالة الرفع أو الفتح أو النصب⁽⁴⁾. قال

(1) ينظر: «تقريب المنافع» لابن القصاب (ص 181-182). وممن أخذ بمذهب التفصيل: الإمام محمد بن شريح الرعييني في «رواية ورش عن نافع» (ص 85).

(2) «حز الأمانى» (رقم البيتين: 337-338).

(3) «الدرر اللوامع» (رقم البيتين: 165-166).

(4) ينظر: «النشر» لابن الجزري (2/ 74)، و«إتقان الصنعة» لأحمد بن علي بن شعيب (ص 23) مخطوط أصلي بمكتبي الخاصة، و«غيث النفع» للصفارسي (ص 60-61)، و«بيان الخلاف والتشهير» لابن القاضي (ص 99-100)، و«تقييد الشيخ الرازي السوسي عن شيخه عبد الرحمن

الإمام أبو وكيل ميمون الفخار:

وَالشَّائِعُ الْمَشْهُورُ فِي «التَّنْزِيلِ» إِمَالَةُ الْكُلِّ بِلَا تَفْصِيلِ
رَغِيًّا لِخَطِّ الْمُصْحَفِ الْكَرِيمِ قِفْ مُعْلِمًا بِالسَّائِرِ الْعَمِيمِ⁽¹⁾

ويعامل الاسم المقصور المنون في حالة الوقف عليه بما يعامل غيره من «ذوات الرّاء» و«ذوات الياء» و«رؤوس الآي»؛ فإن كان من «ذوات الرّاء» أو «رؤوس الآي» فإنه يقلل بلا خلاف، سواء عند المغاربة أو المشارقة، وإن كان من «ذوات الياء» غيرهما فيجوز الوجهان: التقليل والفتح، مع تقديم الفتح عند المشاركة⁽²⁾، وتقديم التقليل عند المغاربة⁽³⁾ حين جمعهم «العشر النافعة».

قال الإمام محمد بن أحمد المتولّي في بيان كيفية الوقف على الكلمة المنونة في الأسماء المقصورة:

ابن القاضي في القراءات السبع (اللوحة: 2، 8) مخطوط، و«التوضيح والبيان» للودغيريّ (ص 160-161).

قال الإمام ابن الجزري في كتابه المشار إليه: «الوقف بالإمالة، أو بين اللفظين لمن مذهبه ذلك في النوعين - أي: إذا كان بعد الألف الممال تنوين أو ساكن - هو المأخوذ به والمعول عليه، وهو الثابت نصاً وأداءً، وهو الذي لا يؤخذ نصّاً عن أحد من أئمة القراء المتقدمين بخلافه؛ بل هو المنصوص به عنهم، وهو الذي عليه العمل».

وقال الإمام الصفاقسي في كتابه المشار إليه: «اقتصرنا على الإمالة في هُدى» ونحوه إذا وقف عليه وهو الصواب، وما ذكره في قوله: «وقد فحّموا التنوين وقفاً ورققوا» الخ منكر لا يوجد في كتاب من كتب القراءات؛ بل هو كما قال المحقق: «مذهب نحوي لا أدائي دعا إليه القياس لا الرواية». انتهى. فإن قلت: قولك لا يوجد... الخ ممنوع بل هو في شراحه لأنهم قد حكوا ثلاثة مذاهب: الفتح مطلقاً، والإمالة مطلقاً، الثالث: الإمالة في المرفوع والمجرور وفتح المنصوب، قلت: شراحه ومن بعدهم مقلدون له ولشارحه الأول أبي الحسن السخاوي؛ فهم وإن تعددوا حُكْمُهُمْ حُكْمُ رَجُلٍ وَاحِدٍ، ولم أر أحداً منهم صرح أنه قرأ به؛ بل صرحوا أنهم قرؤوا بالإمالة مطلقاً؛ وهو الحق الذي لا شك فيه، ولم يذكر الداني رحمه الله تعالى في كتاب «الإمالة» ولا غيره سواء، وحكى غير واحد من أئمتنا الإجماع عليه». انتهى كلام الإمام الصفاقسي.

(1) «تحفة المنافع» (اللوحة: 50) مخطوط.

(2) ينظر: «فتح المعطي» للمتولّي (ص 44)، و«الإضاءة» للضبّاع (ص 147).

(3) ينظر: «إتمام إبراز الصّмир» لمحمد بن عبد السلام الفاسي (رقم البيت: 51، 55).

وَنَحْوُ ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ ﴿الْفُرَى أَلْتِي﴾ ﴿هُدًى اللَّهُ﴾ عَنْهُ قَفَّ بِمَا قَدْ تَأَصَّلَا⁽¹⁾

وقال أيضًا في شرحه للبيت السابق: «إن كان المنون من «ذوات الرء» ومن «فواصل السور المذكورة» وقف عليه بالتقليل وجهًا واحدًا، وإن كان من غيرهما وقف عليه بالفتح والتقليل»⁽²⁾.

وقال الإمام محمد بن عبد السلام الفاسي:

وَصَدَّرَن لَوَرْشِهِمْ إِضْجَاعًا لَدَى «ذَوَاتِ الْيَا» تَكُنْ مُطَاعًا...
﴿بَتَى﴾ ﴿مُصَلَّى﴾ يَجْرِيَانِ مُطْلَقًا مَجْرَى «ذَوَاتِ الْيَا» وَ﴿يَصَلَّى﴾ حَقًّا⁽³⁾

والذي جرى به العمل عند المغاربة في الأفراد هو: التقليل فقط، سواء كان من «ذوات الرء» أو من «ذوات الياء» أو «رؤوس الآي»⁽⁴⁾؛ لاقتصار الإمام الداني عليه في «التيسير»⁽⁵⁾. ويستثنى من ذلك كلمة: ﴿مُصَلَّى﴾⁽⁶⁾؛ فالذي جرى عليه العمل عندهم هو: الفتح مع التغليب كما سيأتينا في «باب اللامات».

تنبيهات:

الأول: يحسن هنا أن ننبّه إلى ما نبّه إليه الإمام عبد الرحمن ابن القاضي بقوله: «واعلم أنه لا يجوز تعمد الوقف عليها - الكلمات المقصورة المنونة

(1) «منظومة في بيان ما يخالف فيه ورش المصري حفصًا عن عاصم الكوفي» (ص 44) المطبوع مع شرحه للنأظم «فتح المعطي».

(2) «فتح المعطي» (ص 44). وينظر كذلك: «الإضاءة» للضباع (ص 147).

(3) «إتمام إبراز الضمير» (رقم البيت: 51، 55).

(4) ينظر: «إتقان الصنعة» لأحمد بن علي بن شعيب (ص 23) مخطوط أصلي بمكتبي الخاصة، و«بيان الخلاف والتشهير» لابن القاضي (ص 99-100)، و«تقييد الشيخ الرازي السوسي عن شيخه عبد الرحمن ابن القاضي في القراءات السبع» (اللوحة: 8) مخطوط، و«التوضيح والبيان» للودغيري (ص 160-161).

(5) (ص 53).

(6) «سورة البقرة» الآية: 124.

- إذا لم تكن في موضع كفاية ولا تمام؛ إنما تذكر لمعرفة القارئ كيف يقف للإعلام، لهذا قد نقله أداء، فاستحبّ التّوقيف للتّعليم والتّعريف»⁷⁴.

الثاني: كلّ ما تقدّم من المذاهب الثلاثة كان في حالة الوقف على المقصور المنوّن لقول النّازم «وَقَفًا»، أمّا في حال وصله بما بعده فلا خلاف بين القراء في فتحه؛ لسقوط الألف بسبب التقاء ساكنين: سكون الألف وسكون التّنين، فلمّا انعدمت الألف انعدم التّقليل في الألف وفي الحرف الذي قبله؛ لأنّ التّقليل وجد من أجل الألف.

الثالث: هذه المذاهب الثلاثة المتقدّمة كلّها على مذهب من يميل ذوات الياء لورش، أمّا على مذهب من يفتحها فليس له في المقصور المنوّن إلاّ الفتح، وهو مذهب قالون أيضًا.

[حكم الألف الممالّة إذا جاء بعدها سكون منفصل عنها]

ومما يشبه القاعدة السابقة ولم يذكرها النّازم: حكم الألف الممالّة إذا جاء بعدها ساكن منفصل عنها، سواء في الأسماء؛ مثل: ﴿أَلْفَرَى أَلْتِي﴾⁽¹⁾، و﴿مُوسَى أَلْكُتَبَ﴾⁽²⁾، و﴿عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾⁽³⁾، و﴿أَلْفَتْلَى أَلْحُرُّ﴾⁽⁴⁾، و﴿أَلْفَصَا أَلْدِي﴾⁽⁵⁾، و﴿وَجَنَّا أَلْجَنَّتَيْنِ﴾⁽⁶⁾، أو في الأفعال؛ نحو: ﴿نَرَى أَللَّهِ﴾⁽⁷⁾،

(1) «سورة سبأ» الآية: 18.

(2) «سورة البقرة» الآية: 52.

(3) «سورة الصّف» الآية: 6.

(4) «سورة البقرة» الآية: 177.

(5) «سورة الإسراء» الآية: 1.

(6) «سورة الرّحمن» الآية: 53.

(7) «سورة البقرة» الآية: 54.

و﴿طَعَا أَلْمَاءَ﴾⁽¹⁾، و﴿أَخْيَا النَّاسَ﴾⁽²⁾، وسواء كانت الألف مرسومة بالألف أو بالياء كما تقدّم في الأمثلة، فحكمها في الوصل حذف الألف لسكونها ووجود ساكن بعدها، وهو السكون الذي بعد همزة الوصل، فتحذف الألف لالتقاء الساكنين، وبالتالي لا تقلل فيها؛ لأنّ التقليل وجد من أجل الألف، فلمّا ذهبت الألف ذهب التقليل، قال الإمام ابن بري:

وَيَمْنَعُ الْإِمَالَةَ الشُّكُوفُ فِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفُ بِهَا يَكُونُ⁽³⁾

وأما في حالة الوقف فيزول المانع الذي هو السكون ونقف لورش على الألف وما قبله بما تقرّر في أصوله من القواعد السابقة؛ فإن كان من «ذوات الرّاء» وقف عليه بالتقليل لا غير، وإن كان من «ذوات الياء» غير الرّائيات وقف عليه بالفتح والتقليل، وهو مذهب المشاركة⁽⁴⁾ مع تقديمهم الفتح، وكذلك هو مذهب المغاربة⁽⁵⁾ في حال جمعهم العشر النّافعية مع تقديمهم التقليل، قال الإمام محمّد بن أحمد المتولّي عن هذا المذهب:

وَنَحْوُ ﴿هَدَى لِّلْمُتَّفِينَ﴾ ﴿أَلْفَرَى أَلْتِي﴾ ﴿هَدَى اللَّهُ﴾ عَنْهُ قِفْ بِمَا قَدْ تَأَصَّلَا⁽⁶⁾

وقال أيضًا في شرحه للبيت السابق: «وإن كان غير المنون من «ذوات الرّاء» وقف عليه بالتقليل لا غير؛ نحو: ﴿أَلْفَرَى أَلْتِي﴾، و﴿ذِكْرَى أَلْبَارِ﴾، و﴿نَرَى أَللَّهِ﴾ و﴿وَسَيَرَى أَللَّهِ﴾ و﴿وَتَرَى أَلشَّمْسَ﴾، وما أشبه ذلك. وإن كان من «ذوات الياء» غير الرّائيات؛ نحو: ﴿هَدَى اللَّهُ﴾، و﴿مُوسَى أَلْكَتَبَ﴾،

(1) «سورة الحاقة» الآية: 10.

(2) «سورة المائدة» الآية: 34.

(3) «الدّر اللوامع» (رقم البيت: 163).

(4) ينظر: «فتح المعطي» للمتولّي (ص 44-45)، و«الإضاءة» للضّبّاع (ص 147).

(5) ينظر: «إتمام إبراز الضمير» لمحمّد بن عبد السلام الفاسيّ (رقم البيت: 51، 55-56).

(6) «منظومة في بيان ما يخالف فيه ورش المصريّ حفصًا عن عاصم الكوفي» (ص 44) المطبوع مع شرحه للنّظام «فتح المعطي».

﴿لَهْدَىٰ آيَتِنَا﴾، و﴿عَيْسَىٰ ابْنَ مَرْيَمَ﴾، و﴿الْأَفْصَا أَلَدِي﴾، و﴿أَخِيَا النَّاسَ﴾، و﴿وَجَنَّا الْجَنَّتَيْنِ﴾، و﴿تَرَاءَا الْجَمْعَيْنِ﴾ وقف عليه بالفتح والتقليل⁽¹⁾.

وقال الإمام محمد بن عبد السلام الفاسي عن هذا المذهب:

وَصَدَّرْنَا لِرُؤُسِهِمْ إِضْجَاعًا لَدَى «ذَوَاتِ الْيَا» تَكُنْ مُطَاعًا...
 ﴿بَتَى﴾ ﴿مُصَلَّى﴾ يجريان مطلقاً مجرى «ذوات اليا» و﴿يَصَلَّى﴾ حَقًّا
 وَالْحُكْمُ فِي الْوَقْفِ عَلَى ﴿طَعَا أَلَمَّا﴾ وَنَحْوِهِ كَالْوَقْفِ عَلَى ﴿مُسَمَّى﴾⁽²⁾
 والذي جرى به العمل عند المغاربة في حالة الإفراد هو: الوقف بالتقليل فقط، سواء كانت الكلمة من «ذوات الرّاء» أو من «ذوات الياء»⁽³⁾؛ لاقتصار الإمام الدّاني عليه⁽⁴⁾.

[حكم الألف المتوسطة الواقعة قبل الرّاء المتطرّفة المجرورة]

قال النّازم رحمه الله:

(72) وَإِنْ جَرَزْتَ الرَّاءَ مِنْ بَعْدِ الْأَلْفِ كَ﴿الْبَدَارِ﴾ قَلَّلَ إِنْ وَصَلَتْ أَوْ تَقِفْ

لما انتهى من الحديث عن إمالة الألف المتطرّفة إذا كانت من «ذوات الياء» أو شبه الألف المنقلبة عن الياء، وسواء كان قبلها راء أو غير راء، وسواء كانت رأس آية أو غير رأس آية، انتقل في هذا البيت للحديث عن حكم الألف المتوسطة التي بعدها راء متطرّفة مجرورة؛ فبيّن أنّ ورشاً يقلّل في حالتي الوصل والوقف كلّ ألف متوسطة بعدها راء مجرورة متطرّفة لفظاً أو تقديرًا متصلة

(1) «فتح المعطي» للمتولّي (ص 44-45). وينظر كذلك: «الإضاءة» للضّباع (ص 147).

(2) «إتمام إبراز الضمير من أسرار التصدير» (رقم البيت: 51، 55-56).

(3) ينظر: «التوضيح والبيان» للودغيري (ص 163-164، 167-168).

(4) ينظر: «التيسير» للدّاني (ص 53).

بالألف؛ مثل: ﴿الْبَارِ﴾⁽¹⁾، و﴿الْبَارِ﴾⁽²⁾، و﴿الْبَجَارِ﴾⁽³⁾.

وقول الناظم: «وإن جَرَرْتَ الرَّاءَ مِنْ بَعْدِ الْأَلِفِ» إشارة منه إلى أن موجب التقليل لورش في هذا النوع الممال هو كسرة الرَّاء البعدية بخلاف ما تقدّم فقد كان موجبها الياء. وشرط الكسرة هنا أن تكون كسرة إعراب، لا كسرة بناء، أمّا كسرة بناء فسيأتي الحديث عنها في البيت الذي بعده.

ويشترط في هذا النوع المقلّل لورش بلا خلاف ممّا كان موجب كسرة إعراب خمسة شروط:

(1) أن يأتي بعد الألف راء، وهو احتراز من الألف التي ليس بعدها راء؛ مثل: ﴿فِيَامٍ﴾⁽⁴⁾، ويستفاد هذا الشرط من قوله: «الرَّاءُ مِنْ بَعْدِ الْأَلِفِ».

(2) أن تكون الرَّاء مباشرة للألف؛ فلا يفصل بينهما فاصل، ويستفاد هذا الشرط من قوله: «الرَّاءُ مِنْ بَعْدِ الْأَلِفِ»؛ أي: مباشرة. فإن فصل بين الألف والراء المكسورة فاصل مثل: ﴿طَيِّرٍ﴾⁽⁵⁾ و﴿بِضَارِيْنَ﴾⁽⁶⁾؛ فلا تقليل فيها، أمّا مثل ﴿طَيِّرٍ﴾ فقد فصل بين الألف والراء المكسورة همزة مكسورة. وأمّا نحو ﴿بِضَارِيْنَ﴾ فلأن أصلها بضارّين براء ساكنة بعد الألف مدغمة في الرَّاء بعدها، وشرط هذا النوع المقلّل أن يكون بعد الألف مباشرة راءً مكسورةً.

(3) أن تكون الرَّاء مجرورة، ويستفاد هذا الشرط من قوله «وإن جَرَرْتَ»، ونصّ على هذا الشرط احترازاً من المفتوحة؛ نحو: ﴿النَّارِ﴾⁽⁷⁾، ومن المضمومة

(1) «سورة الرعد» الآية: 25.

(2) «سورة العنكبوت» الآية: 23.

(3) «سورة المطففين» الآية: 7.

(4) «سورة الذّارّيات» الآية: 45.

(5) «سورة الأنعام» الآية: 39.

(6) «سورة البقرة» الآية: 101.

(7) «سورة الأعلى» الآية: 12.

مثل: ﴿الْأَنْهَارُ﴾⁽¹⁾، ومن السَّاكِنَةِ؛ مثل: ﴿مُضَابَّرٌ﴾⁽²⁾؛ لأنَّ المدغمة ساكنة؛ فلا إمالة في الجميع.

(4) أن تقع الرَّاء متطرّفة، ويستفاد هذا الشرط من قوله: «وَإِنْ جَرَزَتْ الرَّاءُ»؛ لأنَّ الجرَّ لا يكون إلّا في آخر الأسماء، كما يستفاد هذا الشرط من المثال الذي ساقه: ﴿الْبَدَارِ﴾⁽³⁾. واشترط هذا الشرط تحرّزاً من الرَّاء غير المتطرّفة؛ مثل: ﴿مَّارِجٍ﴾⁽⁴⁾، و﴿وَتَمَارِيقٍ﴾⁽⁵⁾، و﴿قَلَاءُ تَمَارٍ﴾⁽⁶⁾، و﴿الْجَوَارِ﴾⁽⁷⁾، فلا إمالة في جميع هذه الكلمات وأمثالها. أمّا نحو ﴿مَّارِجٍ﴾ و﴿وَتَمَارِيقٍ﴾ فظاهر أنَّ الرَّاء جاءت في الوسط ولم تأت في الطّرف، وأمّا مثل: ﴿قَلَاءُ تَمَارٍ﴾ فهي وإن جاءت في الطّرف لكن أصلها تماري بالياء في آخر الكلمة، لكن حذف منها حرف الياء بسبب لا النّاهية، وكذلك هو فعل، والمقصود من هذا النوع أن يكون في الأسماء وليس في الأفعال، وذكرها هنا من باب التّوضيح لا غير. وأمّا مثل: ﴿الْجَوَارِ﴾ فأصله جوارى على وزن فواعل من باب المنقوص؛ لكن حذفت منه الياء في آخره لالتقاء الساكنين.

(5) أن تكون الرَّاء مكسورة كسرة إعراب، وهذا مستفاد من قوله: «وَإِنْ جَرَزَتْ»، والجرّ من ألقاب الإعراب، وهذا الشرط يحترز به عن كلمة ﴿أَنْصَارِيٍّ﴾⁽⁸⁾؛ لأنَّ الكسرة فيها ليست كسرة إعراب؛ وإنّما هي كسرة بناء؛ جيء بها لمناسبة ياء المتكلّم، لذلك فلا تقليل فيها لورش.

(1) «سورة البينة» الآية: 8.

(2) «سورة النساء» الآية: 12.

(3) «سورة الرعد» الآية: 25.

(4) «سورة الرحمن» الآية: 13.

(5) «سورة الغاشية» الآية: 15.

(6) «سورة الكهف» الآية: 23.

(7) «سورة التّكوير» الآية: 16.

(8) «سورة الصّفّ» الآية: 14.

فإذا اجتمعت هذه الشروط الخمسة فلا بد من تقليلها لورش بلا خلاف، سواء جاءت الرءاء مفردة كما تقدّم في الأمثلة، أو تكرّرت؛ مثل: ﴿الْأَبْرَارِ﴾⁽¹⁾، ﴿الْأَشْرَارِ﴾⁽²⁾.

ويندرج في هذه الشروط الخمسة: ما اتصل بالرءاء من ضمير؛ مثل: ﴿أَنْصِرِهِمْ﴾⁽³⁾، و﴿دَارَكُمْ﴾⁽⁴⁾، و﴿أَنْصِرِهِمْ﴾⁽⁵⁾، و﴿أَوْبَارَهَا وَأَشْجَارَهَا﴾⁽⁶⁾؛ فتقلّل لورش بلا خلاف؛ إذ لا عبرة بالضمير؛ لانفصاله.

ويندرج أيضًا في هذا النوع المقلّل لورش: ما كان قبل الألف حرف مستقل؛ نحو ﴿بِدِينَارٍ﴾⁽⁷⁾، و﴿الْبَارِ﴾⁽⁸⁾، وما كان قبله حرف مستعل؛ مثل: ﴿يَفْنِطَارٍ﴾⁽⁹⁾، و﴿الْبَارِ﴾⁽¹⁰⁾، قال الإمام أبو وكيل ميمون الفخار:

وَبَعْضُهُمْ أَخْرَجَ مِنْ ذَا الْفَضْلِ مَا جَاءَ قَبْلَ أَلِفٍ مُسْتَعْلٍ
كَـ﴿الْبَارِ﴾ وَ﴿الْبَحَارِ﴾ لِأَنْسَفَالِ إِمَالَةٍ وَعُلُوِّ حَرْفٍ غَالِي
وَالشَّائِعُ الْمَشْهُورُ فِي «التَّنْزِيلِ» إِمَالَةُ الْكُلِّ بِلَا تَفْصِيلٍ⁽¹¹⁾

ويقلّل لورش هذا النوع سواء كان في حالة الوصل أو في حالة الوقف؛ لقول النّاطم: «قَلَّلَ إِنْ وَصَلَتْ أَوْ تَقَفَ»، فالوقف بالسكون لا يمنع التقليل الذي

(1) «سورة المطففين» الآية: 18.

(2) «سورة ص» الآية: 61.

(3) «سورة البقرة» الآية: 6.

(4) «سورة هود» الآية: 64.

(5) «سورة النور» الآية: 31.

(6) «سورة النحل» الآية: 80.

(7) «سورة آل عمران» الآية: 74.

(8) «سورة القصص» الآية: 23.

(9) «سورة آل عمران» الآية: 74.

(10) «سورة التوبة» الآية: 40.

(11) «تحفة المنافع» (اللوحة: 47) مخطوط.

كان من أجل كسرة الرّاء البعدية؛ لأنّ السّكون عارض ولا يعتدّ به في تغيير لفظ الكلم، إضافة إلى ذلك فإنّنا نقرأ بالتّقليل في الوقف لإعلام السّامع أنّه قرئ بالتّقليل في الوصل، وفي هذا يقول الإمام ابن برّي رحمه الله:

فَصْلٌ وَلَا يَمْنَعُ وَقْفُ الرَّاءِ إِمَالَةُ الْأَلْفِ فِي الْأَسْمَاءِ
حَمَلًا عَلَى الْوَصْلِ وَإِعْلَامًا بِمَا قَرَأَ فِي الْوَصْلِ كَمَا تَقَدَّمَ⁽¹⁾

[حكم ﴿الْجَهْرِيْنَ﴾ و﴿الْجَارِيْنَ﴾ و﴿جَبَّارِيْنَ﴾]

قال النّاظم رحمه الله:

(73) و﴿الْجَهْرِيْنَ﴾ ثُمَّ ﴿الْجَهْرِيْنَ﴾ وَالْخُلْفُ فِي ﴿الْجَارِيْنَ﴾ و﴿جَبَّارِيْنَ﴾

لَمَّا تَحَدَّثَ النَّاطِمُ عَمَّا يَقْلَلُهُ وَرَشَ مِمَّا كَانَ مُوجِبُهُ كَسْرَةَ إِعْرَابٍ بَعْدِيَّةٍ
تَحَدَّثَ فِي الشَّطْرِ الْأَوَّلِ مِنْ هَذَا الْبَيْتِ عَمَّا كَانَ مُوجِبُهُ كَسْرَةَ بِنَاءٍ بَعْدِيَّةٍ.

فَقَوْلُهُ «و﴿الْجَهْرِيْنَ﴾ ثُمَّ ﴿الْجَهْرِيْنَ﴾» مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ فِي الْبَيْتِ
السَّابِقِ: «قَلَّلَ إِنْ وَصَلْتَ أَوْ تَقَفَ»؛ أَي: قَلَّلَ لَوْرَشَ كَذَلِكَ بِلَا خِلَافٍ فِي حَالَتِي
الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ كَلِمَتَيْنِ جَاءَتْ فِيهِمَا الْأَلْفُ قَبْلَ كَسْرَةِ بِنَاءٍ؛ وَهَمَا: ﴿الْجَهْرِيْنَ﴾
بِالْيَاءِ وَالتَّعْرِيفِ وَالْجَمْعِ، وَ﴿الْجَهْرِيْنَ﴾ بِالْيَاءِ وَالتَّنْكِيرِ وَالْجَمْعِ، وَيَكُونَانِ فِي
مَوْضِعِي النَّصْبِ أَوْ الْجَرِّ، فَيَقْلَلُهُمَا وَرَشَ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ؛ مِثْلُ: ﴿إِلَّا
إِبْلِيسَ أَبِيْ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْجَهْرِيْنَ﴾⁽²⁾، وَ﴿يَرُدُّوْكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ
جَهْرِيْنَ﴾⁽³⁾، وَ﴿فَلَا تَكُوْنَنَّ ظَهِيراً لِلْجَهْرِيْنَ﴾⁽⁴⁾.

(1) «الدّرر اللوامع» (رقم الأبيات: 161-162).

(2) «سورة البقرة» الآية: 33.

(3) «سورة آل عمران» الآية: 100.

(4) «سورة القصص» الآية: 86.

فَقَوْلُهُ: «وَالْكَهْمَرِيُّ» ثُمَّ «كَهْمَرِيٌّ» «احْتَرَزَ بِهِ مِنْ «الْكَهْمَرُونَ» بِالْجَمْعِ وَالْوَاوِ وَالتَّعْرِيفِ؛ مِثْلُ: «وَيَا بَنَى اللَّهِ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَهْمَرُونَ»⁽¹⁾، وَ«كَهْمَرُونَ» بِالْجَمْعِ وَالْوَاوِ وَالتَّنْكِيرِ؛ مِثْلُ: «وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَهْمَرُونَ»⁽²⁾، وَ«الْكَهْمَرُ» بِالْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّعْرِيفِ؛ مِثْلُ: «وَسَيَعْلَمُ الْكَهْمَرُ لِمَنْ غَفَبَى الْبَارِ»⁽³⁾، وَ«كَاهِرٌ» بِالْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّنْكِيرِ؛ مِثْلُ: «وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَاهِرٍ بِهِ»⁽⁴⁾، وَ«كَاهِرَةٌ» بِالْإِفْرَادِ وَالتَّأْنِيثِ؛ مِثْلُ: «وَأُخْبِرِي كَاهِرَةً تَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْنِمْ رَأَى الْعَيْنِ»⁽⁵⁾؛ فَلَيْسَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ إِلَّا الْفَتْحُ.

وَقَوْلُهُ: «وَالْكَهْمَرِيُّ» ثُمَّ «كَهْمَرِيٌّ» «تَخْصِيصٌ لِلْكَلِمَتَيْنِ فَقَطْ مِمَّا جَاءَتْ فِيهِ الْكُسْرَةُ الْبَعْدِيَّةُ كُسْرَةُ بِنَاءٍ؛ أَمَّا غَيْرُهُمَا فَلَا تَقْلِيلُ فِيهَا لَوَرْشٍ؛ مِثْلُ: «الصَّيْرِيُّ»⁽⁶⁾، «الشَّكْرِيُّ»⁽⁷⁾.

وَقَوْلُهُ: «وَالْخُلْفُ فِي الْجَارِ» وَ«جَبَّارِيٌّ» «ذَكَرُ مَا حَصَلَ فِيهِ الْخُلْفُ لَوَرْشٍ مِمَّا كَانَ مُوجِبُهُ الْكُسْرَةُ الْبَعْدِيَّةُ، سَوَاءٌ أَكَانَ كُسْرَةُ إِعْرَابٍ أَمْ كُسْرَةُ بِنَاءٍ؛ وَذَلِكَ فِي كَلِمَتَيْنِ: «وَالْجَارِ» وَ«جَبَّارِيٌّ»؛ فَأَمَّا «وَالْجَارِ» فَمَوْضِعَانِ فِي «سُورَةِ النِّسَاءِ»⁽⁸⁾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَنًا وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ».

(1) «سُورَةُ التَّوْبَةِ» الْآيَةُ: 32.

(2) «سُورَةُ الْأَعْرَافِ» الْآيَةُ: 44.

(3) «سُورَةُ الرَّعْدِ» الْآيَةُ: 43.

(4) «سُورَةُ الْبَقَرَةِ» الْآيَةُ: 40.

(5) «سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ» الْآيَةُ: 13.

(6) «سُورَةُ الصَّافَّاتِ» الْآيَةُ: 102.

(7) «سُورَةُ الزَّمَرِ» الْآيَةُ: 63.

(8) الْآيَةُ: 36.

وَأَمَّا ﴿جَبَّارِينَ﴾ فموضعان: أولهما: في «سورة المائدة»⁽¹⁾ في قوله جَلَّ جلاله: ﴿فَالَوْ يَمْوِسِّي إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾، وثانيهما: في «سورة الشعراء»⁽²⁾ في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَطِشْتُمْ بَطِشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾.

وقد أخبر الناظم أَنَّ كلمتي: ﴿وَالْجَارِ﴾ و﴿جَبَّارِينَ﴾ فيهما وجهان لورش: الفتح، والتّقليل.

ونصّ الإمام الدّانيّ على الوجهين فيهما فقال: «وقوله ﴿الْجَارِ﴾ و﴿جَبَّارِينَ﴾ فَإِنْ ورثا يقرؤهما أيضًا بين بين على اختلاف بين أهل الأداء عنه في ذلك، وبالأوّل قرأتُ وبه آخذُ»⁽³⁾.

كما نصّ الإمام الشّاطبيّ على الوجهين فيهما فقال:

وَهَذَانِ عَنْهُ بِاخْتِلَافٍ⁽⁴⁾

وتبعه في ذلك الإمام ابن بري فقال عن ﴿وَالْجَارِ﴾:

..... و﴿الْجَارِ﴾ لَكِنْ فِيهِ خُلْفٌ جَارٍ⁽⁵⁾

وقال كذلك عن ﴿جَبَّارِينَ﴾:

..... وَالْخُلْفُ بِـ﴿جَبَّارِينَ﴾⁽⁶⁾

والذي جرى به العمل عند المغاربة في ﴿وَالْجَارِ﴾ و﴿جَبَّارِينَ﴾ هو: التّقليل قياسًا على سائر الباب⁽⁷⁾، وهو المقدّم في الأداء عند المشاركة، وفي هذا

(1) الآية: 24.

(2) الآية: 130.

(3) «التيسير» (ص 49).

(4) «حز الأمانى» (رقم البيت: 325).

(5) 63 «الدّرر اللّوامع» (رقم البيت: 154).

(6) «الدّرر اللّوامع» (رقم البيت: 155).

(7) ينظر: «إتقان الصّناعة» (ص 14) مخطوط أصليّ بمكتبتي الخاصّة، و«بيان الخلاف والتّشهير» (ص 201)، و«تقييد الشّيخ الرّاضي السّوسيّ عن شيخه ابن القاضي في القراءات السّبع» (اللوحة: 7) مخطوط.

يقول الإمام محمد بن عبد السلام الفاسي:

وَصَدَّرَ الْإِضْجَاعَ فِي ﴿وَالْجَارِ﴾ وَرَشَّ وَ﴿جَبَّارِينَ﴾ قُلْ لِلْقَارِي⁽¹⁾

وأنشدنا شيخنا علي بن محمد توفيق النحاس المصري بقراءتي عليه
مرجحا وجه التقليل فيهما:

وَفِي ﴿الْجَارِ﴾ ﴿جَبَّارِينَ﴾ تَقْلِيلُهُ عَلَا⁽²⁾

وقال الإمام أبو وكيل ميمون الفخار حول تعليل الخلاف الحاصل في
﴿وَالْجَارِ﴾ مع بيان الوجه المقدم فيه:

وَفِي كِلَا ﴿الْجَارِ﴾ خِلَافٌ يَجْرِي لِلْأَصْلِ وَالْوَصْفِ وَنَذَرِ الدَّوْرِ
وَالْجَمْعِ بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ الْوَصْفُ مَعَ الَّذِي وَصَلْتُ كُلُّ الْفِ
كَأَنَّمَا الرَّاءُ أَتَتْ فِي الْحَشْوِ وَلَيْسَ بِالْقَوِي فِي ذَا النَّحْوِ
مَا قُلَّ فِيهِ الدَّوْرُ سَهْلٌ وَخَفِيفٌ فَلَمْ يَجِبْ تَقْلِيلُهُ لِلتَّخْفِيفِ
وَالشَّائِعُ فِي ﴿الْجَارِ﴾ لَدَى الْأَكَابِرِ تَقْلِيلُهُ حَمَلًا عَلَى النَّظَائِرِ⁽³⁾

وقال أيضًا عن تقليل ﴿جَبَّارِينَ﴾:

وَجَاءَ ﴿جَبَّارِينَ﴾ بِالْخِلَافِ ذُو الْفَتْحِ يَحْتَجُّ بِفَرْقِ شَافٍ
قَلِيلٌ دَوْرٌ أَصْلُهُ الْفَتْحُ وَقَدْ نَقَضَ كَسْرُهُ وَمَنْصُوبًا وَرَدَّ⁽⁴⁾

(1) «إتمام إبراز الضمير» (رقم البيت: 74).

(2) «القصيدة الحسنة» (ص 114).

(3) «تحفة المنافع» (اللمحة: 47) مخطوط.

(4) «تحفة المنافع» (اللمحة: 48) مخطوط.

تحرير:

إذا جمعت كلمة ﴿وَالْجَارِ﴾ مع «ذوات الياء» كما في قوله تعالى: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَنًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ﴾⁽¹⁾؛ ففيها ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: التسوية بينها وبين «ذوات الياء»؛ فيكون في الجميع وجهان:

- 1) فتح الجميع؛ أي: فتح «ذي الياء» مع فتح ﴿وَالْجَارِ﴾.
 - 2) تقليل الجميع؛ أي: تقليل «ذي الياء» مع تقليل ﴿وَالْجَارِ﴾.
- فإذا وصلت ﴿وَالْجَارِ﴾ بـ «مَدَّ اللَّيْنِ» في قوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَنًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ﴾ كان فيها على هذا المذهب أربعة أوجه الآتية:

- 1) توسط «مَدَّ اللَّيْنِ» مع فتح «ذي الياء» مع فتح ﴿وَالْجَارِ﴾.
 - 2) توسط «مَدَّ اللَّيْنِ» مع تقليل «ذي الياء» مع تقليل ﴿وَالْجَارِ﴾.
 - 3) تطويل «مَدَّ اللَّيْنِ» مع فتح «ذي الياء» مع فتح ﴿وَالْجَارِ﴾.
 - 4) تطويل «مَدَّ اللَّيْنِ» مع تقليل «ذي الياء» مع تقليل ﴿وَالْجَارِ﴾.
- المذهب الثاني: ترتيب الخلاف في ﴿وَالْجَارِ﴾ على الخلاف الوارد في «ذوات الياء»؛ فيكون عدد الأوجه أربعة؛ وهي:

- 1) الفتح في «ذوات الياء» مع الفتح في ﴿وَالْجَارِ﴾.
- 2) الفتح في «ذوات الياء» مع التقليل في ﴿وَالْجَارِ﴾.

(1) «سورة المائدة» الآية: 24.

(3) التَّخْفِيفُ فِي «ذَوَاتِ الْيَاءِ» مَعَ الْفَتْحِ فِي ﴿وَالْجَارِ﴾.

(4) التَّخْفِيفُ فِي «ذَوَاتِ الْيَاءِ» مَعَ التَّخْفِيفِ فِي ﴿وَالْجَارِ﴾.

فَإِذَا وَصَلَتْ ﴿وَالْجَارِ﴾ بِ«مَدِّ اللَّيْنِ» كَمَا فِي الْآيَةِ السَّابِقَةِ كَانَ فِيهَا عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ ثَمَانِيَةُ أَوَاجِهٍ الْآتِيَةِ:

(1) تَوْسِيطُ «مَدِّ اللَّيْنِ» مَعَ فَتْحِ «ذَوَاتِ الْيَاءِ» مَعَ فَتْحِ ﴿وَالْجَارِ﴾.

(2) تَوْسِيطُ «مَدِّ اللَّيْنِ» مَعَ فَتْحِ «ذَوَاتِ الْيَاءِ» مَعَ تَخْفِيفِ ﴿وَالْجَارِ﴾.

(3) تَوْسِيطُ «مَدِّ اللَّيْنِ» مَعَ تَخْفِيفِ «ذَوَاتِ الْيَاءِ» مَعَ فَتْحِ ﴿وَالْجَارِ﴾.

(4) تَوْسِيطُ «مَدِّ اللَّيْنِ» مَعَ تَخْفِيفِ «ذَوَاتِ الْيَاءِ» مَعَ تَخْفِيفِ ﴿وَالْجَارِ﴾.

(5) تَطْوِيلُ «مَدِّ اللَّيْنِ» مَعَ فَتْحِ «ذَوَاتِ الْيَاءِ» مَعَ فَتْحِ ﴿وَالْجَارِ﴾.

(6) تَطْوِيلُ «مَدِّ اللَّيْنِ» مَعَ فَتْحِ «ذَوَاتِ الْيَاءِ» مَعَ تَخْفِيفِ ﴿وَالْجَارِ﴾.

(7) تَطْوِيلُ «مَدِّ اللَّيْنِ» مَعَ تَخْفِيفِ «ذَوَاتِ الْيَاءِ» مَعَ فَتْحِ ﴿وَالْجَارِ﴾.

(8) تَطْوِيلُ «مَدِّ اللَّيْنِ» مَعَ تَخْفِيفِ «ذَوَاتِ الْيَاءِ» مَعَ تَخْفِيفِ ﴿وَالْجَارِ﴾.

الْمَذْهَبُ الثَّلَاثُ: تَخْفِيفُ الْأَوَاجِهِ الثَّمَانِيَةِ السَّابِقَةِ إِلَى سِتَّةِ أَوَاجِهٍ فَقَطْ وَذَلِكَ حِينَ جُمِعَ «مَدِّ اللَّيْنِ» مَعَ «ذَوَاتِ الْيَاءِ» مَعَ ﴿وَالْجَارِ﴾ كَمَا فِي الْآيَةِ السَّابِقَةِ وَهِيَ الْآتِيَةُ:

(1) تَوْسِيطُ «مَدِّ اللَّيْنِ» مَعَ فَتْحِ «ذَوَاتِ الْيَاءِ» مَعَ فَتْحِ ﴿وَالْجَارِ﴾.

(2) تَوْسِيطُ «مَدِّ اللَّيْنِ» مَعَ فَتْحِ «ذَوَاتِ الْيَاءِ» مَعَ تَخْفِيفِ ﴿وَالْجَارِ﴾.

(3) تَوْسِيطُ «مَدِّ اللَّيْنِ» مَعَ تَخْفِيفِ «ذَوَاتِ الْيَاءِ» مَعَ تَخْفِيفِ ﴿وَالْجَارِ﴾.

(4) تَطْوِيلُ «مَدِّ اللَّيْنِ» مَعَ فَتْحِ «ذَوَاتِ الْيَاءِ» مَعَ فَتْحِ ﴿وَالْجَارِ﴾.

(5) تَطْوِيلُ «مَدِّ اللَّيْنِ» مَعَ فَتْحِ «ذَوَاتِ الْيَاءِ» مَعَ تَخْفِيفِ ﴿وَالْجَارِ﴾.

(6) تطويل «مدّ اللين» مع تقليل «ذوات الياء» مع فتح ﴿وَالْجَارِ﴾.

تحرير آخر:

إذا جمعت كلمة ﴿جَبَّارِينَ﴾ مع «ذوات الياء» كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَمْوَسِيَّ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾⁽¹⁾؛ ففيها المذهبان الأولان السابقان فقط:

المذهب الأول: التسوية بينها وبين «ذوات الياء»؛ فيكون في الجميع وجهان:

- (1) فتح الجميع؛ أي: فتح «ذوي الياء» مع فتح ﴿جَبَّارِينَ﴾.
- (2) تقليل الجميع؛ أي: تقليل «ذوي الياء» مع تقليل ﴿جَبَّارِينَ﴾.
- المذهب الثاني: ترتيب الخلاف في ﴿جَبَّارِينَ﴾ على الخلاف الوارد في «ذوات الياء»؛ فيكون عدد الأوجه أربعة؛ وهي:
 - (1) الفتح في «ذوات الياء» مع فتح ﴿جَبَّارِينَ﴾.
 - (2) الفتح في «ذوات الياء» مع تقليل ﴿جَبَّارِينَ﴾.
 - (3) التقليل في «ذوات الياء» مع فتح ﴿جَبَّارِينَ﴾.
 - (4) التقليل في «ذوات الياء» مع تقليل ﴿جَبَّارِينَ﴾.
- وأما «المدّ العارض للسكون» في ﴿جَبَّارِينَ﴾ فتجوز فيه جميع الأوجه الثلاثة على جميع الأوجه السابقة.

وإلى هذين المذهبين في ﴿جَبَّارِينَ﴾ والمذاهب الثلاثة في ﴿وَالْجَارِ﴾ أشار الإمام محمد بن أحمد المتولّي بقوله:

وَفِي الْجَارِ ﴿جَبَّارِينَ﴾ وَجَهَانِ بُجَلَا

(1) «سورة المائدة» الآية: 130.

وَفِي ﴿الْجَارِ﴾ مَعَ «ذِي الْيَاءِ» فَافْتَحَهُمَا مَعًا
وَعَنْ بَعْضِ الْوَجْهَانِ فِي ﴿الْجَارِ﴾ فَاعْتَرَفَ
تَوَسُّطَ لَيْنٍ ثُمَّ مَعَ مَدِّهِ افْتَحَنُ
لِ«ذِي الْيَاءِ» دُونَ ﴿الْجَارِ﴾ وَالْأَوَّلَيْنِ قُلْ
وَقَلَّلَهُمَا أَوْ قُلْ بِأَرْبَعَةٍ عَلَا
عَلَى فَتَحِ «ذِي الْيَاءِ» ثُمَّ قَلَّلَهُمَا عَلَى
هُمَا ﴿الْجَارِ﴾ قُلْ وَحْدَهُ ثُمَّ قَلَّلَا
بِـ ﴿ثَوْبِي﴾ وَ﴿جَبَّارِينَ﴾ كُنْ مُتَأَمِّلًا⁽¹⁾

[حكم تقليل الحروف المقطعة في «فواتح السور»]

قال النّاظم رحمه الله:

74) وَ(حَا) لَدَى «حَامِيمٍ»، ثُمَّ الرَّاءِ كَ«الرَّغْدِ» وَ«الْحَجْرِ»، وَكُلُّ جَاءٍ
75) لَوْرُشِهِمْ.....

لَمَّا أَنْهَى النَّاطِمُ حَدِيثَهُ عَمَّا يَقْلَلُهُ وَرَشَ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ بَدَأَ يَذْكُرُ مَا يَقْلَلُهُ مِنَ الْحُرُوفِ الْمَقْطُوعَةِ الَّتِي فِي «فَوَاتِحِ السُّورِ»، وَقَدْ حَصَلَ الْخِلَافُ بَيْنَ وَرَشٍ وَقَالُونَ فِي أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ مِنْهَا؛ وَهِيَ: (حَا) وَ(رَا)، وَ(هَآ)، وَ(يَا)، وَفِيمَا يَأْتِي بَيَانُ مَا حَصَلَ الْخِلَافُ فِيهِ بَيْنَ قَالُونَ وَوَرَشَ مِنَ الْحُرُوفِ الْمَقْطُوعَةِ.

فَقَوْلُهُ: «وَحَا لَدَى (حَامِيمٍ)»؛ أَي: قَلَّلَ لَوْرُشَ الْأَلْفِ الَّتِي بَعْدَ الْحَاءِ فِي ﴿جِيمٍ﴾ مَعَ الْحَاءِ، وَقَدْ وَرَدَتْ فِي فَاتِحَةِ سَبْعِ سُورٍ؛ وَهِيَ: «غَافِرٍ»، وَ«فَصَّلَتْ»، وَ«الشُّورَى»، وَ«الزَّخْرَفِ»، وَ«الدَّخَانِ»، وَ«الْجَاثِيَةِ»، وَ«الْأَحْقَافِ»، وَعَنْ تَقْلِيلِ الْأَلْفِ وَالْحَاءِ لَوْرُشَ فِي الْكَلِمَةِ السَّابِقَةِ يَقُولُ الْإِمَامُ الدَّانِي: «قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَقَالُونَ وَحَفْصٌ وَهَشَامٌ ﴿جِيمٍ﴾ بَفَتْحِ الْحَاءِ فِي جَمِيعِ الْحَوَامِيمِ، وَوَرَشَ وَأَبُو عَمْرٍو بَيْنَ بَيْنَ، وَالباقون بالإمالة»⁽²⁾.

(1) «منظومة في بيان ما يخالف فيه ورش المصري حفصاً عن عاصم الكوفي» (ص 38) المطبوع مع شرحه للنّاظم «فتح المعطي». وينظر كذلك: «الإضاءة» للضَّبَّاع (ص 144-145).

(2) «التيسير» (ص 191).

وقال الإمام الشاطبي:

..... وَحَا (ج) يَدُهُ (ح) لَا⁽¹⁾

وقول الناظم: «وَحَا لَدَى (حَامِيمٍ)» قد يكون معطوفاً على قوله في آخر البيت السابق: «وَالْخُلْفُ فِي ﴿الْجَارِ﴾ وَ﴿جَبَّارِينَ﴾» فيكون الخلاف ساراً على ما ذكر في هذا البيت أيضاً، فيكون في ﴿جَمٍّ﴾ لورش: التقليل والفتح، وقد ذكراً معاً في كتب القراءات، فقد ذكر الخلاف فيها الإمام ابن بري فقال:

وَرَا (رَا) وَ(هَا) ثُمَّ (هَا) ﴿طَبْهُ﴾ وَ(حَا) وَيَعْضُهُمْ (حَا) مَعَ (هَا) (يَا) فَتَحًا⁽²⁾

وقال الإمام ابن الغازي الحامدي: «وَأَمَّا ﴿جَمٍّ﴾ فبالوجهين قرأته للأزرق، مع تقديم الإمالة»⁽³⁾.

وذكر الفتح الإمام الحصري فقال:

و«حَامِيمٍ» ثُمَّ الْهَاءُ وَالْيَاءُ بَعْدَهَا قَرَأْتُ لَهُ بِالْفَتْحِ فِي أَكْثَرِ الْعُمَرِ⁽⁴⁾

لكن يعكّر صفو هذا الشرح أنّ ﴿الْبَرِّ﴾ و﴿الْمَرْءِ﴾ المذكورين مع ﴿جَمٍّ﴾ في هذا البيت ليس فيهما الخلاف، وعليه فإنّ الراجح من قوله «وَحَا لَدَى ﴿حَامِيمٍ﴾» معطوف على قوله السابق: «قَلَّلَ إِنْ وَصَلَتْ أَوْ تَقَفَّ»؛ أي: بلا خلاف، فيكون في ﴿جَمٍّ﴾ لورش التقليل فقط؛ وهو الذي اقتصر عليه الإمام الداني في «التيسير»⁽⁵⁾، والإمام الشاطبي في «حرز الأمان»⁽⁶⁾، وعليه جرى العمل في المغرب والمشرق.

(1) «حرز الأمان» (رقم البيت: 741).

(2) «الدّر اللوامع» (رقم البيت: 156).

(3) «أنوار التعريف» (ص 240) بتحقيقي؛ وهو قيد الطبع.

(4) «القصيدة الحصرية في قراءة الإمام نافع» (رقم البيت: 143).

(5) (ص 191).

(6) (رقم البيت: 741).

وقوله: «ثُمَّ الرَّاءُ كَالرَّعْدِ وَالْحَجْرِ» أخبر أن ورشاً يقلل الألف والراء في «فواتح السور» التي مثل «سورة الحجر» التي فيها ﴿الْأَلْفُ﴾، وهي: «يونس»، و«هود»، و«يوسف»، و«إبراهيم». كما يقلل ورش الألف والراء في ﴿الْأَلْفُ﴾ في فاتحة «سورة الرعد»، وعن تقليل الألف والراء في الكلمتين السابقتين لورش يقول الإمام الشاطبي:

وَدُو الرَّاءِ لَوَرْشٍ بَيْنَ بَيْنَ (1)

وقوله: «ثُمَّ الرَّاءُ كَالرَّعْدِ وَالْحَجْرِ» لعل الأولى أن يقال: «ثُمَّ الرَّاءُ كَالْحَجْرِ وَالرَّعْدِ»؛ لأن ﴿الْأَلْفُ﴾ الواردة في فاتحة «سورة الحجر» هي التي جاءت أكثر من مرة في القرآن الكريم؛ إذ وردت خمس مرات؛ فيحسن حينها إيراد كاف التشبيه «كَالْحَجْرِ»، بخلاف ﴿الْأَلْفُ﴾ الواردة في فاتحة «سورة الرعد»؛ فقد وردت فيها وحدها لا غير. أو قد يكون المقصود بالكاف في قوله «كَالرَّعْدِ وَالْحَجْرِ» كاف التمثيل؛ فيكون مقصوده: اقرأ بالتقليل لورش جميع الراءات التي في «فواتح السور» مثل فاتحة «سورة الرعد» وفاتحة «سورة الحجر»، وقس على ذلك.

وقوله: «وَكُلُّ جَاءٍ لَوَرْشِهِمْ» يفيد أن كل ما ذكره سابقاً من التقليل أو من الخلاف من أول الباب إلى هذا البيت قد ورد عن الإمام ورش دون الإمام قالون، وعليه فليس لقالون في كل ما تقدم إلا الفتح.

[ذكر الكلمات التي وافق قالون ورشاً على تقليلها]

قال النّازم رحمه الله:

..... وَ(هَا) وَ(يَا) بِ«كَافٍ» عَنْهُ وَعَيْسَى ثُمَّ عَنْ خِلَافٍ

..... (76) (تَوْرَاتُهُ)،

(1) «حز الأمانى» (رقم البيت: 741).

قوله: «وَهَا وَيَا بِكَافٍ عَنْهُ وَعَيْسَى» إخبار بأن ورشاً - المشار إليه بالضمير في «عَنْهُ» - وقالون - المذكور باسمه عيسى - اتفقا على تقليل الألف التي بعد الهاء والياء من (ها) و(يا) الواردتين في قوله تعالى: ﴿كَهَيَّعَصَّ﴾ من فاتحة «سورة مريم»؛ وهي التي عبر عنها بكاف لأن الكاف أول حروفها.

وبعض القرّاء ذكروا الخلاف في (ها) و(يا) من ﴿كَهَيَّعَصَّ﴾ لورش وقالون؛ كالإمام ابن بري؛ فقد قال عن ورش:

وَرَا وَ(هَآ) (يَا) ثُمَّ (هَآ) ﴿طَهْ﴾ وَ(حَا) وَبَعْضُهُمْ (حَا) مَعَ (هَآ) (يَا) فَتَحَا⁽¹⁾
وقال عن قالون:

وَقَدْ حَكَى قَوْمٌ مِنَ الرُّوَاةِ تَقْلِيلَ (هَآ) (يَا) عَنْهُ وَ﴿التَّوْرِيَّةِ﴾⁽²⁾

وقال الشيخ الرّاضي السّوسي في «تقييده في القراءات السّبع»⁽³⁾ فيما قيّده عن شيخه عبد الرحمن ابن القاضي: «الأخذ لنافع في الهاء والياء من ﴿كَهَيَّعَصَّ﴾ وجهان: إمالة بين بين والفتح».

وقبلهما قال الإمام أبو الأصْبَحِ ابن المرابط البلسيّ عن قالون: «واتفق مع ورش على القراءة بين اللفظين في قوله ﴿التَّوْرِيَّةِ﴾ حيث وقع بخلاف عنه وعلى الهاء والياء من قوله ﴿كَهَيَّعَصَّ﴾ لا غير، وفيه عنه أيضاً خلاف»⁽⁴⁾.

لكن الإمام ابن آجُرُوم اقتصر على التّقليل لهما فيهما؛ لاقتصار الإمامين: الدّانيّ والشّاطبيّ عليه؛ فقد قال الإمام الدّانيّ في «التّيسير»⁽⁵⁾: «ونافع الهاء والياء بين بين».

(1) «الدّرر اللّوامع» (رقم البيت: 156).

(2) «الدّرر اللّوامع» (رقم البيت: 160).

(3) (اللوحة: 10) مخطوط.

(4) «التّقريب والحرش» (ص 253).

(5) (ص 148).

وقال الإمام الشاطبي في «حرز الأمان»⁽¹⁾:

.....وَنَافِعٌ لَدَى «مَرِيَمَ» (هَا) (يَا).....

والذي جرى به العمل عند المغاربة في (ها) (يا) هو: التقليل لا غير؛ سواء لقالون أو لورش⁽²⁾؛ لاقتصار الأئمة الداني والشاطبي وابن أجروم عليه.

قال الإمام ابن القاضي: «الأخذ لنافع بتقليل الهاء والياء»⁽³⁾.

وقال الإمام محمد بن عبد السلام الفاسي:

وُخْلِفَ (هَا) (يَا) لَيْسَ فِي «الْحِرْزِ» فَلَا تُشْغَلُ فَوَادَكَ بِهِ لَدَى الْمَلَا⁽⁴⁾

والمقروء به عند المشاركة في (ها) (يا) لورش: التقليل لا غير⁽⁵⁾، ولقالون: الفتح ثم التقليل⁽⁶⁾؛ وبذلك قرأنا على شيوخنا الشاميين، واقتصر بعض المشاركة على الفتح لقالون⁽⁷⁾، قال الإمام الصفاقسي عن قالون: «وذكر الشاطبي الإمالة لقالون فيهما وللسوسي في الياء خروج منه عن طريقه فلا يقرأ به من طريقه، وقد نبه على ذلك المحقق وغيره، وفي «جامع البيان» للداني ما يدل عليه»⁽⁸⁾.

وأشدنا شيخنا علي بن محمد توفيق النحاس المصري لقالون:

وَلَمْ يَكُ فِي هَاءٍ وَيَاءٍ مُمَيَّلًا⁽⁹⁾

(1) (رقم البيت: 741).

(2) ينظر: «المختصر البارع» (ص 84)، و«إتقان الصنعة» (ص 35) مخطوط أصلي بمكتبي الخاصة، و«تقريب المنافع» (ص 186-187)، و«تقييد الشيخ الراضي السوسي عن شيخه ابن القاضي في القراءات السبع» (اللوحة: 10) مخطوط، و«التوضيح والبيان» (ص 167).

(3) «بيان الخلاف والتشهير» (ص 272).

(4) «إتمام إبراز الضمير» (رقم البيت: 94).

(5) ينظر: «منظومة في بيان ما يخالف فيه ورش المصري حفصاً عن عاصم الكوفي» مع شرحه له «فتح المعطي» (ص 43-44)، و«الإضاءة» للضباع (ص 146).

(6) ينظر: «الإضاءة» للضباع (ص 131).

(7) ينظر: «شرح رسالة قالون» للضباع (ص 9)، و«الطريق المأمون» للمرصفي (ص 153).

(8) «غيث النفع في القراءات السبع» (ص 381).

(9) «القصيدة الحسنة» (ص 112).

وقوله: «ثُمَّ عَنْ خِلَافِ تَوْرَاتِهِ»، وفي نسخة: «تَوْرَاةُ»؛ أفاد أن قالون - وعليه يعود الضمير في «تَوْرَاتِهِ»؛ لأنه أقرب مذكور - له في كلمة ﴿التَّوْرَةِ﴾⁽¹⁾ أينما وردت في القرآن الكريم وجهان: الفتح والتقليل، وقد نص على الوجهين: الأئمة الداني والشاطبي وابن بري، ومعهم: ابن آجرؤم، وغيره، قال الإمام الداني: «قرأ أبو عمرو وابن ذكوان والكسائي ﴿التَّوْرَةَ﴾ بالامالة في جميع القرآن، ونافع وحزمة بين اللفظين، والباقون بالفتح؛ وقد قرأت لقالون كذلك - يعني بالفتح -»⁽²⁾.

وقال الإمام الشاطبي:

وَإِضْجَاعُ ﴿التَّوْرَةِ﴾ (مَ) (رَ) دَّ (حُ) سَنُهُ وَقُلِّلَ فِي (جَ) دٍ وَبِالْخُلْفِ (بَ) لَلَا⁽³⁾

وقال الإمام ابن بري:

وَقَدْ حَكَى قَوْمٌ مِنَ الرُّوَاةِ تَقْلِيلَ (هَ) (يَا) عَنْهُ وَ﴿التَّوْرَةِ﴾⁽⁴⁾

وبالتقليل جرى العمل عندنا في المغرب دون غيره⁽⁵⁾، قال الإمام الحصري:

وَوَافَقَ فِي ﴿التَّوْرَةِ﴾ وَرُشًا فَخَذَ وَزِدَ وَلَا تَجْهَلْنَ فَالْجَهْلُ بِالْمَرْءِ قَدْ يَزِرِي⁽⁶⁾

(1) «سورة آل عمران» الآية: 2.

(2) «التيسير» (ص 86).

(3) «حز الأمان» (رقم البيت: 546).

(4) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 160).

(5) ينظر: «تقريب المنافع» لابن القصاب (ص 187)، و«تقييد الشيخ الراضي السوسي عن شيخه ابن القاضي في القراءات السبع» (اللوحة: 5) مخطوط، و«التوضيح والبيان» للودغيري (ص 167).

(6) «القصيدة الحصرية» (رقم البيت: 145).

وقال الإمام ابن القاضي:

وَقَالُوا فِي «التَّوْرَةِ» وَافَقَ وَرَشَهُمْ بِذَا أَخَذَ الْأَشْيَاخُ فِي «الْغَرْبِ» مُسَجَلًا⁽¹⁾

وبالوجهين أخذ المشاركة مع تقديم الفتح⁽²⁾؛ وفي ذلك أنشدنا شيخنا علي بن محمد توفيق النحاس المصري بقراءتي عليه مرجحاً وجه الفتح:

وَإِنْ تَأْتِكَ «التَّوْرَةُ» فَاقْرَأْ بِفَتْحِهَا⁽³⁾

تحرير:

إذا اجتمع في الآية لفظ «التَّوْرَةُ» مع «المد المنفصل» و«ميم الجمع»؛ كقوله تعالى: «وَيَعْلَمُهُ الْكِتَابُ وَالْحِكْمَةُ وَالتَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ وَرَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ»⁽⁴⁾ ففيها لقالون ثمانية أوجه⁽⁵⁾؛ وهي:

(1) فتح «التَّوْرَةُ» وقصر «المد المنفصل» وإسكان «ميم الجمع».

(2) فتح «التَّوْرَةُ» وقصر «المد المنفصل» وضم «ميم الجمع».

(3) فتح «التَّوْرَةُ» ومد «المد المنفصل» وإسكان «ميم الجمع».

(1) «بيان الخلاف والتشهير» (ص 185)، و«الفجر الساطع» (3/ 297)

(2) ينظر: «الطريق المأمون» لعبد الفتاح المرصفي (ص 153). وممن سلك مسلك المشاركة في تقديم الفتح على الإمالة: الإمام محمد بن يوسف الترغني المغربي، وتلميذه: الإمام أحمد بن علي بن شعيب؛ وفي ذلك يقول الترغني:

وَوَجَّهَانِ فِي «التَّوْرَةِ» عِنْدَ شُيُوخِنَا لِقَالُونَ وَالتَّفْخِيمُ عَنْهُ تَفْضُلًا
وَقَدْ أَطْبَقَ الْقُرَّاءُ قَبْلَ زَمَانِنَا عَلَيْهِ بِكَوْنِ الْفَتْحِ أَصْلًا مُّوَصَّلًا

ينظر: «إتقان الصنعة» لأحمد بن علي بن شعيب (ص 11) مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصة.

(3) ينظر: «القصيد الحسناء» (ص 112).

(4) «سورة آل عمران» الآية: 48.

(5) ينظر: «غيث النفع» (ص 140)، و«شرح رسالة قالون» (ص 9)، و«الطريق المأمون» (ص 154-158).

- (4) فتح ﴿التَّوْرِيَّةِ﴾ ومدّ «المدّ المنفصل» وضمّ «ميم الجمع».
- (5) تقليل ﴿التَّوْرِيَّةِ﴾ وقصر «المدّ المنفصل» وإسكان «ميم الجمع».
- (6) تقليل ﴿التَّوْرِيَّةِ﴾ وقصر «المدّ المنفصل» وضمّ «ميم الجمع».
- (7) تقليل ﴿التَّوْرِيَّةِ﴾ ومدّ «المدّ المنفصل» وإسكان «ميم الجمع».
- (8) تقليل ﴿التَّوْرِيَّةِ﴾ ومدّ «المدّ المنفصل» وضمّ «ميم الجمع».
- وبعض المشاركة اقتصروا له في مثل هذه الآية على خمسة أوجه فقط⁽¹⁾؛ وهي:

- (1) فتح ﴿التَّوْرِيَّةِ﴾ وقصر «المدّ المنفصل» وضمّ «ميم الجمع».
- (2) فتح ﴿التَّوْرِيَّةِ﴾ ومدّ «المدّ المنفصل» وإسكان «ميم الجمع».
- (3) تقليل ﴿التَّوْرِيَّةِ﴾ وقصر «المدّ المنفصل» وإسكان «ميم الجمع».
- (4) تقليل ﴿التَّوْرِيَّةِ﴾ ومدّ «المدّ المنفصل» وإسكان «ميم الجمع».
- (5) تقليل ﴿التَّوْرِيَّةِ﴾ ومدّ «المدّ المنفصل» وضمّ «ميم الجمع».

قال العلامة حسن خلف الحسيني:

إِذَا جَا مَعَ ﴿التَّوْرِيَّةِ﴾ مِيمٌ وَمُنْفَصِلٌ مَعَ الْفَتْحِ وَالْإِسْكَانِ الْقَصْرُ أَبْطَلَا
وَمَعَ وَضَلِ مِيمِ الْجَمْعِ وَالْفَتْحِ فَاقْصُرَا وَمَهُمَا تُسَكَّنُ مُدٌّ وَاقْصُرْ مُقْلَلًا
وَمُدٌّ بِوَضَلٍ حَيْثُ كُنْتَ مُقْلَلًا فَخَمْسُ لِقَالُونَ مِنْ «الْحِرْزِ» تُجْتَلَا⁽²⁾

(1) ينظر: «البدور الزاهرة» لعبد الفتاح القاضي (ص 144-145).

(2) «إتحاف البرية بتحريرات الشاطبية» (رقم الأبيات: 104-106).

[ما يميله قالون وورش إمالة كبرى]

قال النّاظم رحمه الله:

.....وَمَحْضٌ ﴿هَارٍ﴾ يُعْرَفُ وَمَحْضٌ هَا ﴿طَهٍ﴾ لِيُورْشٍ أَعْرَفُ

في هذا البيت ذكّر لما تفرّد به قالون وورش من الإمالة الكبرى؛ فليس لقالون إمالة كبرى إلّا في ﴿هَارٍ﴾ من قوله تعالى: ﴿أَمْ مِّنْ أُنثَىٰ بُنِيْنُهُ وَ عَلَىٰ شَبَا جُرَِّ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾ في «سورة التوبة»⁽¹⁾، وليس لورش إمالة كبرى إلّا في هاء ﴿طَهٍ﴾ من قوله جلّ جلاله: ﴿طَهَّ مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْفُرْعَانَ لِتَشْفَىٰ﴾ في «سورة طه»⁽²⁾.

وقول النّاظم: «وَمَحْضٌ»، وفي نسخة: «ثُمَّ مَحْضٌ»؛ أي: أنّ الإضجاع في كلمة «هَارٍ يُعْرَفُ»؛ أي: يشهر لقالون، وفيه إشارة أنّ لقالون وجهًا آخر غير مشهور؛ وهو: الفتح، قال الإمام أبو الأصْبَحِ ابن المرباط البلنسي: «وأمال الألف وما قبلها في قوله ﴿جُرَِّ هَارٍ﴾ إمالة محضة، وفيه عنه خلاف»⁽³⁾.

وقال الإمام ابن الجزري: «فأما قالون؛ فروى عنه الفتح: أبو الحسن بن ذؤابة القزاز، وبه قرأ الدّاني على أبي الحسن بن غلبون، وهو الذي عليه العراقيون قاطبة من طريق أبي نسيط، ورواه أبو العزّ، وأبو العلاء الحافظ، وأبو بكر بن مهران، وغيرهم عن قالون من طريقه. وروى عنه الإمالة: أبو الحسين بن بويان، وبه قرأ الدّاني على أبي الفتح فارس، وهو الذي لم تذكر المغاربة قاطبة عن قالون سواه، وقطع به الدّاني للحلواني في «جامعه»، وكذلك صاحب «التّجريد» و«المبهج»، وغيرهم، وكلاهما صحيح عن قالون من الطّريقين، نصّ عليهما جميعًا أبو عمرو الحافظ في «مفرداته»، والله أعلم»⁽⁴⁾.

(1) الآية: 110.

(2) الآية: 1.

(3) «التّجويد والحرش» (ص 253).

(4) «النّشر» (2/ 57).

لكنّ المقروء به من طريقنا هو الإمالة الكبرى؛ وهو الذي اقتصر عليه الإمام الدّاني في «التيسير»، والإمام الشّاطبي في «حرز الأمان»، ولذلك اختاره النّازم، وبه جرى العمل عند المغاربة والمشاركة⁽¹⁾. قال الإمام الدّاني: «ابن كثير وحمزة وحفص وهشام والنّقاش عن الأخفش ﴿هَآ﴾ بالفتح، وورش بين اللّفظين، والباقيون بالإمالة»⁽²⁾.

وقال الإمام الشّاطبي:

و﴿هَآ﴾ (رَوَى (مُأَرَوْ بِخُفْلٍ (صَدِّ (حَ) لَا (بَ) دَارِ (3)

وتبع الإمام ابن بري الإمام الشّاطبي في إمالة ﴿هَآ﴾ إمالة كبرى لقولون فقال:

وَاقْرَأْ جَمِيعَ الْبَابِ بِالْفَتْحِ سِوَى ﴿هَآ﴾ لِقَالُونَ فَمَحَضَهَا رَوَى⁽⁴⁾
وقول النّازم: «وَمَحَضُ طَهَ لَوْرَشٍ أَعْرَفُ»؛ أي: أنّ الإمالة الكبرى في «هَآ» من كلمة «﴿طَهَ﴾ لَوْرَشٍ» أشهر؛ وفيه إشارة إلى أنّ هناك من روى لورش في هاء «﴿طَهَ﴾» غير الإمالة الكبرى ممّا هو غير مشهور؛ فهناك من روى له فيها التّقليل؛ وعن هذا الوجه قال الإمام ابن بري:

و(رَا) وَ(هَآ) (يَا) ثُمَّ (هَآ) ﴿طَهَ﴾ وَ(حَا) وَبَعْضُهُمْ (حَا) مَعَ (هَآ) (يَا) فَتَحَا⁽⁵⁾

وهناك من روى له فيها: الفتح؛ وهو وجه ضعيف؛ وبه أخذ الإمام الحصريّ فقال:

(1) ينظر: «تقريب المنافع» (ص 187)، و«التّوضيح والبيان» (ص 167)، و«النّجوم الطّوالع» (ص 203)، و«الإضاءة» (ص 131).

(2) «التيسير» (ص 119-120).

(3) «حرز الأمان» (رقم البيت: 323).

(4) «الدّر اللوامع» (رقم البيت: 159).

(5) «الدّر اللوامع» (رقم البيت: 156).

إِمَالَةٌ وَرَشٍ كُلُّهَا غَيْرُ مَحْضَةٍ سِوَى الْهَاءِ مِنْ ﴿طَبَّ﴾ وَلِلْفَتْحِ اسْتَجْرِي⁽¹⁾
وقال الشيخ الرّاضي السّوسي في «تقييده في القراءات السّبع»⁽²⁾ فيما قيده
عن شيخه عبد الرحمن ابن القاضي: «الأخذ لورش في الهاء من ﴿طَبَّ﴾ بالإمالة
المحضة؛ وهو المشهور المعمول به، وبه قرأت فقط، وله أيضاً فيها: الفتح
والتّقليل، ولم نأخذ بهما».

لكنّ المشهور في هاء ﴿طَبَّ﴾ لورش هو المحض، وهو الذي اقتصر عليه
الإمام الدّاني في «التيسير»، والإمام الشّاطبي في «حز الأمانى»، ولهذا اختاره
النّاطم، وجرى عليه العمل عند المغاربة والمشاركة⁽³⁾، قال الإمام الدّاني: «قرأ
أبو بكر وحمزة والكسائي بإمالة فتحة الطّاء والهاء، وورش وأبو عمرو بإمالة
الهاء خاصّة، والباقون بفتحها»⁽⁴⁾.

وقال الإمام الشّاطبي:

وَهَا (ص) لَف (ر) ضَى (ح) لَمَوْا. وَتَحْتُ (ج) نَى (ح) لَلا

(ش) لَمَا (ص) لَادِقًا (5)

وقال الإمام أبو عبد الله القيسي في اختيار الإضجاع في هاء ﴿طَبَّ﴾:

لِعُثْمَانَ فِي ﴿طَبَّ﴾ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ الإِضْجَاعُ وَالتَّقْلِيلُ وَالْفَتْحُ عَنْ خُبَرِ
الإِضْجَاعِ مُخْتَارٌ كَذَلِكَ الَّذِي رَوَى الْأَزْرَقُ عَنْ عُثْمَانَ خُذَهَا بِلا هَجَرٍ⁽⁶⁾

(1) «القصيدة الحصريّة» (رقم البيت: 132).

(2) (اللوحة: 10) مخطوط.

(3) ينظر: «تقريب المنافع» (ص 186)، و«بيان الخلاف والتّشهير» (ص 280)، و«تقييد الشيخ
الرّاضي السّوسي عن شيخه ابن القاضي في القراءات السّبع» (اللوحة: 10) مخطوط، و«التّوضيح
والبيان» (ص 167)، و«النّجوم الطّوالع» (ص 202)، و«الإضاءة» (ص 146).

(4) «التيسير» (ص 150).

(5) «حز الأمانى» (رقم البيت: 739-740).

(6) «الأجوبة المحقّقة» (ص 4) مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصّة.

وارتضاه الإمام ابن بري بقوله:

وَقَدْ رَوَى الْأَزْرَقُ عَنْهُ الْمَحْضَا فِيهَا بِهَا ﴿طَبَّ﴾ وَذَاكَ أَرْضَى⁽¹⁾

وما لم يذكره الناظم في هذا الباب من الحروف المتبقية من «فواتح السور» فإنها تقرأ لقالون وورش بالفتح على الأصل؛ مثل الياء من ﴿يَسَّى﴾، والطاء من ﴿طَبَّ﴾⁽²⁾ و﴿طَسَمَ﴾⁽³⁾ و﴿طَسَّى﴾⁽⁴⁾.

وتضبط الإمالة بتعريف الحرف الممال الذي يكون قبل الألف ووضع نقطة كبرى بالحمراء تحت الحرف الممال، سواء كان هذا الحرف رائيًا أو غيره، وسواء كانت الإمالة إمالة كبرى أو صغرى، بشرط أن تكون الإمالة ثابتة في الوصل والوقف، قال الإمام محمد بن محمد الخزاز:

وَعَوَّضَنَ الْفَتْحَةَ الْمُمَالَهَ بِالنَّقْطِ تَحْتَ الْحَرْفِ لِإِمَالِهِ⁽⁵⁾

(1) «الدّرر اللوامع» (رقم البيت: 158).

(2) «سورة طه» الآية: 1.

(3) «سورة الشعراء» الآية: 1، و«سورة القصص» الآية: 1.

(4) «سورة النمل» الآية: 1.

(5) «مورد الظمان في رسم أحرف القرآن» (رقم البيت: 480).

باب الرّاءات

هذا الباب مخصّص لبيان أحكام الرّاءات لورش وقالون.

والأصل في الرّاء التّفخيم؛ لأنّه لا يحتاج إلى سبب، وترقّق لسبب من الأسباب، وهذا هو الذي عليه جمهور العلماء. وقيل: الأصل فيها التّريق. وقيل: إنّ كلّ واحد أصل في نفسه؛ فتفخّم لسبب، وترقّق لسبب، والرّاجح أنّها مفخّمة وترقّق لسبب من الأسباب.

وأساب تريق الرّاء ستّة⁽¹⁾:

- (1) أن تكون الرّاء مكسورةً بنفسها؛ مثل: ﴿فَبَرِّغْ﴾⁽²⁾.
- (2) أن تكون الرّاء ساكنةً وقبلها كسرٌ لازمٌ؛ نحو: ﴿الْمِرْدُوسَ﴾⁽³⁾.
- (3) أن تكون الرّاء مفتوحةً أو مضمومةً وقبلها كسرٌ لازمٌ؛ مثل: ﴿يَخِرُونَ﴾⁽⁴⁾، ﴿وَالْآخِرَةَ﴾⁽⁵⁾.
- (4) أن تكون الرّاء مفتوحةً أو مضمومةً وقبلها ياءٌ ساكنةً، سواء كان السّكون حيّاً أو ميتّاً؛ نحو: ﴿سِيرَتَهَا﴾⁽⁶⁾، و﴿الْخَيْرَاتِ﴾⁽⁷⁾، و﴿الْكَبِيرُ﴾⁽⁸⁾، و﴿خَيْرٌ﴾⁽⁹⁾.

(1) تستفاد ممّا ساقه النّاظم في هذا الباب. وينظر للمزيد كتاب: «البستان في تجويد القرآن» لمحمّد بن يوسف الجناتيّ (ص 9) مخطوط أصليّ بمكتبتي الخاصّة، و«التّوضيح والبيان» للودغيريّ (ص 201-202).

(2) «سورة الكهف» الآية: 92.

(3) «سورة المؤمنون» الآية: 11.

(4) «سورة الإسراء» الآية: 107.

(5) «سورة النّور» الآية: 14.

(6) «سورة طه» الآية: 20.

(7) «سورة الأنبياء» الآية: 72.

(8) «سورة الرّعد» الآية: 10.

(9) «سورة البقرة» الآية: 183.

(5) أن تكون الرَّاء قبل الألف المقلّلة؛ مثل: ﴿الْبُشْرَى﴾⁽¹⁾، ﴿ذِكْرِي﴾⁽²⁾؛ فكلّ راء قرئت بالتّقليل أو بالإمالة فهي مرّقة عند من قلّلها أو أمالها، فالتّقليل أو الإمالة سببان من أسباب ترقيق الرَّاء؛ لذلك ينبغي للطّالب فهم هذه القاعدة حتّى لا نعيدها مرّة أخرى؛ إذ لم ينص عليها النّاطم.

(6) أن تكون الرَّاء متطرّفة مكسورة كسرة إعراب وقبلها ألف ممالة أو مقلّلة فيوقف على الرَّاء بالسّكون مع التّريق؛ نحو: ﴿يَالنَّهَارِ﴾⁽³⁾، و﴿هَارٍ﴾⁽⁴⁾. وقد اتّفق ورش وقالون في ترقيق الرَّاء عند بعضها وصلًا ووقفًا كما اختلفوا في بعضها، وسيأتينا بيانها في هذا النّظم المفيد مع تفاصيل كثيرة أثناء الشّرح إن شاء الله.

وترقيق الرَّاء هو: تنحيف الصّوت عند النّطق بالرّاء حتّى يصير ضعيفًا رقيقًا فلا يمتلئ الفم بصداه⁽⁵⁾. وبعض المتقدّمين عبّروا عن ترقيق الرَّاء بالإمالة مجازًا كما فعل الإمام الدّاني، وسيأتي كلامه في ذلك.

وتفخيم الرَّاء هو: تسمين الصّوت عند النّطق بالرّاء حتّى يمتلئ الفم بصدى الرَّاء ويصير جسيمًا⁽⁶⁾.

ويرادف التّفخيم: التّغليظ، إلّا أنّه غلب استعمال التّفخيم في باب الرّاءات، والتّغليظ في «باب اللّامات».

وورش هو صاحب هذا الباب في الغالب، وفيما يأتي تفاصيل ما انفرد به، وما اتّفق فيه مع قالون وغيره من القراء:

(1) «سورة يونس» الآية: 64.

(2) «سورة الأنعام» الآية: 91.

(3) «سورة الرّعد» الآية: 11.

(4) «سورة التّوبة» الآية: 110.

(5) ينظر: «النّشر» (2/ 90)، و«تحصيل المنافع» (ص 279)، و«الإضاءة» (ص 38).

(6) ينظر: «النّشر» (2/ 90)، و«الإضاءة» (ص 38).

[الرَّاءَاتِ الَّتِي اخْتَصَّ وَرَشَ بِتَرْقِيْقِهَا]

قال الناظم رحمه الله:

(77) رَقَّقَ لَوْرَشٍ مَعَ سُكُونِ الْيَاءِ وَالْكَسْرِ لَا زَمِينَ حَرْفَ الرَّاءِ

أَمَرَ النَّاطِمُ الْقَارِئَ أَنْ يَرَقِّقَ الرَّاءَ لَوْرَشَ - دُونَ قَالُونَ - سِوَاءَ كَانَتْ مَفْتُوحَةً أَوْ مَضْمُومَةً⁽¹⁾ إِذَا وُجِدَ أَحَدُ السَّبَبِينَ:

السَّبَبُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الرَّاءِ الْمَفْتُوحَةُ أَوْ الْمَضْمُومَةُ يَاءً سَاكِنَةً لَازِمَةً مُتَّصِلَةً بِهَا، سِوَاءَ كَانَ السُّكُونُ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا، وَسِوَاءَ كَانَتْ الرَّاءُ فِي وَسْطِ الْكَلِمَةِ أَوْ فِي طَرَفِهَا الْآخِرِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْخَيْرَاتُ﴾⁽²⁾، و﴿غَيْرُهُ﴾⁽³⁾، و﴿الْخَيْرِ﴾⁽⁴⁾، و﴿خَيْرٍ﴾⁽⁵⁾، و﴿بَحِيرَةٍ﴾⁽⁶⁾، و﴿تُدِيرُونَهَا﴾⁽⁷⁾، و﴿وَالْخَنَازِيرَ﴾⁽⁸⁾، و﴿بَصِيرٍ﴾⁽⁹⁾.

فِيظْهَرُ مِنَ الْأَمْثَلَةِ تَنَوُّعُهَا بَيْنَ الرَّاءِ الْمَفْتُوحَةِ وَالرَّاءِ الْمَضْمُومَةِ، وَتَنَوُّعُهَا كَذَلِكَ بَيْنَ الرَّاءِ الْمَتَوَسِّطَةِ وَالرَّاءِ الْمَتَطَرِّفَةِ، وَتَنَوُّعُهَا كَذَلِكَ بَيْنَ مَا قَبْلَهَا سُكُونٌ حَيٌّ وَسُكُونٌ مَيِّتٌ؛ فَالْأَمْثَلَةُ الْأَرْبَعَةُ الْأُولَى لِلْيَاءِ السَّاكِنَةِ سُكُونًا حَيًّا، وَالْأَرْبَعَةُ الْآخِرَةُ لِلْيَاءِ السَّاكِنَةِ سُكُونًا مَيِّتًا، وَالْمِثَالُ الْأَوَّلُ وَالثَّلَاثُ وَالْخَامِسُ وَالسَّابِعُ لِلرَّاءِ الْمَفْتُوحَةِ، وَالْمِثَالُ الثَّانِي وَالرَّابِعُ وَالسَّادِسُ وَالثَّامِنُ لِلرَّاءِ الْمَضْمُومَةِ، وَالْمِثَالُ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي وَالْخَامِسُ وَالسَّادِسُ لِلرَّاءِ الْمَتَوَسِّطَةِ، وَالْمِثَالُ الثَّلَاثُ وَالرَّابِعُ وَالسَّابِعُ وَالثَّامِنُ لِلرَّاءِ الْمَتَطَرِّفَةِ.

(1) أَمَّا الرَّاءُ الْمَكْسُورَةُ فَمِثَالُهَا فِي حُكْمِهَا لِنَافِعِ.

(2) «سُورَةُ التَّوْبَةِ» آيَةُ: 90.

(3) «سُورَةُ الْأَعْرَافِ» آيَةُ: 72.

(4) «سُورَةُ الْحَجِّ» آيَةُ: 75.

(5) «سُورَةُ الْأَعْرَافِ» آيَةُ: 84.

(6) «سُورَةُ الْمَائِدَةِ» آيَةُ: 105.

(7) «سُورَةُ الْبَقَرَةِ» آيَةُ: 281.

(8) «سُورَةُ الْمَائِدَةِ» آيَةُ: 62.

(9) «سُورَةُ الْحَجَرَاتِ» آيَةُ: 18.

[حكم كلمة ﴿حَيْرَانَ﴾ لورش]

ومِمَّا حصل فيه الخلاف لورش مِمَّا جاءت فيه الرَّاء مفتوحة وقبلها ياء ساكنة: ﴿حَيْرَانَ﴾ من قوله تعالى: ﴿كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ﴾⁽¹⁾؛ فروي عنه ترقيقها كما روي عنه تفخيمها، فَمَنْ رَقَّقَهَا فعلى أصله من التَّرْقِيقِ لوجود ياء ساكنة قبل الرَّاء، وبه قطع الإمام الدَّانِي في «التَّيسِير» واقتصر عليه حين قال: «وأما ما وليت الرَّاء فيه الياء وسواء انفتح ما قبلها أو انكسر فذلك نحو قوله: ﴿الْحَيْرَاتِ﴾، و﴿حَيْرَانَ﴾...»⁽²⁾.

وَمَنْ فَخَّمَهَا فعَلَّل ذلك بسقوط الياء في بعض تصاريف الكلمة؛ كقولنا: حار يحور؛ فتذهب الياء، وعلى التَّفْخِيمِ اقتصر الإمام الحصري في «رائيته في قراءة الإمام نافع» حين قال:

وَحُكْمُكَ فِي ﴿حَيْرَانَ﴾ تَفْخِيمُهَا... ..⁽³⁾

وذكر الإمام الشَّاطِبِيُّ الوجهين فقال:

..... وَ﴿حَيْرَانَ﴾ بِالتَّفْخِيمِ بَعْضُ تَقَبُّلٍ⁽⁴⁾

وتبعه في ذلك الإمام ابن بَرِّي فقال:

..... وَفِي ﴿حَيْرَانَ﴾ خُلْفٌ لَهُ حَمَلًا عَلَى ﴿عِمْرَانَ﴾⁽⁵⁾

أي: أَنَّ ترقيقها هو القياس حملاً على نظائرها بسبب سكون الياء قبل الرَّاء، ومن فَخَّمَهَا فحملاً على كلمة ﴿عِمْرَانَ﴾؛ لشبهها في الوزن وزيادة الألف والنون ومنع الصَّرف.

(1) «سورة الأنعام» الآية: 71.

(2) «التَّيسِير» (ص55).

(3) «القصيدة الحصرية» (رقم البيت: 155).

(4) «حز الأمان» (رقم البيت: 347).

(5) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 169).

فيكون التّفخيم من زيادات الإمامين الشّاطبيّ وابن برّي على كتاب «التّيسير».

والذي جرى به العمل عند المغاربة هو: التّريق لا غير؛ لاقتصار الإمام الدّانيّ عليه، وقال الإمام ابن القصاب شيخ الإمام ابن آجرّوم: «واختلف أيضًا في ﴿حَيْرَانَ لَهُ﴾؛ وبالإمالة - أي: التّريق - قرأت، وبه أخذ، وهو القياس»⁽¹⁾. وقال الإمام ابن القاضي: «﴿حَيْرَانَ﴾ الأخذ بترقيق الرّاء لورش»⁽²⁾. وقال أيضًا:

لَوْ رَشِهُمُ ﴿حَيْرَانَ﴾ بِالتَّرْقِيقِ فِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ عَلَى التَّحْقِيقِ⁽³⁾
وقال العلامة أحمد بن الطّالب محمودًا بن أَعَمَرَ الإِدْوَعِشِيِّ:
وَالْأَخْذُ بِالتَّرْقِيقِ فِي ﴿حَيْرَانَ﴾ جَرَى بِهِ الْعَمَلُ عَنْ عُثْمَانَ⁽⁴⁾
والمقدّم عند المشاركة هو: التّفخيم⁽⁵⁾، وفي ذلك أنشدنا شيخنا عليّ بن محمّد توفيق النّحاس المصريّ بقراءتي عليه:

و﴿حَيْرَانَ﴾ فَخْمٌ مِنْ طَرِيقٍ قَدِ انْجَلَى⁽⁶⁾

وأنشدنا شيخنا مصطفى البحياويّ على مذهب المشاركة:

وَقَدِمَ التَّفْخِيمَ فِي ﴿حَيْرَانَ﴾ لِعِلَّةِ الْحَمْلِ عَلَى ﴿عِمْرَانَ﴾
بَدَأَ الدَّانِي عَلَى ابْنِ خَاقَانَا عُمْدَتُهُ لَوْرَشٍ خُذْ بَيَانَا

(1) «تقريب المنافع» (ص 200).

(2) «بيان الخلاف والتّشهير» (ص 208).

(3) «الفجر السّاطع» (3/ 340). وينظر ما جرى به العمل عند المغاربة في (حيران) كذلك في كتاب: «تقييد الشيخ الرّاضي السّوسيّ عن شيخه ابن القاضي في القراءات السّبع» (اللوحة: 7) مخطوط، و«التّوضيح والبيان» للودغيريّ (ص 203).

(4) «الأخذ للقراء السّبعة» (رقم البيت: 127).

(5) ينظر: «تقريب النّفع» للضّبّاع (ص 106)، و«النّجوم الطّوالع» للمارغنيّ (ص 214).

(6) «القصيدة الحسنة» (ص 114).

ولعلّ عدم ذكر الناظم لهذا الخلاف في ﴿حَيْرَانَ﴾ هو إجراؤه التّريق فيها لا غير بناءً على اقتصار الإمام الدّانيّ عليه في «التّيسير» كما تقدّم نصّه.

السّبب الثّاني من أسباب التّريق لورش: أن يكون قبل الرّاء المفتوحة أو المضمومة كسرٌ لازمٌ متصّلٌ بها، سواء كانت الرّاء في وسط الكلمة أو في طرفها الأخير؛ فمن الأمثلة على الرّاء المفتوحة المتوسطة التي قبلها كسر لازم: ﴿مَعْدِرَةٌ﴾⁽¹⁾، ﴿مُسْتَبْشِرَةٌ﴾⁽²⁾، ﴿حَاضِرَةٌ﴾⁽³⁾، ﴿نَاطِرَةٌ﴾⁽⁴⁾، ومن الأمثلة على الرّاء المفتوحة المتطرّفة التي قبلها كسر لازم: ﴿دُكِرَ﴾⁽⁵⁾، ﴿سَخِرَ﴾⁽⁶⁾. ومن الأمثلة على الرّاء المضمومة المتوسطة التي قبلها كسر لازم: ﴿تَوَثَّرُونَ﴾⁽⁷⁾، ﴿دُكِّرُوا﴾⁽⁸⁾، ﴿يُبْصِرُونَ﴾⁽⁹⁾، ﴿تَنْظُرُونَ﴾⁽¹⁰⁾، ومن الأمثلة على الرّاء المضمومة المتطرّفة التي قبلها كسر لازم: ﴿بَصَّاءِيرُ﴾⁽¹¹⁾، ﴿يُقَدِّرُ﴾⁽¹²⁾.

ومن خلال هذه الأمثلة يتبيّن لنا أنّ الرّاء المفتوحة والمضمومة ترقّق إذا سبقت بكسر لازم، سواء كان المكسور حرف استفال أو حرف استعلاء؛ فلا فرق بينهما، وسواء أكان المكسور مثقلاً أم مخفّفاً.

(1) «سورة الأعراف» الآية: 164.

(2) «سورة عبس» الآية: 39.

(3) «سورة الأعراف» الآية: 163.

(4) «سورة القيامة» الآية: 22.

(5) «سورة الأنفال» الآية: 2.

(6) «سورة التّوبة» الآية: 80.

(7) «سورة الأعلى» الآية: 16.

(8) «سورة الأعراف» الآية: 166.

(9) «سورة هود» الآية: 20.

(10) «سورة الأعراف» الآية: 195.

(11) «سورة الأعراف» الآية: 203.

(12) «سورة المزمل» الآية: 18.

وقول الناظم: «رَقَّقَ لَوْرَشٍ مَعَ سُكُونِ الْيَاءِ وَالْكَسْرِ لَا زَمِينَ حَرْفَ الرَّاءِ»؛ أي: رقق الرّاء لورش سواء أكانت الرّاء مضمومة أم مفتوحة، وسواء أكانت هذه الرّاء متوسطة في حالي الوصل والوقف، أم متطرفة في حالي الوصل والوقف، وسيخصّ الناظم بمزيد من التفصيل الرّاء المتطرفة في حالة الوقف عليها لورش وقالون في قوله: «كَذَا لَدَى الْوَقْفِ بِإِثْرِ الْكَسْرِ وَالْيَا وَمَا أَمَلْتُهُ فِي الذِّكْرِ».

وقوله السابق: «مَعَ سُكُونِ الْيَاءِ وَالْكَسْرِ»؛ أي: بسبب سكون الياء والكسر.

وقوله: «سُكُونِ الْيَاءِ»؛ أي: الياء الساكنة؛ سواء كان السكون سكوناً حياً؛ مثل: ﴿حَيْثُ﴾⁽¹⁾، أو ميتاً؛ مثل: ﴿كَبِيرًا﴾⁽²⁾، أو مبدلاً؛ مثل: ﴿مِيرَاثُ﴾⁽³⁾، أو زائداً ﴿أَلْمَصِيرُ﴾⁽⁴⁾، وسواء كان الحرف الذي قبل الياء الساكنة مفتوح؛ مثل: ﴿غَيْرَكُمْ﴾⁽⁵⁾، أو مكسور؛ مثل: ﴿نَذِيرًا﴾⁽⁶⁾. واحترز بقوله «سُكُونِ الْيَاءِ» عن الياء المتحركة؛ مثل: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ﴾⁽⁷⁾، فالراء مفتحة لورش وقالون.

وقوله: «وَالْكَسْرِ»؛ أي: ترقق الرّاء بسبب الكسر قبلها، سواء كان الحرف المكسور حرف استفال؛ مثل: ﴿بَاسِرَةً﴾⁽⁸⁾، أو حرف استعلاء؛ مثل: ﴿نَاطِرَةً﴾⁽⁹⁾.

(1) «سورة البقرة» الآية: 183.

(2) «سورة الإسراء» الآية: 4.

(3) «سورة آل عمران» الآية: 180.

(4) «سورة لقمان» الآية: 13.

(5) «سورة محمد» الآية: 39.

(6) «سورة الفرقان» الآية: 1.

(7) «سورة القصص» الآية: 68.

(8) «سورة القيامة» الآية: 23.

(9) «سورة القيامة» الآية: 22.

ومعنى قوله: «لَا زِمَيْنِ»؛ أي: مُتَّصِلَيْنِ وَثَابِتَيْنِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ فَلَا يَسْقُطَانِ أَبَدًا، فَضَمِيرُ التَّثْنِيَةِ عَائِدٌ عَلَى الْيَاءِ السَّائِكَةِ، وَعَلَى الْكَسْرِ، فَهُوَ تَقْيِيدٌ لِهَمَّا لَكِي يَخْرُجُ الْكَسْرُ وَالْيَاءُ الْعَارِضِينَ وَغَيْرِ الْمُتَّصِلِينَ بِالرَّاءِ، فَالْإِلَازِمُ هُوَ الْأَصْلِيُّ وَيَتَغَيَّرُ الْمَعْنَى بِسُقُوطِهِ، وَالْعَارِضُ هُوَ الَّذِي يَثْبِتُ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ دُونَ بَعْضٍ.

فَإِذَا كَانَتِ الْيَاءُ السَّائِكَةُ قَبْلَ الرَّاءِ عَارِضَةً وَغَيْرَ مُتَّصِلَةٍ بِهَا فَحُكْمُ الرَّاءِ التَّفْخِيمُ؛ مِثْلُ: ﴿فِي رَيْبٍ﴾⁽¹⁾، ﴿مُفْنِعِي رُءُوسِهِمْ﴾⁽²⁾، فَالْيَاءُ السَّائِكَةُ فِي الْمِثَالَيْنِ غَيْرُ لَازِمَةٍ لِلرَّاءِ لِانْفِصَالِهَا عَنْهَا حِينَ الْوُقُوفِ عَلَى الْيَاءِ السَّائِكَةِ.

وَإِنْ كَانَ الْكَسْرُ قَبْلَ الرَّاءِ عَارِضًا أَوْ غَيْرَ مُتَّصِلٍ بِهَا فَحُكْمُ الرَّاءِ كَذَلِكَ التَّفْخِيمُ؛ مِثْلُ: ﴿وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾⁽³⁾، وَ﴿إِنْ لِرِزْقِنَا﴾⁽⁴⁾، وَ﴿إِمْرَأًا﴾⁽⁵⁾، وَ﴿بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾⁽⁶⁾.

فَمِثَالُ ﴿بِرُوحِ﴾ وَشَبْهَهُ؛ جَاءَتْ فِيهِ كَسْرَةُ الْبَاءِ الَّتِي قَبْلَ الرَّاءِ عَارِضَةً؛ لِعَرُوضِ الْبَاءِ وَزِيَادَتِهَا؛ إِذْ يُمْكِنُ الِاسْتِغْنَاءُ عَنْهَا دُونَ أَنْ تَخْتَلَّ بِنَاءُ الْكَلِمَةِ، وَكَذَلِكَ فِي جَمِيعِ حُرُوفِ الْجَرِّ؛ فَهِيَ زَائِدَةٌ وَلَا تَلْزِمُ الْكَلِمَةَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ وَلَيْسَتْ مِنْ أَصُولِ الْكَلِمَةِ، وَيَسْتَدَلُّ عَلَى الْكَسْرَةِ الْعَارِضَةِ بِسُقُوطِهَا مِنَ الْكَلَامِ دُونَ أَنْ يَتَغَيَّرَ الْكَلَامُ وَالْمَعْنَى⁽⁷⁾.

(1) «سورة البقرة» الآية: 22.

(2) «سورة إبراهيم» الآية: 45.

(3) «سورة البقرة» الآية: 86.

(4) «سورة الطلاق» الآية: 3.

(5) «سورة مريم» الآية: 27.

(6) «سورة مريم» الآية: 64.

(7) ينظر: «البستان في تجويد القرآن» لمحمد بن يوسف الجناطي (ص 10) مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصة.

ومثال ﴿إِنْ لَمْ تَبْتُمْ﴾ ونحوه؛ جاءت الكسرة التي قبل الراء عارضة؛ لأنها ما جلبت إلّا لالتقاء الساكنين.

ومثال ﴿إِمْرَأَ﴾ وشبهه؛ جاءت فيه همزة الوصل مكسورة؛ فهمزة الوصل وكسرتها عارضتان؛ لأنّهما جلبتا للابتداء بالكلمة فقط، وعليه فكسرة همزة الوصل في حال الابتداء بها لا تؤثر في ترقيق الراء لعروضهما.

ومثال ﴿يَأْمُرُ رَبِّكَ﴾ ونحوه، جاءت الكسرة التي قبل الراء منفصلة عنها وغير لازمة لها؛ إذ الكسرة في كلمة والراء في كلمة أخرى، فلم يعتد بتلك الكسرة لجواز الوقف عليها، فتفصل حينها الكسرة عن الراء، وبالتالي تنعدم الكسرة، فالكسرة غير موجودة إلّا في الوصل.

فجميع هذه الأمثلة ونحوها مفخمة لورش وغيره بلا خلاف لعروض الكسرة في كلّ منها، وغير لازمة للراء.

ولا يدخل في عروض الكسرة نحو ﴿وَالْأَكْرَامِ﴾⁽¹⁾ ممّا نقل فيه ورش كسرة الهمزة إلى الساكن قبلها - وإن كان في أصله عارضاً - للزوم الكسرة في جميع الأحوال على رواية ورش عن نافع وصلاً ووقفاً.

وقوله: «حَرْفَ الرَّاءِ» يدخل فيها الراء المضمومة والمفتوحة، أمّا المكسورة بنفسها فسيأتي حكم ترقيقها لجميع القراء، وسواء كانت الراء منونة أو غير منونة.

وتقدير البيت: رَقَّ أَيُّهَا الْقَارِئُ لورش حرفَ الراء المضمومة والمفتوحة إذا كان قبلها ياء ساكنة لازمة متصلة بها، أو كسر لازم متصل بها.

وسياتينا عند قوله:

«وَإِنْ مُحَرَّكٌ، أَوْ اسْتِعْلَاءٌ حَالٌ، وَإِنْ أُخْرَ، إِلَّا الْخَاءُ فَخَمٌ.....»

(1) «سورة الرحمن» الآية: 77.

أَنَّ الرَّاءَ الْمَفْتُوحَةَ وَالْمُضْمُومَةَ إِذَا سُبِقَتْمَا بِكسرٍ لَازِمٍ، وَفُصِّلَ بَيْنَهُمَا حَرْفٌ مُسْتَفْلٍ سَاكِنٌ أَوْ خَاءٌ سَاكِنَةٌ رُقِّقَتْمَا لُورْشٌ كَذَلِكَ، وَهَذَا بِخِلَافِ مَا إِذَا فُصِّلَ بَيْنَهُمَا حَرْفُ الِاسْتِعْلَاءِ السَّاكِنِ غَيْرِ الْخَاءِ فَإِنَّهُمَا تَفَحَّخَانِ لِلْجَمِيعِ.

[مَا يَرُقُّ لُورْشٌ مِنَ الرَّاءَاتِ بِسَبَبِ السَّبَبِ الْبَعْدِيِّ]

قال الناظم رحمه الله:

(78) وَلَا تُرَقِّقَنَّ إِنْ تَأَخَّرَا إِلَّا الَّذِي مِنْ قَبْلِ ﴿كَالْفَصْرِ﴾ سَرَا

(79) وَالْخُلْفُ فِي رَا ﴿فَرْيَةٍ﴾ وَ﴿مَرْيَمَ﴾ وَ﴿الْمَرْءِ﴾ وَالْدَّانِي كُلًّا فَخَّحَا

لَمَّا ذَكَرَ فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ أَنَّ الرَّاءَ تَرَقَّقَ لُورْشٌ لِأَجْلِ سَبَبٍ قَبْلِيٍّ، وَهُوَ وَجُودُ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ أَوْ الْكُسْرُ اللَّازِمُ قَبْلَ الرَّاءِ، تَحَدَّثَ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ عَمَّا إِذَا وُجِدَا بَعْدَ الرَّاءِ، هَلْ تَرَقَّقَ مِنْ أَجْلِهِمَا الرَّاءُ أَمْ لَا؟ فَنَهَى فِي الشَّطْرِ الْأَوَّلِ مِنَ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ عَنْ تَرَقِّيقِ الرَّاءِ الْمُضْمُومَةِ وَالْمَفْتُوحَةِ «إِنْ «تَأَخَّرَا»؛ أَيِ: السَّبَبَانِ الْمَذْكُورَانِ؛ وَهُمَا: الْيَاءُ السَّاكِنَةُ اللَّازِمَةُ، وَالْكُسْرَةُ اللَّازِمَةُ، فَالْأَلْفُ لِلتَّثْنِيَةِ، مِثَالُ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ بَعْدَ الرَّاءِ: ﴿رَيْبٍ﴾⁽¹⁾، وَ﴿أَلْبَحْرَيْنِ﴾⁽²⁾، وَمِثَالُ الْكُسْرِ اللَّازِمَةِ بَعْدَ الرَّاءِ: ﴿رَبِّكُمْ﴾⁽³⁾، وَ﴿يَرْدُّهِنَّ﴾⁽⁴⁾، فَلَا تَرَقَّقُ الرَّاءُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ؛ إِذْ لَا تَتَوَثَّرُ الْيَاءُ السَّاكِنَةُ وَالْكُسْرَةُ اللَّازِمَتَانِ فِي الرَّاءِ إِذَا وَقَعَتَا بَعْدَهَا؛ فَهِيَ مَفْخَمَةٌ لِجَمِيعِ الْقُرَّاءِ.

ثُمَّ اسْتَشْنَى النَّاطِمُ مِنْ هَذَا النَّهْيِ كَلِمَةً وَاحِدَةً فَقَالَ: «إِلَّا الَّذِي مِنْ قَبْلِ ﴿كَالْفَصْرِ﴾ سَرَا»؛ أَيِ: لَا يَرُقُّ وَرْشُ الرَّاءِ مِنْ أَجْلِ سَبَبٍ بَعْدِيِّ إِلَّا كَلِمَةُ ﴿بِشْرَرٍ﴾ الْوَاقِعَةُ قَبْلَ كَلِمَةِ ﴿كَالْفَصْرِ﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرِّ

(1) «سورة الحج» الآية: 5.

(2) «سورة الرحمن» الآية: 17.

(3) «سورة الأعراف» الآية: 2.

(4) «سورة البقرة» الآية: 226.

كَالْفَضْرِ⁽¹⁾؛ فَإِنَّهُ «سَرَا»، وفي نسخة: «يُرَى»؛ أي: يبقى فيها الترقيق ساري المفعول.

والمعنى: لا تَرْقُقْ لورث الرّاء المفتوحة أو المضمومة من أجل سبب بعديّ مِنَ الْيَاءِ السَّائِكَةِ أو الكسر اللازم إلّا كلمة ﴿بِشْرَرٍ﴾، فَرقّقِ الرّاء الأولى المفتوحة من أجل كسرة الرّاء التي بعدها، سواء في حال وَصْلِهَا بما بعدها أو في حال الوقف عليها.

قال الإمام الدّاني في «التيسير»⁽²⁾: «وأمال - أي: رقق - أيضًا فتحة الرّاء في قوله في «المرسلات»: ﴿بِشْرَرٍ﴾ من أجل جرّة الرّاء الثانية بعدها، وأخلص فتحها في قوله: ﴿أَوَّلِي الضَّرَرِ﴾⁽³⁾ في النّساء لأجل الضّاد قبلها».

وقال الإمام الشّاطبي:

وَفِي ﴿شَرَرٍ﴾ عَنْهُ يُرَقَّقُ كُلُّهُمْ⁽⁴⁾

وقال الإمام ابن بري مبيّنًا علّة ترقيق الرّاء الأولى في ﴿بِشْرَرٍ﴾ وعدم ترقيقها في ﴿الضَّرَرِ﴾:

وَرَقَّقَ الْأَوَّلَى لَهُ مِنْ ﴿بِشْرَرٍ﴾ وَلَا تُرَقَّقُهَا لَدَى ﴿أَوَّلِي الضَّرَرِ﴾
إِذْ غَلَبَ الْمُوجِبُ بَعْدَ النِّقْلِ حَرْفَانِ مُسْتَعْلٍ وَكَالْمُسْتَعْلِ⁽⁵⁾

وإطلاق ابن آجرّوم ترقيق الرّاء الأولى لورث في كلمة ﴿بِشْرَرٍ﴾ يفهم منه أنّه سواء كان في حالة الوصل أو في حالة الوقف؛ وهو كذلك، وإذا وقف عليها ترقّق الثانية من أجل ترقيق الرّاء الأولى؛ وفي ذلك يقول الإمام ابن الجزري: «إذا

(1) «سورة المرسلات» الآية: 32.

(2) (ص 56).

(3) «سورة النّساء» الآية: 94.

(4) «حز الأمانى» (رقم البيت: 347).

(5) «الدّر اللوامع» (رقم البيتين: 175-176).

وقفت بالسكون على ﴿بِشْرَرٍ﴾ لمن يرقق الرّاء الأولى رَقَّت الثانية وإن وقعت بعد فتح، وذلك أَنَّ الرّاء الأولى إِنَّمَا رَقَّت في الوصل من أجل تَرْقيق الثانية، فلمَّا وقف عليها رَقَّت الثانية من أجل الأولى، فهو في الحالين تَرْقيق لترقيق كالإمالة للإمالة⁽¹⁾.

وقال الإمام سليمان الجمزوري:

وَفِي ﴿شَرِّرٍ﴾ عَنْهُ يَرْقُّ كُلُّهُمْ لِأُولَتِي رَائِيهِ وَقَفًا وَمَوْصِلًا
وَذَاكَ لِكَسْرِ الثَّانِي وَالثَّانِ رَقُّوا لَدَى الْوَقْفِ عَنْهُ حَيْثُ رَقَّ أَوَّلًا⁽²⁾

وقال الشيخ حسن خلف الحسيني:

وَفِي ﴿شَرِّرٍ﴾ عَنْهُ يَرْقُّ كُلُّهُمْ وَرَقَّقَهُمَا فِي الْوَقْفِ أَيْضًا لِتَعْدِلَا⁽³⁾
وَالْبَيْتُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْإِمَامُ ابْنُ أَجْرُومَ يَشْبَهُ بَيْتَ الْإِمَامِ الْحَصْرِيِّ فِي «رَائِيته»
حِينَ قَالَ:

وَإِنْ لَمْ تَكُنْ يَاءٌ وَلَا الْكَسْرُ قَبْلَهَا فَفَخَّمْ سِوَى مَا قَبْلَ قَوْلِكَ: ﴿كَالْفَصْرِ﴾⁽⁴⁾

فالخلاصة: أَنَّ ورشًا يرقق الرّاء الأولى والثانية من ﴿بِشْرَرٍ﴾ في حالتي الوصل والوقف.

وأما قالون فليس له في الرّاء الأولى المفتوحة من ﴿بِشْرَرٍ﴾ إِلَّا التَّفْخِيمُ وَصَلًا وَوَقْفًا؛ لَفَقْدِ سَبَبِ تَرْقِيقِهَا، وَلَيْسَ لَهُ فِي الرّاءِ الثَّانِيَةِ الْمَكْسُورَةِ إِلَّا التَّفْخِيمُ فِي حَالَةِ الْوَقْفِ لِعَدَمِ وَجُودِ سَبَبِ التَّرْقِيقِ قَبْلَهَا، وَأَمَّا فِي حَالَةِ وَصْلِهَا فَرَقَّقَ لِكَسْرِهَا.

(1) «النَّشْر» (2/ 106).

(2) «كَنْزُ الْمَعَانِي بِتَحْرِيرِ حُرُزِ الْأَمَانِي» (ص 238).

(3) «إِتْحَافُ الْبَرِّيَّةِ بِتَحْرِيرَاتِ الشَّاطِئِيَّةِ» (رقم البيت: 90).

(4) «الْقَصِيدَةُ الْحَصْرِيَّةُ» (رقم البيت: 164).

وفي البيت الثاني أخبر الإمام ابن آجرؤم بقوله: «وَالْخُلْفُ فِي رَا ﴿فَرْيَةٍ﴾...» أنه حصل الخلاف لورث في ثلاث كلمات مما تأخر فيه السبب عن الرّاء؛ وهي:

(1) ﴿فَرْيَةٍ﴾ في مثل قوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ فَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾⁽¹⁾.

(2) ﴿مَرْيَمَ﴾ في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾⁽²⁾.

(3) ﴿الْمَرْءُ﴾ في مثل قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَٰهٌ عَلَيْهِ تَخْشَرُونَ﴾⁽³⁾.

فروي في هذه الكلمات الثلاث وجهان:

الأول: التّريق، وبه قال الأئمة: عليّ الحصري⁽⁴⁾، ومحمد بن شريح الرّعيني⁽⁵⁾، وأحمد المهدوي⁽⁶⁾، ومكي بن أبي طالب القيسي⁽⁷⁾؛ لسكونها ووجود السبب البعدي فيها، ففي ﴿فَرْيَةٍ﴾، و﴿مَرْيَمَ﴾ جاء بعد الرّاء ياءً، وفي ﴿الْمَرْءُ﴾ أتى بعدها كسرٌ لازمٌ، وغلّط الإمام الحصري من يفخم راء ﴿مَرْيَمَ﴾ وما يماثلها كراء ﴿فَرْيَةٍ﴾ فقال:

وَإِنْ سَكَنْتَ وَالْيَاءُ بَعْدَ كَ ﴿مَرْيَمَ﴾ فَرَقُّ وَخَطُّ مَنْ يُفَخِّمُ بِالْقَهْرِ⁽⁸⁾
كما نهى القارئ عن تفخيم راء ﴿الْمَرْءُ﴾ فقال:

(1) «سورة البقرة» الآية: 258.

(2) «سورة آل عمران» الآية: 34.

(3) «سورة الأنفال» الآية: 24.

(4) كما في «رائيته في قراءة الإمام نافع» (رقم البيت: 165، و168).

(5) كما في رسالته «رواية ورش عن نافع» (ص 82).

(6) كما في كتابه «شرح الهداية» (1/ 137).

(7) كما في كتابه «الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها» (1/ 209-110).

(8) «رائية الحصري في قراءة الإمام نافع» (رقم البيت: 165).

وَلَا تَقْرَأْ ﴿الْمَرْءُ﴾ إِلَّا رَقِيقَةً لَدَى «سُورَةِ الْأَنْفَالِ» أَوْ قِصَّةِ السَّحْرِ⁽¹⁾

الثاني: التّفخيم، وبه قطع الأكثرون كالأئمة: الدّاني، والشّاطبي، وابن برّي؛ لعدم الاعتداد بوجود السّبب البعدي، قال الإمام الشّاطبي:

وَمَا بَعْدَهُ كَسْرٌ أَوْ يَاءٌ فَخَمًا بِتَرْقِيقِهِ نَصٌّ وَثِيقٌ فَيَمَثُلُ
وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءَةِ مَدْخُلٌ فَدُونُكَ مَا فِيهِ الرِّضَا مُكَفَّلًا⁽²⁾

وقال الإمام ابن برّي:

وَقَبْلَ كَسْرَةٍ وَيَاءٍ فَخَمًا فِي «الْمَرْءِ» ثُمَّ «فَرْيَةٍ» وَ«مَرْيَمَ»⁽³⁾
إِذَا لَا اعْتِبَارَ لِتَأْخِرِ السَّبَبِ هُنَا وَإِنْ حُكِيَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ
وَأِنَّمَا اعْتُبِرَ فِي «بَشَرٍ» لِأَنَّهُ وَقَعَ فِي مُكَرَّرٍ⁽⁴⁾

والتّفخيم هو الذي جرى عليه العمل في المغرب والمشرق؛ لما تقدّم من قول الإمامين الشّاطبي وابن برّي، وقال العلامة أحمد بن الطّالب محموداً بن أعمَرَ الإدّو عيشي في بيان ما جرى به العمل في الكلمات الثلاث:

وَأَخَذُ وَرَشْنَا بِتَفْخِيمِ سَمَا فِي «الْمَرْءِ» ثُمَّ «فَرْيَةٍ» وَ«مَرْيَمَ»⁽⁴⁾

[مستثنيات ورش من قاعدة ترقيق الرّاء المفتوحة أو المضمومة

إِذَا سُبِقَتْ بِكَسْرٍ لَازِمٍ]

قال النّازم رحمه الله:

(80) وَإِنْ مُحَرَّكٌ أَوْ اسْتَعْلَاءٌ حَالٌ وَإِنْ أَخْرَ، إِلَّا الْخَاءُ

(81) فَخَمٌ وَحَيْثُ كُرِّرَتْ وَالْأَعْجَمُ وَبَابٌ «ذِكْرًا» وَالْخِلَافُ فِي إِرْمٍ

(1) «رأية الحصري في قراءة الإمام نافع» (رقم البيت: 168).

(2) «حرز الأمان» (رقم البيتين: 353-354).

(3) «الدّر اللوامع» (رقم الأبيات: 180-182).

(4) «الأخذ للقرّاء السبعة» (رقم البيت: 93).

في هذين البيتين بيان لبعض الاستثناءات من قاعدة ورش في ترقيق الرّاء المفتوحة والمضمومة إذا سُبِقَتْما بكسر لازم؛ سواء جاءت الكسرة اللازمة قبل الرّاء مباشرة أو فصل بينهما حرف مستفعل ساكن؛ وهي سبع استثناءات؛ وبيانها فيما يأتي:

المستثنى الأوّل: ما حال بين الرّاء المفتوحة أو المضمومة وبين الكسر اللازم حرف متحرك؛ مثل: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾⁽⁵⁾، ﴿وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ﴾⁽⁶⁾؛ فإنّ الرّاء مفتوحة فيهما. وهذا الاستثناء هو الذي عناه بقوله: «وإنّ مُحَرَّكَ.... حَالٌ»؛ أي: فُصِّلَ وحجز بين الكسرة اللازمة وبين حرف الرّاء المفتوحة أو المضمومة حركة ففتح لورش، فالحركة حازر حصيل.

المستثنى الثاني: ما حال بين الرّاء المفتوحة أو المضمومة وبين الكسر اللازم حرف مستعمل ساكن؛ مثل: ﴿إِصْرَهُمْ﴾⁽⁷⁾، ﴿يَمِصْرَ﴾⁽⁸⁾، و﴿فَطِرَتْ﴾⁽⁹⁾، و﴿فَطِرَاءً﴾⁽¹⁰⁾، و﴿وَفِرَاءً﴾⁽¹¹⁾؛ فالرّاء مفتوحة في جميع الأمثلة السابقة؛ لفصل حرف الاستعلاء الساكن بين الرّاء والكسر اللازم وهو حازر حصين مانع من ترقيق الرّاء. وحروف الاستعلاء سبعة؛ وهي: القاف، والطاء، والخاء، والصاد، والضّاد، والغين، والظاء، وهي المجموعة في قولهم: «قطّ حصّ ضغط»، لكن لم يأت في القرآن الكريم من حروف الاستعلاء قبل الرّاء المشار إليها إلا أربعة أحرف فقط؛ وهي: الضّاد والطاء والقاف والخاء كما تقدّم في الأمثلة السابقة،

(5) «سورة القصص» الآية: 68.

(6) «سورة آل عمران» الآية: 40.

(7) «سورة الأعراف» الآية: 157.

(8) «سورة يونس» الآية: 87.

(9) «سورة الرّوم» الآية: 29.

(10) «سورة الكهف» الآية: 92.

(11) «سورة الذّاريات» الآية: 2.

ولم تقع الرّاء معها إلّا مفتوحة، فالناظم في إطلاقه لحروف الاستعلاء تبع الإمامين الدّاني⁽¹⁾ والشّاطبيّ؛ فقد قال الإمام الشّاطبيّ:

وَلَمْ يَرِ فَضْلًا سَاكِنًا بَعْدَ كَسْرَةٍ سِوَى حَرْفِ الْإِسْتِعْلَاءِ سِوَى الْخَا فَكَمَلًا⁽²⁾

ويستثنى من حروف الاستعلاء: الخاء؛ فإنّ الرّاء ترقّق معها حتّى وإن حالت بينها وبين الكسر اللّازم؛ مثل: ﴿إِخْرَاجًا﴾⁽³⁾، فالخاء أجزيت مجرى الحروف المستقلة لضعفها بالهمس والانفتاح، فهي استثناء من استثناء، وهما المقصودان بقوله: «وإنّ ... اسْتِعْلَاءُ حَالٍ ... إلّا الْخَاءُ».

وبناءً على ما تقدّم يظهر لنا أنّ حروف الاستعلاء الساكنة التي حالت بين الرّاء المفتوحة أو المضمومة وبين الكسر اللّازم وفخّمت بسبب ذلك هي ثلاثة أحرف فقط؛ وهي الصّاد والطّاء والقاف، وقد أحسن الإمام المتولّي حين قال:

وَلَمْ يَرِ بَعْدَ الْكُسْرِ فَضْلًا مُسَكَّنًا سِوَى الصّادِ طَاءٍ ثُمَّ قَافٍ تَكَمَلًا⁽⁴⁾

ومفهوم هذا الاستثناء أنّه إن حال بين الرّاء وبين الكسر اللّازم حرفٌ مُسْتَفْلٌ ساكنٌ فإنّ الرّاء ترقّق لورش؛ وهو كذلك؛ سواء كانت الرّاء مفتوحة أو مضمومة، وسواء كانت متوسطة أو متطرّفة، وسواء كان الساكن مخفّفًا أو مثقلًا؛ مثال كلّ ذلك: ﴿لَعِبْرَةٌ﴾⁽⁵⁾، و﴿الدِّكْرُ﴾⁽⁶⁾، و﴿مِرَّةٌ﴾⁽⁷⁾،

(1) في «التيسير» (ص 56).

(2) «حرز الأمان» (رقم البيت: 344).

(3) «سورة نوح» الآية: 18.

(4) «منظومة في بيان ما يخالف فيه ورش المصريّ حفصًا عن عاصم الكوفيّ» (ص 45) المطبوع مع شرحه للناظم «فتح المعطي».

(5) «سورة النحل» الآية: 66.

(6) «سورة الحجر» الآية: 9.

(7) «سورة النّجم» الآية: 6.

و﴿الْيَسِرُّ﴾⁽¹⁾، و﴿عِشْرُونَ﴾⁽²⁾، و﴿لَيْسَحَرُ﴾⁽³⁾، و﴿يَخْرُونَ﴾⁽⁴⁾، و﴿الْيَرُّ﴾⁽⁵⁾، فالراء مرفقة في جميع الأمثلة المتقدمة؛ لفصل حرف الاستفال الساكن بين الراء وبين الكسر اللازم؛ وهو حاجز غير مانع من ترقيق الراء.

ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿ذِكْرَىٰ أَلْبَارِ﴾⁽⁶⁾ في حالة الوصل؛ فالراء المفتوحة رقت لورش في الوصل لوجود كسر لازم قبلها فصل بينهما حرف ساكن مستقل، لكن في الوقف تقلل الراء لورش من أجل ألف التانيث، قال الإمام أبو شامة: «وها هنا أمر لم أر أحداً نبه عليه؛ وهو أن ﴿ذِكْرَىٰ أَلْبَارِ﴾ وإن امتنعت إمالة ألفها وصلًا فلا يمتنع ترقيق رائها في مذهب ورش على أصله؛ لوجود مقتضى ذلك وهو الكسر قبلها، ولا يمنع ذلك حجز الساكن بينهما فيتحد لفظ الترقيق وإمالته بين بين في هذا فكأنه أمال الألف وصلًا»⁽⁷⁾.

وقال الإمام ابن الجزري: «إذا وصلت ﴿ذِكْرَىٰ أَلْبَارِ﴾ لورش من طريق الأزرق رقت الراء من أجل كسرة الدال، فإذا وقفت رقتها من أجل ألف التانيث»⁽⁸⁾.

وقوله: «فَحَمَّ» جواب الشرط لقوله: «وَإِنْ مُحَرَّكٌ...» وتقدير كلامه: إن فصل بين الراء المفتوحة أو المضمومة وبين الكسر اللازم حرف محرك أو حرف مستعل ساكن ففحَم الراء لورش، إلا إذا كان الساكن المستعلي حرف الخاء فتبقى الراء على الترقيق.

(1) «سورة طه» الآية: 6.

(2) «سورة الأنفال» الآية: 66.

(3) «سورة يونس» الآية: 2.

(4) «سورة الإسراء» الآية: 107.

(5) «سورة البقرة» الآية: 176.

(6) «سورة ص» الآية: 45.

(7) «إبراز المعاني من حرز الأمان» (ص 239).

(8) «النشر» (2/ 107).

المستثنى الثالث: ما جاء بعد الرَّاء أحد حروف الاستعلاء؛ مثل: ﴿الصِّرَاطَ﴾⁽¹⁾، و﴿صِرَاطِي﴾⁽²⁾، و﴿نَهْرَافِي﴾⁽³⁾، و﴿إِعْرَاضاً﴾⁽⁴⁾، و﴿إِعْرَاضُهُمْ﴾⁽⁵⁾؛ فإنَّ الرَّاءَ مَفْخَمَةٌ في الجميع؛ سواء كان حرف الاستعلاء مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً، وسواء كانت الكلمة منوَّنة أو غير منوَّنة، وسواء كانت مضافة أو غير مضافة، وسواء كانت معرَّفة بأل أو غير معرَّفة، وسواء جاءت الرَّاء مباشرة بعد الكسرة اللَّازِمة أو فصل بينهما حرف مستغْل ساكنٌ. وهذا الاستثناء هو الَّذي ذكره بقوله: «وَإِنْ أُخْرَ»؛ أي: إن تأخر حرف الاستعلاء عن حرف الرَّاء ففخَّمها لورش حتَّى ولو كان سبب ترفيق الرَّاء موجوداً. والألف الَّذي بين الرَّاء وحرف الاستعلاء في نحو الأمثلة السابقة غير حصين؛ فلا يعتدَّ به.

ولم يأت من حروف الاستعلاء بعد حرف الرَّاء إلَّا ثلاثة؛ وهي: الطَّاء، والقاف، والضَّاد كما تقدَّم في الأمثلة السابقة، وإطلاق الناظم لجميع حروف الاستعلاء بعد الرَّاء تبع للإمام الشَّاطبي، فقد قال الإمام الشَّاطبي:

وَمَا حَرْفُ الْإِسْتِعْلَاءِ بَعْدُ فَرَاؤُهُ لِكُلِّهِمُ التَّفْخِيمُ فِيهَا تَذَلُّلًا
وَيَجْمَعُهَا (قَطْ خُصَّ صَغُطٌ) وَخُلْفُهُمْ بِ﴿يُزِي﴾ جَرَى بَيْنَ الْمَشَايخِ سَلْسَلًا⁽⁶⁾

وتبعه في إطلاق جميع حروف الاستعلاء الإمام ابن بري فقال:

وَقَبْلَ مُسْتَعْلٍ وَإِنْ حَالَ أَلْفٌ⁽⁷⁾

(1) «سورة الفاتحة» الآية: 5.

(2) «سورة الأنعام» الآية: 154.

(3) «سورة القيامة» الآية: 27.

(4) «سورة النساء» الآية: 127.

(5) «سورة الأنعام» الآية: 36.

(6) «حز الأمان» (رقم الأبيات: 350-351).

(7) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 175).

وشرط حروف الاستعلاء المانعة من ترقيق الراء لورش أن تكون معها في نفس الكلمة متصلة بها، فإن فصلاً فالراء مرققة لورش؛ مثل: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا﴾⁽¹⁾، و﴿الذِّكْرَ صَفْحًا﴾⁽²⁾، و﴿الْمُدَّثِرُفُمْ﴾⁽³⁾، قال الإمام سليمان الجمزوري عن هذا الشرط:

وَمَا حَرْفُ الاسْتِعْلَاءِ بَعْدُ فَرَاؤُهُ لِكُلِّهِمُ التَّفْخِيمُ فِيهَا تَذَلُّلاً
بِشَرْطِ اتِّحَادِ الْحَرْفِ وَالرَّاءِ بِكَلِمَةٍ وَإِلَّا فَرَّقُوا فِي ﴿تَصْعِيرُ﴾ تَمْثَلًا⁽⁴⁾

وقال الإمام الداني عن استثناء ترقيق الراء لورش إذا جاء بعد حروف الاستعلاء: «ونقص مذهبه مع الكسرة في الضربين في قوله: ﴿الصِّرَاطُ﴾، و﴿صِرَاطُ﴾ حيث وقعا، و﴿الْهَرَاقُ﴾، و﴿هَرَاقُ بَيْنِي﴾، و﴿وَالْإِشْرَاقُ﴾، و﴿إِعْرَاضًا﴾، و﴿إِعْرَاضُهُمْ﴾... فأخلص الفتح للراء في ذلك كله من أجل حرف الاستعلاء»⁽⁵⁾.

[حكم كلمة ﴿وَالْإِشْرَاقُ﴾]

وتفخيم كلمة ﴿وَالْإِشْرَاقُ﴾⁽⁶⁾ هو الذي جرى به العمل في المغرب وصلاً ووقفاً⁽⁷⁾؛ وهو القياس؛ وهو الذي نص عليه الإمام الداني في «التيسير» في كلامه السابق، وكما يؤخذ من عموم كلام الإمام الشاطبي الأنف الذكر؛ لوجود حرف الاستعلاء بعد حرف الراء.

(1) «سورة يس» الآية: 5.

(2) «سورة الزخرف» الآية: 4.

(3) «سورة المدثر» الآيتان: 1-2.

(4) «كنز المعاني بتحرير حرز الأمان» (ص 238).

(5) «التيسير» (ص 56).

(6) «سورة ص» الآية: 17.

(7) ينظر: «التقريب والحرش» (ص 132)، و«التوضيح والبيان» (ص 212).

وذكر بعضهم فيها الترقيق؛ لأنَّ حرف الاستعلاء مكسور؛ قال الإمام الدَّاني في «جامع البيان»: «وقد كان شيخنا أبو الحسن يرى إمالة - أي: ترقيق - الرّاء في قوله: ﴿وَالْإِشْرَاقِ﴾؛ لكون حرف الاستعلاء فيه مكسورًا، وخالف في ذلك عامة أهل الأداء من المصريين وغيرهم، فأخلصوا الفتح للقف في ذلك حملًا على ما انعقد الإجماع على إخلاص الفتح فيه مع كون حرف الاستعلاء فيه مكسورًا؛ نحو: ﴿إِلَى صِرَاطٍ﴾، و﴿عَنِ الصِّرَاطِ﴾، و﴿إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ﴾، وشبهه، وبذلك قرأت على ابن خاقان وأبي الفتح عن قراءتهما»⁽¹⁾.

والَّذي عليه أهل المشرق في ﴿وَالْإِشْرَاقِ﴾: التّفخيم لا غير في حالة الوقف، وجواز الوجهين في حالة الوصل مع تقديم التّفخيم⁽²⁾.

المستثنى الرَّابع: ما جاءت فيه الرّاء مكرّرة في كلمة واحدة، سواء كانت الرّاء الثّانية مفتوحة؛ نحو قوله جلّ جلاله: ﴿فِرَارًا﴾⁽³⁾، و﴿ضِرَارًا﴾⁽⁴⁾، و﴿مِدْرَارًا﴾⁽⁵⁾، و﴿إِسْرَارًا﴾⁽⁶⁾، أو مضمومة في قوله تعالى: ﴿الْهَرَارُ﴾⁽⁷⁾؛ فلا ترقّق الرّاءات في كلّ ذلك لورش؛ سواء جاءت الرّاء مباشرة بعد الكسرة اللّازمة أو فصل بينهما حرف مستقلّ ساكنٌ. وهذا الاستثناء ذكره بقوله: «وَحَيْثُ كُرِّرَتْ»؛ أي: فخم أيّها القارئ الرّاء لورش كلّما تكرّرت في كلمة واحدة ولو كان سبب التّريق موجودًا. والألف الحائل بين الرّاءين لا يعتدّ به. وقد استثنى هذا حتّى لا يعمل اللسان عملين التّريق والتّفخيم في آن واحد، وحتى لا يخرج من الانسفال إلى التّصعّد.

(1) «جامع البيان» (2/ 776).

(2) ينظر: «النّشر» لابن الجزريّ (2/ 98)، و«غيث النّفع» للصّفاقسيّ (ص 500).

(3) «سورة نوح» الآية: 6.

(4) «سورة التّوبة» الآية: 108.

(5) «سورة هود» الآية: 52.

(6) «سورة نوح» الآية: 9.

(7) «سورة الأحزاب» الآية: 16.

المستثنى الخامس: الأسماء الأعجمية؛ وهي ثلاثة أسماء؛ وهي: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾⁽¹⁾، و﴿عِمْرَانَ﴾ في مثل قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾⁽²⁾، و﴿إِسْرَآءِيلَ﴾ في مثل قوله جلّ جلاله: ﴿يَبْنِيْهِ إِسْرَآءِيلَ أَذْكَرُوا نِعْمَتِي﴾⁽³⁾؛ فلا ترقق الرّاء في هذه الأسماء الأعجمية، وهذا الاستثناء هو ما قصده بقوله: «وَالْأَعْجَمُ»؛ أي: فحّم الرّاء في الأسماء الأعجمية لورش حتّى وإن وجد سبب التّريق فيها.

المستثنى السادس: ما ذكره بقوله: «وَبَابَ ﴿ذِكْرًا﴾»؛ ومقصوده بهذا الباب: كلّ اسم جاء على وزن فعلاً وكانت الرّاء فيه مفتوحة منوّنة فصلّ بينها وبين الكسرة اللّازمة حرف ساكن مستقلّ مظهر، وقد جاء هذا الباب في ست كلمات؛ وهي: ﴿ذِكْرًا﴾ في مثل قوله تعالى: ﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾⁽⁴⁾، و﴿حِجْرًا﴾ في مثل قوله جلّ جلاله: ﴿وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّخْجُورًا﴾⁽⁵⁾، و﴿وَصِهْرًا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا﴾⁽⁶⁾، و﴿إِمْرًا﴾ في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا﴾⁽⁷⁾، و﴿سِتْرًا﴾ في قوله تعالى: ﴿لَمْ نَجْعَلْ لَهُمْ مِّنْ دُونِهَا سِتْرًا﴾⁽⁸⁾، و﴿وِزْرًا﴾ في قوله تعالى: ﴿مَنْ آغْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَخْمَلُ يَوْمَ الْفَيْلَمَةِ وِزْرًا﴾⁽⁹⁾. وقد جمع الإمام محمّد بن يوسف التّمليّ هذه الكلمات الستّة فقال:

(1) «سورة البقرة» الآية: 123.

(2) «سورة آل عمران» الآية: 35.

(3) «سورة البقرة» الآية: 39.

(4) «سورة البقرة» الآية: 199.

(5) «سورة الفرقان» الآية: 22.

(6) «سورة الفرقان» الآية: 54.

(7) «سورة الكهف» الآية: 70.

(8) «سورة الكهف» الآية: 87.

(9) «سورة طه» الآية: 98.

﴿سِتْرًا﴾ و﴿ذِكْرًا﴾ ثُمَّ ﴿صَهْرًا﴾ و﴿حِجْرًا﴾ و﴿إِمْرًا﴾، لَيْسَ مِنْهَا سِرًّا⁽¹⁾

وقولنا في التعريف: «كُلُّ اسم جاء على وزن فِعْلًا وكانت الرَّاء فيه مفتوحة» يخرج ما جاء على وزن فَعْلٌ وكانت الرَّاء فيه مضمومة؛ مثل: ﴿ذِكْرٌ﴾⁽²⁾ فهي مرققة بلا خلاف.

وقولنا: «منونة» يخرج ما كانت الرَّاء مفتوحة غير منونة؛ مثل: ﴿ذِكْرٌ﴾⁽³⁾؛ فهي مرققة بلا خلاف.

وقولنا: «فَصَلَ بينها وبين الكسرة اللازمة حرف ساكن مستقل» يخرج نحو: ﴿مِصْرًا﴾⁽⁴⁾، و﴿إِصْرًا﴾⁽⁵⁾، و﴿فِطْرًا﴾⁽⁶⁾، و﴿وَفْرًا﴾⁽⁷⁾، وغيرها ممَّا فصل بين الرَّاء المنونة والكسرة اللازمة حرف مستعل؛ فهي مفخمة بلا خلاف.

وقولنا: «مظهر» يخرج مثل: ﴿سِرًّا﴾⁽⁸⁾ ممَّا فصل بين الرَّاء المنونة بالفتح وبين الكسر اللازم حرف الرَّاء الساكنة المدغمة في مثلها؛ فهي مرققة بلا خلاف.

وإلى شروط «باب ﴿ذِكْرًا﴾» يقول الإمام أبو وكيل ميمون الفخار:

وَعَنْهُ فِي ﴿ذِكْرًا﴾ وَ﴿سِتْرًا﴾ خُلْفٌ وَبَابِهِ وَالْفَتْحُ فِيهِ الْعُرْفُ
شُرُوطُهُ ثَلَاثَةٌ تَبَيَّنُ النَّصْبُ وَالْإِظْهَارُ وَالتَّنْوِينُ

(1) ينظر: «أنوار التعريف» لابن الغازي الحامدي (ص 244) بتحقيقي؛ وهو قيد الطبع، و«الفجر الساطع» لابن القاضي (3/ 370)، و«جمع المنافع» للجائني (ص 17) مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصة.

(2) «سورة مريم» الآية: 1.

(3) «سورة يوسف» الآية: 42.

(4) «سورة البقرة» الآية: 60.

(5) «سورة البقرة» الآية: 285.

(6) «سورة الكهف» الآية: 92.

(7) «سورة الذاريات» الآية: 2.

(8) «سورة البقرة» الآية: 233.

كَيْ لَا تَرَى مُفَحِّمًا فُرُوعًا ﴿ذِكْرَكَ﴾ ﴿سِرّاً﴾ ﴿ذِكْرُهُ﴾ الْمَرْفُوعاً⁽¹⁾
وقد اقتصر الناظم على تفخيم باب ﴿ذِكْرًا﴾ تبعاً للإمام الدّاني في
«التيسير»⁽²⁾ حين عدّد مستثنيات الرّاءات المرقّقة لورث فقال: «و﴿إمراً﴾،
و﴿ذِكْرًا﴾، و﴿سِتْرًا﴾، و﴿وِزْرًا﴾، و﴿وَصِهْرًا﴾، و﴿حِجْرًا﴾... فأخلص
الفتح للرّاء في ذلك كلّ».

كما اقتصر عليه الإمام الحصريّ فقال:

وَإِنْ وَقَعَ التَّنْوِينُ فِي الرَّاءِ فَخَمَّتْ كَذِكْرًا ﴿فَرَدَ عِلْمًا لَعَلَّكَ أَنْ تُثَرِّيَ﴾⁽³⁾
في حين ذكر الإمام الشّاطبيّ في ذلك وجهين: التّريق والتّفخيم، فقال:
وَتَفْخِيمُهُ ﴿ذِكْرًا﴾ وَ﴿سِتْرًا﴾ وَبَابُهُ لَدَى جِلَّةِ الْأَصْحَابِ أَعْمَرُ أَرْحُلًا⁽⁴⁾
فمنطوق كلام الإمام الشّاطبيّ أنّ عظماء أصحاب ورث كالأزرق وعبد
الصّمد العتقيّ قد فحّموا الرّاء في الكلمات السّنة، ومفهومه أنّ قلة قليلة من
أصحابه قد أخذوا له بالتّريق فيها.

وأشار الإمام ابن بري إلى الوجهين كذلك فقال:

وَبَابُ ﴿سِتْرًا﴾ فَتَحَ كُلَّهُ عُرِفَ⁽⁵⁾
فقوله: «عُرِفَ»؛ أي: مشتهر، ومعنى قوله: أنّ المشهور في باب ﴿سِتْرًا﴾
هو التّفخيم، وغير المشهور هو التّريق.

(1) «تحفة المنافع» (اللوحة: 55) مخطوط.

(2) (ص 56).

(3) «رائية الحصريّ في قراءة الإمام نافع» (رقم البيت: 161).

(4) «حز الأمانى» (رقم البيت: 346).

(5) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 175).

والتَّفْخِيمُ هُوَ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ الْمَغَارِبَةِ⁽¹⁾ فِي بَابِ ﴿ذِكْرًا﴾
وَصَلًّا وَوَقْفًا، وَهُوَ الْمَقْدَمُ فِي الْأَدَاءِ عِنْدَ الْمَشَارِقَةِ⁽²⁾؛ وَذَلِكَ لِاقْتِصَارِ الْأُئِمَّةِ
الْحَصَرِيِّ وَالِدَّانِيِّ وَابْنِ أَجْرُومَ عَلَيْهِ، وَلِقَوْلِ الْإِمَامِ الشَّاطِبِيِّ «لَدَى جِلَّةٍ»؛ أَيِ:
عِنْدَ عِظَمَاءِ أَصْحَابِ وَرْشٍ، وَلِقَوْلِ الْإِمَامِ أَبِي الْأَصْبَغِ عَيْسَى ابْنَ الْمُرَابِطِ
الْبَلَنْسِيِّ: «وَالْمَأْخُوذُ لَهُ التَّفْخِيمُ فِي جَمِيعِ الْأَصْلِ»⁽³⁾، وَلِقَوْلِ الْإِمَامِ ابْنِ بَرِّي
«عُرِفَ»؛ أَيِ: شُهِرَ بِخِلَافِ التَّرْقِيقِ فَهُوَ غَيْرُ مَشْهُورٍ. قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَاضِي:

وَبَابُ ﴿سِتْرًا﴾ فَتَحَهُ قَدْ اشْتَهَرَ وَصَلًّا وَوَقْفًا هَكَذَا الْأَخْذُ اسْتَقَرَّ
وَخَالَفَ الشُّرَاحَ هَذَا الْوَصْفًا فَشَهَرُوا التَّرْقِيقَ فِيهِ وَوَقْفًا⁽⁴⁾

وَقَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْفَاسِيُّ:

لَوَزَّيْتُهُمْ فِي بَابِ ﴿سِتْرًا﴾ قَدَّمَ تَفْخِيمَهُ وَاتَّركَ سِوَاهُ وَافْهَمَ⁽⁵⁾

تَحْرِيرُ:

يَتَرْتَّبُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فِي «بَابِ ﴿ذِكْرًا﴾» إِذَا اجْتَمَعَ مَعَ
«مَدِّ الْبَدَلِ» الَّذِي فِيهِ الْأُجُوهُ الثَّلَاثَةُ لَوَرْشٍ: خَمْسَةُ أُجُوهٍ فَقَطْ؛ وَذَلِكَ فِي
مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا فَضَيْتُمْ مَنَسِكَكُمْ فَادْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ
عَابَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾⁽⁶⁾، وَالْأُجُوهُ الْخَمْسَةُ هِيَ:
1) قِصَرُ «مَدِّ الْبَدَلِ» مَعَ تَفْخِيمِ رَاءِ ﴿ذِكْرًا﴾.

(1) يَنْظُرُ: «التَّقْرِيبُ وَالْحَرْشُ» (ص 135)، وَ«بَيَانُ الْخِلَافِ وَالتَّشْهِيرِ» (ص 174)، وَ«تَقْيِيدُ الشَّيْخِ
الرَّاضِي السُّوسِيِّ عَنْ شَيْخِهِ ابْنِ الْقَاضِي فِي الْقُرْآنِ السَّبْعِ» (الْلُوحَةُ: 5) مَخْطُوطٌ، وَ«التَّوْضِيحُ
وَالْبَيَانُ» (ص 213).

(2) يَنْظُرُ: «الشَّمْعَةُ الْمَضِيَّةُ بِنَشْرِ قُرْآنِ السَّبْعَةِ الْمَرْضِيَّةِ» لِمَنْصُورِ الطَّبَّلَاوِيِّ (1/ 203)، وَ«تَقْرِيبُ
النَّفْعِ» لِلزُّبَيْعِ (ص 106)، وَ«شَرْحُ النَّظْمِ الْجَامِعِ» لِعَبْدِ الْفَتَّاحِ الْقَاضِي (ص 68).

(3) «التَّقْرِيبُ وَالْحَرْشُ» (ص 135).

(4) «بَيَانُ الْخِلَافِ وَالتَّشْهِيرِ» (ص 175).

(5) «إِتْمَامُ إِبْرَازِ الضَّمِيرِ» الْفَاسِيُّ (رَقْمُ الْبَيْتِ: 67).

(6) «سُورَةُ الْبَقَرَةِ» الْآيَةُ: 199.

(2) قصر «مدّ البدل» مع ترقيق راء ﴿ذِكْرًا﴾.

(3) توسط «مدّ البدل» مع تفخيم راء ﴿ذِكْرًا﴾.

(4) تطويل «مدّ البدل» مع تفخيم راء ﴿ذِكْرًا﴾.

(5) تطويل «مدّ البدل» مع ترقيق راء ﴿ذِكْرًا﴾.

ويمتنع توسط «مدّ البدل» مع ترقيق راء ﴿ذِكْرًا﴾.

وإلى الأوجه الخمسة الجائزة أشار الإمام عليّ النوريّ الصفاقسيّ بقوله:

إِذَا جَاكَ ﴿ءَاتٍ﴾ مَعَ كَ ﴿ذِكْرًا﴾ فَخَمْسَةٌ تَجُوزُ، وَتَوْسِيطًا وَتَرْقِيقًا اخْطَلَا⁽¹⁾

يعني: جميع الأوجه الستة جائزة ما عدا توسط «مدّ البدل» مع ترقيق راء

﴿ذِكْرًا﴾ فامنع.

فهذه هي الأوجه الجائزة والمحرومة عند المشاركة، أمّا المغاربة

فيجوزون في حال جمع «العشر النافعية» جميع الأوجه الستة الناتجة من ضرب وجهي ﴿ذِكْرًا﴾ في ثلاثة «مدّ البدل».

المستثنى السابع: ﴿لَرَمَ﴾ في قوله تعالى: ﴿لَرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ﴾⁽²⁾، وقد

ذكر الناظم الخلاف لورش فيه فقال: «وَالْخِلَافُ فِي ﴿لَرَمَ﴾»؛ أي: فيه الترقيق

والتفخيم تبعاً للإمام الدانيّ في «جامع البيان»⁽³⁾؛ إذ قال فيه: «وأقرأني ابن غلبون

﴿لَرَمَ ذَاتِ﴾ بإمالة الراء لأجل الكسرة، وأقرأني غيره بإخلاص فتحها؛ لكون

هذا الاسم بمنزلة الأعجميّ من حيث اكتنفه فرعان: العجمة والتأنيث، فمنع

الصّرف لذلك كهو سواء، فوجب أن يجري في إخلاص الفتح مجراه». وقال

(1) «غيث النفع» (ص 107).

(2) «سورة الفجر» الآية: 7.

(3) (2/ 778). وذكر فيه الخلاف أيضاً: الإمام ابن القصاب شيخ الإمام ابن جرّوم في «تقريب

المنافع» (ص 199) فقال: «واختلف أهل الأداء في تفخيم ﴿لَرَمَ ذَاتِ﴾ وترقيقها، وبالتفخيم

قرأت، وبه أخذ، وعليه يدلّ القياس».

الإمام أبو الأصْبَغِ عيسى ابن المرباط الهاشمي البلنسي: «...و﴿لَرَمَ ذَاتِ﴾؛ ففخّم الرّاء في جميع هذا بخلاف عنه في ﴿إِرم﴾»⁽¹⁾.

واقصر الإمام الدّاني في «التّيسير»⁽²⁾ على تفخيمه فقط، وتبعه في ذلك الإمام الشّاطبي فقال:

وَفَخَّمَهَا فِي الْأَعْجَمِيِّ وَفِي ﴿لَرَمَ﴾ وَتَكَرَّرَهَا حَتَّى يُرَى مُتَعَدِّلاً
وتبعهما الإمام ابن بري فقال:

وَفُخِّمَتْ فِي الْأَعْجَمِيِّ وَ﴿لَرَمَ﴾⁽³⁾

وممن اقتصر على تفخيمه: الإمام الحصري في «قصيدته في قراءة الإمام نافع» حين قال:

وَفِي ﴿لَرَمَ﴾ التّفخيمُ في نصٍّ «وَالْفَجْرِ»⁽⁴⁾

والذي جرى عليه العمل في المغرب والمشرق في ﴿لَرَمَ﴾ هو التّفخيم لا غير؛ لاقتصار الإمام الدّاني عليه في «التّيسير»⁽⁵⁾ وأكثر المصنّفين عليه، ولقول الإمام أبي الأصْبَغِ عيسى ابن المرباط الهاشمي البلنسي: «والمأخوذ له التّفخيم في ﴿لَرَمَ﴾»⁽⁶⁾.

والخلاف في ﴿لَرَمَ﴾ مبني على الخلاف الموجود فيه من ناحية عربيّته وعجمته؛ فمن قال بأنّه اسم عربيّ رّقّه لوجود الكسرة قبل الرّاء، ومن قال بأنّه اسم أعجميّ فخّمه كباقي الأسماء الأعجميّة، وللخلاف الواقع في عربيّته

(1) «التّقريب والحرش» (ص 133).

(2) (ص 56).

(3) «الدّرر اللّوامع» (رقم البيت: 174).

(4) «القصيدة الحصريّة» (رقم البيت: 154).

(5) (ص 56).

(6) «التّقريب والحرش» (ص 133).

وعجمته أفرده الناظم بالذكر عن الأسماء الأعجمية، والراجح أنه اسم أعجمي؛ فيلحق حينئذ بالأسماء الأعجمية السابقة، فلا يكون فيه إلا التّفخيم لا غير، والله أعلم.

قال الإمام أبو وكيل ميمون الفخار ملخصاً الخلاف في ترقيقه وتفخيمه وعربيته وعجمته والراجح فيه:

وَفِي «لِارَم» خُلْفٌ فَقِيلَ عَرَبِيٌّ أَوْ هُوَ قُلْ ذُو عُجْمَةٍ فِي النَّسَبِ
لَا يَسْتَحِقُّ الصَّرْفَ لِلتَّعْرِيفِ مَعَ عُجْمٍ أَوْ تَأْنِيثٍ عَنْ تَعْرِيفِ
كَذَاكَ فِي تَرْقِيقِهِ خِلَافٌ مَنْ قَالَ مِنْ عُجْمٍ لَهَا يُصَافُ
أَوْ كَسَرِ هَمْزِهِ بَدَأَ مُقَصَّلاً مِنْهُ إِذَا تَنْوِينُ عَادٍ نَقْلاً
وَالشَّائِعُ الْمَشْهُورُ فِي الْأَدَاءِ تَفْخِيمُهُ حَمَلاً عَلَى الْأَسْمَاءِ⁽¹⁾

واختلف أهل الأداء كذلك في كلمة «عَزَيْرٌ» في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عَزَيْرٌ لِّبْنِ اللَّهِ﴾⁽²⁾؛ فقيل عربي، وقيل عجمي، فمن قال بعربيته رققها، ومن قال بعجميته فخمها كباقي الأسماء الأعجمية، وفي هذا قال بعضهم:

وَالْخُلْفُ فِي «عَزَيْرٌ» قِيلَ عَجَمِي وَقِيلَ هُوَ عَرَبِيٌّ فَأَعْلَمَ
فَمَنْ يُفْخِمُهُ يَقُولُ بِالْأَوَّلِ وَمَنْ يُرَقِّقُهُ بِثَانٍ فَاقْبَلِ⁽³⁾

والذي جرى به العمل عند المغاربة والمشاركة في «عَزَيْرٌ» هو: التّريق لا غير⁽⁴⁾. ويقرؤه المغاربة بالوجهين حين يقرؤون بـ«العشر النّافعية»⁽⁵⁾.

(1) «تحفة المنافع» (اللوحة: 54) مخطوط.

(2) «سورة التوبة» الآية: 30.

(3) ينظر: «أنوار التعريف» (ص 245) بتحقيقي قيد الطبع، و«بيان الخلاف والتشهير» (ص 239).

(4) ينظر: «بيان الخلاف والتشهير» لابن القاضي (ص 239)، و«تقييد الشيخ الرّاضي السّوسي عن شيخه ابن القاضي في القراءات السبع» (اللوحة: 8) مخطوط، و«التوضيح والبيان» للودغيري (ص 203).

(5) ينظر: «أنوار التعريف» لابن الغازي الحامديّ (ص 245) بتحقيقي قيد الطبع.

[الرّاءات التي اتّفق ورش وقالون على ترقيقها]

قال النّاظم رحمه الله:

(82) وَلَا خِلَافَ فِي الَّتِي قَدْ سُكِّنَتْ مِنْ بَعْدِ كَسْرِ أَوْ بِهِ قَدْ حُرِّكَتْ

لَمَّا انتهى من الحديث عن الرّاءات التي اختصّ ورش بترقيقها، ذكر في هذا البيت الرّاءات التي اتّفق ورش وقالون - وغيرهما من القراء العشرة - على ترقيقها؛ وهي الرّاء التي اجتمع معها أحد السّبيين:

السّبب الأوّل: أن تكون الرّاء ساكنة بعد كسر لازم متّصل بها وليس بعدها حرفٌ مستعلٍ؛ مثل: ﴿تَغْفِرُ﴾⁽¹⁾، و﴿يَرْعَوْنَ﴾⁽²⁾، وهذا هو المقصود بقوله: «وَلَا خِلَافَ»؛ أي: بين قالون وورش وباقي القراء «في» ترقيق الرّاء «الَّتِي قَدْ سُكِّنَتْ»؛ أي: لغير الوقف، سواء كان السّكون لازماً أو عارضاً، متوسّطاً أو متطرّفاً، وصلّاً أو وقفاً، بشرط أن تأتي هذه الرّاء الساكنة «مِنْ بَعْدِ كَسْرٍ» لازمة متّصلة بالرّاء، فإن كانت الكسرة عارضة مثل: ﴿إِزْجِعْ﴾⁽³⁾، و﴿إِنْ إِرْتَبْتُمْ﴾⁽⁴⁾، أو منفصلة عن الرّاء مثل: ﴿رَبِّ إِرْحَمْهُمَا﴾⁽⁵⁾؛ فلا بدّ من تفخيمها.

فالرّاء الساكنة في مثل ﴿إِزْجِعْ﴾ جاءت بعد كسرة عارضة؛ لأنّ همزة الوصل وكسرتها لا تثبتان إلّا في الابتداء، وتسقطان في الدّرج، فكسرة همزة الوصل عارضة، فتفخّم الرّاء من أجل ذلك.

والرّاء الساكنة في مثل ﴿إِرْتَبْتُمْ﴾ إن وصلناها بـ﴿إِنْ﴾ قبلها أتت بعد كسرة النّون العارضة؛ لأنّها جلبت لالتقاء الساكنين، وكذلك في حالة الابتداء بهمزة الوصل؛ لعروضها وكسرتها كما تقدّم.

(1) «سورة المائدة» الآية: 120.

(2) «سورة يونس» الآية: 90.

(3) «سورة النمل» الآية: 38.

(4) «سورة الطلاق» الآية: 4.

(5) «سورة الإسراء» الآية: 24.

والرَّاءُ السَّاكِنَةُ فِي مِثْلِ ﴿رَّبِّ إِزْحَمُهُمَا﴾ جَاءَتْ بَعْدَ كَسْرَةٍ مُنْفَصِلَةٍ عَنْهَا، وَشَرَطَ الْكَسْرَةَ أَنْ تَكُونَ مُتَّصِلَةً بِهَا.

وَيَسْتَشْنَى مِنْ تَرْقِيقِ الرَّاءِ السَّاكِنَةِ بَعْدَ الْكَسْرِ اللَّازِمِ: مَا إِذَا كَانَ بَعْدَ الرَّاءِ حَرْفٌ مُسْتَعْلٍ مُتَّصِلٌ بِهَا غَيْرُ مَكْسُورٍ؛ مِثْلُ: ﴿فِرْطَاسٍ﴾⁽¹⁾، وَ﴿مِرْصَادًا﴾⁽²⁾، وَ﴿فِرْقَةٍ﴾⁽³⁾.

فَإِذَا انْفَصَلَ حَرْفُ الِاسْتِعْلَاءِ عَنِ الرَّاءِ؛ نَحْوُ: ﴿وَلَا تُصَلِّعْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ﴾⁽⁴⁾ وَ﴿قَاصِرٌ صَبْرًا جَمِيلًا﴾⁽⁵⁾ وَ﴿أَنْذِرْ قَوْمَكَ﴾⁽⁶⁾؛ رَقَّتِ الرَّاءُ لِلْجَمِيعِ بِلَا خِلَافٍ.

وَإِذَا كَانَ حَرْفُ الِاسْتِعْلَاءِ بَعْدَ الرَّاءِ السَّاكِنَةِ مَكْسُورًا وَذَلِكَ فِي كَلِمَةِ ﴿فِرِّي﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ إِضْرِبْ بَعْصَاكَ الْبَحْرَ فَإِنْبَلِغْ فَكَانَ كُلُّ فِرِّي كَالطُّودِ الْعَظِيمِ﴾⁽⁷⁾؛ فَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْأَدَاءِ فِي رَأْيِهَا؛ فَأَخَذَ الْبَعْضُ فِيهَا بِالتَّفْخِيمِ فَقَطْ؛ لَوْجُودِ حَرْفِ الِاسْتِعْلَاءِ بَعْدَهَا، وَعَدَمِ الْإِعْتِدَادِ بِحَرَكَتِهَا؛ وَهُوَ ظَاهِرُ نَصِّ الْإِمَامِ الدَّانِي فِي «التَّيْسِيرِ»⁽⁸⁾؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَشِنْ ﴿فِرِّي﴾ مِنَ الْكَلِمَاتِ الْمَفْخَمَةِ الَّتِي جَاءَتْ فِيهَا الرَّاءُ قَبْلَ حُرُوفِ الِاسْتِعْلَاءِ، وَالْبَعْضُ الْآخَرُ أَخَذُوا فِيهَا بِالتَّرْقِيقِ فَقَطْ؛ لَكُونِ حَرْفِ الِاسْتِعْلَاءِ جَاءَ مَكْسُورًا، وَالْكَسْرُ مُنَاسِبٌ لِلتَّرْقِيقِ، وَفِيهِ يَقُولُ الْإِمَامُ الْحَصْرِيُّ⁽⁹⁾:

(1) «سورة الأنعام» الآية: 8.

(2) «سورة النبأ» الآية: 21.

(3) «سورة التوبة» الآية: 123.

(4) «سورة لقمان» الآية: 17.

(5) «سورة المعارج» الآية: 5.

(6) «سورة نوح» الآية: 1.

(7) «سورة الشعراء» الآية: 63.

(8) (ص 57).

(9) فِي «رَأْيَيْهِ فِي قِرَاءَةِ الْإِمَامِ نَافِعٍ» (رَقْمُ الْبَيْتِ: 167).

وَإِنْ لَقِيتَ مُسْتَعْلِيًا نَحْوَ ﴿بِرْزِي﴾ فَخُصِّمْ، وَرَقِّ رَاءَ ﴿بِرْزِي﴾ بِلَا زَجْرِ

وذكر الإمام الداني جواز الوجهين في «جامع البيان»⁽¹⁾ فقال: «وقد اختلف أهل الأداء في قوله: ﴿كُلُّ بِرْزِي﴾ في «الشعراء»؛ فمنهم من يفخم الراء فيه لأجل حرف الاستعلاء، ومنهم من يرققها لوقوعها بين حرفين مكسورين، والأول أقيس على مذهب ورش في ﴿الصِّرَاطِ﴾ و﴿الْإِشْرَاقِ﴾».

وذكر الإمام الشاطبي جواز الوجهين كذلك لجميع القراء فقال⁽²⁾:

وَمَا حَرَفُ الْإِسْتِعْلَاءِ بَعْدَ فَرَاوُهُ لِكُلِّهِمُ التَّفْخِيمُ فِيهَا تَذَلُّلاً
وَيَجْمَعُهَا قِطْ خُصَّ ضَغْطٍ، وَخُلْفُهُمْ بِـ ﴿بِرْزِي﴾ جَرَى بَيْنَ الْمَشَايخِ سَلْسَلًا
وتبعه الإمام ابن بري في جواز الوجهين فقال:

..... وَالْخُلْفُ فِي ﴿بِرْزِي﴾ لِفَرَقِ سَهْلٍ⁽³⁾

وعلى هذا يكون الترقيق في ﴿بِرْزِي﴾ من زيادات الإمامين الشاطبي وابن بري على كتاب «التيسير».

أما الإمام ابن أجروم فلم يتعرض في نظمه هذا للراء الساكنة التي قبلها كسر لازم وبعدها حرف استعلاء مفتوح أو مكسور، فيبقى الأمر محتملاً للترقيق والتفخيم في ﴿بِرْزِي﴾، والله أعلم.

ولم يرجح الإمامان الشاطبي وابن بري أي واحد من الوجهين المذكورين، والذي جرى عليه العمل عند المغاربة وقدمه المشاركة في الأداء هو: ترقيق الراء في ﴿بِرْزِي﴾ لجميع القراء⁽⁴⁾. قال الإمام ابن الجزري: «والوجهان صحيحان، إلا

(1) (2/ 784).

(2) في «حز الأمان» (رقم البيت: 350-351).

(3) «الدَّر اللوامع» (رقم البيت: 179).

(4) ينظر: «النشر» لابن الجزري (2/ 103)، و«غيث النفع» للصفافسي (ص 439)، و«التوضيح والبيان» للودغيري (ص 219)، و«الإضاءة» للصباع (ص 148).

أَنَّ النَّصُوصَ متواترة على التَّرْقِيقِ، وحكى غير واحد عليه الإجماع⁽¹⁾.

وقال الإمام ابن القاضي: «﴿يُزِي﴾؛ الأخذ بترقيق الرّاء للجميع»⁽²⁾.

وقال الإمام أبو وكيل ميمون الفخار:

وَالْخُلْفُ فِي «يُزِي» لِضَعْفِ الْقَافِ بِالْكَسْرِ فِيمَا جَا عَنْ الْأَسْلَافِ
قَالَ أَبُو عَمْرٍو الْإِمَامُ الدَّانِي فِي «يُزِي» الْوَجْهَانِ جَيِّدَانِ
قِيَاسُهُ التَّرْقِيقُ لِأَكْتِنَافِ كَسْرِهِ مَعَ ضَعْفِ بِحَرْفِ الْقَافِ⁽³⁾

وهذا الخلاف الحاصل في «يُزِي» إنّما هو في حالة وصلها بما بعدها أو الوقف عليها بالرّوم، فإن وقف عليها بالسكون المحض فالمأخوذ به عند المغاربة والمشاركة: التّفخيم؛ لأجل سكون القاف⁽⁴⁾؛

(1) «النّشر» (2/ 103).

(2) «بيان الخلاف والتّشهير» (ص 289).

(3) «تحفة المنافع» (اللوحة: 56) مخطوط.

(4) ينظر: «التّوضيح والبيان» للودغيري (ص 219).

ونظم الإمام عبد الرحمن ابن القاضي المغربي في «بيان الخلاف والتّشهير» لابن القاضي (ص 289) أبياتاً في حكم «يُزِي» في الوصل فقال:

وَالْوَصْلُ فِي «يُزِي» بِتَرْقِيقِ شَهْرٍ وَالْوَقْفُ بِالتّفخيمِ لِلْكَلِّ ذِكْرٌ
ذَكَرَهُ الدَّانِي فِي «الْإِبَانَةِ» حُجَّتُهُ السُّكُونُ خُذْ بِرَهَائِهِ
وَلَمْ أَجِدْ نَصّاً لِأَهْلِ فَاسٍ كَيْفَ رَوَوْا لَنَا بِلاَ التِّبَاسِ
وَالظَّاهِرُ التَّرْقِيقُ عِنْدَهُمْ جَرَى كَذَا حَكَاهُ بَعْضُ مَنْ تَأَخَّرَا

وهذه الأبيات استشكلت على بعض إخواننا في المغرب والمشرق، وتجاذبنا أطراف الحديث في ذلك؛ فمنهم من فهم منها أن الإمام ابن القاضي يأخذ في «يُزِي» في حالة الوقف بالتّفخيم فقط لقوله: «والوقف بالتّفخيم للكل ذكر»، ولقوله في «بيان الخلاف والتّشهير» (ص 289): «تنبيه: وفي الوقف بالتّفخيم لأجل سكون القاف، قاله الدّاني في «الإبانة». ومنهم من فهم منها أنّه يأخذ فيها بالتّرقيق فقط لقوله: «والظّاهر التّرقيق عندهم جرى»، ولقوله في «بيان الخلاف والتّشهير» (ص 289): «وجرى الأخذ بالتّرقيق»، وهذا الرّأي الأخير يعضه الشّيخ الرّاضي السّوسيّ في تقييده عن شيخه الإمام ابن القاضي فقال: «﴿يُزِي﴾: الأخذ للجميع بالتّرقيق وصلاً ووقفاً، وبذلك قرأت وبه أخذ». ينظر: «تقييد الشّيخ الرّضي بن عبد الرحمن بن عيسى السّوسيّ عن شيخه الإمام عبد الرحمن ابن القاضي» (اللوحة: 11) مخطوط.

لكن الذي جرى به العمل عند المغاربة في «يُزِي» تفخيمها في الوقف كالمشاركة كما سبق بيانه أعلاه.

وهو الظاهر من قول الإمام ابن الجزري:

وَالْخُلْفُ فِي ﴿يُزِي﴾ لِكَسْرِ يُوجَدُ⁽¹⁾

أي: أن الخلاف إنما حصل في ﴿يُزِي﴾ بسبب حرف الاستعلاء المكسور، فإذا زال الكسر بسبب الوقف ووقف عليه بالسكون المحض فخم. وهذا ما نص عليه الإمام محمد بن عبد السلام الفاسي حين قال:

وَصَدَّرَ التَّرْقِيقَ فِي ﴿يُزِي﴾ لَدَى وَصَلٍ وَفِي الْوَقْفِ فَخَمَّ أَبَدًا⁽²⁾

وذهب بعضهم إلى التفصيل في كلمة ﴿يُزِي﴾ حين الوقف عليها؛ فمن كان يرى تفخيمها في حالة الوصل فإنه يقرؤها كذلك بالتفخيم في حالة الوقف، ومن كان يرى ترقيقها في حالة الوصل فإنه يجوز له في الوقف عليها وجهان: التفخيم اعتدادًا بالسكون العارض في القاف، والترقيق لعدم الاعتداد بالعارض⁽³⁾.

وقول الإمام ابن أجروم: «وَلَا خِلَافَ فِي الَّتِي قَدْ سُكِّنَتْ مِنْ بَعْدِ كَسْرِ» مفهومة: أنه إذا جاءت الراء ساكنة بعد فتح أو ضم تفخم لورش وقالون؛ وهو كذلك؛ مثل: ﴿تَرْزُقُهُمْ﴾⁽⁴⁾، ﴿يَنْصُرُكُمْ﴾⁽⁵⁾.

من خلال ما سبق يظهر لنا أن الراء الساكنة ترقق لورش وقالون بأربعة شروط:

(1) أن يكون قبل الراء كسرة.

(2) أن تكون الكسرة أصلية.

(1) «المقدمة» (رقم البيت: 43).

(2) «إتمام إبراز الضمير» (رقم البيت: 99).

(3) ينظر: «هداية القاري» لعبد الفتاح السيد عجمي المرفعي (1/ 125).

(4) «سورة الإسراء» الآية: 31.

(5) «سورة آل عمران» الآية: 160.

(3) أن تكون الكسرة والراء في كلمة واحدة.

(4) أن يكون بعد الراء حرف من حروف الاستفال.

السبب الثاني من أسباب ترقيق الراء لجميع القراء: أن تكون الراء مكسورة بنفسها، وهذا ما أفاده بقوله: «أَوْ بِهِ قَدْ حُرِّكَتْ»؛ أي: بالكسر قد حرّكت الراء، سواء كانت الكسرة لازمة، أو عارضة بسبب التقاء الساكنين أو النقل، وسواء كانت تامة، أو مبعضة، وسواء كانت مشددة، أو غير مشددة، وسواء كانت في أول الكلمة، أو في وسطها، أو في آخرها، وسواء كانت منونة، أو غير منونة، وسواء سكن ما قبلها أو تحرّك، وسواء وقع بعدها حرف مستعل أو مستفل، وسواء كانت في الاسم أو في الفعل، وسواء كانت كسرة إعراب أو كسرة بناء؛ مثل: ﴿وَذُرِّيَّتِهِمْ﴾⁽¹⁾، ﴿بِنَصْرِهِ﴾⁽²⁾، ﴿رِجَالٌ﴾⁽³⁾، ﴿وَالْهَجِيرِ﴾⁽⁴⁾، ﴿عَشِيرِ﴾⁽⁵⁾، ﴿الْجَمْرَيْنِ﴾⁽⁶⁾، ﴿تُكْرِمُونَ﴾⁽⁷⁾، ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ﴾⁽⁸⁾، ﴿وَأَنْحَرِ لَنْ﴾⁽⁹⁾، ﴿الرِّقَابِ﴾⁽¹⁰⁾.

وترقيق الراء المكسورة لجميع القراء هو في حالتي الوصل والوقف؛ سواء كانت في أول الكلمة أو في وسطها أو في آخرها، إلا إذا كانت في آخر الكلمة ووقف عليها ففيها تفصيل، يستفاد ذلك من البيت الآتي:

(1) «سورة الرعد» الآية: 25.

(2) «سورة الأنفال» الآية: 26.

(3) «سورة النور» الآية: 36.

(4) «سورة الفجر» الآية: 1.

(5) «سورة الفجر» الآية: 2.

(6) «سورة البقرة» الآية: 33.

(7) «سورة الفجر» الآية: 19.

(8) «سورة إبراهيم» الآية: 46.

(9) «سورة الكوثر» الآية: 2-3.

(10) «سورة التوبة» الآية: 60.

[حكم الوقف على الرّاء المتطرّفة لقالون وورش]

قال النّاظم رحمه الله:

(83) كَذَا لَدَى الْوَقْفِ بِإِثْرِ الْكَسْرِ وَالْيَا وَمَا أَمْلَتْهُ فِي الذِّكْرِ

كلّ ما تقدّم من الأحكام لورش وقالون في الأبيات السابقة كانت متعلّقة بأحكام الرّاءات في حالة الوصل، لكن ما سيذكره في هذا البيت والشّطر الذي بعده بيان لأحكام الرّاءات المتطرّفة في حالة الوقف عليها بالإسكان أو بالإشمام أو بالروم.

فقوله: «كَذَا لَدَى الْوَقْفِ بِإِثْرِ الْكَسْرِ وَالْيَا وَمَا أَمْلَتْهُ فِي الذِّكْرِ» معطوف على ما قبله؛ أي: لا خلاف كذلك لقالون وورش في ترقيق الرّاء الموقوف عليها بالإسكان أو بالإشمام - سواء كانت مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة - إذا جاءت بعد أحد الأسباب الثلاثة:

السّبب الأوّل: أن تقع الرّاء بعد كسرة لازمة؛ وهذا هو المراد بقوله: «كَذَا لَدَى الْوَقْفِ بِإِثْرِ الْكَسْرِ»، وفي نسخة: «كذلك الوقف بإثر الكسر»؛ أي: لا خلاف بين قالون وورش بترقيق الرّاء في الوقف إذا جاءت بعد الكسرة. وقوله: «بِإِثْرِ الْكَسْرِ»؛ أي: الكسرة المعهودة التي تحدّثنا عنها سابقاً؛ وهي الكسر اللازمة المؤثّرة في ترقيق الرّاء، وسواء كانت هذه الرّاء مضمومة مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾⁽¹⁾، أو مكسورة كما في قوله جلّ جلاله: ﴿فَبَقْتَحْنَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ بِمَاءٍ مُنْهَمِرٍ﴾⁽²⁾، أو مفتوحة كما في قوله تعالى: ﴿الدَّوَابُّ رَعَى﴾⁽³⁾، وسواء اتّصلت الكسرة بالرّاء مثل قوله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَصْدُ

(1) «سورة المدثر» الآية: 6.

(2) «سورة القمر» الآية: 11.

(3) «سورة التوبة» الآية: 99.

السَّيْلُ وَمِنْهَا جَائِرٌ⁽¹⁾، أو فصل بينهما حرفٌ مستغلٌّ ساكنٌ كما في قوله تعالى: ﴿وَالْفُرْقَانِ ذِي الذِّكْرِ﴾⁽²⁾.

وأما إن فصل بين الرّاء الموقوف عليها وبين الكسر اللازم حرفٌ محرّكٌ ففيها التّفخيم لا غير؛ مثل: ﴿الْكِبَرُ﴾⁽³⁾، ﴿الْكِبَرُ﴾⁽⁴⁾.

وأما إن فصل بين الرّاء الموقوف عليها وبين الكسر اللازم حرفٌ مستعلٍ ساكنٌ؛ وذلك في: ﴿الْفِطْرُ﴾⁽⁵⁾، و﴿مِصْرُ﴾⁽⁶⁾؛ فاختلف في كيفية الوقف عليهما على مذاهب:

المذهب الأوّل: ترفيقهما معاً؛ لوجود الكسر اللازم قبل الرّاء وعدم الاعتداد بحرف الاستعلاء بينهما وجعله غير حصين؛ وهو ظاهر كتاب «التيسير»؛ لأنّه لم يستثنهما، وعليه اقتصر الإمام الدّاني في كتابه «جامع البيان»⁽⁷⁾، والإمام الحصريّ حين قال عن ﴿الْفِطْرُ﴾:

وَمَا أَنْتَ بِالتَّرْقِيقِ وَاصِلُهُ فَقِفْ عَلَيْهِ بِهِ لَا حُكْمَ لِلطَّاءِ فِي ﴿الْفِطْرُ﴾⁽⁸⁾

والتّريق هو ظاهر كلام الإمام ابن آجروم في هذا البيت؛ لأنّه لم يستثنهما؛ فعلم منه أنّ الرّاء ترقّق في الوقف سواء فصل بينها وبين الكسر حرفٌ مستغلٌّ ساكنٌ أو حرفٌ مستعلٍ ساكنٌ.

(1) «سورة النحل» الآية: 9.

(2) «سورة ص» الآية: 1.

(3) «سورة البقرة» الآية: 265.

(4) «سورة الإسراء» الآية: 23.

(5) «سورة سبأ» الآية: 12.

(6) «سورة الزّخرف» الآية: 50.

(7) (2/ 785-786).

(8) «القصيدة الحصريّة» (رقم البيت: 170).

المذهب الثاني: تفخيمهما معاً؛ اعتداداً بفصل حرف الاستعلاء بين الرّاء وبين الكسر اللّازم، وهذا هو الذي جرى عليه العمل عند المغاربة⁽¹⁾. وقد نظم الإمام عبد الرحمن القاضي ما جرى عليه عمل المغاربة في «الْفِطْرِ» وصلاً ووقفاً فقال:

وَرَقَّ الْقُرَاءُ رَاءَ «الْفِطْرِ» فِي حَالَةِ الْوَصْلِ لِأَجْلِ الْكُسْرِ
وَالْوَقْفُ بِالتَّفْخِيمِ لِلطَّاءِ يُرَى عِنْدَ جَمِيعِهِمْ بِذَا الدَّانِي قَرَأَ⁽²⁾
وقول الإمام ابن القاضي «بذا الداني قرا»؛ أي: بالتفخيم؛ فلعله أطلع على نصّ للإمام الداني يفخّم فيه الرّاء في الكلمة المذكورة، والله أعلم.

المذهب الثالث: جواز الوجهين فيهما، واختار الإمام ابن الجزري⁽³⁾ التّريق في «الْفِطْرِ»، والتّفخيم في «مِصْرَ» نظراً للوصل وعملاً بالأصل؛ فترقّق «الْفِطْرِ» لكسر الرّاء في الوصل، وتّفخّم «مِصْرَ» لفتح الرّاء في الوصل، وهذا المذهب هو الذي عليه المشاركة، قال الإمام محمّد المتولّي عن اختيار الإمام ابن الجزري:

وَ«مِصْرَ» فِيهِ اخْتَارَ أَنْ يُفَخَّمَ وَعَكْسُهُ فِي «الْفِطْرِ» عَنْهُ فَأَعْلَمَا⁽⁴⁾
وقال الإمام محمّد محمّد الإبياري المصري:

وَحُلْفُهُمْ فِي «مِصْرَ» ثُمَّ «الْفِطْرِ» حَلْ وَلَكِنْ التَّفْخِيمُ فِي «مِصْرَ» أَجَلْ
كَذَلِكَ الَّتِي لِعَامِلٍ تُجَرُّ وَرَقُّ رَاءِ «الْفِطْرِ» أَوَّلَى وَاشْتَهَرَ⁽⁵⁾

(1) ينظر: «التّقريب والحرش» لابن المرابط (ص 134)، و«الفجر السّاطع» لابن القاضي (3/ 402)، و«جمع المنافع» للجائني (ص 59) مخطوط أصلي بمكتبي الخاصة، و«التّوضيح والبيان» للودغيري (ص 218).

(2) «الفجر السّاطع» (3/ 403)، و«بيان الخلاف والتّشهير» (ص 303).

(3) كما في «النّشر في القراءات العشر» (2/ 106).

(4) «منظومة في بيان ما يخالف فيه ورش المصري حفصاً عن عاصم الكوفي» (ص 48) المطبوع مع شرحه للنّظام «فتح المعطي».

(5) خلاصة الكلام في الرّاء واللام (رقم البيتين: 12-13).

السَّبَبُ الثَّانِي مِنْ أَسْبَابِ تَرْقِيقِ الرَّاءِ فِي حَالَةِ الْوَقْفِ عَلَيْهَا: أَنْ تَقَعَ الرَّاءُ بَعْدَ يَاءٍ سَاكِنَةٍ؛ مِثْلُ: ﴿وَقَدَّرْنَا فِيهَا السَّيْرَ﴾⁽¹⁾، و﴿دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ﴾⁽²⁾، و﴿لَكُمْ فِيهَا حَيْرٌ﴾⁽³⁾، و﴿إِنَّ اللَّهَ يَمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾⁽⁴⁾، و﴿كَتَبَ مُنِيرٌ﴾⁽⁵⁾. وَهَذَا هُوَ الْمَقْصُودُ بِقَوْلِهِ: «وَالْيَا»؛ أَي: إِثْرُ الْيَاءِ، وَالْمَقْصُودُ بِهَا الْيَاءُ الْمَعْهُودَةُ الَّتِي حَكَى عَنْهَا آتِفًا؛ وَهِيَ الْيَاءُ السَّاكِنَةُ سَكُونًا حَيًّا أَوْ مَيِّتًا. وَالْمَعْنَى: لَا خِلَافَ بَيْنَ وَرْشٍ وَقَالُونَ فِي تَرْقِيقِ الرَّاءِ إِذَا جَاءَتْ إِثْرُ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ، وَسَوَاءٌ كَانَ هَذَا السَّكُونُ سَكُونًا حَيًّا كَمَا فِي الْأَمْثَلَةِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى، أَوْ سَكُونًا مَيِّتًا كَمَا فِي الْمِثَالَيْنِ الْآخِرَيْنِ، وَسَوَاءٌ كَانَتْ الرَّاءُ مَفْتُوحَةً كَمَا فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ، أَوْ مَكْسُورَةً كَمَا فِي الْمِثَالِ الثَّانِي وَالْخَامِسِ، أَوْ مَضْمُومَةً كَمَا فِي الْمِثَالِ الثَّلَاثِ وَالرَّابِعِ.

السَّبَبُ الثَّلَاثُ مِنْ أَسْبَابِ تَرْقِيقِ الرَّاءِ فِي حَالَةِ الْوَقْفِ عَلَيْهَا: أَنْ تَقَعَ الرَّاءُ بَعْدَ أَلْفٍ مَقْلَّةٍ أَوْ مِمَالَةٍ فِي مَذْهَبٍ مِنْ يَقْلُّ أَوْ يَمِيلُ؛ مِثْلُ: ﴿الْبَدَارِ﴾⁽⁶⁾، و﴿الْأَنْهَارِ﴾⁽⁷⁾، و﴿هَارٍ﴾⁽⁸⁾. وَهَذَا هُوَ الْمَقْصُودُ بِقَوْلِهِ: «وَمَا أَمَلْتُهُ فِي الذِّكْرِ» يَقْصِدُ الْأَلْفَ الْمِمَالَةَ لِأَجْلِ كَسْرَةِ الرَّاءِ، وَقَوْلِهِ: «فِي الذِّكْرِ»؛ أَي: فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ. وَالْمَعْنَى: كَذَلِكَ رَقَّقَ الرَّاءُ الْمَوْقُوفَ عَلَيْهَا فِي الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ إِذَا جَاءَتْ بَعْدَ أَلْفٍ مَقْلَّةٍ لَوْرَشٍ أَوْ مِمَالَةٍ لِقَالُونَ؛ فَوْرَشٌ فِي كُلِّ مَا وَقَعَتْ فِيهِ الْأَلْفُ قَبْلَ الرَّاءِ الْمَكْسُورَةِ، وَقَالُونَ فِي كَلِمَةِ ﴿هَارٍ﴾، فَلَمْ يَقَعْ لَهُ مِنَ الْإِمَالَةِ الْكُبْرَى إِلَّا هَذِهِ الْكَلِمَةُ فَقَطْ.

(1) «سورة سبأ» الآية: 18.

(2) «سورة الإسراء» الآية: 11.

(3) «سورة الحج» الآية: 34.

(4) «سورة البقرة» الآية: 109.

(5) «سورة لقمان» الآية: 19.

(6) «سورة الرعد» الآية: 25.

(7) «سورة المطففين» الآية: 18.

(8) «سورة التوبة» الآية: 110.

قال الإمام الشاطبي عن هذه الأسباب الثلاثة التي ترقق الرأ من أجلها في الوقف:

وَلَكِنَّهَا فِي وَقْفِهِمْ مَعَ غَيْرِهَا تُرَقِّقُ بَعْدَ الْكَسْرِ أَوْ مَا تَمِيلًا
أَوْ الْيَاءِ تَأْتِي بِالسُّكُونِ (1)

وقال الإمام ابن بري:

لَكِنَّهَا فِي الْوَقْفِ بَعْدَ الْكَسْرِ وَالْيَاءِ وَالْمَمَالِ مِثْلُ الْمَرِّ (2)

وقال الإمام ابن الجزري: «اعلم أنك متى وقفت على الرأ بالسكون أو بالإشمام نظرت إلى ما قبلها؛ فإن كان قبلها كسرة، أو ساكن بعد كسرة، أو ياء ساكنة، أو فتحة مماله، أو مرققة؛ نحو: ﴿بُعْثِرَ﴾، و﴿الشُّعْرَ﴾، و﴿الْخَنَازِيرَ﴾، و﴿لَا ضَيْرَ﴾، و﴿نَذِيرَ﴾، و﴿نَكِيرَ﴾، و﴿الْعِيرَ﴾، و﴿الْخَيْرَ﴾، و﴿بَالِيرَ﴾، و﴿الْفَنَاطِيرَ﴾، و﴿إِلَى الطَّيْرِ﴾، و﴿الْبَدَارَ﴾، و﴿كَتَبَ الْأَنْبَارَ﴾ عند من أمال الألف، و﴿بَشَرٍ﴾ عند من رقق الرأ رقت الرأ، وإن كان قبلها غير ذلك فخممتها؛ هذا هو القول المشهور المنصور» (3).

فورش وقالون إذا يتفقان على ترقيق الرأ المكسورة والمضمومة والمفتوحة في حالة الوقف عليها إذا جاء قبلها ياء ساكنة أو كسرة لازمة أو تقليل أو إمالة لإطلاق الناظم ذلك بقوله: «كَذَا لَدَى الْوَقْفِ» فأطلق الرأ فتدخل الرأ المفتوحة والمضمومة والمكسورة؛ وذلك فيما يمكن الاشتراك فيه؛ فالمضمومة والمفتوحة والمكسورة يشتركن في إمكانية وجود الكسرة اللازمة والياء الساكنة قبلها، وتختص المكسورة بوجود الألف المقللة والمماله قبلها.

(1) «حرز الأمان» (رقم البيتين: 356-357).

(2) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 184).

(3) «النشر» (2/ 105).

ومن الأسباب التي ترقق الرّاء من أجلها في الوقف لورش: أن تقع الرّاء بعد راء مرققة وذلك في كلمة ﴿بِشْرَرٍ﴾⁽¹⁾؛ فالرّاء الثانية مرققة لورش من أجل الرّاء الأولى المرققة له أيضًا⁽²⁾، قال الإمام سليمان الجمزوري:

وَفِي ﴿بِشْرَرٍ﴾ عَنْهُ يَرْقُقُ كُلُّهُمْ لِأُولَتِي رَائِيهِ وَقَفًا وَمَوْصِلًا
وَذَلِكَ لِكَسْرِ الثَّانِي وَالثَّانِ رَقَّقُوا لَدَى الْوَقْفِ عَنْهُ حَيْثُ رَقَّقَ أَوَّلًا⁽³⁾

وبناءً على ما تقدّم يكون مجموع الأسباب التي ترقق الرّاء من أجلها في الوقف لورش: أربعة؛ وهي التي قال عنها العلامة سليمان الدّلجي:

وَإِنْ تَأْتِ فِي وَقْفٍ لِلْإِسْكَانِ رَقَّقَنْ وَذَا بَعْدَ حَرْفٍ قَدْ أُمِيلَ لِمَنْ دَرَا
كَذَا بَعْدَ كَسْرِ ثَمَّ يَاءٍ تَسَكَّنَتْ أَوْ الْحَرْفِ ذِي التَّرْقِيقِ فِي ﴿بِشْرَرٍ﴾ طَغَى⁽⁴⁾

وإن كان قبل الرّاء الموقوف عليها غير هذه الأسباب الأربعة فهي مفخمة لجميع القراء؛ كأن تكون الرّاء مكسورة وقبلها ضمّ؛ مثل: ﴿وَالزُّبَيْرِ﴾⁽⁵⁾، وأن تكون الرّاء مكسورة منوّنة وقبلها ضمّ؛ مثل: ﴿نُكْرٍ﴾⁽⁶⁾، وأن تكون الرّاء مكسورة وقبلها فتح؛ نحو: ﴿يَالْبَصْرِ﴾⁽⁷⁾، وأن تكون الرّاء مكسورة منوّنة وقبلها فتح؛ نحو: ﴿بِسْحَرٍ﴾⁽⁸⁾، وأن تكون الرّاء مكسورة وقبلها ساكن حيّ؛ مثل: ﴿وَالْوَثْرِ﴾⁽⁹⁾، وأن تكون الرّاء مكسورة وقبلها ألف غير ممالّة؛

(1) «سورة المرسلات» الآية: 32.

(2) ينظر: «التيسير» للدّاني (ص 57)، و«جامع البيان» له (2/ 780، 786)، و«النشر» لابن الجزري (2/ 98)، و«تقريب النفع» للضّبّاع (ص 108).

(3) «كنز المعاني بتحريز حرز الأمان» (ص 238).

(4) «العقد الفريد في متن التجويد» (رقم البيت: 156-157).

(5) «سورة النحل» الآية: 44.

(6) «سورة القمر» الآية: 6.

(7) «سورة القمر» الآية: 50.

(8) «سورة القمر» الآية: 34.

(9) «سورة الفجر» الآية: 3.

مثل: ﴿الْجَوَارِ﴾⁽¹⁾، وأن تكون الراء مكسورة منونة وقبلها ألف غير مماله؛
 مثل: ﴿مُضَارٍّ﴾⁽²⁾، وأن تكون الراء مكسورة وقبلها واو؛ مثل: ﴿الْصُّدُورِ﴾⁽³⁾،
 وأن تكون الراء مكسورة منونة وقبلها واو؛ مثل: ﴿عُرُورٍ﴾⁽⁴⁾، وأن تكون الراء
 مضمومة وقبلها ضم؛ نحو: ﴿الْثُّدُرُ﴾⁽⁵⁾، وأن تكون الراء مضمومة مخففة
 وقبلها فتح؛ مثل: ﴿الْقَمَرُ﴾⁽⁶⁾، وأن تكون الراء مضمومة مشددة وقبلها
 ضم؛ نحو: ﴿تَمَرٌ﴾⁽⁷⁾، وأن تكون الراء مضمومة منونة وقبلها فتح؛ نحو:
 ﴿بَشَرٌ﴾⁽⁸⁾، وأن تكون الراء مضمومة وقبلها ساكن حي؛ مثل: ﴿الْأَمْرُ﴾⁽⁹⁾، وأن
 تكون الراء مضمومة وقبلها ألف؛ نحو: ﴿الْفَهْرُ﴾⁽¹⁰⁾، وأن تكون الراء مضمومة
 وقبلها واو؛ مثل: ﴿وَالنُّورُ﴾⁽¹¹⁾، وأن تكون الراء مضمومة منونة وقبلها واو؛
 نحو: ﴿عَفُورٌ﴾⁽¹²⁾، وأن تكون الراء مفتوحة وقبلها فتح؛ نحو: ﴿بَعْفَرٌ﴾⁽¹³⁾،
 وأن تكون الراء مفتوحة وقبلها ضم؛ نحو: ﴿الدُّبَرُ﴾⁽¹⁴⁾، وأن تكون الراء مفتوحة
 وقبلها ساكن حي؛ مثل: ﴿الْعُسْرُ﴾⁽¹⁵⁾، وأن تكون الراء مفتوحة وقبلها ألف؛

(1) «سورة التَّكْوِيرِ» الآية: 16.

(2) «سورة النَّسَاءِ» الآية: 12.

(3) «سورة الْمَلِكِ» الآية: 14.

(4) «سورة الْمَلِكِ» الآية: 21.

(5) «سورة الْقَمَرِ» الآية: 5.

(6) «سورة الْقَمَرِ» الآية: 1.

(7) «سورة الْقَمَرِ» الآية: 46.

(8) «سورة النَّحْلِ» الآية: 103.

(9) «سورة الْبَقَرَةِ» الآية: 208.

(10) «سورة الرَّعْدِ» الآية: 18.

(11) «سورة الرَّعْدِ» الآية: 17.

(12) «سورة فَاطِرٍ» الآية: 28.

(13) «سورة الْقَمَرِ» الآية: 29.

(14) «سورة الْقَمَرِ» الآية: 45.

(15) «سورة الْبَقَرَةِ» الآية: 184.

مثل: ﴿أَلَا نَهْرٌ﴾⁽¹⁾، وأن تكون الرّاء مفتوحة وقبلها واو؛ نحو: ﴿تَبُورٌ﴾⁽²⁾؛ فجميع هذه الحالات تفخّم فيها الرّاء لجميع القراء.

[بعض الكلمات المختلف فيها في حالة الوقف على رائها في قراءة نافع]

واختلف عن نافع في بعض الكلمات في حالة الوقف عليها؛ وهي:

الكلمة الأولى: ﴿يَسِرُّ﴾ في قوله ﷺ: ﴿وَالَيْلِ إِذَا يَسِرُّ﴾⁽³⁾؛ فقل: تفخّم باعتبار العارض؛ وهو سكون الرّاء وقبلها ساكن وقبل الساكن فتح فلا وجود لسبب التّريق، وقل: ترقّق باعتبار وجود الياء في أصل الكلمة؛ لأنّ أصلها: «يسري»، وإجرائها في الوقف مجرى الوصل. والذي عليه المغاربة هو: تفخيمها لا غير.

والذي عليه المشاركة هو: جواز الوجهين مع تقديم التّريق، قال الإمام ابن الجزري: «كذلك الحكم في ﴿وَالَيْلِ إِذَا يَسِرُّ﴾ في الوقف بالسكون على قراءة من حذف الياء فحينئذ يكون الوقف عليه بالتّريق أولى»⁽⁴⁾.

الكلمة الثانية: ﴿بَاسِرٌ﴾ في ثلاثة مواضع؛ منها: قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَلُوْطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بَاسِرٍ بِأَهْلِكَ بِفِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَمِثُ مِنْكُمْ وَاحِدٌ إِلَّا أَمْرَأَتُكَ﴾⁽⁵⁾؛ فقل: فيها التّفخيم؛ لعدم وجود سبب التّريق، وقل: فيها التّريق؛ باعتبار أصل الكلمة؛ لأنّ الأصل فيها وجود الياء بعد الرّاء

(1) «سورة إبراهيم» الآية: 34.

(2) «سورة فاطر» الآية: 29.

(3) «سورة الفجر» الآية: 4.

(4) «النّشر في القراءات العشر» (2/ 111). وينظر كذلك: «إتحاف فضلاء البشر» لأحمد البّناء (ص 131)، و«فتح المعطي» للمتولّي (ص 48)، و«إرشاد المريد» للضّبّاع (ص 109)، و«تقريب النّفع» له (ص 108).

(5) «سورة هود» الآية: 80.

وقد حذفت لبناء الفعل فيبقى الترقيق دلالة على الأصل وفرقاً بين ما أصله الترقيق وما عرض له.

والذي عليه المغاربة هو: التّفخيم فقط.

والذي عليه المشاركة هو: جواز الوجهين مع تقديم الترقيق⁽¹⁾. قال العلامة عبد الفتاح القاضي: «﴿إِسْرِي﴾ قرأ المدنيان والمكّي همزة وصل فتسقط في حالة الدّرج، وحينئذ يصير النّطق بسين ساكنة بعد الفاء، والباقون همزة قطع مفتوحة بعد الفاء، ويجوز على كلتا القراءتين: تفخيم الرّاء وترقيقها في الوقف»⁽²⁾.

الكلمة الثالثة: «﴿أَنْ إِسْرِي﴾ في قوله تعالى: «وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ إِسْرِي بِعِبَادِي»⁽³⁾؛ فقل: فيها التّفخيم؛ لعروض الكسرة في حالة الابتداء بـ «﴿إِسْرِي﴾»، أو في حالة وصل «﴿إِسْرِي﴾» بـ «﴿أَنْ﴾»؛ فالكسرة عارضة في جميع أحوالها، ولا وجود لسبب الترقيق فيها، قال الإمام إدريس الودغيري: «ومثال الكسر العارض: «﴿أَنْ إِسْرِي﴾» فإنّ الكسر وإن وقع فيه قبل الرّاء مفصّلاً بساكن غير مستعمل لم يؤثر ترقيقاً وقفاً على المعتمد لعروضه؛ لأنّ العارض في نيّة العدم، وكذلك إذا ابتدئ بهمزتها فلا يؤثر أيضاً كسرها؛ لأنّ همزة الوصل بنفسها عارضة»⁽⁴⁾. وقيل: فيها الترقيق؛ لوجود الكسرة قبلها في جميع الأحوال، ووجود الياء بعد الرّاء في أصل الكلمة؛ لأنّ أصلها: «اسري» بالياء، وإجراء الكلمة في الوقف مجرى الوصل. قال الإمام ابن الجزري: «الوقف بالسّكون على «﴿أَنْ إِسْرِي﴾» في قراءة من وصل وكسر النّون يوقف عليه بالترقيق. أمّا على

(1) ينظر: «النّشر» (2/ 111)، و«إتحاف فضلاء البشر» (ص 131)، و«فتح المعطي» (ص 98)، و«تقريب النّفع» (ص 108).

(2) «البدور الزّاهرة» (ص 157).

(3) «سورة طه» الآية: 76.

(4) «التّوضيح والبيان» (ص 217-218).

القول بأن الوقف عارض فظاهر، وأما على القول الآخر فإنّ الرّاء قد اكتنفها كسرتان، وإن زالت الثانية وقفاً فإنّ الكسرة قبلها توجب التّريق⁽¹⁾.

والذي جرى عليه العمل عند المغاربة هو: التّفخيم لا غير⁽²⁾.

والذي عند المشاركة: التّريق⁽³⁾. قال الإمام عليّ الضّبّاع: «وإن أردت أن تقف على قوله ﴿أَيِّ إِسْرٍ﴾ بالسّكون في قراءة من وصل وكسر النّون فإنّ الرّاء ترّقّق، وأمّا في قراءة الباقيين - وكذا فاسر في قراءة من قطع أو وصل - فالأرجح: التّريق، ويجوز: التّفخيم»⁽⁴⁾.

وقال العلّامة عبد الفتّاح القاضي: «﴿أَيِّ إِسْرٍ﴾؛ قرأ المدنيّان والمكّيّ بوصل الهمزة وكسر النّون من ﴿أَيِّ﴾ في الوصل للسّاكنين؛ فإذا وقفوا على ﴿أَيِّ﴾ ابتدؤوا بهمزة مكسورة، والباقيون بقطع الهمزة مفتوحة وصلًا ووقفًا مع إسكان النّون كذلك، ومن قرأ بوصل الهمزة رقق الرّاء وقفًا، ومن قرأ بقطعها كان له التّفخيم والتّريق»⁽⁵⁾.

الكلمة الرابعة: ﴿وَنُذِرْ﴾ في مواضعها السّنة؛ كقوله تعالى: ﴿بَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي﴾⁽⁶⁾؛ فقل: فيها التّفخيم؛ نظرًا للعارض؛ وهو سكّون الرّاء ووجود ضمّة قبلها، وعدم وجود سبب التّريق، وقيل: فيها التّريق؛ نظرًا لوجود الياء في أصل الكلمة؛ لأنّ أصلها: «ونذري» فعوملت في الوقف معاملة الوصل. والذي عليه المغاربة والمشاركة هو: تفخيمها لا غير.

(1) «النّشر» (2/ 110-111).

(2) ينظر: «التّوضيح والبيان» للودغيريّ (ص 217-218).

(3) ينظر: «النّشر» لابن الجزريّ (2/ 111)، و«إتحاف فضلاء البشر» لأحمد البّناء (ص 131)، و«فتح المعطي» للمتولّيّ (ص 98)، و«تقريب النّفع» للضّبّاع (ص 108).

(4) ينظر: «إرشاد المريد» للضّبّاع (ص 213-214).

(5) «البدور الزّاهرة» (ص 205-206).

(6) «سورة القمر» الآية: 16.

ولم يتحدث الإمام ابن الجزري عن كلمة ﴿وَنُذِرْ﴾؛ فهي عنده تبقى على أصلها من التّفخيم؛ إذ لا يوجد ما يوجب التّريق، إلّا أنّ الإمام المتولّي نسب للإمام ابن الجزري اختيار تريقها له قياساً على ﴿إِذَا يَسِرْ﴾ فقال:

وَفِي ﴿إِذَا يَسِرْ﴾ اخْتِيَارُ الْجَزَرِيِّ تَرْقِيقَهُ وَهَكَذَا ﴿وَنُذِرْ﴾⁽¹⁾

وبما ذكره الإمام المتولّي من جواز الوجهين في ﴿وَنُذِرْ﴾ مع تقديم التّريق أخذ الإمام عليّ الضّبّاع فقد قال: «لكن يستحسن التّريق في ﴿إِذَا يَسِرْ﴾ ﴿وَنُذِرْ﴾ على قراءة حذف الياء فيهما للدّلالة على الياء، أو للفرق بين كسرة الإعراب وكسرة البناء»⁽²⁾.

[كيفية الوقف بالروم على الرّاءات وحكم باقي الرّاءات التي لم تُذكر]

قال النّاظم رحمه الله:

(84) وَالرَّوْمُ مِثْلُ الْوَصْلِ وَالتَّفْخِيمُ فِي غَيْرِ هَذَا أَصْلُهُ مُقِيمٌ

ختم النّاظم هذا الباب بقاعدتين عامّتين لورش وقالون؛ وهما:

[كيفية الوقف بالروم على الرّاءات]

القاعدة الأولى: ما ذكره بقوله: «وَالرَّوْمُ مِثْلُ الْوَصْلِ»؛ أي: أنّ الوقف على الرّاء بالروم يكون كالوصل تفخيماً وترقيقاً لورش وقالون؛ فإن كانت في الوصل مرققة وقفت عليها بالروم مرققة، وإن كانت في الوصل مفخمة وقفت عليها بالروم مفخمة؛ لأنّ الروم نُطِقَ ببعض الحركة، فعليه يكون الروم والوصل سواء.

(1) «فتح المعطي» (ص 48).

(2) ينظر: «إرشاد المريد» لعليّ الضّبّاع (ص 109)، و«تقريب النّفع» له (ص 108).

وقوله: «وَالرَّوْمُ مِثْلُ الْوَصْلِ»؛ أي: فيما يجوز فيه الرُّومُ ضمًّا ورفعًا وكسرًا وجراً، وكانت هذه الحركات لازمة غير عارضة.

فإذا كانت الرّاء مكسورة أو مجرورة وقفت عليهما بالرُّوم مرققة لورش وقالون؛ مثل: ﴿الْآخِرَ﴾⁽¹⁾، ﴿بِالْخَيْرِ﴾⁽²⁾، ﴿وَالْبَحْرَ﴾⁽³⁾، ﴿يَسِيرَ﴾⁽⁴⁾، ﴿مُضَارَّ﴾⁽⁵⁾، ﴿شَكُورَ﴾⁽⁶⁾، إلّا إن كانت الكسرة عارضة للالتقاء الساكنين؛ مثل: ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ﴾⁽⁷⁾، أو من أجل النّقل؛ نحو: ﴿وَأَنْحَرِ لَانَ﴾⁽⁸⁾؛ فلا يجوز فيها إلّا الوقف بالسكون.

وإن كانت الرّاء مضمومة أو مرفوعة وقبلهما كسر لازم أو قبلهما ياء ساكنة وقفت عليهما بالرُّوم مرققة لورش، ومفخمة لقالون؛ نحو: ﴿جَايِرَ﴾⁽⁹⁾، ﴿الْمُصَوِّرَ﴾⁽¹⁰⁾، ﴿خَيْرَ﴾⁽¹¹⁾، ﴿قَدِيرَ﴾⁽¹²⁾. فإن لم يكن قبلهما كسر لازم ولا ياء ساكنة وقفت عليهما بالرُّوم مفخمة لقالون وورش؛ مثل: ﴿مُسْتَفَرَّ﴾⁽¹³⁾،

(1) «سورة النساء» الآية: 38.

(2) «سورة الإسراء» الآية: 11.

(3) «سورة يونس» الآية: 22.

(4) «سورة المدثر» الآية: 10.

(5) «سورة النساء» الآية: 12.

(6) «سورة إبراهيم» الآية: 7.

(7) «سورة إبراهيم» الآية: 46.

(8) «سورة الكوثر» الآية: 2-3.

(9) «سورة النحل» الآية: 9.

(10) «سورة الحشر» الآية: 24.

(11) «سورة الحج» الآية: 73.

(12) «سورة الممتحنة» الآية: 7.

(13) «سورة الأنعام» الآية: 67.

﴿الْعُمْرُ﴾⁽¹⁾، ﴿النَّارُ﴾⁽²⁾، ﴿بَحُورُ﴾⁽³⁾.

وإن كانت الرّاء مفتوحة أو منصوبة أو ساكنة أو مجزومة فإنّه لا يوقف عليها إلّا بالسّكون مع التّفخيم، ولا يجوز الوقف عليها بالروم؛ لأنّ الفتح والنّصب والسّكون والجزم لا يدخلها الروم؛ نحو: ﴿الْأَمْرُ﴾⁽⁴⁾، ﴿الدُّبُرُ﴾⁽⁵⁾، ﴿سَفَرُ﴾⁽⁶⁾، ﴿الْأَبْصَرُ﴾⁽⁷⁾، ﴿بَأَنْذِرُ﴾⁽⁸⁾، ﴿بَاهِجُ﴾⁽⁹⁾.

والروم هو تبعيض الحركة حالة الوقف، وسيأتي تعريفه والحركات التي تجوز فيه وموانعه في «باب الروم والإشمام».

[حكم باقي الرّاءات التي لم يذكرها النّاطم]

القاعدة الثّانية: هي التي ذكرها بقوله: «والتّفخيمُ في غير هذا أصلُهُ مُقِيمٌ»؛ والمعنى: أنّ الرّاء في غير هذا الذي ذكرناه من أسباب التّريق ولم يرد لها حكم في هذا الباب تبقى على أصلها الذي هو التّفخيم؛ وذلك في كلّ راء لم يتقدّم لها سبب من أسباب التّريق؛ كأن تكون الرّاء مفتوحة في أوّل الكلمة؛ مثل: ﴿رَبَّنَا﴾⁽¹⁰⁾، أو أن تكون مفتوحة في وسط الكلمة وقبلها فتح؛ نحو: ﴿وَرَحْمَتِي﴾⁽¹¹⁾، ﴿حَرَّمَ﴾⁽¹²⁾، أو أن تكون مفتوحة في وسط الكلمة وقبلها

(1) «سورة الأنبياء» الآية: 44.

(2) «سورة آل عمران» الآية: 183.

(3) «سورة هود» الآية: 10.

(4) «سورة يونس» الآية: 31.

(5) «سورة القمر» الآية: 45.

(6) «سورة المدثر» الآية: 26.

(7) «سورة الأنعام» الآية: 104.

(8) «سورة المدثر» الآية: 2.

(9) «سورة المدثر» الآية: 5.

(10) «سورة البقرة» الآية: 285.

(11) «سورة الأعراف» الآية: 156.

(12) «سورة النحل» الآية: 115.

ضمّ؛ نحو: ﴿يُرَآءُونَ﴾⁽¹⁾، أو أن تكون مفتوحة في وسط الكلمة وقبلها سكون غير الياء؛ نحو: ﴿مَشَرَبَهُمْ﴾⁽²⁾، أو أن تكون مفتوحة في وسط الكلمة وقبلها واو؛ ألف؛ نحو: ﴿يَحْجَارَةٌ﴾⁽³⁾، أو أن تكون مفتوحة في آخر الكلمة وقبلها فتح؛ مثل: نحو: ﴿بُجُورَهَا﴾⁽⁴⁾، أو أن تكون مفتوحة في آخر الكلمة وقبلها ضمّ؛ مثل: ﴿الْكُوْثَرُ﴾⁽⁵⁾، أو أن تكون مفتوحة في آخر الكلمة وقبلها ياء؛ مثل: ﴿كَبَرُ﴾⁽⁶⁾، أو أن تكون مفتوحة في آخر الكلمة وقبلها سكون غير الياء؛ مثل: ﴿الصَّخْرُ﴾⁽⁷⁾، أو أن تكون مفتوحة في آخر الكلمة وقبلها ألف؛ مثل: ﴿وَإِخْتَارُ﴾⁽⁸⁾، أو أن تكون مفتوحة في آخر الكلمة وقبلها واو؛ مثل: ﴿النُّورُ﴾⁽⁹⁾، أو أن تكون الراء مضمومة في أوّل الكلمة؛ نحو: ﴿رُؤَيْدًا﴾⁽¹⁰⁾، أو أن تكون مضمومة في وسط الكلمة وقبلها فتح؛ نحو: ﴿أَرْوَنِي﴾⁽¹¹⁾، أو أن تكون مضمومة في وسط الكلمة وقبلها ضمّ؛ نحو: ﴿تَشْكُرُونَ﴾⁽¹²⁾، أو أن تكون مضمومة في وسط الكلمة وقبلها سكون غير الياء؛ نحو: ﴿لَعَمْرُكَ﴾⁽¹³⁾، أو أن تكون مضمومة في وسط الكلمة وقبلها ألف؛ نحو: ﴿وَأَبْصَرُهُمْ﴾⁽¹⁴⁾، أو

(1) «سورة الماعون» الآية: 6.

(2) «سورة الأعراف» الآية: 160.

(3) «سورة الفيل» الآية: 4.

(4) «سورة الشمس» الآية: 8.

(5) «سورة الكوثر» الآية: 1.

(6) «سورة الصّفّ» الآية: 3.

(7) «سورة الفجر» الآية: 9.

(8) «سورة الأعراف» الآية: 155.

(9) «سورة الأعراف» الآية: 157.

(10) «سورة الطّارق» الآية: 17.

(11) «سورة الأحقاف» الآية: 3.

(12) «سورة الجاثية» الآية: 11.

(13) «سورة الحجر» الآية: 82.

(14) «سورة فصلت» الآية: 19.

أن تكون مضمومة في وسط الكلمة وقبلها واو؛ نحو: ﴿صُدُّوهُمْ﴾⁽¹⁾، أو أن تكون مضمومة في آخر الكلمة وقبلها فتح؛ نحو: ﴿الْأَبْتَرُ﴾⁽²⁾، أو أن تكون مضمومة في آخر الكلمة وقبلها ضمّ؛ نحو: ﴿التَّكَاثُرُ﴾⁽³⁾، ﴿سُرْرٌ﴾⁽⁴⁾، أو أن تكون مضمومة في آخر الكلمة وقبلها سكون غير الياء؛ نحو: ﴿نَصْرٌ﴾⁽⁵⁾، ﴿أَجْرٌ﴾⁽⁶⁾، أو أن تكون مضمومة في آخر الكلمة وقبلها ألف؛ نحو: ﴿الْفَهَارُ﴾⁽⁷⁾، ﴿نَارٌ﴾⁽⁸⁾، أو أن تكون مضمومة في آخر الكلمة وقبلها واو؛ نحو: ﴿الْعَبُورُ﴾⁽⁹⁾، ﴿شَكُورٌ﴾⁽¹⁰⁾، أو أن تكون الرّاء ساكنة في وسط الكلمة وقبلها فتح؛ مثل: ﴿وَأَرْسَلْ﴾⁽¹¹⁾، ﴿الْأَرْضِ﴾⁽¹²⁾، أو أن تكون الرّاء ساكنة في وسط الكلمة وقبلها ضمّ؛ مثل: ﴿نُزِّلْ﴾⁽¹³⁾، أو أن تكون الرّاء ساكنة في آخر الكلمة وقبلها فتح؛ مثل: ﴿تَفْهَرْ﴾⁽¹⁴⁾، أو أن تكون الرّاء ساكنة في آخر الكلمة وقبلها ضمّ؛ مثل: ﴿بَاهِجٌ﴾⁽¹⁵⁾؛ فجميع هذه الرّاءات لم يرد لها حكم في هذا الباب؛ فهي تبقى على أصلها من التّفخيم.

(1) «سورة النمل» الآية: 76.

(2) «سورة الكوثر» الآية: 3.

(3) «سورة التكاثر» الآية: 1.

(4) «سورة الغاشية» الآية: 13.

(5) «سورة النصر» الآية: 1.

(6) «سورة التين» الآية: 6.

(7) «سورة ص» الآية: 64.

(8) «سورة القارعة» الآية: 10.

(9) «سورة البروج» الآية: 14.

(10) «سورة التغابن» الآية: 17.

(11) «سورة الفيل» الآية: 3.

(12) «سورة الأحقاف» الآية: 3.

(13) «سورة الإسراء» الآية: 59.

(14) «سورة الضحى» الآية: 9.

(15) «سورة المدثر» الآية: 5.

باب اللّامات

هذا الباب مخصّص لأحكام اللّامات، والأصل في اللّام: التّريق عكس الرّاء؛ بدليل كثرة تريق اللّام واطّرادها في القرآن الكريم، وعدم احتياجها إلى سبب، وقد تغلّظ لسبب من الأسباب التي ستأتينا.

والمقصود بتغليظ اللّام: تسمينه، وبتريقه: إنحافه.

وبعض أهل العلم يصطلحون على تسمين اللّام بالتّغليظ، وعلى تسمين الرّاء بالتّفخيم، وبعضهم لم يراع هذا الاصطلاح؛ كالناظم رحمه الله كما سيأتينا في هذا الباب «باب اللّامات» عند قوله: «وَفَتَحَ لَامَ فَخْمٍ»، وقوله: «فَخَمَّهَا جُمَعٌ»، وقوله: «كُلُّ لَغَيْرِ الْكُسْرِ بِالتّفخيمِ» فنجده قد استعمل اصطلاح التّفخيم لا غير، وهو نفس الاصطلاح الذي استعمله في «باب الرّاءات» في قوله: «وَالدَّانِي كُلاًّ فَخَمًا»، وقوله: «فَخَمٌ»، وقوله: «وَالتّفخيمُ فِي غَيْرِ هَذَا أَصْلُهُ مُقِيمٌ»، فهو قد استعمل التّفخيم في البابين معاً ولم يستعمل التّغليظ.

قال الإمام عبد الرحمن أبو شامة: «التّغليظ في هذا الباب زيادة عمل في اللّام إلى جهة الارتفاع، وضده ترك ذلك، ومنهم من يعبر عن تركه بالتّريق، وعن التّغليظ بالتّفخيم، ثمّ التّغليظ إشباع الفتحة في اللّام، فلهذا لم يجئ في المكسورة ولا المضمومة ولا الساكنة»⁽¹⁾.

وباب اللّامات من الأبواب التي انفرد بها ورش رحمه الله كذلك، وفيما يأتي تفاصيله:

(1) «إبراز المعاني من حرز الأمان» (ص 261).

[قاعدة ورش في تغليظ اللّامات وشروطها]

قال الناظم رحمه الله:

(85) وَفَتَحَ لَامَ فَخْمٍ إِثْرَ الطَّاءِ عَنْ وَرْشِهِمْ وَالصَّادِ قُلْ وَالظَّاءِ

(86) يُفْتَحْنَ أَوْ يُسَكَّنْنَ
.....

أمر الناظم القارئ بتفخيم اللّام وتغليظها لورش دون قالون بخمسة شروط:

أولها: أن تكون اللّام مفتوحة؛ وهذا مستفاد من قوله: «وَفَتَحَ لَامَ فَخْمٍ»، وسواء كانت اللّام المفتوحة مخففة؛ مثل: ﴿صَلَّاتُهُمْ﴾⁽¹⁾، ﴿طَلَبًا﴾⁽²⁾، ﴿ظَلَمْنَاهُمْ﴾⁽³⁾، أو مشددة؛ نحو: ﴿يُصَلِّبُونَ﴾⁽⁴⁾، ﴿طَلَفَهَا﴾⁽⁵⁾، ﴿يُظْلِمُ﴾⁽⁶⁾، وسواء كانت متوسطة؛ مثل: ﴿صَلَحَ﴾⁽⁷⁾، ﴿بَانْظَلَفُوا﴾⁽⁸⁾، و﴿ظَلَمُوا﴾⁽⁹⁾، أو متطرّفة؛ نحو: ﴿يُؤْصَلُ﴾⁽¹⁰⁾، ﴿وَبَطَلَ﴾⁽¹¹⁾، ﴿ظَلَّ﴾⁽¹²⁾. وقيد اللّام بالفتح ليخرج اللّام المضمومة والمكسورة والسّاكنة؛ فإنّها لا تغلّظ ألّبتة؛ فاللّام

(1) «سورة الأنفال» الآية: 35.

(2) «سورة الكهف» الآية: 40.

(3) «سورة الزّخرف» الآية: 76.

(4) «سورة المائدة» الآية: 35.

(5) «سورة البقرة» الآية: 228.

(6) «سورة فصلت» الآية: 45.

(7) «سورة الرّعد» الآية: 25.

(8) «سورة القلم» الآية: 23.

(9) «سورة يونس» الآية: 13.

(10) «سورة الرّعد» الآية: 23.

(11) «سورة الأعراف» الآية: 117.

(12) «سورة النّحل» الآية: 58.

المضمومة مثل: ﴿بَطَّلَ﴾⁽¹⁾، ﴿تَطْلَعُ﴾⁽²⁾، ﴿لَظْلُومٌ﴾⁽³⁾، ﴿بَطَلُوا﴾⁽⁴⁾،
 ﴿لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا﴾⁽⁵⁾، والمكسورة نحو: ﴿مَطْلَعٌ﴾⁽⁶⁾، ﴿يَظْلِمُونَ﴾⁽⁷⁾،
 ﴿وَلَا صَلَبَتْكُمْ﴾⁽⁸⁾، ﴿الْقَصَلِ﴾⁽⁹⁾، والسّاكنة مثل: ﴿بَطَلْتُمْ﴾⁽¹⁰⁾،
 ﴿طَلَعَهَا﴾⁽¹¹⁾، ﴿صَلَّصِلِ﴾⁽¹²⁾.

ثانيها: أن يكون قبل اللّام: طاءٌ أو صادٌ أو ظاءٌ كما تقدّم في الأمثلة السابقة؛
 وهذا مأخوذ من قوله: «إِثْرَ الطَّاءِ عَنْ وَرَشِهِمْ وَالصَّادِ قُلْ وَالظَّاءِ»، وقد احترز
 بهذا الشرط عن غير هذه الحروف الثلاثة فهي غير مغلظة إذا اقترنت بغيرها؛
 مثل: ﴿الضَّلَلَةَ﴾⁽¹³⁾، ﴿السَّلَمَ﴾⁽¹⁴⁾، ﴿عَلَيْهِمْ﴾⁽¹⁵⁾.

ثالثها: أن تكون الأحرف الثلاثة السابقة إمّا مفتوحة؛ مثل: ﴿وَانْظَلَوْا﴾⁽¹⁶⁾،

(1) «سورة البقرة» الآية: 264.

(2) «سورة الكهف» الآية: 36.

(3) «سورة إبراهيم» الآية: 36.

(4) «سورة الحجر» الآية: 14.

(5) «سورة النساء» الآية: 101.

(6) «سورة الكهف» الآية: 36.

(7) «سورة العنكبوت» الآية: 40.

(8) «سورة طه» الآية: 70.

(9) «سورة الصّافات» الآية: 21.

(10) «سورة الواقعة» الآية: 68.

(11) «سورة الصّافات» الآية: 65.

(12) «سورة الحجر» الآية: 26.

(13) «سورة البقرة» الآية: 15.

(14) «سورة النساء» الآية: 90.

(15) «سورة الفاتحة» الآية: 7.

(16) «سورة ص» الآية: 5.

و﴿بَصَلَتْ﴾⁽¹⁾، و﴿ظَلَمْتُمْ﴾⁽²⁾، أو ساكنة؛ كقوله تعالى: ﴿مَطْلَع﴾⁽³⁾، و﴿وَأَصْلَحَ﴾⁽⁴⁾، و﴿أَظْلَمَ﴾⁽⁵⁾، وسواء كانت هذه الأحرف الثلاثة مشددة؛ مثل: ﴿الْطَّلُوقُ﴾⁽⁶⁾، و﴿الْصَّلَاةُ﴾⁽⁷⁾، أو مخففة؛ نحو: ﴿بَانْظِلْفَا﴾⁽⁸⁾، و﴿صَلْبُوهُ﴾⁽⁹⁾، و﴿ظَلَمَ﴾⁽¹⁰⁾. وهذا الشرط هو الذي عناه بقوله: «يُفْتَحْنَ أَوْ يُسَكَّنْنَ»؛ أي: الحروف الثلاثة، وفي نسخة: «يُفْتَحُ أَوْ يُسَكَّنُ»؛ أي: الطاء وما يتبعها من الحروف الثلاثة. وهذا الشرط احترز به عما إذا جاءت هذه الأحرف الثلاثة مضمومة أو مكسورة؛ فلا تغلظ اللام حينها؛ مثل: ﴿كَالْظُلُلِ﴾⁽¹¹⁾، ﴿ظِلَلُهُ﴾⁽¹²⁾، ﴿بُصِّلَتْ﴾⁽¹³⁾.

رابعها: أن تكون اللام بعد هذه الأحرف الثلاثة كما تقدم في الأمثلة، وليس قبلها، وهذا الشرط مأخوذ من قوله: «فَحَمَّ إِثْرَ»؛ أي: بعد. فإن كانت اللام قبل الأحرف الثلاثة فهي مرققة؛ مثل: ﴿بِاسْتَغْلَظَ﴾⁽¹⁴⁾، ﴿لَصْدِيفُونَ﴾⁽¹⁵⁾، ﴿بِاخْتَلَطَ﴾⁽¹⁶⁾.

(1) «سورة يوسف» الآية: 94.

(2) «سورة البقرة» الآية: 53.

(3) «سورة القدر» الآية: 5.

(4) «سورة المائدة» الآية: 41.

(5) «سورة الكهف» الآية: 15.

(6) «سورة البقرة» الآية: 227.

(7) «سورة البقرة» الآية: 109.

(8) «سورة الكهف» الآية: 76.

(9) «سورة النساء» الآية: 156.

(10) «سورة الكهف» الآية: 85.

(11) «سورة لقمان» الآية: 31.

(12) «سورة النحل» الآية: 48.

(13) «سورة فصلت» الآية: 2.

(14) «سورة الفتح» الآية: 29.

(15) «سورة الحجر» الآية: 64.

(16) «سورة الكهف» الآية: 44.

خامسها: أن تكون هذه الأحرف الثلاثة متصلة باللام كما سبقت أمثلته، وهذا الشرط مستفاد من قوله: «فَخَمَّ إِثْرُ»؛ أي: متصلة بها ومباشرة لها، فإن كانت منفصلة عنها فإنها لا تغلظ؛ مثل: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِيعْ مِنْكُمْ طَوْلًا﴾⁽¹⁾، و﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾⁽²⁾.

وقول الناظم: «وَقَتَحَ لَامَ فَخَمَّ»؛ أي: فخَم اللام المفتوحة؛ فالتخميم في اللام وليس في الحركة كما قد يتوهم من ظاهر قوله.

وتقدير البيت: فخَم اللام المفتوحة وغلظها لورش إذا جاءت بعد الطاء أو الصاد أو الظاء، سواء كانت هذه الأحرف الثلاثة مفتوحة أو ساكنة.

[الآلات التي فيها وجهان لورش]

قال الناظم رحمه الله:

.....ثُمَّ يَخْتَلِفُ فِي نَحْوِ ﴿طَالَ﴾، أَوْ بِمَا بِهِ وَقِفُ
(87) وَفِي ذَوَاتِ الْيَاءِ فَخَمَهَا جُمْعُ إِلَّا رُوُوسَ الْآيِ كَي تَأْتِي تَبَعُ

في هذين البيتين بيان لما فيه وجهان لورش من تغليظ اللام وترقيقها؛ فقال: «ثُمَّ يَخْتَلِفُ»، وفي نسخة أخرى: «وَالْوَجْهَانُ»؛ أي: التغليظ والترقيق، وذلك في ثلاث حالات:

الحالة الأولى: ما حال فيه الألف بين اللام المفتوحة وبين الصاد أو الطاء المفتوحين؛ وقد جاء ذلك في خمس كلمات؛ وهي: ﴿طَالَ﴾ من قوله تعالى: ﴿بَلْ مَتَّعْنَا هَؤُلَاءِ وَءَابَاءَهُمْ حَتَّى طَالَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ﴾⁽³⁾، و﴿أَبْطَالَ﴾ من

(1) «سورة النساء» الآية: 25.

(2) «سورة الفاتحة» الآية: 6.

(3) «سورة الأنبياء» الآية: 44.

قوله جَلَّ وعلا: ﴿أَبْطَالَ عَلَيْكُمْ الْعَهْدُ﴾⁽¹⁾، و﴿بَطَالَ﴾ من قوله جَلَّ جلاله: ﴿وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ بَطَالٌ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ بَقَسَتْ فُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ بَلْسِفُونَ﴾⁽²⁾، و﴿بَصَالًا﴾ من قوله تعالى: ﴿بِإِنْ أَرَادَا بِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾⁽³⁾، و﴿يَصْلَحَا﴾ من قوله جَلَّ ذكره: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَصْلَحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾⁽⁴⁾، ففي هذه الكلمات الخمس وجهان: تغليظ اللام وترقيقها، وهذا مأخوذ من قوله: «ثُمَّ يَخْتَلِفُ فِي نَحْوِ ﴿طَالَ﴾»، وفي نسخة أخرى: «وَالْوَجْهَانِ فِي نَحْوِ ﴿طَالَ﴾»؛ فمن رَقَّ فلاجل الفاصل الذي فصل بين اللام المفتوحة وبين الطاء والصاد المفتوحين، ومن غلَّظ فلاجل قوَّة الحروف المستعلية، والألف هوائي ضعيف غير حصين؛ فلم يعتد به.

وبالتَّرقيق قطع الدَّانِيَّ في «التَّيسِير»؛ إذ قال عن اللَّامات المغلَّظة: «اعلم أنَّ ورشًا كان يغلَّظ اللَّام إذا تحرَّكت بالفتح ووليها من قبلها صاد أو طاء أو طاء»⁽⁵⁾؛ ولم يذكر الكلمات الخمس التي حال فيها الألف بين اللام المفتوحة وبين حرفي الصاد والطاء؛ فيفهم منه ترقيقها لا غير.

وعليه فالتَّغليظ من زيادات الأئمة الشَّاطِبِيِّ وابن أَجْرُوم وابن بَرِّي على «التَّيسِير»؛ فقد قال الإمام الشَّاطِبِيُّ:

وَفِي ﴿طَالَ﴾ خُلْفٌ مَعَ ﴿بَصَالًا﴾.....⁽⁶⁾

(1) «سورة طه» الآية: 85.

(2) «سورة الحديد» الآية: 15.

(3) «سورة البقرة» الآية: 231.

(4) «سورة النساء» الآية: 127.

(5) «التَّيسِير» (ص 58).

(6) «حز الأمان» (رقم البيت: 361).

وقال الإمام ابن برّي:

وَالْخُلْفُ فِي ﴿طَالَ﴾ وَفِي ﴿بَصَالًا﴾.....⁽¹⁾

والمقدّم عندهم جميعاً التّغليظ في ﴿طَالَ﴾ وأخواتها الخمسة كما سيجيء ذلك صريحاً في كلام الإمام ابن آجروم وفي نظم الإمامين الشّاطبيّ وابن برّي، وهو المقدّم كذلك عند الإمام الدّاني في غير «التّيسير»؛ فقد قال في «جامع البيان»⁽²⁾: «فإن حال بين الصّاد والطّاء وبين اللّام ألف نحو قوله: ﴿بَصَالًا﴾، و﴿أَنْ يَصْلَحَا﴾، و﴿أَبْطَالَ﴾، وما أشبهه، كان في هذه اللّام أيضاً وجهان: التّفخيم؛ اعتداداً بقوة الحرف المستعلي، والترقيق؛ لأجل الفاصل الذي فصل بينه وبين اللّام، والتّغليظ أوجه؛ لأنّ ذلك الفاصل ألف والفتح منه».

وإذا أردت أن تقف على نحو ﴿طَالَ﴾ ففيها تفصيل؛ فإن كنت تقرؤها في الوصل بالترقيق اعتداداً بالألف الحاجز بين اللّام والطّاء وجب عليك في الوقف ترقيقها لا غير، وإن كنت تقرؤها بالتّفخيم على الوجه المقدّم في الأداء جاز لك في الوقف وجهان: الأوّل: التّفخيم؛ اعتباراً بأنّ اللّام مفتوحة وأنّ الألف ليس بحاجز بينها وبين الطّاء. والثّاني: الترقيق؛ اعتداداً بحالته الحالية من سكون اللّام ومن الألف الحاجز بين اللّام وبين الطّاء⁽³⁾. والذي جرى به العمل هو الوقف بالتّفخيم كالوصل.

وقول النّازم: «فِي نَحْوِ ﴿طَالَ﴾» يستفاد منه أنّه إن حال بين اللّام المفتوحة وبين الحروف الثلاثة غير الألف فلا تفخّم إطلاقاً؛ وهو كذلك نحو: ﴿طَوَلًا﴾⁽⁴⁾.

(1) «الدّرر اللوامع» (رقم البيت: 189).

(2) (789 / 2).

(3) ينظر: «الفجر السّاطع» لابن القاضيّ (3 / 420)، و«تقييد الشّيخ الرّاضي السّوسيّ عن شيخه ابن القاضيّ في القراءات السّبع» (اللوحة: 5) مخطوط.

(4) «سورة النّساء» الآية: 25.

تحرير:

إِذَا ضَمَمْتَ ﴿وَصَالًا﴾ إِلَى «مَدَّ الْبَدَل» كـ ﴿عَاتَيْتُمْ﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِإِنْ أَرَادَا وَصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا عَاتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ كَانَ لُورْش خَمْسَةَ أَوْجِهٍ فَقَطْ عَلَى طَرِيقَةِ الْمَشَارِقَةِ:

(1) تغليظ اللّام مع توسيط «مَدَّ الْبَدَل».

(2) تغليظ اللّام مع تطويل «مَدَّ الْبَدَل».

(3) ترقيق اللّام مع قصر «مَدَّ الْبَدَل».

(4) ترقيق اللّام مع توسيط «مَدَّ الْبَدَل».

(5) ترقيق اللّام مع تطويل «مَدَّ الْبَدَل».

أَمَّا الْوَجْهُ السَّادِسُ؛ وَهُوَ: تَغْلِيظُ اللَّامِ مَعَ قَصْرِ «مَدَّ الْبَدَل» فَمَمْتَعٌ عِنْدَ بَعْضِ الْمَشَارِقَةِ كَالْمَنْصُورِيِّ وَالطَّبَّاخِ نَقْلًا عَنْ شَيْوْخِهِمَا⁽¹⁾.

وَفِي هَذِهِ الْأَوْجِهَةِ أَنْشَدْنَا شَيْخَنَا مُصْطَفَى الْبَحَاوِيِّ لِلْإِمَامِ عَلِيِّ الْمِيهِيِّ:

رَفَّقُ ﴿وَصَالًا﴾ ثَلَاثَنَ لِبَدَلٍ فَخَمَّ بِلَا قَصْرِ وَعَنْ عِلْمٍ فَسَلَّ
وَلَيْسَ ذَا فِي ﴿طَالَ﴾ مَعَ ﴿يَصْلَحَا﴾ بِذَا جَرَى التَّخْرِيرُ خُذْ مُصَحِّحَا

وَمَعْنَى الْبَيْتِ الْأَخِيرِ أَنَّ الْأَوْجِهَ السَّتَّةَ كُلَّهَا جَائِزَةٌ فِي ﴿طَالَ﴾ وَ﴿بَطَالَ﴾ وَ﴿أَبْطَالَ﴾ وَ﴿يَصْلَحَا﴾ إِذَا اجْتَمَعَتْ مَعَ «مَدَّ الْبَدَل»، بِخِلَافِ ﴿وَصَالًا﴾ عِنْدَ اجْتِمَاعِهَا مَعَ «مَدَّ الْبَدَل» فَلَا يَجُوزُ فِيهَا إِلَّا خَمْسَةُ أَوْجِهٍ السَّابِقَةِ، وَيَمْنَعُ فِيهَا تَغْلِيظُ اللَّامِ مَعَ قَصْرِ «مَدَّ الْبَدَل»، وَهَذَا مَا جَرَى عَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ الْمَشَارِقَةِ.

(1) ينظر: «الإضاءة» للضَّبَّاع (ص 149)، و«شرح النظم الجامع» لعبد الفتاح القاضي (ص 74).

وبعض المشاركة منعوا وجه تغليظ اللّام مع قصر «مدّ البدل» في جميع الكلمات الخمسة، وفي ذلك يقول الإمام سليمان الجمزوري:

وَنَحْوُ ﴿وَصَالًا﴾ إِنْ تَرَقَّقَ فَثَلَّثَنَّ بِهِمْزٍ وَإِنْ غَلَّظَتْ فَالْقَصْرُ أَهْمِلًا⁽¹⁾

فإذا أردنا قراءة قوله تعالى ﴿وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أَتَوْا آلَ كَتَبَ مِن قَبْلُ بِطَالٍ عَلَيْهِمُ الْآمَدُ بَقَسَتْ فَلَوْبُهُمْ﴾⁽²⁾ على تحريرات الإمام الجمزوري كان فيها الأوجه الآتية:

(1) قصر «مدّ البدل» مع ترقيق اللّام.

(2) توسيط «مدّ البدل» مع تغليظ اللّام.

(3) توسيط «مدّ البدل» مع ترقيق اللّام.

(4) تطويل «مدّ البدل» مع تغليظ اللّام.

(5) تطويل «مدّ البدل» مع ترقيق اللّام.

وبعضهم كالإمام الإسقاطيّ جوّز جميع الأوجه الستّة السابقة ولم يمنع أيّ واحد منها عملاً بظاهر «حرز الأمان»؛ لأنه قدّم القصر في «مدّ البدل»، وذكر الوجهين في ﴿طَالٌ﴾ ونحوها، فظاهاه أنّ الأوجه الستّة جائزة⁽³⁾، فنقرأ قوله تعالى ﴿بَلْ مَتَّعْنَا هَؤُلَاءِ وَءَابَاءَهُمْ حَتَّى طَالَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ﴾⁽⁴⁾ بالأوجه الآتية:

(1) قصر «مدّ البدل» مع تغليظ اللّام.

(2) قصر «مدّ البدل» مع ترقيق اللّام.

(3) توسيط «مدّ البدل» مع تغليظ اللّام.

(1) «كنز المعاني بتحرير حرز الأمان» (ص 238).

(2) «سورة الحديد» الآية: 15.

(3) ينظر: «الإضاءة» (ص 149)، و«شرح النّظم الجامع» لعبد الفتّاح القاضي (ص 74)، وهامش «الفتح الرّحمانيّ شرح كنز المعاني» (ص 152-153).

(4) «سورة الأنبياء» الآية: 44.

(4) توسط «مدّ البدل» مع ترقيق اللّام.

(5) تطويل «مدّ البدل» مع تغليظ اللّام.

(6) تطويل «مدّ البدل» مع ترقيق اللّام.

الحالة الثانية ممّا فيه وجهان: إذا وقفنا على اللّام المفتوحة الواقعة بعد الأحرف الثلاثة الموجبة للتّغليظ؛ مثل ما إذا وقفنا على ﴿يُوصَلْ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾⁽¹⁾، أو على ﴿وَبَطَلْ﴾ من قوله جلّ جلاله: ﴿بَوَقَعَ الْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾⁽²⁾، أو على ﴿ظَلَّ﴾ في قوله ﷺ: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾⁽³⁾، ففي هذه الأمثلة ونحوها وجهان في حالة الوقف عليها: التّغليظ والترقيق، وهذا ما نصّ عليه بقوله: «أَوْ بِمَا بِهِ وَقْفٌ»، وفي نسخة أخرى: «أَوْ وَقُوفِ الْإِسْكَانِ»؛ أي: إذا وقفت بالإسكان على اللّام التي توفّرت فيها شروط التّغليظ، فالتّغليظ حملاً على الوصل وعدم الاعتداد بالسكون؛ لأنّه عارض ما جيء به إلّا من أجل الوقف، والترقيق اعتداداً بسكون اللّام المنطوق به في حالة الوقف. والوجهان في «التّيسير» و«حز الأمانى»، قال الإمام الدّاني: «إن وقعت اللّام طرفاً ووليتها الثلاثة الأحرف فالوقف عليها يحتمل التّغليظ والترقيق، والتّغليظ أقيس بناءً على الوصل»⁽⁴⁾.

وقال الإمام الشّاطبي:

.....وَعِنْدَمَا يُسَكَّنُ وَقَفًا.....⁽⁵⁾

(1) «سورة البقرة» الآية: 26.

(2) «سورة الأعراف» الآية: 117.

(3) «سورة النحل» الآية: 58.

(4) «التّيسير» (ص 58).

(5) «حز الأمانى» (رقم البيت: 361).

وتبعه الإمام ابن برّي فقال:

وَالْخُلْفُ فِي ﴿ظَالَ﴾ وَفِي ﴿وَصَالًا﴾ وَفِي «ذَوَاتِ الْيَاءِ» إِنْ أَمَالَ
وَفِي الَّذِي يُسَكَّنُ عِنْدَ الْوَقْفِ⁽¹⁾

والمقدم عندهم جميعاً التّغليظ كما سيصرّح به الناظم.

وهذا الخلاف حاصل في اللّام المفخّمة في حالة الوصل كما سبقت الإشارة إليه، وأمّا الوقف على اللّام في مثل: ﴿الْبَقُولُ﴾⁽²⁾، و﴿بَطْلٌ﴾⁽³⁾ فلا خلاف في ترفيقها للجميع وقفاً ووصلاً.

الحالة الثالثة ممّا فيه وجهان: ما جاءت فيه اللّام المتوفرة على شروط التّغليظ قبل «ذَوَاتِ الْيَاءِ»؛ أي: قبل الألف المنقلبة عن الياء، ولم يجئ ذلك إلّا مع الصّاد، وهي قسمان:

القسم الأوّل: ما كانت رأس آية؛ وهي في ثلاثة مواضع؛ وسيأتي ذكرها وحكمها عند قوله: «إِلَّا رُؤُوسَ الْآيِ كَيْ تَأْتِي تَبَعٌ».

القسم الثّاني: ما كانت غير رأس آية؛ وذلك في سبعة مواضع؛ وهي:

(1) ﴿مُصَلَّى﴾ في قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾⁽⁴⁾
في حالة الوقف على ﴿مُصَلَّى﴾؛ أمّا في حالة وصلها بما بعدها فلا خلاف في تغليظ لامها.

(2) ﴿يَصْلِيهَا﴾ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلِيهَا مَذْمُومًا مَذْخُورًا﴾⁽⁵⁾.

(1) «الدّر اللوامع» (رقم الآيات: 189-190).

(2) «سورة الصّافات» الآية: 21.

(3) «سورة البقرة» الآية: 264.

(4) «سورة البقرة» الآية: 124.

(5) «سورة الإسراء» الآية: 18.

(3) ﴿وَيُصَلِّي﴾ في قوله تعالى: ﴿وَيُصَلِّي سَعِيرًا﴾⁽¹⁾.

(4) ﴿يُصَلِّي﴾ في قوله تعالى: ﴿الَّذِي يُصَلِّي النَّارَ الْكُبْرَى﴾⁽²⁾ في حالة الوقف على ﴿يُصَلِّي﴾؛ أمّا في حال وصلها فلا غلاف في تغليظها.

(5) ﴿تُصَلِّي﴾ في قوله تعالى: ﴿تُصَلِّي نَارًا حَامِيَةً﴾⁽³⁾.

(6) ﴿لَا يُصَلِّيَهَا﴾ في قوله تعالى: ﴿لَا يُصَلِّيَهَا إِلَّا الْأَشْفَى﴾⁽⁴⁾.

(7) ﴿سَيُصَلِّي﴾ في قوله تعالى: ﴿سَيُصَلِّي نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾⁽⁵⁾.

فقد أخذ بعض أهل الأداء لورش في هذه المواضع السبعة بتغليظ لاماتها، وبعضهم بترقيقها⁽⁶⁾، وهذا ما أشار إليه الناظم بقوله: «وَفِي ذَوَاتِ الْيَاءِ»، وفي نسخة: «الْيَاءِ»؛ أي: لورش وجهان في اللام المتوقّرة على شروط التغليظ إذا جاءت قبل الألف المنقلبة عن الياء، فمن فخم فلاجل الصاد الموجب للتغليظ، ومن رقق فلاجل التمكن من التقليل.

وقد سبق لنا في «باب الفتح والإمالة وبين اللفظين» أنّ لورش وجهين في «ذوات الياء»: الفتح والتقليل، و﴿يُصَلِّيَهَا﴾ وباقي الكلمات السبعة من «ذوات الياء» كذلك، وعليه: فالتغليظ فيها يكون مع الفتح، والترقيق يكون مع التقليل، ولا يمكن الجمع بين تقليل اللام وتغليظها في آن واحد؛ لأنّ التغليظ يتطلب الاستعلاء، والتقليل يتطلب الانسفال، فهما ضدّان لا يجتمعان⁽⁷⁾.

(1) «سورة الانشقاق» الآية: 12.

(2) «سورة الأعلى» الآية: 12.

(3) «سورة الغاشية» الآية: 4.

(4) «سورة الليل» الآية: 15.

(5) «سورة المسد» الآية: 3.

(6) فالخلاف في هذه الكلمات السبع وارد في حالتي الوصل والوقف إلاّ ﴿مُصَلِّيَّ﴾ و﴿يُصَلِّي النَّارَ﴾ فإنّ الخلاف فيهما خاصّ بحالة الوقف عليهما، أمّا في حالة وصلهما بما بعدهما ففيهما التّفخيم لا غير من أجل الساكن.

(7) ينظر: «النشر» لابن الجزري (2/ 116)، و«إرشاد المريد» للضّبّاع (ص 111).

ووجها التَّغْلِيظِ والترقيق اللذان ذكرهما الإمام ابن آجروم في الكلمات السبعة جائزان عند من ذهب إلى التقليل في «ذوات الياء» من غير الكلمات السبعة، أمّا من ذهب إلى الفتح في «ذوات الياء» فلا خلاف له في تفخيمها، مثال ذلك: من فتح «ذوات الياء» في مثل: ﴿إِهْتَبَدَى﴾⁽¹⁾، و﴿وَكَبَى﴾⁽²⁾ ممّا فيه وجهان؛ فإنّه لا يجوز له في الكلمات السبعة كـ﴿يُضْلِيهَا﴾⁽³⁾ إلّا وجه واحد؛ وهو الفتح مع التَّغْلِيظِ، ومن قلّل «ذوات الياء» في مثل: ﴿إِهْتَبَدَى﴾، و﴿وَكَبَى﴾؛ فإنّه يجوز له في مثل ﴿يُضْلِيهَا﴾ وجهان: الأوّل: الفتح مع التَّغْلِيظِ، والثاني: التقليل مع الترقيق، لذلك قال الإمام ابن بري:

وَالْخُلْفُ فِي ﴿طَالَ﴾ وَفِي ﴿وَصَالًا﴾ وَفِي «ذَوَاتِ الْيَاءِ» إِنْ أَمَالَ⁽⁴⁾

يعني: أنّ الوجهين من التَّغْلِيظِ مع الفتح والترقيق مع التقليل جائزان في حالة القراءة بالتقليل فيما فيه وجهان من «ذوات الياء»، أمّا في حالة القراءة بالفتح في «ذوات الياء» فلا يجوز إلّا الفتح مع التَّغْلِيظِ. قال العلامة محمد بن عليّ اللجائي: «اعلم أنّ الوجهين المذكورين للأخوين - الأزرق والعتقي - مفرّعان على مذهب من يأخذ في «ذوات الياء» المجردة من الرّاء بالإمالة، وأمّا من يأخذ فيها بالفتح فإنّه يفتح ويفخّم في هذه بلا خلاف»⁽⁵⁾.

ولم يتعرّض الإمام الدّاني في «التيسير» لهذه اللّام إذا لم تكن رأس آية؛ وإنّما ذكّرها في حالة ما إذا كانت رأس آية فقط، فعلم من اقتصاره على ذلك أنّ ما كان غير رأس آية فيها التَّغْلِيظِ لا غير⁽⁶⁾. وكذلك يستفاد التَّغْلِيظِ فيها للإمام الدّاني من تمثيله بـ﴿يُضْلِيهَا﴾ في قوله: «اعلم أنّ ورشاً كان يغلّظ اللّام

(1) «سورة الإسراء» الآية: 15.

(2) «سورة الإسراء» الآية: 17.

(3) «سورة الإسراء» الآية: 18.

(4) ينظر: «الدّرر اللّوامع» لابن بري (رقم البيت: 189).

(5) «جمع المنافع» للّجائي (ص 16) مخطوط أصليّ بمكتبتي الخاصّة. وينظر كذلك:

(6) ينظر: «التيسير» للدّاني (ص 58).

إذا تحرّكت بالفتح ووليتها من قبلها صاد أو ظاء أو طاء، وتحرّكت هذه الحروف الثلاثة بالفتح أو سكنت لا غير؛ فالصاد نحو قوله: ﴿الصَّلَاةُ﴾، و﴿يُصَلِّيَهَا﴾، و﴿فَيُصَلِّبُ﴾، و﴿بِصَلِّي﴾، وشبهه⁽¹⁾، نعم نصّ على الوجهين معاً مع ترجيح التّغليظ في كتابه «جامع البيان في القراءات السّبع»⁽²⁾ فقال: «فإن أتت اللّام وقبلها صاد أيضاً وبعدها ألف منقلبة من ياء في غير فاصلة، وجملة ذلك خمسة مواضع: في «سبحان»: ﴿يُصَلِّيَهَا مَذْمُومًا﴾، وفي «الانشقاق»: ﴿وَيُصَلِّي سَعِيرًا﴾، وفي «الغاشية»: ﴿تُصَلِّي نَارًا حَامِيَةً﴾، وفي «الليل»: ﴿لَا يُصَلِّيَهَا إِلَّا الْأَشْفَى﴾، وفي «المسد»: ﴿سَيَصَلِّي نَارًا﴾، وكذا قوله: ﴿مِس مَفَامٍ إِبْرَاهِيمَ مُصَلَّى﴾ عند الوقف خاصة؛ لأنه منون، و﴿الذّي يَصَلِّي النَّارَ﴾؛ لأن الألف تذهب في الوصل على مذهبهما؛ في هذه اللام وجهان: التّغليظ والتّرقيق، فالتّغليظ على ما أصلاه في اللّام مع الصّاد، والتّرقيق على قولهما في إمالة الألف المنقلبة من الياء وما قبلها، والأقيس هاهنا التّغليظ».

والذي في «حرز الأمانى»: الوجهان معاً كما هو الشّأن عند الإمام ابن أَجْرُوم، قال الإمام الشّاطبي:

وَحُكْمُ «ذَوَاتِ الْيَاءِ» مِنْهَا كَهَذِهِ⁽³⁾

وتبعه الإمام ابن برّي في ذلك فقال:

وَالْخُلْفُ فِي وَفِي «ذَوَاتِ الْيَاءِ» إِنْ أَمَّالَا⁽⁴⁾

فيكون التّرقيق من زيادات الأئمة الشّاطبي وابن أَجْرُوم وابن برّي على كتاب «التّيسير».

(1) «التّيسير» (ص 58). وللمزيد عن مذهب الدّاني في ذلك ينظر: «بيان الخلاف والتّشهير» لابن القاضي (ص 170-171).

(2) (2/ 789).

(3) «حرز الأمانى» (رقم البيت: 362).

(4) «الدّرر اللّوامع» (رقم البيت: 189).

ثم ذكر الإمام ابن آجرؤم الوجه المقدم في هذه الحالات الثلاثة السابقة مما فيه وجهان لورش؛ فقال: «فَحْمَهَا جُمَعَ»، وفي نسخة: «وفخمها جمع»؛ أي: أن جميع ما تقدم مما فيه وجهان لورش يقدم فيه التفخيم. فقوله: «فَحْمَهَا جُمَعَ» يعود على الحالات الثلاثة السابقة؛ أي: قدم التفخيم فيما حالت فيه الألف بين اللام المفتوحة وبين الصاد والطاء المفتوحتين، وفيما جيئت فيه اللام المتوفرة على شروط التفخيم قبل الألف المنقلبة عن الياء ولم تكن رأس آية، وفيما وقفنا بالسكون على اللام المفخمة في الوصل.

فالتفخيم في الحالات الثلاثة السابقة هو الذي جرى عليه العمل في المغرب والمشرق؛ لقول الإمام الشاطبي:

..... وَالْمُفَخَّمُ فَضْلًا⁽¹⁾

ولقول الإمام ابن آجرؤم السابق:

..... فَحْمَهَا جُمَعَ

ولقول الإمام ابن بري:

..... فَغَلَّظَنُ وَاتْرُكُ سَبِيلَ الْخُلْفِ⁽²⁾

تحرير:

إذا اجتمع ما فيه وجهان من الكلمات السبعة؛ ك﴿تَصَلَّى﴾ مع «ذوات الياء»؛ ك﴿تُسْفَى﴾ و«مدّ البدل»؛ ك﴿-إِنِيَّة﴾ في قوله تعالى: ﴿تَصَلَّى تَارًا حَامِيَّةً تُسْفَى مِنْ عَيْنٍ -إِنِيَّة﴾⁽³⁾؛ فأهل التحريرات من المشاركة يحررون في ذلك أربعة أوجه فقط؛ وهي⁽⁴⁾:

(1) «حرز الأمان» (رقم البيت: 361).

(2) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 190).

(3) «سورة الغاشية» الآية: 4-5.

(4) ينظر: هامش «الفتح الرحمانى شرح كنز المعاني بتحرير حرز الأمان» (ص 91-92).

(1) تغليظ اللّام وفتحها في ﴿تَصَلَّى﴾، مع فتح ﴿تُسْفِي﴾، وقصر «مدّ البدل».

(2) تغليظ اللّام وفتحها في ﴿تَصَلَّى﴾، مع فتح ﴿تُسْفِي﴾، وطول «مدّ البدل».

(3) ترقيق اللّام وتقليلها في ﴿تَصَلَّى﴾، مع تقليل ﴿تُسْفِي﴾، وتوسيط «مدّ البدل».

(4) ترقيق اللّام وتقليلها في ﴿تَصَلَّى﴾، مع تقليل ﴿تُسْفِي﴾، وطول «مدّ البدل».

ومنهم من جَوّز ستّة أوجه الآتية:

(1) تغليظ اللّام وفتحها في ﴿تَصَلَّى﴾، مع فتح ﴿تُسْفِي﴾، وقصر «مدّ البدل».

(2) تغليظ اللّام وفتحها في ﴿تَصَلَّى﴾، مع فتح ﴿تُسْفِي﴾، وطول «مدّ البدل».

(3) تغليظ اللّام وفتحها في ﴿تَصَلَّى﴾، مع تقليل ﴿تُسْفِي﴾، وتوسيط «مدّ البدل».

(4) تغليظ اللّام وفتحها في ﴿تَصَلَّى﴾، مع تقليل ﴿تُسْفِي﴾، وطول «مدّ البدل».

(5) ترقيق اللّام وتقليلها في ﴿تَصَلَّى﴾، مع تقليل ﴿تُسْفِي﴾، وتوسيط «مدّ البدل».

(6) ترقيق اللّام وتقليلها في ﴿تَصَلَّى﴾، مع تقليل ﴿تُسْفِي﴾، وطول «مدّ البدل».

والمقدم من هذه الأوجه عند المشاركة هو: تغليظ اللام وفتحها في المواضع السبعة؛ مثل: ﴿تَصَلَّى﴾، مع فتح «ذوات الياء»؛ مثل: ﴿تُسْفَى﴾، وقصر «مدّ البدل».

والذي جرى به العمل عند المغاربة من هذه الأوجه واقتصروا عليه هو: تغليظ اللام وفتحها في المواضع السبعة؛ مثل: ﴿تَصَلَّى﴾، مع تقليل «ذوات الياء»؛ مثل: ﴿تُسْفَى﴾، وتوسيط «مدّ البدل».

[حكم اللام المتوفرة على شروط التّغليظ إذا جاءت قبل الألف المنقلبة عن الياء وكانت رأس آية]

لما ذكر الإمام ابن آجرؤم رحمه الله أنّ اللام المتوفرة على شروط التّغليظ إذا جاءت قبل الألف المنقلبة عن الياء فيها وجهان لورش استثنى منها ما وقعت رأس آية فقال: «إِلَّا رُؤُوسَ الْآيِ»، وفي نسخة أخرى: «إِلَّا الْفَوَاصِلَ»؛ وهما بمعنى واحد، فأخبر أنّه يجب ترقيق اللام لورش إذا كانت متوفرة على شروط التّغليظ وجاءت قبل الألف المنقلبة عن الياء وكانت رأس آية، وقد جاء ذلك في ثلاثة مواضع:

أولها: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّيْ﴾ ① وَلَكِنَّ كَذَّبَ وَتَوَلَّى ② ﴿⁽¹⁾.

ثانيها: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَجَّيْ﴾ ③ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ④ ﴿⁽²⁾.

ثالثها: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى ⑤ عَبْدًا إِذَا صَلَّى ⑥﴾⁽³⁾.

ونظم الإمام أبو وكيل ميمون الفخار المواضع الثلاثة فقال:

(1) «سورة القيامة» الآية: 30-31.

(2) «سورة الأعلى» الآية: 14-16.

(3) «سورة العلق» الآية: 9-10.

﴿صَلِّ وَلَكِنْ﴾ جَاءَ فِي «الْقِيَامَةِ» ﴿عَبْدًا إِذَا صَلَّي﴾ فَلَا مَلَامَةَ
﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ﴾ بِصَلِّ ﴿ثَلَاثَةً تَرْقِيْهَا نَجَلَى﴾⁽¹⁾

ثم علل الناظم سبب وجوب ترقيق اللام في هذه المواضع الثلاثة فقال:
«إِلَّا رُؤُوسَ الْآيِ كَي تَأْتِي تَبَعٌ»، وفي نسخة أخرى: «إِلَّا الْفَوَاصِلَ لِتَأْتِي فِي تَبَعٍ»؛
أي: إلّا رؤوس الآي فلا تقرأها بالتّغليظ وذلك حتّى تتناسب الفواصل كلّها
وتتناسق مع بعضها في التّقليل، وتأتي في إيقاع واحد، وقد تقدّم معنا في «باب
الفتح والإمالة وبين اللفظين» أنّ لورش في «ذوات الياء» إذا كانت في رؤوس
آي السّور الإحدى عشر: تقيّلها، لذلك فالمناسب للتّقليل هو: ترقيق اللّام
في هذه المواضع الثلاثة حتّى تتبع باقي الفواصل الأخرى التي معها ويحصل
التّناسب بينها.

وهذا الذي ذكره الناظم من وجوب ترقيق اللّام في رؤوس الآي هو ما
ذكره الإمام الشّاطبي بقوله:

وَعِنْدَ رُؤُوسِ الْآيِ تَرْقِيْهَا اعْتَلَى
وَتَبَعَهُ الْإِمَامُ ابْنُ بَرٍّ فَقَالَ:

وَفِي رُؤُوسِ الْآيِ خُذْ بِالتَّرْقِيْقِ تَتَّبِعْ وَتَتَّبِعْ سَبِيلَ التَّحْقِيْقِ⁽³⁾
وهذا هو الذي جرى به العمل عند المغاربة والمشاركة.

وهذا بخلاف ما في «التيسير» من جواز الوجهين، والمقدّم عنده: التّريق،
قال الإمام الدّاني: «فإن وقعت اللّام مع الصّاد في كلمة هي رأس آية في سورة

(1) «تحفة المنافع» (اللوحة: 61) مخطوط.

(2) «حز الأمانى» (رقم البيت: 362).

(3) «الدّرر اللوامع» (رقم البيت: 191).

أواخر آيها على ياء نحو ﴿وَلَا صَلَّيْ﴾ و﴿بَصَلَّيْ﴾ احتملت التَّغْلِيظُ والتَّرْقِيقُ،
والتَّرْقِيقُ أَقْيَسُ لِتَأْتِي الْآيَةُ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ⁽¹⁾.

والخلاصة على ما جرى به العمل: أَنَّ اللَّامَ المفتوحة إذا كان بعدها ألف
من «ذوات الياء» وقبل اللَّام صَاد مفتوحة فإنه يجوز الوجهان في تلك اللَّام إذا
لم تكن رأس آية: التَّغْلِيظُ والتَّرْقِيقُ، والمقدَّم التَّغْلِيظُ، فإن كانت رأس آية فيجب
التَّرْقِيقُ مع التَّخْفِيفِ حَتَّى تَتَنَاسَبَ الْآيَاتُ مع بعضها.

[حُكْمُ اللَّامِ فِي اسْمِ ﴿اللَّهِ﴾]

قال النَّاظِمُ رحمه الله:

88) وَاللَّامُ فِي ﴿اللَّهِ﴾ اسْمُ ذِي التَّعْظِيمِ كُلُّ لَغَيْرِ الْكَسْرِ بِالتَّفْخِيمِ

ختم الباب بذكر ما اتَّفَقَ عَلَيْهِ قَالُونَ وَوَرِثَ وَبَاقِي الْقُرَّاءِ مِنْ تَفْخِيمِ
اللَّامِ؛ وَذَلِكَ فِي لَفْظِ الْجَلَالَةِ؛ فَقَالَ: «وَاللَّامُ فِي ﴿اللَّهِ﴾ اسْمُ ذِي التَّعْظِيمِ»،
وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: «وَاللَّامُ فِي اسْمِ ﴿اللَّهِ﴾ ذِي التَّعْظِيمِ» وَفِي بَعْضِهَا: «وَاللَّامُ
فِي اسْمِ ﴿اللَّهِ﴾ لِلتَّعْظِيمِ»؛ أَي: جَمِيعُ الْقُرَّاءِ يَغْلِظُونَ وَيَفْخِمُونَ اللَّامَ فِي
اسْمِ ﴿اللَّهِ﴾ الْمَعْظَمِ إِذَا جَاءَ قَبْلَهُ غَيْرُ الْكَسْرِ؛ وَذَلِكَ بِأَن يَأْتِيَ قَبْلَهُ الضَّمُّ أَوْ
الْفَتْحُ؛ فَمِثَالُ الضَّمِّ: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾⁽²⁾، و﴿وَلِأَنَّهُ لَمَّا فَاَمَ
عَبْدُ اللَّهِ﴾⁽³⁾، وَمِثَالُ الْفَتْحِ: ﴿وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾⁽⁴⁾، و﴿أَلَنْ خَبَفَ اللَّهُ

(1) «التَّيسِير» (ص 58).

وَمَنْ تَبَعَ الْإِمَامَ الدَّانِيَّ فِي جَوَازِ الْوَجْهِينِ فِي اللَّامِ الْمُتَوَفَّرَةِ عَلَى شُرُوطِ التَّغْلِيظِ إِذَا جَاءَتْ
قَبْلَ الْأَلْفِ الْمُنْقَلِبَةِ عَنِ الْيَاءِ وَوَقَعَتْ رَأْسَ آيَةٍ مَعَ تَقْدِيمِ التَّرْقِيقِ: الْإِمَامُ أَبُو الْأَصْبَغِ عَيْسَى بْنُ
الْمُرَابِطِ الْبَلَنْسِيُّ فِي كِتَابِهِ «التَّقْرِيبُ وَالْحَرْشُ» (ص 140)، وَالْإِمَامُ ابْنُ الْقَصَّابِ شَيْخُ الْإِمَامِ
ابْنِ أَجْرُومَ فِي «تَقْرِيبِ الْمَعَانِي» (ص 282).

(2) «سُورَةُ النِّسَاءِ» آيَةُ: 11.

(3) «سُورَةُ الْجِنِّ» آيَةُ: 19.

(4) «سُورَةُ التَّوْبَةِ» آيَةُ: 99.

عَنْكُمْ⁽¹⁾، فيفتح لفظ الجلالة بعد الفتح والضّم حتّى ولو كان الحرف المفتوح والمضموم مرقّقان لورش؛ مثل: ﴿أَبْعَثْ إِلَهُ أَبْتِغِي حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُبَصَّلًا⁽²⁾﴾، ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ⁽³⁾﴾؛ فلا اعتبار لترقيق الراء في تفخيم اللّام وترقيقه.

أمّا إذا جاء قبل اللّام من اسم ﴿الله﴾ كسر فجميع القراء يرقّقونه، سواء كانت الكسرة لازمة أو عارضة، وسواء كانت متّصلة بها أو منفصلة عنها؛ مثل قوله تعالى: ﴿إِسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَاصْبِرُوا⁽⁴⁾﴾، و﴿يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ⁽⁵⁾﴾، و﴿فَلِأَيِّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً فُلِ اللَّهِ⁽⁶⁾﴾.

وكلّ ما تقدّم من التّغليظ بعد الفتح والضّم والترقيق بعد الكسر إنّما هو في حالة ما إذا وصلنا لفظ الجلالة بما قبله؛ فإن وقفنا على ما قبله وابتدأنا به: فتحنا همزة الوصل وفتحنا اللّام من أجل الفتح.

ويلحق بقاعدة تفخيم وترقيق اسم الجلالة لفظ: ﴿اللَّهُمَّ﴾؛ فتفخّم لامها إذا جاء قبلها فتح أو ضم؛ نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا⁽⁷⁾﴾، و﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ⁽⁸⁾﴾، وترقّق إذا جاء قبلها كسر؛ مثل قوله جلّ جلاله: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمُلْكِ⁽⁹⁾﴾، وهذا

(1) «سورة الأنفال» الآية: 67.

(2) «سورة الأنعام» الآية: 115.

(3) «سورة العنكبوت» الآية: 45.

(4) «سورة الأعراف» الآية: 127.

(5) «سورة التّحريم» الآية: 8.

(6) «سورة الأنعام» الآية: 20.

(7) «سورة المائدة» الآية: 116.

(8) «سورة الأنفال» الآية: 32.

(9) «سورة آل عمران» الآية: 26.

في حالة ما إذا وصلنا ﴿اللَّهُمَّ﴾ ﴿بما قبلها؛ فإن ابتدأنا بها فحَمْنَا اللَّامَ مع فتح همزة الوصل قبلها.

وعن هذه القاعدة قال الإمام الشاطبي:

وَكُلُّ لَدَى اسْمِ ﴿الله﴾ مِنْ بَعْدِ كَسْرَةٍ يُرَقِّقُهَا حَتَّى يَرُوقَ مُرْتَلَا
كَمَا فَخَّمُوهُ بَعْدَ فَتْحٍ وَضَمَّةٍ فَتَمَّ نِظَامُ الشَّمْلِ وَضَلًّا وَفَيْضًا⁽¹⁾
وقال الإمام ابن بري:
وَفُخِّمَتْ فِي ﴿الله﴾ وَ﴿اللَّهُمَّ﴾ لِلكُلِّ بَعْدَ فَتْحَةٍ أَوْ ضَمَّةٍ⁽²⁾

(1) «حرز الأمان» (رقم البيتين: 363-364).

(2) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 192).

بَابُ الرَّؤْمِ وَالْإِشْمَامِ

هذا الباب معقود لكيفية الوقف على أواخر كلم القرآن الكريم ممّا يتعلّق بأحكام الرّؤم والإشمام، مع بيان حكم اتّباع رسم المصحف العثمانيّ في حالة الوقف.

والوقف هو: قطع القارئ صوته على آخر الكلمة القرآنيّة زمنًا يتنفّس فيه عادة بنيّة استئناف القراءة والرجوع إليها.

فإن لم يتنفّس فيسمّى بالسّكت، وإن قطع القراءة ولم يعد إليها فيسمّى بالقطع.

ويكون الوقف في أواخر الكلمات القرآنيّة من رؤوس الآي وأواسطها، ولا يكون في وسط الكلمة ولا فيما اتّصل رسمًا.

وقد تقدّم تعريف الوقف والسّكت والقطع والفروق بينها في «باب البسملّة».

والوقف قد يكون بالسّكون، وقد يكون بالرّوم، وقد يكون بالإشمام، والوقف بالسّكون هو المختار عند القراء؛ لأنّه هو الأصل في الوقف، ولأنّه لما كان الوقف موضع تعب وإعياء اختير له الوقف بالسّكون الذي يعتبر أخفّ من الرّوم والإشمام. وقال الإمام الدّانيّ في تعليل الوقف بالسّكون⁽¹⁾: «اعلم أن الأصل أن يوقف على الكلم المتحرّكة في حال الوصل بالسّكون؛ لأن معنى الوقف على الحركة: أي: تتركها، كما يقال: وقفت عن كلام فلان؛ أي: تركته، ولأن الوقف أيضًا ضدّ الابتداء، فكما يخصّ الابتداء بالحركة، كذلك يخصّ الوقف بالسّكون؛ وذلك لغة أكثر العرب».

(1) في «جامع البيان» (2/ 825).

فالسكون عبارة عن تفرغ الحرف من الحركات الثلاث، ويسمى: الجزم؛ وهو القطع، والحرف المجزوم: مقطوع عن الحركة⁽¹⁾، فإذا أزلت الحركة جاء السكون، وإذا أزلت السكون جاء التحريك، فأمر الحرف دائر بين السكون والحركة.

والوقف بالسكون يكون في كل شيء، سواء كان آخر الحرف ذا حركة إعرابية كالرفع والجر والنصب، أو ذا حركة بنائية كالضم والكسر والفتح، وسواء كان مهموزاً أو غير مهموز، وسواء كان مشدداً أو مخففاً، وسواء سكن ما قبله أو تحرك.

والسكون قد يكون حياً؛ مثل: ﴿مُسْلِمِينَ﴾⁽²⁾، و﴿الْمُؤْمِنَاتِ﴾⁽³⁾، و﴿بَعْلُوهُ﴾⁽⁴⁾، وقد يكون ميتاً؛ نحو: ﴿إِلَهُ إِلَّا هُوَ﴾⁽⁵⁾، و﴿إِخْوَتِي﴾⁽⁶⁾.

والوقف بالسكون لم يذكره الناظم كما ذكره غيره من النّاطمين والمؤلفين؛ فممن ذكره: الإمام الشاطبي حين قال:

وَالْإِسْكَانُ أَصْلُ الْوَقْفِ وَهُوَ اشْتِقَاقُهُ مِنْ الْوَقْفِ عَنْ تَحْرِيكِ حَرْفٍ تَعَزَّلاً⁽⁷⁾

ومنهم الإمام ابن بري؛ فقد قال:

قِفْ بِالسُّكُونِ فَهُوَ أَصْلُ الْوَقْفِ دُونَ إِشَارَةِ لَشْكَلِ الْحَرْفِ⁽⁸⁾

(1) ينظر: «الدرر النثير» لابن أبي السّداد المالقي (2/ 605).

(2) «سورة النساء» الآية: 24.

(3) «سورة النساء» الآية: 25.

(4) «سورة المائدة» الآية: 81.

(5) «سورة النساء» الآية: 86.

(6) «سورة يوسف» الآية: 100.

(7) «حز الأمانى» (رقم البيت: 365).

(8) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 194).

وإنما لم يذكر الناظم الوقف بالسكون لأنه هو الأصل في الوقف، والأحسن في الأداء، واكتفى بذكر أحكام الوقف بالروم والإشمام ومحلّهما وموانعهما.

والإمام نافع لم يرد عنه نصّ في تجويز الروم والإشمام أو منعهما، وإنما جوّزهما له أكثر الحدّاق من أهل القراءات والأداء استحباباً، قال الإمام الدّاني: «ووردت الرواية عن الكوفيّين وأبي عمرو بالوقف على ذلك بالإشارة إلى الحركة، وسواء كانت إعراباً أو بناءً، والإشارة تكون رومًا وإشمامًا، والباقيون لم يأت عنهم في ذلك شيء، واستحباب أكثر شيوخننا من أهل القرآن أن يوقف في مذاهبهم بالإشارة؛ لما في ذلك من البيان»⁽¹⁾.

وقال الإمام الشاطبي:

وَعِنْدَ أَبِي عَمْرٍو وَكُوفِيَّهِمْ بِهِ مِنْ الرُّومِ وَالْإِشْمَامِ سَمْتُ تَجَمُّلاً
وَأَكْثَرُ أَعْلَامِ الْقُرْآنِ يَرَاهُمَا لِسَائِرِهِمْ أَوْلَى الْعَلَائِقِ مِطْوَلًا⁽²⁾

والروم هو: تضعيفك الصّوت بالحركة حتّى يذهب بذلك معظم صوتها فتسمع لها صوتاً خفياً يدركه الأعمى بحاسة سمعه، ويسمعه القريب المصغي دون البعيد⁽³⁾. قال الإمام الشاطبي:

وَرَوْمُكَ إِسْمَاعُ الْمُحَرِّكِ وَقِفًا بِصَوْتٍ خَفِيٍّ كُلِّ دَانٍ تَنَوَّلًا⁽⁴⁾

والإشمام هو: ضمّك شفّيتك بعد سُكون الحرف أصلاً، ولا يدرك معرفة ذلك الأعمى؛ لأنه لرؤية العين لا غير؛ إذ هو إيحاء بالعضو إلى الحركة⁽⁵⁾. قال الإمام الشاطبي:

(1) «التيسير في القراءات السبع» (ص 59).

(2) «حرز الأمان» (رقم البيت: 366-367).

(3) ينظر: «التيسير» (ص 58).

(4) «حرز الأمان» (رقم البيت: 368).

(5) ينظر: «التيسير» للدّاني (ص 58).

وَالْإِشْمَامُ إِطْبَاقُ الشِّفَاهِ بُعِيدَ مَا يُسْكَنُ لَا صَوْتٌ هُنَاكَ فَيُصَحِّلَا⁽¹⁾

فالإشمام لا سماع معه بل هو إشارة بالعضو لا غير، بخلاف الروم فيسمعه القريب دون البعيد، قال الإمام الحصري:

يُرَى رَوْمُنَا وَالْعُمِّي تَسْمَعُ صَوْتَهُ وَإِشْمَامُنَا مِثْلُ الْإِشَارَةِ بِالشُّفْرِ⁽²⁾

وقد جَوَزَ الروم والإشمام في الوقف للدلالة على حركة الحرف الموقوف عليه كيف يكون في الوصل، قال الإمام الداني:

وَالْإِخْتِيَارُ الْوَقْفُ بِالْإِشْمَامِ وَالرَّوْمُ فِي الْقُرْآنِ وَالْكَلامِ

لِمَا هُمَا عَنْهُ يُؤَدِّيَانِ مِنْ حَرَكَاتِ الْحَرْفِ وَالْبَيَانِ⁽³⁾

وقال الإمام ابن أبي السداد المالقي في شرح كلام الإمام الداني في «التيسير» في تعليل الوقف بالروم والإشمام: «وقوله: «لما في ذلك من البيان» يعني: لما في الوقف بالروم والإشمام من بيان الحركة التي تَثَبَّتْ في الوصل للحرف الموقوف عليه، وهذا التعليل يقتضي استحسان الوقف بالروم والإشمام إذا كان القارئ بحضرة من يسمع قراءته، أمّا إذا لم يكن بحضرة أحد يسمع تلاوته فلا يتأكد الوقف إذ ذاك بالروم والإشمام؛ لأنه غير محتاج إلى أن يُبَيِّنَ لنفسه. وعند حضور الغير يتأكد ذلك ليحصل البيان للسامع؛ فإن كان السامع عالمًا بذلك علم صحّة عمل القارئ، وإن كان غير عالم كان في ذلك تنبيه له ليعلم حُكْمَ ذلك الحرف الموقوف عليه كيف هو في الوصل؟ وإن كان القارئ متعلّمًا ظهر عليه بين يدي المتعلّم هل أصاب فيقرّه، أو أخطأ فيعلّمه. قال العبد: وكثيرًا ما يعرض لي مع المتعلّم في مواضع من القرآن يكون القارئ قد اعتاد الوقف عليها، ولم ينبّه على وصلها، كقوله تعالى: ﴿وَبَقِيَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾، و﴿إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتُ إِلَيْكَ

(1) «حرز الأمان» (رقم البيت: 369).

(2) «القصيدة الحصرية» (رقم البيت: 128).

(3) «المنبهة» (2) / 685 / البيتان: 1090-1091.

مِنْ خَيْرٍ بَفَيْرٍ ﴿﴾ فيقف القارئ على ﴿عَلِيمٌ﴾ و﴿بَفَيْرٌ﴾ بالسكون على عادته؛ فأشعر بأنه لا يحسن الوصل، فأمره بوصلها، فيقرأ ﴿عَلِيمٌ﴾ و﴿بَفَيْرٌ﴾ بالخفض. وكذلك أجدهم قد اعتادوا الوقف على قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ أَنْ تَرْغَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي﴾ فأشعر أنه لا يدري كيف يصل، فأمره بالوصل، فلا يدري هل يفتح الياء أو يسكنها، وكثيراً ما يسبق إليهم فتحها في قراءة قالون، فأنبّهه إذا ذاك على أنه لا يفتحها إلا ورش، وكذلك يقفون في «سورة الرحمن» عزّ وجلّ على رؤوس الآي فأشعر بأنهم لا يحسنون الوصل، فأمر القارئ بالوصل، فكثيراً ما يصل: ﴿وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾، و﴿مُذْهَبَاتٍ﴾ بتنوين النون، إلى غير ذلك ممّا يحتاج المعلم أن يتفقد فيه حال المبتدئ⁽¹⁾.

ولا علامة للرّوم والإشمام في رسم وضبط القرآن الكريم.

وفيما يأتي تفاصيل ما ذكره الناظم عن الرّوم والإشمام:

[الحركات التي يجوز فيها الرّوم والإشمام والتي يمنعان فيها]

قال الناظم رحمه الله:

(89) رُمْ وَاقِفًا أَوْ أَشْمِمِ الْمَرْفُوعَا وَالنَّصْبُ أَضْحَى فِيهِمَا مَمْنُوعَا
(90) وَالْكَسْرَ رُمَةً.....

خَيْرَ النَّاطِمِ الْقَارِئُ بِقِرَاءَةِ نَافِعٍ وَغَيْرِهِ بَيْنَ أَنْ يَقِفَ بِالرّومِ أَوْ بِالْإشْمَامِ فِي أَوَاخِرِ الْكَلِمَاتِ الْمَرْفُوعَةِ وَالْمُضْمُومَةِ فَقَالَ: «رُمْ وَاقِفًا أَوْ أَشْمِمِ الْمَرْفُوعَا»، فمثال المرفوع: الكلمات الأخيرة في الآيات الآتية: ﴿إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾⁽²⁾،

(1) «الدّر الثّبير» (2/ 610-611).

(2) «سورة البقرة» الآية: 180.

﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾⁽¹⁾، ﴿وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾⁽²⁾، ومثال المضموم: قَبْلُ وبعْدُ من قوله تعالى: ﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾⁽³⁾، فقوله: «رُمْ وَاقِفًا أَوْ أَشْمِمِ الْمَرْفُوعَا»؛ أي: يجوز لك الرُّوم والإشمام حال كونك وقفت على الحرف المرفوع؛ أي: والمضموم. وفي نسخة: «أَشْمِمِ وَرُمْ صَمًّا وَرَفْعًا وَاقِفًا» وهو أوضح في بيان ألقاب الإعراب والبناء.

وإطلاق النّاطم الحرف المرفوع والمضموم يشمل المشدّد والمخفّف، والمهموز وغير المهموز، والمنون وغير المنون؛ وهو كذلك كما يظهر من الأمثلة التي سقتها.

تنبيه:

عند الوقف بالرّوم يجب حذف التّنوين من الكلمات المنونة، و«ياوات الزّوائد»، والواو والياء اللّتين تلحقان «هاء الكناية» عند من يجوز رومها، وكذلك الواو التي تلحق ميم الجمع عند من يجوز رومها، فيجب حذف كلّ ذلك في الرّوم كما تحذف في حالة الوقف بالسّكون المحض، قال العلامة عثمان بن سليمان مراد:

وَلَا تَنْوُنْ حَالَ رَوْمٍ حَصًّا وَلَا وَإِنْ تَرُمْ «هَا مُضْمَرٍ» لَا تَصِلَا⁽⁴⁾

ثم ذكر الإمام ابن آجروم الحركات التي يمنع الوقف عليها بالرّوم والإشمام فقال: «وَالنَّصْبُ أَضْحَى فِيهِمَا مَمْنُوعَا»؛ أي: أنّ الرّوم والإشمام يمتنعان في النّصب؛ أي: وفي الفتح كذلك. وفي نسخة: «وَالْفَتْحُ وَالنَّصْبُ ... فَخُذْ بِالْمَنْعِ»؛ وهو أبين في إيضاح الحركات التي لا يجوز فيها الرّوم والإشمام؛ وهي:

(1) «سورة البقرة» الآية: 35.

(2) «سورة البقرة» الآية: 104.

(3) «سورة الرّوم» الآية: 3.

(4) «سفينة القراء» (رقم البيت: 322).

النَّصْب من حركات الإعراب والفتح من حركات البناء، فلا يجوز لنافع ولا غيره من القراء الوقف بالروم والإشمام على الكلمات المنصوبة والمفتوحة، سواء كانت منوثة أو غير منوثة؛ فمثال المنصوب: الكلمات الأخيرة في الآيات الآتية: ﴿إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾⁽¹⁾، ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾⁽²⁾، ﴿مِنْهُمْ تَامِيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي﴾⁽³⁾، ﴿وَلْيَعْلَمْ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ﴾⁽⁴⁾، ومثال المفتوح: ﴿إِلَى﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَتَّبِعْ إِلَّا مَا يُوجِي إِلَى﴾⁽⁵⁾، و﴿هُوَ﴾ في قوله ﷻ: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾⁽⁶⁾.

ثم بعد ذلك ذكر الناظم ما اختص به الروم من الحركات فقال: «وَالْكَسْرُ رُْمُهُ»؛ أي: يجوز لك الوقف بالروم دون الإشمام في الكلمات المكسورة؛ أي: والمجرورة كذلك. وفي نسخة: «وَالرَّوْمُ فِي كَسْرٍ وَجَرٍّ عُرْفًا»؛ وكلامه هنا أفضل لِعَدِّهِ حركات البناء والإعراب التي اختص بها الروم؛ وهي: الكسر والجر، وإطلاقه الكسر والجر يشمل المشدّد والمخفّف، والمهموز وغير المهموز، والمنون وغير المنون، فمثال المجرور: الكلمات الأخيرة في الآيات الآتية: ﴿تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾⁽⁷⁾، و﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعٌ دَلِيلٌ﴾⁽⁸⁾، و﴿مَا لَهُمْ مِّنْ دُونِهِ مِّنْ وَلِيٍّ﴾⁽⁹⁾، ومثال المكسور: ﴿هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا هَؤُلَاءِ﴾⁽¹⁰⁾.

(1) «سورة الفاتحة» الآية: 5.

(2) «سورة النساء» الآية: 11.

(3) «سورة البقرة» الآية: 77.

(4) «سورة آل عمران» الآية: 140.

(5) «سورة الأنعام» الآية: 51.

(6) «سورة النساء» الآية: 86.

(7) «سورة فصلت» الآية: 41.

(8) «سورة إبراهيم» الآية: 41.

(9) «سورة الكهف» الآية: 26.

(10) «سورة النساء» الآية: 142.

و﴿قَبَائِيءَ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾⁽¹⁾، أمّا الإشمام فلا يجوز في الكسر والجرّ. وقد تحصل ممّا تقدّم: أنّ الحركات بالنسبة للرّوم والإشمام على ثلاثة أقسام:

- (1) قسم يجوز فيه الرّوم والإشمام؛ وهو الرّفْع والضمّ.
 - (2) قسم يجوز فيه الرّوم فقط دون الإشمام؛ وهو الجرّ والكسر.
 - (3) قسم لا يجوز فيه الرّوم والإشمام؛ وهو النّصب والفتح.
- فإذا أردنا أن نقف على المضموم والمرفوع؛ مثل: ﴿قَبْلُ﴾⁽²⁾، و﴿الْعُمُرُ﴾⁽³⁾؛ فيجوز ثلاثة أوجه: السّكون والرّوم والإشمام، وإذا أردنا أن نقف على المكسور والمجرور؛ نحو: ﴿هَؤُلَاءِ﴾⁽⁴⁾، و﴿مُكْرِمٍ﴾⁽⁵⁾؛ فيجوز الوجهان: السّكون والرّوم، وإذا أردنا أن نقف على المفتوح والمنصوب؛ مثل: ﴿ذَلِكَ﴾⁽⁶⁾، و﴿آخِرٌ﴾⁽⁷⁾؛ فلا يجوز إلّا السّكون فقط.

وقد نوّعْتُ بين الأمثلة لتشمل المعربات والمبنيّات، فلا يظنّ القارئ أنّ الرّوم والإشمام يكونان في الكلمات المعربة دون الكلمات المبنية أو العكس، وقد ورد معنى البيتين الأولين في نسخة أخرى من نظم «البارع» هكذا:

أَشْمِمُ وَرُمٌ ضَمًّا وَرَفْعًا وَقَفًّا وَالرَّوْمُ فِي كَسْرٍ وَجَرٍّ عُرْفًا
وَالْفَتْحُ وَالنَّصْبُ وَمِيمُ الْجَمْعِ وَهَاءُ تَأْنِيثٍ فَخُذْ بِالْمَنْعِ

(1) «سورة الرّحمن» الآية: 14.

(2) «سورة إبراهيم» الآية: 24.

(3) «سورة الأنبياء» الآية: 44.

(4) «سورة النّساء» الآية: 142.

(5) «سورة الحجّ» الآية: 18.

(6) «سورة النّور» الآية: 45.

(7) «سورة المؤمنون» الآية: 14.

وهذان البيتان أحسنُ ترتيباً ممّا في النسخة الأخرى، وأجمعُ لألقاب الإعراب والبناء.

والفرق بين حركات الإعراب والبناء أنّ حركات الإعراب تتغيّر باختلاف العوامل الدّاخلية عليها وتنتقل من حالة إلى حالة أخرى، بخلاف حركات البناء فهي تلتزم حركة واحدة، فالْمُعَرَّبُ إذاً هو: الَّذِي يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِدخول العوامل عليه، وحركاته أربعة: الرّفع، والنّصب، والجَرّ، والجزم. والمَبْنِيُّ هو: الَّذِي لَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِدخول العوامل عليه، وحركاته أربعة؛ وهي: الضّمّ، والفتح، والكسر، والسّكون.

وممّا حفظناه في الصّغر بيتين جمعا ألقاب البناء وألقاب الإعراب يقول فيهما النّاطم:

ضَمُّ سُكُونٌ ثُمَّ فَتْحٌ كَسْرٌ رَفْعٌ وَنَصْبٌ ثُمَّ جَزْمٌ جَرٌّ
فَشَطْرُهُ الْأَوَّلُ لِبِنَا لَقَبٌ وَالثَّانِي لِلْإِعْرَابِ حُكْمٌ قَدْ وَجَبَ

تنبيه:

قال الإمام أحمد بن عليّ بن شعيب: «المعتبر في جواز الرّوم والإشمام: الحركة الظّاهرة الملفوظ بها ولو نابت عن غيرها، لا المقدّرة ولو نابت عنها غيرها؛ فيجوز الرّوم والإشمام في الوقف على ﴿نَعْبُدُ﴾ وشبهه، ويمتنعان على ﴿نَدْعُو﴾ ونحوه، ويجوز الرّوم في الوقف على ﴿يَعْدَابِ﴾ وشبهه...، ويمتنع في الوقف على ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ وشبهه»⁽⁸⁾.

وقال العلامة عثمان بن سليمان مراد:

وَالْقَصْدُ بِالْجَرِّ وَالْإِتِّصَابُ حَرَكَهُ الْآخِرُ لَا الْإِعْرَابُ
فَالْجَرُّ قَدْ يُنْصَبُ وَالنَّصْبُ يُجَرُّ وَالرَّفْعُ قَدْ يَأْتِي بِهِ نَصْبٌ وَجَرٌّ

(8) «إتقان الصّنع» لأحمد بن عليّ بن شعيب (ص 26) مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصّة.

نَحْوُ: ﴿إِلَى ثَمُودَ﴾ وَ﴿الْبَنَاتِ﴾ وَ﴿تَعْلَمُونَ﴾ وَ﴿تَجْرِي﴾ آتِي⁽¹⁾

[موانع الروم والإشمام]

قال النّازم رحمه الله:

..... ثُمَّ مَا لِلسَّائِكِينَ لَمْ يَدْخُلَاهُ أَوْ لِنَقْلِ كَائِنِ
(91) وَ﴿هُمْ﴾، وَ﴿جَنَّةٍ﴾، ثُمَّ هَاءُ الْمُضْمَرِ إِنْ ضُمَّ حَرْفٌ قَبْلَهَا أَوْ يُكْسَرِ
(92) أَوْ وَاوْ أَوْ يَاءٌ وَبَعْضُ النَّاسِ أَجْرَاهُمَا فِيهِ عَلَى الْقِيَاسِ

بعدما أطلق النّازم في الأبيات السابقة أنّ الروم يجوز في جميع الكلمات المضمومة والمرفوعة والمكسورة والمجرورة، وأنّ الإشمام يجوز في جميع الكلمات المضمومة والمرفوعة؛ قيّد في هذه الأبيات: الأشياء التي يمنع فيها الروم والإشمام، فيجب الوقوف عليها بالسكون فقط.

وفي نسخة أخرى ذكر هذه الموانع بقوله:

وَالْفَتْحُ وَالنَّصْبُ وَمِيمُ الْجَمْعِ وَهَاءُ تَأْنِيثٍ فَخُذْ بِالْمَنْعِ
وَعَارِضُ الشَّكْلِ وَهَاءُ الْمُضْمَرِ إِنْ ضُمَّ حَرْفٌ قَبْلَهَا أَوْ يُكْسَرِ

وفيما يأتي تفاصيل هذه الموانع:

المانع الأول: الفتح والنصب؛ وقد تقدّم الحديث عنهما بالتفصيل والتمثيل في شرح قوله: «وَالنَّصْبُ أَضْحَى فِيهِمَا مَمْنُوعًا»، وفي نسخة: «وَالْفَتْحُ وَالنَّصْبُ ... فَخُذْ بِالْمَنْعِ»، فمثال المنصوب: ﴿إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾⁽²⁾، ومثال المفتوح: ﴿لَنْ أَتَّبِعَ إِلَّا مَا يُوجِيءُ إِلَيَّ﴾⁽³⁾، وعلة منع الروم في المنصوب

(1) «سفينة القراء» (رقم الأبيات: 319-321).

(2) «سورة الفاتحة» الآية: 5.

(3) «سورة الأنعام» الآية: 51.

والمفتوح ألا يجتمع خفيفان فيؤول بذلك إلى السكون وتخفي الحركة؛ لأنّ الفتح والنصب خفيفان ولا يقبلان التبويض كما تقبله الضمة والرفع والكسر والجرّ مثلاً لثقلها، فإذا ما خرج بعض الحركة في النصب والفتح خرج سائرهما، والروم ضعيف لضعف حركته، فإذا اجتمع الخفيفان ربّما آل الأمر إلى السكون؛ فلأجل ذلك مُنِعَ الروم فيهما، قال الإمام ابن بري في تعليل منعهما في النصب والفتح:

وَلَا يَرَى فِي النَّصْبِ لِلْقُرَاءِ وَالْفَتْحِ لِلْخَفَةِ وَالْخَفَاءِ⁽¹⁾

ووجه منع الإشمام في النصب والفتح هو أنّ صفة الإشمام انضمام الشفتين فلا يمكن أن تجتمع مع النصب والفتح اللذين تنبسط وتفتح فيهما الشفتان، وهو نفسه علّة منع الإشمام في الكسر والجرّ اللذين تنحطّ وتنخفض فيهما الشفتان، فلا تتناسب صفة الإشمام - وهي ضمّ الشفتين - إلا مع الضمّ والرفع.

المانع الثاني: الساكن؛ فالكلمة الساكنة في الوصل يجب الوقف عليها بالسكون فقط كحالة وصله، ولا يجوز فيها روم ولا إشمام؛ مثل: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾⁽²⁾، وهذا المانع أشار إليه بقوله: «ثُمَّ مَا لِلْسَّاكِنِ لَمْ يَدْخُلَاهُ»؛ أي: أنّ الروم والإشمام لا يدخلان الحرف الساكن؛ لأنّ فائدة الروم والإشمام هو الإشارة إلى حركة الحرف، فإذا كان الحرف ساكناً فلا يبيّن شيء نشير؟

المانع الثالث: الشّكل العارض؛ سواء كان فتحاً أو ضمّاً أو كسراً؛ وهذا المانع هو الذي ذكره بقوله: «أَوْ لِنَقْلِ كَائِنٍ»، وفي نسخة أخرى: «وَعَارِضُ الشَّكْلِ»؛ وقوله الأخير أعمّ وأشمل، والمقصود بها: الحركة العارضة التي جيء بها في الوصل بسبب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها في رواية ورش أو من أجل التخلّص من التقاء الساكنين في قراءة جميع القراء ثم حذفت تلك

(1) «الدّرر اللوامع» (رقم البيت: 198).

(2) «سورة الإخلاص» الآية: 3.

الحركة في الوقف؛ فمثال النقل لورش: ﴿بَاذْهَبَ أَنْتَ﴾⁽¹⁾، و﴿وَأَنْحَرِ إِنَّ﴾⁽²⁾، و﴿لَا تُؤْتِيْنِمُ﴾⁽³⁾ و﴿حَامِيَةُ أَلْهَيْكُمْ﴾⁽⁴⁾، و﴿خَوَانًا أَثِيمًا﴾⁽⁵⁾، و﴿طَيِّبَتِ احِلَّت﴾⁽⁶⁾، ومثال التقاء الساكنين لجميع القراء: ﴿أَلَمْ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾⁽⁷⁾، و﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾⁽⁸⁾، و﴿أَشْتَرُوا الضَّلَالَةَ﴾⁽⁹⁾؛ فالواجب: الوقف على تلك الحركة بالسكون في الجميع، ولا يجوز فيها روم ولا إشماء؛ لأن الأصل في تلك الكلمات: السكون، وإنما حُرِّكَتْ لعارض، وقد زال العارض بالوقف عليها، فترجع إلى أصلها الذي هو السكون.

المانع الرابع: ميم الجمع على القول الراجح؛ وهي التي عنها بقوله: ﴿هُمْ﴾، وفي نسخة: «وَمِيمُ الْجَمْعِ»؛ مثل: ﴿كَانُوا هُمْ أَشَدَّ﴾⁽¹⁰⁾، و﴿وَمَا تَذَخَّرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ وَإِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَّكُمْ﴾⁽¹¹⁾.

وقد اختلف القراء في جواز الروم والإشمام في «ميم الجمع» وعدمه؛ فقد ذهب غالبهم إلى المنع؛ ومنهم: الإمامان أبو عمرو الداني ومحمد بن شريح الرعيّني⁽¹²⁾؛ فقد قال الإمام الداني عن منعهما فيهما مع تعليل ذلك: «فأما الحركة العارضة وحركة ميم الجمع في مذهب من ضمها على الأصل فلا تجوز الإشارة

(1) «سورة المائدة» الآية: 26.

(2) «سورة الكوثر» الآية: 2-3.

(3) «سورة المائدة» الآية: 43.

(4) «سورة القارعة» الآية: 10- «سورة التكاثر» الآية: 1.

(5) «سورة النساء» الآية: 106.

(6) «سورة النساء» الآية: 159.

(7) «سورة آل عمران» الآية: 1.

(8) «سورة الإسراء» الآية: 110.

(9) «سورة البقرة» الآية: 15.

(10) «سورة غافر» الآية: 21.

(11) «سورة آل عمران» الآية: 84.

(12) في «رسالة ورش عن نافع» (ص 89).

إِلَيْهِمَا بَرُومٌ وَلَا بِأَشْمَامٍ؛ لَذَاهِبَهُمَا عِنْدَ الْوَقْفِ أَصْلًا، وَكَذَلِكَ هَاءُ التَّأْنِيثِ لَا تَرَامُ وَلَا تَشْمُ؛ لَكُونِهَا سَاكِنَةً وَلَا حَظًّا لَهَا فِي الْحَرَكَةِ»⁽¹⁾.

وذهب بعضهم إلى الجواز كسائر الحروف؛ ومنهم: الإمام مكي بن أبي طالب القيسي؛ فقد قال: «ومن ذلك ميم الجمع؛ وقد أغفل القراء الكلام عليها؛ والذي يجب فيها على قياس شرطهم أن يجوز فيها الروم والإشمام؛ لأنهم يقولون: لا فرق بين حركة الإعراب وحركة البناء في جواز الروم والإشمام، فالذي يروم ويشم حركة الميم على النص غير مفارق له، والذي لا يروم حركة الميم خارج على النص بغير رواية»⁽²⁾.

قال الإمام محمد بن أبي جمعة الوهراني في الحديث عن المذهبين في «ميم الجمع»:

وَحُخْلَفُ بِأَشْمَامٍ وَرُومٍ وَجَوَزَنُ	لِمَكِّيهِمْ وَالْدَّانِي بِالْمَنْعِ قَدْ عَلَا
وَحُجَّتُهُ رَبَطٌ لَوَاوٍ بِضَمَّةٍ	بِوَضَلٍ وَإِسْقَاطٍ بِوَقْفٍ تَنْقَلَا
وَلَوْ قَدْ جَرَى رُومٌ يَجِيءُ بِضَمِّهَا	وَكَيفَ وَحَالُ الْوَقْفِ تَسْكِينُهَا انْجَلَا
وَحُجَّةٌ مَكِّيٌّ بِإِطْلَاقِ رُومِهِ	وَإِشْمَامِهِ فِي الضَّمِّ وَالرَّفْعِ مُسْجَلَا
وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ يَحْكُمَ وَإِنَّهُمْ	وَقُلْ رَبَطُهَا بِالْوَاوِ لَيْسَ مُعَوَّلَا
نَعَمْ أَشْبَهَتْ «هَاءُ الْكِنَايَةِ» عِنْدَهُ	وَمَا ذَاكَ بِالْمَرَضِيِّ بِتَجْرِيدِهِ اعْقَلَا ⁽³⁾

وَمَنْعُ الرُّومِ وَالْإِشْمَامِ فِي «مِيمِ الْجَمْعِ» هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ الْمَغَارِبَةِ وَالْمَشَارِقَةِ، وَبِهِ أَخَذَ النَّازِمُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِيهَا غَيْرَ الْمَنْعِ، وَلِقَوْلِ الْإِمَامِ الشَّاطِبِيِّ: وَفِي «هَاءِ تَأْنِيثٍ» وَ«مِيمِ الْجَمْعِ» قُلْ وَ«عَارِضِ شَكْلٍ» لَمْ يَكُونَا لِيَدْخُلَا⁽⁴⁾

(1) «التيسير في القراءات السبع» (ص 58).

(2) «التبصرة في القراءات السبع» (ص 341).

(3) «تقريب المنافع» (رقم الأبيات: 68-73) مخطوط.

(4) «حز الأمانى» (رقم البيت: 373).

وكذلك ارتضاه الإمام ابن بري بقوله:

وَكُلُّهُمْ يَقِفُ بِالْإِسْكَانِ وَفِي الْإِشَارَةِ لَهُمْ قَوْلَانِ
وَتَرَكُّهَا أَظْهَرُ فِي الْقِيَاسِ وَهُوَ الَّذِي ارْتَضَاهُ جُلُّ النَّاسِ⁽¹⁾

والخلاف الناشئ في «ميم الجمع» إنما هو في حالة ما إذا كانت تُقرأ بالضم في الوصل كما قال الإمام الداني: «وحركة «ميم الجمع» في مذهب من ضمها على الأصل فلا تجوز الإشارة إليهما بروم ولا بإشمام لذهابهما عند الوقف أصلاً»⁽²⁾، أمّا إذا كانت تُقرأ في الوصل بالإسكان فلا خلاف في منع الروم والإشمام فيها؛ لأنّه لا حركة فيها، والسّاكن لا يدخله الروم والإشمام كما سبق، وكذلك لا خلاف في منع الروم والإشمام في «ميم الجمع» إذا ضُمَّت من أجل ساكن بعدها؛ مثل: ﴿عَلَيْهِمُ الْفِتَالُ﴾⁽³⁾؛ لأنّ الضمّة فيها عارضة لالتقاء السّاكنين، والحركة العارضة لا ترام ولا تشمّ كما تقدّم.

وتحذف صلة «ميم الجمع» عند الوقف بالروم والإشمام على قول من يجوز الوقف بالروم والإشمام في «ميم الجمع».

المانع الخامس: «هاء التّأنيث» الموقوف عليها بالهاء؛ وهي التي تلحق الاسم، وقد أشار إلى هذا المانع بقوله: «وَجَنَّةٌ»، وقد تضبط في النظم: «جَنَّةٌ»؛ وهي التي فيها محلّ الوقف عند الإمام الهبطي؛ مثال كلّ منهما: ﴿أَوْ تَكُونُ لَكَ جَنَّةٌ﴾⁽⁴⁾، و﴿مَا يَصْلَحِيهِمْ مِّنْ جَنَّةٍ﴾⁽⁵⁾، ومثاله أيضًا: ﴿وَيْلٌ لَّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾⁽⁶⁾، و﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّقُونَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْفِيلَةِ﴾⁽⁷⁾.

(1) «الدرر اللوامع» (رقم البيتين: 50-51).

(2) «التيسير» (ص 59).

(3) «سورة البقرة» الآية: 244.

(4) «سورة الإسراء» الآية: 91.

(5) «سورة الأعراف» الآية: 184.

(6) «سورة الهمزة» الآية: 1.

(7) «سورة آل عمران» الآية: 185.

و«هاء التّائِيث» تسمّى بـ«تاء التّائِيث» باعتبار وصلها، كما تسمّى بـ«هاء التّائِيث» باعتبار الوقف عليها؛ وقد سمّاها النّاطم بهذا الأخير كما في نسخة أخرى حين قال: «وَهَاءُ تَائِيْثٍ فَخُذْ بِالْمَنْعِ»، وقال الإمام الدّاني في منع الرّوم والإشمام فيها: «وكذلك «هاء التّائِيث» لا ترام ولا تشم؛ لكونها ساكنة ولا حظّ لها في الحركة»⁽¹⁾.

ف«هاء التّائِيث» لا نقف عليها إلّا بالسّكون، ويمتنع فيها الرّوم والإشمام، إلّا إذا كتبت التّاء مبسوطة فيجوز فيها الرّوم والإشمام عند من يقف عليها بالتّاء، قال الإمام أحمد المهدوي⁽²⁾: «فأمّا هاء التّائِيث فلا روم فيها أيضًا ولا إشمام؛ لأنّ الحرف قد قلب في الوقف حرفًا غير الحرف الذي كان في الوصل؛ لأنّه كان في الوصل تاء فقلبت في الوقف هاء، فلم يَجْزُ دخول الرّوم والإشمام في حرف كانت الحركة في غيره، إلّا ما كتب في المصاحف من المضاف بالتّاء نحو: ﴿رَحِمَتِ اللَّهُ﴾، و﴿نِعَمَتِ اللَّهُ﴾؛ فإنّ من يقف عليه بالتّاء يروم ويشمّ، ومن يقف بالهاء لا يروم ولا يشمّ».

المانع السّادس: «هاء الضّمير» إذا سبقت بضمّة أو كسرة أو واو أو ياء؛ وهذا المانع هو الذي ذكره بقوله: «ثُمَّ هَاءُ الْمُضْمَرِ»؛ أي: أنّ «هاء الضّمير» يمنع فيها الرّوم والإشمام «إِنْ ضُمَّ حَرْفٌ قَبْلَهَا أَوْ يُكْسَرُ» ما قبلها «أَوْ» أتى قبلها «وَأَوْ أَوْ يَاءً». فمثالها وقبلها ضمّة: ﴿وَرَسُولُهُ﴾⁽³⁾، ومثالها وقبلها كسرة: ﴿فَضْلِيَّةٌ﴾⁽⁴⁾، ومثالها وقبلها واو مدّية أو لينّة: ﴿بِاسْلُكُوهُ﴾⁽⁵⁾،

(1) «التيسير» (ص 59).

(2) في «شرح الهداية» (1/ 73-74).

(3) «سورة التّوبة» الآية: 3.

(4) «سورة النّساء» الآية: 32.

(5) «سورة الحاقة» الآية: 32.

و﴿وَشَرُّهُ﴾⁽¹⁾، ومثالها وقبلها ياء مدّية أو لينة: ﴿وَيْه﴾⁽²⁾، و﴿عَلَيْهِ﴾⁽³⁾، ففي هذه الحالات الأربعة يمتنع الرّوم والإشمام. وسكوت النّاظم عن الحالات الثلاثة الباقية لـ«هاء الضّمير» يستفاد منه أنّه يجوز فيها الرّوم والإشمام؛ وهو كذلك؛ وذلك فيما إذا سبقت بفتحة؛ نحو: ﴿مَجْلَّةٌ﴾⁽⁴⁾، أو بألفٍ؛ مثل: ﴿تَحْشِيَةٌ﴾⁽⁵⁾، أو بحرفٍ ساكنٍ صحيحٍ؛ نحو: ﴿فَلْيَضْمَةٌ﴾⁽⁶⁾، فمذهب منع الرّوم والإشمام في أربع حالات «هاء الضّمير» وجوازهما في ثلاث حالات هو مذهب العديد من القراء؛ فممن ذهب إلى هذا المذهب: الإمام مكّي بن أبي طالب القيسي؛ فقد قال: «إذا وقفت على هاء الكناية وقبلها ضمة أو واو ساكنة، أو كانت مكسورة وقبلها كسرة أو ياء ساكنة؛ وقفت بالإسكان لا غير عند القراء... وقد ذكر النّحاس جواز الرّوم والإشمام في هذا وليس هو مذهب القراء، وتقف عليها فيما عدا هذين الأصلين كسائر الحروف بالرّوم والإشمام»⁽⁷⁾.

وكذلك نحنا نحو هذا المذهب: الإمام عليّ الحصريّ فقال:

وَأَشْمُ وَرُمْ مَا لَمْ تَقِفْ بَعْدَ ضَمَّةٍ وَلَا كَسْرَةٍ أَوْ بَعْدَ أُمِّيهِمَا فَادِرٌ⁽⁸⁾

وهذا المذهب هو الذي قال عنه الإمام الشّاطي:

وَفِي الْهَاءِ لِلْإِضْمَارِ قَوْمٌ أَبَوْهُمَا وَمِنْ قَبْلِهِ ضَمٌّ أَوْ الْكَسْرُ مَثَلًا
أَوْ أَمَاهُمَا وَآوُ وَيَاءٌ.....⁽⁹⁾

(1) «سورة يوسف» الآية: 20.

(2) «سورة البقرة» الآية: 1.

(3) «سورة البقرة» الآية: 201.

(4) «سورة البقرة» الآية: 195.

(5) «سورة الأحزاب» الآية: 37.

(6) «سورة البقرة» الآية: 184.

(7) «التبصرة» (ص 340-341).

(8) «القصيدة الحصرية» (رقم البيت: 43).

(9) «حز الأمان» (رقم البيتين: 374-375).

ثم ذكر الإمام ابن أجروم مذهباً آخر في «هاء الضمير»؛ وهو جواز الروم والإشمام في جميع حالاتها السبعة؛ فقال: «وَبَعْضُ النَّاسِ»؛ أي: القراء «أَجْرَاهُمَا»؛ أي: أعملوا الروم والإشمام «فِيهِ»؛ أي: في حرف «هاء الضمير»، وفي نسخة: «فِيهَا»؛ أي: في «هاء الضمير»؛ فيشمل الحالات الأربعة المذكورة والحالات الثلاثة الباقية جرياً «عَلَى الْقِيَاسِ»؛ لأنَّ حركتها حركة بناء، وهذا ظاهر مذهب الإمام الداني في كتابه «التيسير»⁽¹⁾، وهو الذي قال عنه الإمام الشاطبي:

..... وَبَعْضُهُمْ يُرَى لَهُمَا فِي كُلِّ حَالٍ مُحَلَّلًا⁽²⁾

وهناك مذهب ثالث في «هاء الضمير»؛ وهو منع الروم والإشمام مطلقاً فيها⁽³⁾.

والخلاصة: أنَّ «هاء الضمير» فيها ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: جواز دخولهما في جميع الحالات السبعة.

المذهب الثاني: منع دخولهما في جميع الحالات السبعة.

المذهب الثالث: التفصيل؛ فيمنع الروم والإشمام في الحالات الأربعة؛ وهي: إن سُبقت بضمة أو كسرة أو واو أو ياء، ويجوزان في الحالات الثلاثة الأخرى؛ وهي: إن سُبقت بفتحة أو بألف أو بحرف ساكن صحيح، وهذا المذهب هو الذي اختاره الإمام ابن الجزري وقال عنه: «وهو أعدل المذاهب عندي»⁽⁴⁾.

والذي عليه العمل عند المغاربة هو مذهب الإمام الداني في الجواز المطلق للإشارة بالروم والإشمام في «هاء الضمير» في حالاتها السبعة⁽⁵⁾.

(1) كما في (ص 59).

(2) «حرز الأمان» (رقم البيت: 375).

(3) ينظر: «النشر في القراءات العشر» لابن الجزري (2/ 124).

(4) «النشر» (2/ 124).

(5) ينظر: «التوضيح والبيان» للودغيري (ص 450).

والَّذِي عَلَيْهِ الْمَشَارَقَةُ هُوَ مَذْهَبُ التَّفْصِيلِ، فَيَمْنَعُونَ الْإِشَارَةَ فِي الْحَالَاتِ الْأَرْبَعَةِ، وَالْجَوَازُ فِي الْحَالَاتِ الثَّلَاثَةِ⁽¹⁾.

وَبِنَاءً عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْمَذَاهِبِ الثَّلَاثَةِ فِي «هَاءِ الضَّمِيرِ» فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَنَا فِي الْوَقْفِ عَلَيْهَا إِذَا كَانَ قَبْلَهَا حَرْفٌ مَدٍّ وَلَيْنَ أَوْ حَرْفٌ لَيْنَ فَقَطْ مَا يَأْتِي:

- إِذَا كَانَتْ «هَاءُ الضَّمِيرِ» مَضْمُومَةً نَحْوُ: ﴿بَاسْئَلُكُوهُ﴾⁽²⁾، وَ﴿وَشَرُّوهُ﴾⁽³⁾، وَ﴿تَخْشِيئُهُ﴾⁽⁴⁾؛ ففِيهَا عَلَى مَذْهَبِ الْجَوَازِ مَطْلَقًا سَبْعَةُ أَوَاجِهٍ؛ وَهِيَ: الطَّوْلُ وَالتَّوَسُّطُ وَالْقَصْرُ مَعَ السَّكُونِ الْمَجْرَدِ، ثُمَّ الطَّوْلُ وَالتَّوَسُّطُ وَالْقَصْرُ مَعَ الْإِشْمَامِ، ثُمَّ الْقَصْرُ مَعَ الرَّومِ. وَفِيهَا عَلَى مَذْهَبِ الْمَنْعِ مَطْلَقًا ثَلَاثَةٌ أَوَاجِهٍ فَقَطْ؛ وَهِيَ: الطَّوْلُ وَالتَّوَسُّطُ وَالْقَصْرُ مَعَ السَّكُونِ الْمَجْرَدِ. وَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ التَّفْصِيلِ فَيَجُوزُ لَهُمْ فِي نَحْوِ: ﴿بَاسْئَلُكُوهُ﴾، وَ﴿وَشَرُّوهُ﴾ ثَلَاثَةٌ أَوَاجِهٍ فَقَطْ؛ وَهِيَ: الطَّوْلُ وَالتَّوَسُّطُ وَالْقَصْرُ مَعَ السَّكُونِ الْمَجْرَدِ، وَيَجُوزُ لَهُمْ فِي نَحْوِ: ﴿تَخْشِيئُهُ﴾ سَبْعَةٌ أَوَاجِهٍ؛ وَهِيَ: الطَّوْلُ وَالتَّوَسُّطُ وَالْقَصْرُ مَعَ السَّكُونِ الْمَجْرَدِ، ثُمَّ الطَّوْلُ وَالتَّوَسُّطُ وَالْقَصْرُ مَعَ الْإِشْمَامِ، ثُمَّ الْقَصْرُ مَعَ الرَّومِ.

- وَإِذَا كَانَتْ «هَاءُ الضَّمِيرِ» مَكْسُورَةً نَحْوُ: ﴿فِيهِ﴾، وَ﴿عَلَيْهِ﴾؛ ففِيهَا عَلَى مَذْهَبِ الْجَوَازِ مَطْلَقًا أَرْبَعَةٌ أَوَاجِهٍ؛ وَهِيَ: الطَّوْلُ وَالتَّوَسُّطُ وَالْقَصْرُ مَعَ السَّكُونِ الْمَجْرَدِ، ثُمَّ الْقَصْرُ مَعَ الرَّومِ. وَفِيهَا عَلَى مَذْهَبِ الْمَنْعِ مَطْلَقًا وَمَذْهَبِ التَّفْصِيلِ ثَلَاثَةٌ أَوَاجِهٍ فَقَطْ؛ وَهِيَ: الطَّوْلُ وَالتَّوَسُّطُ وَالْقَصْرُ مَعَ السَّكُونِ الْمَجْرَدِ.

وَلَمْ تَأْتِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ «هَاءُ الضَّمِيرِ» مَفْتُوحَةً وَلَا مَنْصُوبَةً وَلَا مَرْفُوعَةً وَلَا مَجْرُورَةً بَعْدَ حُرُوفِ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ أَوْ بَعْدَ حُرُوفِ اللَّيْنِ؛ لِأَنَّ «هَاءَ الضَّمِيرِ»

(1) ينظر: «النشر» لابن الجزري (2/ 124)، و«إرشاد المريد» للضَّبَّاع (ص 114).

(2) «سورة الحاقة» الآية: 32.

(3) «سورة يوسف» الآية: 20.

(4) «سورة الأحزاب» الآية: 37.

مبنيّة دائماً وليست معربة، وبنائها لا يكون إلا على الضّمّ أو الكسر⁽¹⁾.
وعند الوقف بالروم والإشمام على «هاء الضّمير» تحذف الواو والياء
اللتان تلحقان «هاء الضّمير» في الوصل كما تحذفان مع السكون.

[حكم الوقف على مرسوم المصحف العثماني]

قال النّاظم رحمه الله:

93) وَلَتُسَبِّحَ الْمَرْسُومَ إِنِّ وَقَفْتَا وَلَا تُخَالِفُ مَا بِهِ وَجَدْتَا

تحدّث النّاظم في هذا البيت عن حكم اتّباع رسم المصحف العثماني في
حالة الوقف، وقد جعل هذه القاعدة مندرجة تحت «باب الروم والإشمام»،
في حين أفردا غيره كالإمام الشّاطبي وجعلها باباً مستقلاً تحت عنوان: «باب
الوقف على مرسوم الخطّ».

وهناك فروقات بين «باب الوقف على مرسوم الخطّ» وبين «باب الروم
والإشمام»؛ منها:

1) أنّ «باب الوقف على مرسوم الخطّ» يتعلّق ببيان ذوات الحروف
الأخيرة الموقوف عليها من حذف وإثبات وإبدال ووصل وفصل، بخلاف
«باب الروم والإشمام» فإنّه يتحدّث عن الهيئة التي تعرض للحرف الموقوف
عليه من سكون وروم وإشمام.

2) الخلاف في «باب الوقف على مرسوم الخطّ» من قبيل الخلاف
الواجب؛ فيجب على القارئ أن يتّبع القراءة التي يقرأ بها وفق ما ثبت في مصحفه،
و«باب الروم والإشمام» اختياري؛ من قبيل الخلاف الجائز؛ فبأيّ وجه أتى به
القارئ أجزأه.

(1) ينظر: «هداية القاري» للمصنف (1/ 325).

وَاتَّبَاعِ مَرْسُومِ الْخَطِّ فِي الْوَقْفِ لَمْ يَصِلْنَا فِيهِ نَصٌّ عَنِ الْإِمَامِينَ وَرَشٍ وَقَالُونَ، قَالَ الْإِمَامُ الْمَجْرَادُ: «وَالْوَقْفُ بِاتِّبَاعِ الرَّسْمِ لَمْ يَرَوْهُ وَرَشٌ وَلَا قَالُونَ عَنْ نَافِعٍ، وَإِنَّمَا رَوَاهُ إِسْحَاقُ؛ لَكِنَّهُ أَخَذَ بِهِ وَعَمِلَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مَرْوِيٌّ وَغَيْرُهُ لَيْسَ بِمَرْوِيٍّ، وَالرَّجُوعُ إِلَى الْمَرْوِيِّ خَيْرٌ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى غَيْرِهِ، وَالْإِحْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ غَيْرُ إِسْحَاقَ رَوَاهُ عَنْ نَافِعٍ لَكِنْ لَمْ يَحْفَظْ عَنْهُ»⁽¹⁾.

وَقَوْلُ النَّازِمِ: «وَلْتَتَّبِعِ الْمَرْسُومَ إِنْ وَقَفْتَ» أَمْرٌ مِنْهُ لِلْقَارِئِ بِقِرَاءَةِ نَافِعٍ بِوَجُوبِ اتِّبَاعِ رَسْمِ الْمَصْحَفِ الْعُثْمَانِيِّ فِي حَالَةِ الْوَقْفِ، وَالْمَقْصُودُ بِهِ: مَصْحَفُ سَيِّدِنَا عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي كَانَ فِي الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ، وَالَّذِي أَنْشَأَتْ مِنْهُ الْمَصَاحِفُ الثَّلَاثَةُ: مَصْحَفُ الْكُوفَةِ وَمَصْحَفُ الْبَصْرَةِ وَمَصْحَفُ الشَّامِ؛ وَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ مُتَّفَقَةٌ عَلَيْهَا، وَقِيلَ: عَدَدُهَا سَبْعَةٌ؛ فَيُضَافُ إِلَيْهَا: مَصْحَفُ مَكَّةَ وَمَصْحَفُ الْبَحْرَيْنِ وَمَصْحَفُ الْيَمَنِ؛ وَهَذِهِ مُخْتَلِفَةٌ فِيهَا، وَفِيهَا يَقُولُ الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ فِي «الْعَقِيلَةِ»:

وَسَارَ فِي نُسْخٍ مِنْهَا مَعَ الْمَدَنِيِّ كُوفٍ وَشَامٍ وَبَصْرٍ تَمْلَأُ الْبَصْرَا
وَقِيلَ: مَكَّةُ وَالْبَحْرَيْنُ مَعَ يَمَنِ صَاعَتْ بِهَا نُسْخٌ فِي نَشْرِهَا قُطْرًا⁽²⁾

وَهَذِهِ الْمَصَاحِفُ كُلُّهَا كَتَبَتْ بِطَلَبِ مَنْ سَيِّدِنَا عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأُرْسِلَتْ إِلَى الْأَقْطَارِ فِي عَهْدِهِ، وَفِيهَا كَلِمَاتُ كَتَبَتْ بِرَسْمٍ مُخَالَفٍ لِلرَّسْمِ الْإِمْلَائِيِّ، فَالْكِتَابَةُ عَلَى قِسْمَيْنِ: الْأَوَّلُ: قِيَاسِيٌّ؛ وَيُسَمَّى بِالْإِمْلَائِيِّ؛ وَهُوَ مَا طَابَقَ فِيهِ الْمَكْتُوبُ الْمَلْفُوظُ؛ فَالْكَلِمَةُ تَكْتُبُ فِي الْكِتَابَةِ الْإِمْلَائِيَّةِ حَسَبَ مَا يَلْفِظُ بِهِ مِنْ حُرُوفٍ دُونَ زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصَانٍ. وَالثَّانِي: اصْطِلَاحِيٌّ؛ وَيُسَمَّى بِالرَّسْمِ الْعُثْمَانِيِّ أَوْ الرَّسْمِ الْمَصْحَفِيِّ؛ وَهُوَ مَا خَالَفَ فِيهِ الْمَكْتُوبُ الْمَلْفُوظَ بِزِيَادَةٍ أَوْ حَذْفٍ أَوْ بَدَلٍ أَوْ فَصْلٍ أَوْ وَصْلٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ ظَوَاهِرِ الرَّسْمِ الْقِرَآنِيِّ. فَالرَّسْمُ الْمَصْحَفِيُّ مُوَافِقٌ لِغَالِبِ قَوَاعِدِ الرَّسْمِ الْقِيَاسِيِّ، وَإِنَّمَا خَالَفَهُ فِي بَعْضِ الْأَشْيَاءِ فَقَطْ؛ فَهَلْ يَجِبُ

(1) ينظر: «الفجر الساطع» لابن القاضي (4/ 25).

(2) «عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد» (رقم البيتين: 36-37).

علينا اتباع ما في الرسم المصحفي في كل شيء أم نتقيّد بما وافق الرسم القياسي ونترك ما خالفه فيه؟

الجواب في قول الناظم: «وَلْتَتَّبِعِ الْمَرْسُومَ إِنْ وَقَفْتَ»؛ فقد أمرنا بلزوم اتباع مرسوم المصحف العثماني في حالة الوقف؛ سواء في حالة الاضطرار أو الاختبار؛ وسواء في الإثبات، أو في الحذف، أو في الإبدال، أو في الموصول، أو في المفصول، حتّى ولو كان ذلك مخالفاً للرسم الإملائي، قال الإمام أبي مزاحم الخاقاني:

وَقَفَ عِنْدَ إِتْمَامِ الْكَلَامِ مُوَافِقًا لِمُصْحَفِنَا الْمَتْلُوِّ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ⁽¹⁾
وينحصر هذا الفصل المتعلق بوجوب اتباع مرسوم الخطّ في الوقف في خمسة أقسام؛ وهي:

(1) الإثبات: فما رسم ثابتاً في المصحف العثماني يجب الوقف عليه بالإثبات؛ سواء كان ألفاً أو واواً أو ياءً، أو نوناً، أو هاء سكت، وسواء أثبتناها لفظاً في الوصل أم حذفناها لفظاً في الوصل؛ فمثال ما أثبتناه لفظاً في الوصل ونشبهه في الوصل كذلك: ﴿يَقُولُونَ يَلَيْتَنَّا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ﴾⁽²⁾؛ فعند الوقف على كلمة ﴿الرَّسُولَ﴾ نثبت الألف الأخير فيها كما كتبت في المصحف العثماني، وإن كان القياس حذف الألف، ومثاله أيضاً: ﴿وَكَايَ﴾⁽³⁾؛ فنثبت النون لكتابتها في المصحف كذلك وإن كان القياس كتابتها بالتّنين. ومثال ما أثبتناه لفظاً في الوقف ونحذفه لفظاً في الوصل: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾⁽⁴⁾؛ فعند الوقف على ﴿لَكِنَّا﴾ نثبت الألف حتّى ولو كانت محذوفة في الوصل لفظاً اتباعاً لرسم المصحف. ويستثنى من ذلك: الزائد خطأ لا لفظاً؛ كالألف المتطرّفة

(1) «القصيدة الخاقانية» (رقم البيت: 39).

(2) «سورة الأحزاب» الآية: 66.

(3) «سورة العنكبوت» الآية: 60.

(4) «سورة الكهف» الآية: 37.

الزائدة بعد الواو رسماً لا لفظاً في نحو: ﴿ءَامَنُوا إِصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾⁽¹⁾، والياء المتطرّفة الزائدة رسماً لا لفظاً في مثل: ﴿أَوْ مِنْ وَرَاءِ عَيْنَيْ﴾⁽²⁾، و﴿وَالْإِخْسَاسِ وَإِيتَاءِ عَيْنَيْ﴾⁽³⁾؛ فنقف على الحرف الزائد خطأ لا لفظاً بحذفه لفظاً.

(2) الحذف: فما رسم محذوفاً في المصحف العثماني يجب الوقف عليه بالحذف؛ سواء كان ألفاً أو واواً أو ياءً، وسواء أكان هناك عامل الحذف أم لا؛ فمثال الحذف لدخول العامل: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ﴾؛ فالألف في ﴿يَخْشَ﴾ حذفت لدخول عامل الجزم عليها وهو «لَمْ»، ومثال الحذف دون وجود عامل الحذف: ﴿وَيَمْنَحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ وَيُحِقُّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ﴾⁽⁴⁾؛ فنحذف الواو المحذوفة من كلمة ﴿ويمحو﴾ كما رسمت في المصحف، وإن كان القياس كتابتها بالواو، وتتبع رسم المصحف في الحذف سواء أكان المحذوف غير موجود لفظاً في الوصل كما في المثالين السابقين أم كان موجوداً في الوصل لفظاً؛ نحو: ﴿أَنْ يُوتِيَ خَيْرَ مِمِّ جَنَّتِكَ﴾⁽⁵⁾، فالياء في ﴿يُوتِيَ﴾ موجودة لفظاً في الوصل فعند الوقف عليها نحذفها اتباعاً لرسم المصحف، وكذلك كل ياء سنذكرها في «باب ياءات الزوائد». وهكذا نحذف في الوقف جميع ما حذف من رسم القرآن من ياء أو ألف أو واو اتباعاً لرسم المصحف العثماني. ويستثنى من ذلك: ما حذف لاجتماع صورتين؛ سواء كان ألفاً؛ نحو: ﴿مَاءَ﴾⁽⁶⁾، أو ياءً؛ مثل: ﴿يَسْتَخِي﴾⁽⁷⁾، أو واواً؛ نحو: ﴿قَاوُوا﴾⁽⁸⁾؛ فنثبت الألف والياء والواو في الوقف حتى ولو حذف رسماً. ويستثنى من ذلك أيضاً: إثبات الهمزة لقالون في

(1) «سورة آل عمران» الآية: 200.

(2) «سورة الشورى» الآية: 48.

(3) «سورة النحل» الآية: 90.

(4) «سورة الشورى» الآية: 22.

(5) «سورة الكهف» الآية: 39.

(6) «سورة النور» الآية: 38.

(7) «سورة البقرة» الآية: 25.

(8) «سورة الكهف» الآية: 16.

الوقف عند اجتماعها بمثلها في حالتي الفتح من كلمتين؛ مثل: ﴿جَا أَمْرُنَا﴾⁽¹⁾؛ فإنه يسقط الهمزة الأولى في حال وصلها بأختها، وإذا وقف أثبتتها مخالفة لرسم المصحف.

(3) الإبدال: فما أبدل من هاءات التأنيث تاءً يجب الوقف عليه بالتاء؛ مثل: ﴿وَلِيَّكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ﴾⁽²⁾؛ فنقف بالتاء على كلمة ﴿رَحِمَتْ﴾؛ لكتابتها كذلك، أمّا إن رسمت هاء فنقف عليها بالهاء؛ مثل: ﴿وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً﴾⁽³⁾ كما كتبت في المصحف العثماني، وتجري قاعدة الإبدال هذه في سائر ما كتب بالتاء من هاءات التأنيث؛ مثل: ﴿نِعِمَّتْ﴾ في أحد عشر موضعاً، و﴿رَحِمَتْ﴾ في سبعة مواضع، و﴿إِمْرَأْتُ﴾ في سبعة مواضع، و﴿سُنَّتْ﴾ في خمسة مواضع، و﴿لَعَنَتْ﴾ في موضعين، و﴿وَمَعْصِيَتِ﴾ في موضعين، و﴿بَفَيْتُ اللَّهَ﴾، و﴿فَرْتُ عَيْنَ﴾، و﴿بَطَرْتُ اللَّهَ﴾، و﴿وَجَنَّتْ نَعِيمَ﴾، و﴿شَجَرْتُ الزُّقُومَ﴾؛ و﴿إِبْنَتُ عِمْرَانَ﴾؛ فقد وقف نافع على كل هذه التاءات بالتاء اتباعاً للرسم العثماني.

(4) الموصول: فما كان من كلمتين ورسمتا متصلتين يجب الوقف على الثانية وليس على الأولى؛ مثل: ﴿أَلَا﴾ في قوله تعالى: ﴿بَلِإِنْ خِفْتُمْ دَآلًا يَفِيْمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا إِفْتَدَتْ بِهِ﴾⁽⁴⁾؛ ف(أَنْ لَا) في هذه الآية رسمتا متصلتين هكذا ﴿أَلَا﴾؛ فلا يجوز الوقف إلا على آخر الكلمة الثانية.

(5) المفصول: فما كان من كلمتين رسمتا منفصلتين فيجوز الوقف على كل واحدة منهما؛ مثل: ﴿أَلَمْ آعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَبْنَىءَ آدَامَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾⁽⁵⁾؛ ف﴿أَنْ لَا﴾ رسمتا منفصلتين؛ فيجوز لك الوقف على ﴿أَنْ﴾،

(1) «سورة هود» الآية: 40.

(2) «سورة البقرة» الآية: 216.

(3) «سورة آل عمران» الآية: 8.

(4) «سورة البقرة» الآية: 227.

(5) «سورة يس» الآية: 59.

كما يجوز لك الوقف على ﴿لَا﴾، وهكذا في كل كلمتين رسمتا منفصلتين؛ فيجوز لك الوقف على كل واحد منهما. وعلى هذه القاعدة في المفصول كان ينبغي جواز الوقف على كل من ﴿أَيَّاءَ﴾ و﴿مَاءَ﴾ في قوله ﷺ: ﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَلَا تَجْهَرُوا بِصَلَاتِكُمْ وَلَا تَخَافُوا يَهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾⁽¹⁾، وذلك كسائر المفصولات رسمًا في القرآن الكريم اتباعًا لرسم المصحف، وهذا هو الذي رجحه الإمام ابن الجزري بقوله: «فظهر أن الوقف جائز لجميعهم على كل من كلمتي: ﴿أَيَّاءَ﴾، و﴿مَاءَ﴾ كسائر الكلمات المفصولات في الرسم، وهذا الذي نراه ونختاره، ونأخذ به تبعًا لسائر أئمة القراء، والله أعلم»⁽²⁾.

وممن سلك مذهب الإمام ابن الجزري من المغاربة: الإمام إبراهيم الدرعي السباعي المغربي؛ فقد قال في قصيدة له أفردها في ﴿أَيَّاءَ﴾:

[قصيدة الإمام إبراهيم الدرعي السباعي المغربي في قوله تعالى ﴿أَيَّاءَ﴾ في سورة الإسراء]

حَمْدِي لِحَافِظِ الْقُرْآنِ لِلْأَبَدِ	مُصَلِّيًا عَلَى الْهَادِي إِلَى الرَّشَدِ
مُحَمَّدٍ وَصَحْبِهِ وَالْآلِ	ذَوِي التَّقَى وَالْمَجْدِ وَالْكَمَالِ
وَهَاكَ مَا قَالَ أَوْلُوا الْأَدَاءِ	فِي وَفِّ ﴿أَيَّاءَ﴾ لَدَى «الْإِسْرَاءِ»
ذَكَرَهَا قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ	وَسَكَتَ الْجُلُ مِنْ أَهْلِ الْفَهْمِ
فَظَاهِرُ السُّكَّاتِ أَنَّ الْوَقْفَ	بِـ﴿مَاءَ﴾ وَ﴿أَيَّاءَ﴾ لِلْجَمِيعِ يُلْفَا
وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ	وَأَوْلَى بِالْأُصُولِ فِي ذَا الْبَابِ

(1) «سورة الإسراء»: الآية: 109.

(2) ينظر: «النشر في القراءات العشر» لابن الجزري (2/ 144-146).

إِذْ هُمَا فِي الْمَرْسُومِ لَفْظَتَانِ وَالْوَقْفُ جَا بِالنَّصِّ فِي الْأَدَاءِ وَالنَّصُّ مَعْدُومٌ يَقُولُ الدَّانِي وَاخْتَارَ - أَعْنِي الدَّانِي - وَقَفَهُمْ بِ﴿مَا﴾ زَيْدَ - يَقُولُ - صِلَةَ الْكَلَامِ وَالْوَقْفُ جَائِزٌ يَقُولُ الدَّانِي أَبْدَلَ مِنْ ﴿أَيَّا﴾ يَقُولُ الْفَاهِمُ وَالْوَقْفُ لِلْكَلِّ بِ﴿أَيَّا﴾ وَبِ﴿مَا﴾ وَبِهِ أَخَذِي - قَالَ - فِي الْأَدَاءِ لَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَمَا قَدْ فُصِّلَا ك﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ قُبِيلَ ﴿تَشْرِكُونَ﴾ فَالْوَقْفُ لِلدَّانِي وَغَيْرِهِ أَتَى وَالْخَتْمُ بِالْحَمْدِ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ

كَسَائِرِ الْفُصُولِ فِي الْقُرْآنِ بِ﴿أَيَّا﴾ عَنْ حَمْزَةِ وَالْكَسَائِي لَغَيْرِ ذَيْنِ مِنْ ذَوِي الْقُرْآنِ فَ﴿مَا﴾ عَلَيْهِ - قَالَ - حَرْفٌ فَاعْلَمَا فَوَضَّلَهَا لِ﴿أَيَّا﴾ بِالْتِزَامِ فَ﴿مَا﴾ عَلَيْهِ اسْمٌ بِلَا تَوَانِي الْحَافِظُ الدَّانِي نِعَمَ الْعَالِمِ مُخْتَارُ ذِي «النَّشْرِ» هُدَيْتَ فَاعْلَمَا مُتَّبِعًا لِسَائِرِ الْقُرَّاءِ مِنْ سَائِرِ الْفُصُولِ عِ مَا فُصِّلَا وَ﴿مَا﴾ بُعِيدَ ﴿مَثَلًا﴾ كَذَا يَكُونُ فِي مِثْلِ ذَا مِنْ غَيْرِ خُلْفٍ يَا فَتَى ثُمَّ صَلَاتُهُ عَلَى الْهَادِي الْأَمِينِ⁽¹⁾

وَمَنْ ذَهَبَ مَذْهَبُ الْإِمَامِ ابْنِ الْجَزَرِيِّ مِنَ الْمَشَارِقَةِ: الْإِمَامُ عَلِيُّ الضَّبَّاعِ الْمَصْرِيُّ؛ فَقَدْ قَالَ: «وَالْأَرْجَحُ كَمَا فِي «النَّشْرِ» جَوَازُ الْوَقْفِ عَلَى كُلِّ مِنْ ﴿أَيَّا﴾ وَ﴿مَا﴾ لِلْجَمِيعِ اتِّبَاعًا لِلرَّسْمِ؛ لَكُونَهُمَا كَلِمَتَيْنِ انْفَصَلَتَا رِسْمًا»⁽²⁾.

(1) هذه الأرجوزة للإمام إبراهيم الدرعِي السَّبَاعِي طُبِعَتْ بِتَحْقِيقِي وَشَرْحِي فِي كِتَابِ «أَبْحَاثُ فِي الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ الْمَخْطُوطِ» الْمَطْبُوعِ بِوَزَارَةِ الثَّقَافَةِ (2/ 291-350).

(2) «تَقْرِيبُ النَّفْعِ» (ص 118-119).

لكن الذي جرى عليه العمل في المغرب والمشرق في ﴿أَيَّ مَّا﴾: ما ذكره الإمامان الدَّانِي والشَّاطِبِيُّ من الوقف على ﴿أَيَّ﴾ لحمزة والكسائي، وعلى ﴿مَّا﴾ لباقي القراء كنافع وإن كان مفصولاً⁽¹⁾، قال الإمام الدَّانِي: «وقف حمزة والكسائي على قوله ﴿أَيَّ مَّا﴾ على ﴿أَيَّ﴾ دون ﴿مَّا﴾، وعوضاً من التنوين ألفاً، ووقف الباقر على ﴿مَّا﴾»⁽²⁾. وقال الإمام الشَّاطِبِيُّ:

وَ﴿أَيَّ﴾ بِ﴿أَيَّ مَّا﴾: (شَدَّ مَ، وَسَوَاهُمَا) بِ﴿مَّا﴾.....⁽³⁾

تنبيهان:

التَّنبِيهُ الْأَوَّلُ: هذه الحالات المذكورة من إثبات وحذف وإبدال ووصل وفصل وإن كانت ليست بموضع وقف؛ لكن قد يوقف عليها إمَّا: لاختبار الشَّيْخ معرفة القارئ كيف يقف عليها، أو لإرشاده إلى الطَّريقة الصَّحيحة للوقف عليها، أو لاضطرار القارئ الوقف عليها بسبب ضيق النَّفْس أو من أجل تذكُّر ما بعدها من الكلمات، أو غير ذلك. قال الإمام عبد الرَّحْمَنِ ابن القاضي:

وَمَنْعُوا الْوُقُوفَ بِالْإِخْتِيَارِ فِي بَابِ رَسْمِهِمْ لِكُلِّ قَارِي
إِلَّا فِي الْإِخْتِيَارِ قُلْ وَالْإِضْطِرَارِ أَوْ عِلْمِ قَارِي بِهِ أَوْ انْتِظَارِ⁽⁴⁾

لذلك لا يجوز للقارئ أن يتعمد الوقف على ذلك؛ لكونها غير تامة ولا كافية ولا حسنة كما قال الإمام الدَّانِي: «وإنما يذكر الوقف على مثل هذا ممَّا يتعلَّق بما يتصل به على وجه التعريف بمذاهب الأئمة فيه عند انقطاع النَّفْس عنده؛ لخبر ورد عنهم أو لقياس يوجه قولهم لا على سبيل الإلزام والاختيار؛

(1) ينظر: «تقييد الشَّيْخ الرَّاضِي السُّوسِيَّ عن شيخه ابن القاضي في القراءات السَّبع» (اللوحة: 10) مخطوط، و«التَّوضِيح والبيان» للودغيري (ص 457).

(2) «التَّيسِير» (ص 61).

(3) «حرز الأمان» (رقم البيت: 385).

(4) «الفجر السَّاطع» (4/ 26).

إذ ليس الوقف على ذلك ولا على جميع ما قدّمناه في هذا الباب بتأمّ ولا كاف، وإنّما هو وقف ضرورة وامتحان وتعريف لا غير⁽¹⁾.

وقال الإمام ابن الجزري: «إنّ ما ذكرناه من المختلف فيه والمتّفق عليه وما يشبهه لا يجوز أن يتعمّد الوقف عليه لكونه غير تامّ، ولا كاف، ولا حسن، ولا يجوز أن يتعمّد الوقف إلّا على ما كان بهذه الصّفة، وما خرج عن ذلك كان قبيحاً كما قدمنا في باب الوقف والابتداء، وإنّما القصد بتعريف الوقف هنا على سبيل الاضطرار والاختبار⁽²⁾».

وقوله: «وَلَا تُخَالِفْ مَا بِهِ وَجَدْتَ»؛ أي: إذا أردت أيّها القارئ أن تقف على كلمة ما فلا تخالف خطّ ورسم مصحف سيّدنا عثمان بن عفّان حتّى وإن كان مخالفاً للقياس والخطّ الإملائيّ؛ بل لا بدّ من اتّباع الرّسم المصحفيّ في كلّ شيء، بدون زيادة ولا نقصان ولا تغيير؛ وذلك بإثبات ما أثبت، وحذف ما حذف، وفصل ما فصل، ووصل ما وصل، والوقف بالتاء على ما أبدل من هاءات التّأنيث تاءً، لأنّ الأصل في القراءة: اتّباع الرواية والأثر.

وكّل ما تقدّم ذكره من وجوب اتّباع رسم المصحف العثمانيّ هو قاعدة عامّة لنافع؛ إلّا أنّه هناك كلمات مستثناة لا يتّبع فيها رسم المصحف العثمانيّ؛ ذكرت بعضها في محلّها، والبعض الآخر تعلم من المطوّلات، في كتب الرّسم والقراءات.

التّنبية الثّاني: المتّبع في رسم المصحف على رواية من الروايات أو قراءة من القراءات هو مصحف مصره وقطره الذي كتب في عهد سيّدنا عثمان بن عفّان رضي الله عنه خصوصاً في الكلمات المختلف فيها بين القراء؛ فالمصحف المكتوب برواية ورش أو قالون عن نافع مثلاً ينبغي أن يكتب وفق مصحف المدينة المنورة، وقراءة قالون وفق المصحف الشّاميّ، وهكذا، قال الإمام

(1) «جامع البيان» (2/ 821).

(2) «النّشر» (2/ 157).

ابن الجزري: «إذا اختلفت المصاحف في رسم حرف فينبغي أن تتبع في تلك المصاحف مذاهب أئمة أمصار تلك المصاحف فينبغي إذ كان مكتوباً مثلاً في مصاحف المدينة أن يجري ذلك في قراءة نافع وأبي جعفر، وإذا كان في المصحف المكيّ فقراءة ابن كثير، والمصحف الشاميّ فقراءة ابن عامر، والبصريّ فقراءة أبي عمرو ويعقوب، والكوفيّ فقراءة الكوفيّين؛ هذا هو الأليق بمذاهبهم والأصوب بأصولهم، والله أعلم»⁽¹⁾.

مما سبق في «باب الروم والإشمام» و«حكم الوقف على مرسوم المصحف العثماني» يظهر لنا أن الوقف لنافع على خمسة أقسام:

- (1) الوقف بالسكون؛ وذلك في سائر الحروف.
- (2) الوقف بالروم؛ ويكون في الضمّ والرفع والكسر والجرّ.
- (3) الوقف بالإشمام؛ وذلك في الضمّ والرفع.
- (4) الوقف بالحذف؛ ويكون في أربعة أشياء: في هاء الضمير، وميم الجمع بحذف الصلة منهما، والاسم المنون المرفوع والمجرور بحذف التنوين، والزوائد بحذف الياء.
- (5) الوقف بالبدل؛ وذلك في ثلاثة أشياء: الاسم المنون المنصوب يبدل التنوين ألفاً في الوقف، والتاء تبدل هاءً في الوقف؛ كالصلاة، والهمزة تبدل ياءً في الوقف؛ كاللائي على رواية التسهيل.

قال الإمام ابن القاضي عن هذه الأقسام الخمسة:

سُكُونٌ وَرَوْمٌ ثُمَّ الْإِشْمَامُ بَعْدَهُ وَحَذْفٌ وَإِبْدَالٌ لِنَافِعِهِمْ قِفَا⁽²⁾

(1) «النشر» (2/ 158).

(2) «الفجر الساطع» (3/ 448).

وَأَمَّا عِنْدَ بَاقِي الْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ فَتَسْعَةٌ؛ فَأُشَارُ إِلَيْهَا الْإِمَامُ ابْنُ الْقَاضِي بِقَوْلِهِ:

وَالْوَقْفُ لِلْقُرَّاءِ عِنْدَ النَّاسِ	عِدَّتُهُ تِسْعٌ بِلَا تَبَاسٍ
سُكُونُ الرَّوْمِ كَذَا الْإِسْمَاءِ	وَالنَّقْلُ وَالْبَدْلُ وَالْإِدْعَاءُ
وَالْحَذْفُ وَالْإِثْبَاتُ وَالْإِلْحَاقُ	جَمِيعُهَا قَالَ بِهِ الْحُذَّاقُ ⁽¹⁾

(1) «الفجر الساطع» (3/ 448). وينظر أيضًا: «جمع المنافع في طرق الإمام نافع» لمحمد بن علي اللجائي (ص 6) مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصة.

باب ياءات الإضافة

هذا الباب عُقِدَ لبيان أحكام «ياءات الإضافة» لورش وقالون وفاقاً وخلافاً.

و«ياءات الإضافة» هي: الياء المتطرّفة الزائدة الدالة على الواحد المتكلم⁽¹⁾.

ف«ياء الإضافة» ضمير نصب أو جرّ، جاء على حرف واحد، ويقع في طرف الكلمة، ويرسم بالسّواد بقلم المصحف والكتابة، ويتّصل بالاسم والفعل والحرف، فتكون مع الاسم مجرورة المحلّ، ومع الفعل منصوبة المحلّ، ومع الحرف مجرورة المحلّ وتارة منصوبة المحلّ بحسب عمل الحرف.

وتسمّى هذه الياء بـ«ياء الإضافة»؛ أي: المضاف إليه، كما تسمّى بـ«ياء النفس»، و«ياء المتكلم»، وإطلاق القراء عليها «ياءات الإضافة» تجوّزاً؛ لوجودها غير مضاف إليها في الفعل والحرف؛ مثل: ﴿ءَاتَيْنِي﴾⁽²⁾، و﴿لِيُخْرِتْنِي﴾⁽³⁾، و﴿ذَرُونِي﴾⁽⁴⁾، و﴿إِنِّي﴾⁽⁵⁾، ولا تكون مضافة إلّا في الأسماء؛ مثل: ﴿يَكْتَبِي﴾⁽⁶⁾، و﴿شُرَكَاءِي﴾⁽⁷⁾؛ فهي من باب تسمية الشيء باسم الغالب عليه.

(1) ينظر: «تقريب المنافع» لابن القصاب (ص 246)، و«النّشر» لابن الجزريّ (2/ 161)، و«إتحاف فضلاء البشر» لأحمد البناء (ص 145)، و«الإضاءة» للضّبّاع (ص 66).

(2) «سورة مريم» الآية: 29.

(3) «سورة يوسف» الآية: 13.

(4) «سورة غافر» الآية: 26.

(5) «سورة غافر» الآية: 26.

(6) «سورة النمل» الآية: 28.

(7) «سورة فصلت» الآية: 46.

ولغات «ياء الإضافة»: الإسكان، والفتح، واختلف العلماء في أيّهما الأصل؛ ف قيل: الإسكان، وقيل: الفتح، وقيل كلّ واحد منهما أصل، وقد تكسر كما في قراءة حمزة في قوله تعالى: ﴿يَمْضِرْخِي﴾⁽¹⁾. قال الإمام أحمد المهدوي⁽²⁾: «أصل ياء الإضافة: الحركة؛ لأنّها اسم على حرف واحد، ولا ينطق باسم على حرف واحد، فحرّكت لتقوى بالحركة، واختير لها الفتح لأنّه أخفّ الحركات، ولأنّ الياء إذا انضمت أو انكسرت أعلّوها بالحذف والقلب، والإسكان في ياء الإضافة إنّما هو تخفيف».

وعلامة «ياء الإضافة»: صحّة دخول الكاف والهاء محلّ الياء؛ فتقول في كتابي: كتابك، وكتابه، وفي إنّي: إنك، وإنّه، وفي ذلك قال الإمام الشّاطبي: وَلَكِنَّهَا كَالْهَاءِ وَالْكَافِ كُلُّ مَا تَلِيهِ يُرَى لِلْهَاءِ وَالْكَافِ مَدْخَلًا⁽³⁾ والفرق بين «ياءات الإضافة» و«ياءات الزوائد» أربعة؛ وهي⁽⁴⁾:

(1) أنّ «ياءات الإضافة» تكون في الأسماء؛ نحو: ﴿يَنْعَمَتِي أَلْتَحِ﴾⁽⁵⁾، والأفعال؛ مثل: ﴿تَبَّأْنِي أَلْعَلِّمُ﴾⁽⁶⁾، والحروف؛ نحو: ﴿بَيَّ الْأَغْدَاءُ﴾⁽⁷⁾، بخلاف «ياءات الزوائد» فلا تكون إلّا في الأسماء؛ مثل: ﴿أَلْمُهْتَدِي﴾⁽⁸⁾، والأفعال؛ نحو: ﴿يَهْدِي﴾⁽⁹⁾.

(1) «سورة إبراهيم» الآية: 24.

(2) في «شرح الهداية» (1 / 158).

(3) «حرز الأمان» (رقم البيت: 388).

(4) ينظر: «النّشر في القراءات العشر» لابن الجزريّ (2 / 162-163).

(5) «سورة البقرة» الآية: 39.

(6) «سورة التّحريم» الآية: 3.

(7) «سورة الأعراف» الآية: 150.

(8) «سورة الإسراء» الآية: 97.

(9) «سورة الكهف» الآية: 34.

(2) أَنَّ «ياءات الإضافة» تكون زائدة على أصل الكلمة؛ نحو: ﴿عَهْدِي﴾⁽¹⁾، في حين قد تكون «ياءات الزوائد» لامًا للكلمة؛ مثل: ﴿الدَّاعِ﴾⁽²⁾، وقد تكون زائدة على بنية الكلمة؛ نحو: ﴿وَعِيدِي﴾⁽³⁾، وهذه الياءات سواء كانت من أصل الكلمة أو زائدة عليها فهي لا تنافي تسميتها بـ«ياءات الزوائد» باعتبار زيادتها على خطّ المصحف.

(3) أَنَّ «ياءات الإضافة» مكتوبة في المصاحف العثمانيّة؛ مثل: ﴿سَتَجِدُنِي﴾⁽⁴⁾، وأمّا «ياءات الزوائد» فهي زائدة على رسم المصاحف العثمانيّة؛ نحو: ﴿أَتَلَّوْهُ﴾⁽⁵⁾.

(4) أَنَّ الخلاف في «ياءات الإضافة» دائر بين الفتح والإسكان؛ مثل: ﴿أَوْزَعْنِي﴾⁽⁶⁾، بينما الخلاف في «ياءات الزوائد» دائر بين الحذف والإثبات؛ نحو: ﴿تَسَلَّلِي﴾⁽⁷⁾، ﴿تَسَلَّلِيَّ﴾.

و«ياءات الإضافة» على ثلاثة أنواع⁽⁸⁾:

(1) ما اتَّفَقَ القراء جميعًا على إسكانها؛ وهو الغالب الأعمّ؛ وعددها: 566 ياء؛ مثل: ﴿وَمَنْ عَصَانِي﴾⁽⁹⁾، و﴿يُطْعِمُنِي﴾⁽¹⁰⁾، و﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾⁽¹¹⁾.

(1) «سورة البقرة» الآية: 123.

(2) «سورة البقرة» الآية: 185.

(3) «سورة إبراهيم» الآية: 17.

(4) «سورة الكهف» الآية: 68.

(5) «سورة غافر» الآية: 14.

(6) «سورة الأحقاف» الآية: 14.

(7) «سورة هود» الآية: 46.

(8) للاطلاع على تفاصيل هذه الأنواع الثلاثة ينظر: «النَّشْر» لابن الجزريّ (2/ 162-163).

(9) «سورة إبراهيم» الآية: 38.

(10) «سورة الشعراء» الآية: 79.

(11) «سورة البقرة» الآية: 29.

(2) ما اتَّفَقَ القُرَّاءُ جميعاً على فتحها؛ وهي قليلة؛ وعددها: 98 ياءً؛ نحو: ﴿نِعْمَتِي أَلْتَحَ﴾⁽¹⁾، و﴿تَبَّأْنِي أَلْعَلِيمُ﴾⁽²⁾، و﴿بِي أَلْأَعْدَاءُ﴾⁽³⁾.

(3) ما اختلف القُرَّاءُ في إسكانها وفتحها؛ وعددها: 212 ياءً؛ مثل: ﴿وَبَيْنَ إِخْوَتِي﴾⁽⁴⁾، و﴿مَسْنَى الشَّيْطَانِ﴾⁽⁵⁾، و﴿وَلِي فِيهَا مَقَارِبُ﴾⁽⁶⁾.

وهذا القسم الأخير هو الذي اعتنى القُرَّاءُ بإيراده والتفصيل فيه، وعنه يقول الإمام الشاطبي:

وَفِي مَائَتِي يَاءٍ وَعَشْرٍ مُنِيفَةٍ وَثْنَتَيْنِ خُلْفُ الْقَوْمِ أَحْكِيهِ مُجْمَلًا⁽⁷⁾

وتنقسم «ياءات الإضافة» المختلف فيها بين القُرَّاء السبعة بين الفتح والإسكان إلى ستة أقسام⁽⁸⁾:

(1) ما جاء بعد «ياءات الإضافة» همزة قطع مفتوحة؛ وعددها: 99 ياءً؛ مثل: ﴿سَبِيلِي أَدْعُو﴾⁽⁹⁾، ﴿رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ﴾⁽¹⁰⁾، ﴿وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي﴾⁽¹¹⁾.

(2) ما جاء بعد «ياءات الإضافة» همزة قطع مكسورة؛ وعددها: 52 ياءً؛

(1) «سورة البقرة» الآية: 39.

(2) «سورة التحريم» الآية: 3.

(3) «سورة الأعراف» الآية: 150.

(4) «سورة يوسف» الآية: 100.

(5) «سورة ص» الآية: 40.

(6) «سورة طه» الآية: 17.

(7) «حز الأمان» (رقم البيت: 389).

(8) للاطلاع على تفاصيل هذه الأقسام الستة ينظر: «حز الأمان» للشاطبي (رقم الأبيات: 390-419)، و«النشر» لابن الجزري (2/ 163-176).

(9) «سورة يوسف» الآية: 108.

(10) «سورة الأحقاف» الآية: 14.

(11) «سورة طه» الآية: 25.

مثل: ﴿بَنَاتِي إِنْ﴾⁽¹⁾، ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾⁽²⁾، ﴿وَأَمِّي إِلَهَيْسِ﴾⁽³⁾.

(3) ما جاء بعد «ياءات الإضافة» همزة قطع مضمومة؛ وعددها: 10 ياءات؛
مثل: ﴿عَذَابِي أَصِيبُ﴾⁽⁴⁾، ﴿أَنْتَى وَوَيْ﴾⁽⁵⁾، ﴿وَأَنْتَى عَيْدَهَا بِكَ﴾⁽⁶⁾.

(4) ما جاء بعد «ياءات الإضافة» همزة وصل مصاحبة للام التعريف؛
وعدها: 14 ياء؛ مثل: ﴿عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾⁽⁷⁾، ﴿مَسْنَى الشَّيْطَانِ﴾⁽⁸⁾، ﴿أَرَادَنِي
اللَّهُ﴾⁽⁹⁾.

(5) ما جاء بعد «ياءات الإضافة» همزة وصل غير مصاحبة للام التعريف؛
وعدها: 7 ياءات؛ مثل: ﴿ذُكِرِي إِذْهَبَا﴾⁽¹⁰⁾، ﴿يَلَيْتَنِي إِتَّخَذْتُ﴾⁽¹¹⁾، ﴿إِنِّي
إِصْطَبَقْتُكَ﴾⁽¹²⁾.

(6) ما جاء بعد «ياءات الإضافة» غير الهمزة؛ وعددها: 30 ياء؛ مثل: ﴿بَيْنِي
لِلطَّائِفِينَ﴾⁽¹³⁾، ﴿صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾⁽¹⁴⁾، ﴿وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾⁽¹⁵⁾.

(1) «سورة الحجر» الآية: 71.

(2) «سورة الكهف» الآية: 68.

(3) «سورة المائدة» الآية: 118.

(4) «سورة الأعراف» الآية: 156.

(5) «سورة يوسف» الآية: 59.

(6) «سورة آل عمران» الآية: 36.

(7) «سورة البقرة» الآية: 123.

(8) «سورة ص» الآية: 40.

(9) «سورة الزمر» الآية: 36.

(10) «سورة طه» الآية: 42.

(11) «سورة الفرقان» الآية: 27.

(12) «سورة الأعراف» الآية: 144.

(13) «سورة البقرة» الآية: 124.

(14) «سورة الأنعام» الآية: 154.

(15) «سورة البقرة» الآية: 185.

فمجموع ما اختلف فيه القراء من «ياءات الإضافة»: 212 ياء؛ لكن الذي وقع فيه الخلاف بين قالون وورش هو: 9 ياءات فقط؛ وهي التي ذكرها الناظم في هذا الباب، وما بقي مما لم يذكره منها فقالون وورش متفقان على إسكانها أو على فتحها، وفيما يأتي بيان ما اختلف فيه قالون وورش رحمهما الله تعالى:

[ياءات الإضافة التي اختلف فيها قالون وورش]

قال الناظم رحمه الله:

- (94) أُسْكِنَ مِنَ الْيَاءَاتِ عَنْ قَالُونَا تَسْعًا فَهَآكَ عَدَّهَا يَتَقِينَا
(95) ﴿وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾ ثُمَّ ﴿بَيْنَ إِخْوَتِي﴾ ثُمَّ ﴿وَلِيَّ فِيهَا﴾ ﴿مَعِيَ﴾ فِي الظُّلَّةِ
(96) ثَانٍ ⁽¹⁾ ﴿أَوْزَعْنِي﴾ مَعَاوُ ﴿تُؤْمِنُوا﴾ لِي، ثُمَّ خُلْفُ «فُصِّلَتْ» قَدْ بَيَّنُّوا
(97) وَيَاءٌ ﴿مَحْيَايَ﴾ وَعَنْ عُثْمَانَ فِي هَذِهِ - فَدَيْتُكَ - الْوَجْهَانِ
(98) وَمَا عَدَا هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا إِنَّكَ قَدْ تَدْرِيهِ حَيْثُ يَغْنَى

قوله: «أُسْكِنَ مِنَ الْيَاءَاتِ عَنْ قَالُونَا تَسْعًا» أمرٌ منه للقارئ بأن يسكن تسعاً من «ياءات الإضافة» إذا كان يقرأ برواية قالون، ثمانية منها روي عنه إسكانها بغير خلاف، والتاسعة بخلاف، ومفهومه أن ورشاً يفتحها؛ وهو كذلك إلا ما سينص عليه ممّا له فيه وجهان.

والمراد بقوله «أُسْكِنَ»: السكون الميَّت؛ وهو أن يكون الياء حرف مدّ لسكونه وانكسار ما قبله، فإن كان بعده همز قطع صار من قبيل «المدّ المنفصل» فيعمل فيه ما تقدّم في «باب المدّ والقصر».

وقوله «الْيَاءَاتِ»؛ أي: من «ياءات الإضافة»، والألف واللام للعهد المتقدّم في عنوان الباب.

(1) كذا في بعض النسخ، وفي بعضها: وَيَاءٌ أَوْزَعْنِي مَعَا...

وقوله: «فَهَاكَ عَدَّهَا يَقِينًا»؛ أي: خذ بيان هذه اليباءات التسعة التي سكتها قالون، وهي محدودة معدودة، ذاكرًا لك إياها بيقين دون شك؛ وهي:

- (1) ﴿وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾⁽¹⁾.
- (2) ﴿إِخْوَتِي﴾ في قوله تعالى: ﴿نَزَعَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَإِخْوَتِي إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَاءُ﴾⁽²⁾.

(3) ﴿وَلِي فِيهَا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلِي فِيهَا مَّارِبٌ أُخْرَى﴾⁽³⁾. وقيد ﴿وَلِي﴾ بـ﴿فِيهَا﴾ احترازًا من التي ليس معها ﴿فِيهَا﴾؛ مثل: ﴿وَلِي نَعَجَةٌ وَاحِدَةٌ﴾⁽⁴⁾؛ فهي ساكنة لهما، ومثل: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينٍ﴾⁽⁵⁾؛ فهي مفتوحة لهما. وقيد كذلك ﴿وَلِي﴾ بالواو لتخرج التي ليس معها الواو؛ مثل: ﴿وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُوا﴾⁽⁶⁾، ﴿قَالَ سُبْحَنَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ﴾⁽⁷⁾، وغيرها كثير؛ فبعضها اتفق قالون وورش على فتحها، وبعضها على إسكانها.

(4) ﴿مَعِيَ﴾؛ وقد ذكرها بقوله: ﴿مَعِيَ﴾ في الظلة ثانياً، والمقصود بها: ﴿مَعِيَ﴾ الواردة في الموضع الثاني من «سورة الشعراء» في قوله تعالى: ﴿بِأَفْتَحُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ فَتْحًا وَنَجِّنِي وَمَنْ مَعِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾⁽⁸⁾. وقيد ﴿مَعِيَ﴾ بقيدتين: القيد الأول: قوله: «في الظلة»؛ أي: في «سورة الشعراء»؛ وذلك حتى تخرج التي

(1) «سورة البقرة» الآية: 185.

(2) «سورة يوسف» الآية: 100.

(3) «سورة طه» الآية: 17.

(4) «سورة ص» الآية: 22.

(5) «سورة الكافرون» الآية: 6.

(6) «سورة البقرة» الآية: 151.

(7) «سورة الأنعام» الآية: 118.

(8) «سورة الشعراء» الآية: 118.

في غيرها من سور القرآن الكريم؛ مثل: ﴿بَارِسْلُهُ مَعِيَ رِدْأً يُصَدِّفْنِي﴾⁽¹⁾؛ فَإِنَّ وَرْشًا وَقَالُونَ مَتَّفِقَانِ عَلَى إِسْكَانِهَا، ومثل: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ تِلْكَ إِهْلَكَنِي اللَّهُ وَمَسَّ مَعِيَ أَوْ رَحِمَنَّا﴾⁽²⁾؛ فقالون وورش اتفقا على فتحها. والقيد الثاني: ما ذكره بقوله: «ثَانٍ»؛ وذلك حَتَّى تخرج الأولى الَّتِي فِي «سورة الشعراء»؛ وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِي﴾⁽³⁾؛ فلا خلاف بين ورش وقالون في إسكانها.

(5) 6 ﴿أَوْزَعْنِي﴾ في موضعين: في قوله تعالى: ﴿بَتَّبَسَمَ صَاحِكًا مِّنْ قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾⁽⁴⁾، وفي قوله جَلَّ جلاله: ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾⁽⁵⁾. وقد أشار الناظم إلى الموضعين بقوله: «وَأَوْزَعْنِي مَعًا»، وفي نسخة: «وَيَاءَ أَوْزَعْنِي مَعًا». فكلما وردت كلمة «مَعًا» في كلام الناظم فالمقصود بها موضعان اثنان.

(7) ﴿تُؤْمِنُوا لِي﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَّمْ تُؤْمِنُوا لِي فَاغْتَرِلُونِ﴾⁽⁶⁾.

(8) ﴿إِلَىٰ رَبِّي إِنَّ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ رُجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّي إِنَّ لِي عِنْدَهُ لِلْخُسْنَىٰ﴾⁽⁷⁾، وهذا الموضع فيه الوجهان لقالون: الإسكان والفتح؛ وهذا ما أشار إليه بقوله: «ثُمَّ خُلِفَ فَصَلَّتْ قَدْ بَيَّنُّوا»؛ أي: حصل الخلاف لقالون في «ياء الإضافة» الواردة في «سورة فصلت» وهي المبيّنة في كتب القراءات؛ والمقصود بها: ﴿وَلَيْسَ رُجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّي﴾، والوجهان مذكوران في «التيسير» و«حرز الأمان»؛ فقد قال الإمام الدّاني: ﴿إِلَىٰ رَبِّي إِنَّ﴾ فَتَحَهَا نَافِعٌ بِاخْتِلَافِ

(1) «سورة القصص» الآية: 34.

(2) «سورة الملك» الآية: 29.

(3) «سورة الشعراء» الآية: 62.

(4) «سورة النمل» الآية: 19.

(5) «سورة الأحقاف» الآية: 14.

(6) «سورة الدخان» الآية: 20.

(7) «سورة فصلت» الآية: 49.

عن قالون⁽¹⁾. وقال الإمام الشاطبي:

..... وَيَا رَبِّي ﴿بِهِ الْخُلْفُ﴾ (بُجَّلا)⁽²⁾

وقال الإمام ابن بري:

..... وَفِي ﴿إِلَى رَبِّي﴾ بِ«فُصِّلَتْ» خِلَافَ فُصِّلَا⁽³⁾

وعلى وجه الإسكان يكون من قبيل «المد المنفصل» فيجوز فيه حينئذ: الإسكان مع كان المد والقصر، إضافة إلى الفتح، فيصير مجموع الأوجه الجائزة لقالون في ﴿رَبِّي إِنَّ﴾ ثلاثة، والذي جرى عليه العمل عند المغاربة وقدمه المشاركة هو: الفتح؛ لقول الإمام الداني السابق: «﴿إِلَى رَبِّي إِنَّ﴾ فَتَحَهَا نافع باختلاف عن قالون»؛ فذكره الفتح أولاً ظاهر أنه هو المقدم لقالون.

وقال الإمام محمد بن عبد السلام الفاسي:

وَيَاءُ ﴿رَبِّي﴾ فَتَحَهَا مُقَدَّمٌ بِ«فُصِّلَتْ» عَنِ ابْنِ مِينَاءَ اَعْلَمُوا⁽⁴⁾

وقيد الناظم هذا الموضع بـ«فُصِّلَتْ» احترازاً من الواردة في «سورة الكهف» في قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ رُدُّدَتْ إِلَى رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهُمَا مُنْقَلَبًا﴾⁽⁵⁾ فلا خلاف بين ورش وقالون في إسكانها.

(9) ﴿وَمَحْيَاةٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَاةَ

وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾⁽⁶⁾، وقد أشار إلى هذا الموضع التاسع بقوله: «وَيَاءُ

(1) «التيسير» (ص 194).

(2) «حز الأمان» (رقم البيت: 1017).

(3) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 209).

(4) «إتمام إبراز الضمير» (رقم البيت: 102). وينظر كذلك: «الطريق المأمون» للمرصفي (ص 224).

(5) «سورة الكهف» الآية: 35.

(6) «سورة الأنعام» الآية: 164.

﴿مَحْيَايَ﴾؛ أي: سَكَنَ لِقَالُونِ كَذَلِكَ يَاءُ ﴿وَمَحْيَايَ﴾ من غير خلاف؛ فهو معطوف على ما ليس فيه الخلاف لقالون.

فهذه المواضع التسعة كلها يسكنها قالون إلا موضع «فَصَلَّتْ» فله فيها وجهان، والمقدم: الفتح.

ويفهم من ضده ما ذكره لقالون أنَّ ورشاً يفتح كل المواضع التسعة السابقة وهو كذلك؛ إلا أنَّ كلمة ﴿وَمَحْيَايَ﴾ له فيها وجهان: الفتح والإسكان، وإلى هذا أشار النّاطم بقوله: «وَعَنْ عُثْمَانَ فِي هَذِهِ - فَدَيْتُكَ - الْوَجْهَانِ؛ أي: أنَّ لعثمان الملقب بورش في «هذه»؛ أي: في الكلمة الأخيرة وهي: ﴿وَمَحْيَايَ﴾ وجهين: الفتح والإسكان، قال الإمام الشّاطبي:

..... ﴿وَمَحْيَايَ﴾ (ج) يءٌ بِالْخُلْفِ وَالْفَتْحِ (خ) وَلَا⁽⁷⁾

وقال الإمام ابن بري:

وَيَاءُ ﴿مَحْيَايَ﴾ وَوَرَشٌ اصْطَفَى فِي هَذِهِ الْفَتْحِ وَالْإِسْكَانَ رَوَى⁽⁸⁾
والإسكان هو الذي جرى به العمل عند المغاربة⁽⁹⁾ وهو الذي قدمه المشاركة في الأداء⁽¹⁰⁾؛ لقول الإمام الدّاني: ﴿وَمَحْيَايَ﴾ سكنها نافع بخلاف عن ورش، والذي أقراني به ابن خاقان عن أصحابه عنه بالإسكان؛ وبه أخذ⁽¹¹⁾.
وقال العلامة أحمد بن الطّالب محموداً بن أَعَمَرَ الْإِدْوَعِيَّ:

(7) «حرز الأمان» (رقم البيت: 413).

(8) «الدّر اللّوامع» (رقم البيت: 210).

(9) ينظر: «بيان الخلاف والتّشهير» لابن القاضي (ص 224)، و«تقييد الشّيخ الرّاضي السّوسي عن شيخه ابن القاضي في القراءات السّبع» (اللوحة: 8) مخطوط، و«التّوضيح والبيان» للودغيريّ (ص 321).

(10) ينظر: «غيث النّفع» للصفّافسيّ (ص 232)، و«رسالة المقدّم أداء» لابن يالوشه (ص 75).

(11) «التّيسير» (ص 109-110).

وَالْأَخْذُ بِالْإِسْكَانِ قَالَ الدَّانِي فِي يَاءٍ ﴿مَحْيَايَ﴾ لَدَى عُثْمَانَ⁽¹⁾
وفي ذلك أنشدنا شيخنا عليّ بن محمد توفيق النّحاس المصري
بقراءتي عليه:

.....وَأَسْكِنَنَّ لِي ﴿مَحْيَايَ﴾ فَإِلْإِسْكَانُ يُرَوَى مُسَلَّسًا⁽²⁾

فعلى وجه الإسكان يتعيّن الإشباع وصلًا ووقفًا، وعلى وجه الفتح يكون
المدّ طبيعيًا ويتعيّن فيه القصر وصلًا، ويكون فيه ثلاثة أوجه وقفًا من «باب المدّ
العارض للسكون».

وعلى كلّ واحد من الفتح والإسكان يأتي التّقليل والفتح لورش؛ فيكون
مجموع الأوجه فيها في حالة وصلها بما بعدها أربعة؛ وهي:

1 فتح «ذوات الياء» مع إسكان «ياء الإضافة» مع الطّول لأجل الساكن
اللازم.

2 فتح «ذوات الياء» مع فتح «ياء الإضافة» مع القصر.

3 تقليل «ذوات الياء» مع إسكان «ياء الإضافة» مع الطّول لأجل الساكن
اللازم.

4 تقليل «ذوات الياء» مع فتح «ياء الإضافة» مع القصر.

وأما في حالة الوقف فإنّه إن كنّا نقرأ في الوصل بوجه إسكان «ياء الإضافة»
فعند الوقف تبقى ساكنة ويمدّ حرف المدّ مدًّا لازمًا للسكون الأصلي فيها
كالوصل، ويجوز حينها وجهان فقط؛ وهما:

1 فتح «ذوات الياء» مع إسكان «ياء الإضافة» مع المدّ المشبع من أجل
السكون اللازم.

(1) «الأخذ للقرّاء السبعة» (رقم البيت: 139).

(2) «القصيدة الحسنة» (ص 114).

(2) تقليل «ذوات الياء» مع إسكان «ياء الإضافة» مع المدّ المشبع من أجل السّكون اللازم.

وإن كنّا نقرأ في الوصل بوجه فتح «ياء الإضافة» فعند الوقف تسكّن للوقف، وتكون من قبيل «المدّ العارض للسّكون»، ويجوز فيها ستّة أوجه؛ وهي:

(1) فتح «ذوات الياء» مع إسكان «ياء الإضافة» مع الطّول في «العارض للسّكون».

(2) فتح «ذوات الياء» مع إسكان «ياء الإضافة» مع التّوسّط في «العارض للسّكون».

(3) فتح «ذوات الياء» مع إسكان «ياء الإضافة» مع القصر في «العارض للسّكون».

(4) تقليل «ذوات الياء» مع إسكان «ياء الإضافة» مع الطّول في «العارض للسّكون».

(5) تقليل «ذوات الياء» مع إسكان «ياء الإضافة» مع التّوسّط في «العارض للسّكون».

(6) تقليل «ذوات الياء» مع إسكان «ياء الإضافة» مع القصر في «العارض للسّكون».

فيكون مجموع أوجه ورش في ﴿وَمَحْيَا﴾ ثمانية أوجه في الوقف، تضاف إلى أربعة أوجه في الوصل، فيكون مجموعها اثني عشر وجهًا⁽¹⁾.

والذي جرى به العمل عند المغاربة من هذه الأوجه في ﴿وَمَحْيَا﴾ هو: تقليل «ذوات الياء» مع إسكان «ياء الإضافة» مع المدّ المشبع من أجل السّكون اللازم سواء في حالة الوصل أو الوقف، والذي قدّمه المشاركة منها هو: فتح

(1) ينظر: «النّشر» لابن الجزريّ (2/ 176)، و«التّوضيح والبيان» للودغيريّ (ص 321-322).

«ذوات الياء» مع إسكان «ياء الإضافة» مع المدّ المشبع من أجل السكون اللازم في حالي الوصل والوقف.

وقول الإمام ابن أَجْرُوم: «وَمَا عَدَا هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا إِنَّكَ قَدْ تَدْرِيهِ حَيْثُ يَغْنَى» يخبر أنّ ما عدا هذه المواضع التسعة التي ذكرناها سابقاً فإنّك أيّها القارئ قد تعرف حكمه حيث «يَغْنَى»؛ أي: يوجد، وفي نسخة: «يَغْنَى»؛ أي: يظهر ويتّضح وينكشف، ويُعلّم حكم باقي «ياءات الإضافة» من الضدّ، فإنّه لما ذكر الخلاف في الكلمات التسعة عَلِمَ أن الباقي على وفاق فيها بين قالون وورش؛ فيقرأها إمّا بالفتح وإمّا بالإسكان، فاستغنى عن ذكر الاتفاق بينهما بما ذكره لك ممّا حصل فيه الخلاف بينهما.

والمعلوم في قراءة نافع أنّ «ياءات الإضافة» تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

(1) قسم اتّفقا فيه على إسكانه؛ مثل: ﴿بِمَنْ تَبَعْنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَافِرٌ رَحِيمٌ﴾⁽¹⁾.

(2) قسم اتّفقا فيه على فتحه؛ نحو: ﴿وَقَدْ بَلَغْنِي الْكِبَرَ وَأُمْرَاتِي عَافِرٌ﴾⁽²⁾.

(3) وقسم اختلفا فيه؛ وهي تسعة ألفاظ؛ وهي التي ذكرها الناظم في هذا الباب، وقد استغنى بذكرها عمّا اتّفقا عليه فتحاً أو سكوتاً لكثرتها.

والخلاف الحاصل بين ورش وقالون في «ياءات الإضافة» إنّما هو في حال الوصل، أمّا في الوقف فالإسكان للجميع.

ثم إن سكنت «ياء الإضافة» في الوصل وجاء بعدها همز قطع صارت من قبيل «المدّ المنفصل» فتمدّ لورش بلا خلاف، وتمدّ وتقصّر لقالون كما تقدّم في حكم «المدّ المنفصل».

(1) «سورة إبراهيم» الآية: 38.

(2) «سورة آل عمران» الآية: 40.

باب الزوائد

هذا الباب مخصّص لبيان أحكام «يئات الزوائد».

و«يئات الزوائد» هي: اليئات المتطرّفات الزائدات في التلاوة على رسم المصاحف العثمانية⁽¹⁾.

فهذه اليئات هي زائدة في لفظ وقراءة من أثبتها، وعليه فهي تلحق في قراءة من زادها بالحمرة في المصحف وبشقّ القلم في اللوح.

و«يئات الزوائد» تنقسم في قراءة نافع إلى ثلاثة أقسام:

الأوّل: ما اتّفق قالون وورش على جعله من قبيل «يئات الزوائد»، وجملتها: ثمانية عشر ياءً.

الثاني: ما انفرد ورش بجعله من «يئات الزوائد»، وعددها: سبع وعشرون، أو تسع وعشرون ياء على حسب الخلاف الواقع في موضعين كما سيأتينا في محله.

الثالث: ما انفرد قالون بجعله من «يئات الزوائد»؛ وجملتها: ياءان.

والمجموع: تسع وأربعون ياءً عند الإمام نافع، وإليه أشار الإمام الحصريّ بقوله:

زَوَائِدُ وَرْشٍ أَرْبَعُونَ وَسَبْعَةٌ وَوَافَقَهُ قَالُونَ فِي أَكْثَرِ الشَّطْرِ
ثَمَانٍ وَعَشْرٍ ثُمَّ أَفْرَدَ نَفْسَهُ بِثَنَتَيْنِ صَانَ اللَّهُ فَالْكَ مِنَ الْعَفْرِ⁽²⁾

(1) ينظر: «النّشر» لابن الجزريّ (2/ 179)، و«إتحاف فضلاء البشر» لأحمد البناء (ص 152)، و«الفتح الرّحمانى شرح كنز المعاني» للجمزوريّ (ص 163)، و«الإضاءة للضّبّاع» (ص 67-68).

(2) «القصيد الحصريّة» (رقم البيتين: 201-202).

وفيما يأتي بيان عدد «يئات الزوائد»، وحكمها، وسبب تسميتها، وأقسامها الثلاثة:

[عدد يئات الزوائد عند نافع، وحكمها، وسبب تسميتها]

قال النّاظم رحمه الله:

(99) خَمْسُونَ يَاءً غَيْرَ يَاءٍ ثَبَّتَ وَصَلًا زَوَائِدَ لِحَذْفِ سُمِّيَتْ

يَبِّنُ النَّاطِمُ فِي هَذَا الْبَيْتِ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ مُتَعَلِّقَةً بِيَاءَاتِ الزَّوَائِدِ؛ وَهَذَا الْبَيْتُ مِنْ جَوَامِعِ أَبْيَاتِهِ الَّتِي ذَكَرَ فِيهَا الْكَثِيرُ مِنَ الْمَعَانِي فِي أَلْفَاظٍ قَلِيلَةٍ جَدًّا؛ وَمِمَّا ذَكَرَهُ فِي هَذَا الْبَيْتِ الْوَاحِدُ:

أَوَّلًا: إِحْصَاؤُهَا: فَأَخْبَرَ أَنَّ يَاءَاتِ الزَّوَائِدِ الَّتِي وَرَدَتْ عَنْ نَافِعٍ مِنْ رِوَايَتِهِ قَالُونَ وَوَرِثَ وَفَاقًا وَخِلَافًا: خَمْسُونَ إِلَّا وَاحِدَةً؛ أَيُّ: تِسْعَةٌ وَأَرْبَعُونَ يَاءً؛ وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «خَمْسُونَ يَاءً غَيْرَ يَاءٍ».

ثَانِيًا: حُكْمُهَا: فَيَبِّنُ أَنَّ حُكْمَهَا لِنَافِعٍ: إِثْبَاتُهَا فِي الْوَصْلِ، وَحَذْفُهَا فِي الْوَقْفِ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «ثَبَّتَ وَصَلًا»؛ أَيُّ: وَحُذِفَتْ وَقَفًا.

فَجَمِيعُ «يَاءَاتِ الزَّوَائِدِ» ثَبَّتَ لِنَافِعٍ فِي الْوَصْلِ سَاكِنَةٌ إِلَّا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَبَّاسٍ﴾⁽¹⁾ فَثَبَّتَ لَهُ فِي الْوَصْلِ مَفْتُوحَةٌ.

وَجَمِيعُ «يَاءَاتِ الزَّوَائِدِ» تَحْذَفُ لِنَافِعٍ فِي الْوَقْفِ مَعَ إِسْكَانِ الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَهَا إِلَّا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَبَّاسٍ﴾ فَلِقَالُونَ فِيهَا وَجْهَانِ فِي الْوَقْفِ: الْأَوَّلُ: إِثْبَاتُ الْيَاءِ سَاكِنَةً حَرْفَ مَدٍّ وَلِينٍ. الثَّانِي: حَذْفُ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ مَعَ إِسْكَانِ النَّوْنِ كُورِشَ، وَسَيَأْتِي تَفَاصِيلُ ذَلِكَ فِي مَحَلِّهِ.

(1) «سورة النمل» الآية: 37.

ثالثاً: سبب تسميتها: فقد وُضِّح في آخر البيت أَنَّهَا سُمِّيَتْ بـ«يَاءَاتِ الزَّوَائِدِ» لكونها زائدة - في قراءة من أثبتها - على مرسوم المصاحف العثمانية؛ وهذا مأخوذ من قوله: «زَوَائِدَ لِحَذْفِ سُمِّيَتْ»؛ أي: سُمِّيَتْ بـ«يَاءَاتِ الزَّوَائِدِ» لحذفها من المصحف العثماني وزيادتها في اللفظ فقط، وتسمّى هذه الياءات كذلك بالمحذوفات؛ لحذفها من المصحف.

[الياءات التي اتفق قالون وورش على جعلها من قبيل ياءات الزوائد]

قال الناظم رحمه الله: (1)

- 100 بِـ«آلِ عَمْرَانٍ»: ﴿مَسِ لَتَبْعِي﴾ وَ«هُودٍ»: ﴿يَوْمَ يَأْتِي﴾ ﴿إِنْ أَخَّرْتِي﴾
 101 وَ«الْمُهْتَدِيَّةِ» «الْإِسْرَاءِ» وَتَحْتُ «يَهْدِينَ» ﴿تَبْعَنَ» «طَه» فَيَا «آتَانِ»
 102 أُولَى «الْجَوَارِيَةِ» «الْدَّاعِ» ذَاتِ الْجَرِّ بِأَلْحَرْفِ وَ«الْمُنَادِيَةِ» ثُمَّ «يَسِيرَةِ»
 104 «أَكْرَمِي» «أَهْنِي» وَالْخُلْفُ فِي ثُنْتِي «الطُّولِ» لِعَيْسَى عُرْفُ

بدأ الناظم رحمه الله في هذه الأبيات الخمسة بالقسم الأول من أقسام «يَاءَاتِ الزَّوَائِدِ» المتعلقة بورش وقالون؛ وهو ما اتفق قالون وورش على جعله من قبيل «يَاءَاتِ الزَّوَائِدِ»، وعددها: ثمانية عشر ياء زائدة، ولم يعز هذه الياءات لأحد؛ استغناء بما أشار إليه في المقدمة من أنه إذا ذكر حكماً ولم يبين راويه ولا القارئ به فالمقصود به نافع؛ وهو يشبها في الوصل ويحذفها في الوقف.

(1) البيتان الأخيران ذكرا في بعض النسخ هكذا:

- و«الْمُهْتَدِيَّةِ» لَا أَوْلَا «يَهْدِينَ» وَفِي هُنَا «تَبْعَنَ» وَ«أَنْ يُوتِي»
 «آتِي» أَلَّهِ وَ«أَنْ تُعَلَّمَنَّ» وَ«أَتَمِدُّونَ» مَعَ «تَبْعَنَ»

وفيما يأتي تفصيل الیاءات التي زادها نافع من روايته ورش وقالون مرتبة على ترتيب النّاطم الذي رتبها على ترتيب سور القرآن الكريم إلا فيما لم يسعفه النّظم:

الأول: ﴿إِتَّبَعِيْ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ إِتَّبَعِيَ﴾ في «سورة آل عمران»⁽¹⁾، وهذا هو المشار إليه بقوله: «بِآلِ عِمْرَانَ: ﴿مَنِ إِتَّبَعِيَ﴾». وقيدها بـ«سورة آل عمران» حتى تخرج التي في «سورة يوسف»⁽²⁾ في قوله تعالى: ﴿عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ إِتَّبَعَنِي﴾؛ فإن ياءها ثابتة لهما في الوصل والوقف.

الثاني: ﴿يَوْمَ يَاتِيْ﴾ في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَاتِيْءُ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ في «سورة هود»⁽³⁾. وقيدها بـ«هود» في قوله: «وَهُودٍ: ﴿يَوْمَ يَاتِيْءُ﴾» حتى تخرج التي في «سورة البقرة»⁽⁴⁾ في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالسَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ﴾، والتي في «سورة الأنعام»⁽⁵⁾ في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾، والتي في «سورة الأعراف»⁽⁶⁾ في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ وَيَقُولُ الَّذِينَ نَسَوْهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾، والتي في «سورة الصّف»⁽⁷⁾ في قوله تعالى: ﴿وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي إِسْمُهُ أَحمدٌ﴾؛ فلا خلاف في إثبات يائها كلّها وصلًا ووقفًا لورش وقالون.

(1) الآية: 20.

(2) الآية: 108.

(3) الآية: 105.

(4) الآية: 257.

(5) الآية: 159.

(6) الآية: 52.

(7) الآية: 6.

الثالث: ﴿أَخْرَجْتَنِي﴾ في «سورة الإسراء» في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَيْسَ أَخْرَجْتَنِي إِلَى يَوْمِ الْفَيْمَةِ﴾⁽¹⁾. وقيدَها بقوله: «إِنْ»؛ أي: ﴿لَيْسَ﴾ احترازاً من التي في «سورة المنافقون»⁽²⁾ في قوله تعالى: ﴿بَقِيْعَوْلَ رَبِّ لَوْلَا أَخْرَجْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ فلا خلاف في إثبات يائها لهما وصلاً ووقفاً. وفي بعض النسخ: «قل أخرتني»، لكن ما في النسخ الأخرى من تقييدها بـ«إِنْ» أفضل حتى يخرج غيرها.

الرابع، والخامس: ﴿الْمُهْتَدِيَّةُ﴾ في موضعين: الأول في «سورة الإسراء»⁽³⁾ في قوله جلّ جلاله: ﴿وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَبِهِدِ الْمُهْتَدِيَّةُ وَمَنْ يَضِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ وَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِهِ﴾، والثاني في «سورة الكهف»⁽⁴⁾ في قوله تعالى: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَبِهِدِ الْمُهْتَدِيَّةُ وَمَنْ يَضِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيّاً مُرْشِداً﴾. وقيدَ الموضعين بقوله: «و﴿الْمُهْتَدِيَّةُ﴾ «الْإِسْرَاءُ» وَتَحْتُ»؛ أي: تحت «سورة الإسراء» وهي «سورة الكهف»، واحترز بالسورتين عن «سورة الأعراف»⁽⁵⁾ في قوله تعالى: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَبِهِدِ الْمُهْتَدِيَّةُ وَمَنْ يَضِلْ فَبِأُولَئِكَ هُمُ الْخَالِسُونَ﴾ فيأوها أصليّة وليست زائدة؛ وهي ثابتة وصلاً ووقفاً لهما. وفي نسخة أخرى: «و﴿الْمُهْتَدِيَّةُ﴾ لَا أَوَّلَا»، ولها نفس المعنى، فالأولى التي أخرجها من الزوائد هي التي في «سورة الأعراف»، فبقي الثانية التي في «سورة الإسراء» والثالثة التي في «سورة الكهف» من قبيل «يئات الزوائد».

السادس: ﴿يَهْدِيَّةُ﴾ في «سورة الكهف»⁽⁶⁾ في قوله تعالى: ﴿وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَهُ رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشِداً﴾، وكان ينبغي أن تُقيدَ ﴿يَهْدِيَّةُ﴾

(1) الآية: 62.

(2) الآية: 10.

(3) الآية: 97.

(4) الآية: 17.

(5) الآية: 178.

(6) الآية: 34.

بـ«سورة الكهف»؛ لكن ذكرها مباشرة بعد قوله «وَتَحْتُ»؛ أي: «سورة الكهف» يفهم منه أنها هي المقصودة بالذات، وأمّا ﴿يَهْدِينِي﴾ في «سورة القصص»⁽¹⁾ من قوله تعالى: ﴿قَالَ عَبَسْتُ رَبِّي أَنْ يَهْدِيَنِي سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ فلا خلاف في إثبات يائها وصلّا ووقفاً لورش وقالون.

السابع: ﴿نَبِّغْ﴾ في «سورة الكهف»⁽²⁾ في قوله تعالى: ﴿قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبِّغُ﴾، وكان ينبغي أن تُقَيَّدَ ﴿نَبِّغْ﴾ بـ«سورة الكهف»؛ لكن ذكرها بجانب الكلمات الواردة في «سورة الكهف» وترتيبها معها يوحي بأنها هي المرادة هنا. وفي نسخة أخرى جاء تقييدها بقوله: «وَفِي هُنَا ﴿نَبِّغْ﴾»؛ أي: في «سورة الكهف». وعليه فـ﴿نَبِّغْ﴾ الواردة في «سورة يوسف»⁽³⁾ في قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا أَبَانَا مَا نَبِّغُ﴾ غير مرداة هنا؛ فإنّ ياءها ثابتة وصلّا ووقفاً لورش وقالون.

الثامن: ﴿تُعَلِّمُ﴾ في «سورة الكهف»⁽⁴⁾ في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَهُو مُوسَى هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَ مِنَّا عِلْمَ رُشْدٍ﴾، ولا نظير لهذه الكلمة في الكتاب العزيز؛ لهذا لم يقيدها النّاظم رحمه الله ورضي عنه بشيء.

التاسع: ﴿يُوتِيَنَّ﴾ في «سورة الكهف»⁽⁵⁾ في قوله تعالى: ﴿بِعَبَسِي رَبِّي أَنْ يُوتِيَنَّ خَيْرًا مِنْ حَنَّتِكَ﴾، ولا ثاني لهذه الكلمة في القرآن الكريم؛ لذلك لم يحترز لها النّاظم رحمه الله.

العاشر: ﴿تَتَّبِعْ﴾ في «سورة طه»⁽⁶⁾ في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَهْرُونَ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلَّا تَتَّبِعَ أَبْعَصَيْتَ أَمْرَهُ﴾، ولم يقيدها النّاظم بشيء؛ لأنّه لا نظير لها في الكتاب المبين.

(1) الآية: 21.

(2) الآية: 63.

(3) الآية: 65.

(4) الآية: 65.

(5) الآية: 39.

(6) الآية: 91.

الحادي عشر: ﴿عَاتِبِي﴾ في «سورة النمل»⁽¹⁾ في قوله تعالى: ﴿فَمَا عَاتِبِي﴾ اللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّا عَاتِبَكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بِهَدْيَتِكُمْ تَفْرَحُونَ. وقيد هذا الموضع بقوله: «فَيَا عَاتِبِي» بَعْدَ ﴿تُمَدُّونَ﴾ بِالْبَيَانِ؛ أي: ﴿عَاتِبِي﴾ التي جاءت بعد قوله تعالى: ﴿أَتُمَدُّونَ﴾ في الآية نفسها. وفي نسخة أخرى قيدها بلفظ ﴿اللَّهُ﴾ فقال: ﴿عَاتِبِي﴾ اللَّهُ، وقد احترز بكل ذلك عن قوله تعالى في «سورة مريم»⁽²⁾: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ءَاتَيْنِي الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾، وقوله تعالى في «سورة هود»: ﴿قَالَ يَلْفُومَ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَعَاتِبَنِي رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِهِ﴾⁽³⁾، و﴿قَالَ يَلْفُومَ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَعَاتِبَنِي مِنْهُ رَحْمَةً﴾⁽⁴⁾؛ فلا خلاف في إثبات الياء لهما وصلًا ووقفًا في المواضع الثلاثة. ولو كان النّاظم قيد ﴿عَاتِبِي﴾ بقوله «فَمَا» بدل «فَيَا» وقال: ﴿فَمَا عَاتِبِي﴾ لكان أفضل ولكان البيت متزنًا.

و﴿عَاتِبِي﴾ في «سورة النمل» تختلف عن باقي «ياءات الزوائد» السابقة واللاحقة؛ ففي الوصل يثبتها نافع مفتوحة بخلاف غيرها فهو يثبتها ساكنة، وأمّا في حالة الوقف فورش يحذفها مع إسكان الحرف الذي قبلها كباقي «الزوائد» الأخرى، وأمّا قالون فيقف عليها بالوجهين:

الأول: إثبات الياء ساكنة حرف مدّ ولين.

الثاني: حذف الياء الساكنة مع إسكان النون.

(1) الآية: 37.

(2) الآية: 29.

(3) الآية: 28.

(4) الآية: 62.

وهذا الوجه الأخير داخل في عموم حكم ياءات الزوائد الذي ذكره في قوله السابق: «ثَبَّتْ وَصَلًا»؛ أي: وحُذِفَتْ وَقَفًا، وقد ذكر الوجهين كثير من أهل العلم؛ قال الإمام الدَّانِي: «﴿بِمَا آتَيْتَنِي اللَّهُ﴾ أثبتتها مفتوحة في الوصل ساكنة في الوقف: قالون وحفص وأبو عمرو بخلاف عنهم؛ أعني: في الوقف، وفتحها في الوصل وحذفها في الوقف: ورش، وحذفها الباقيون في الحالين»⁽¹⁾.

وقال الإمام الشَّاطِبِيُّ:

وَفِي النَّمْلِ ﴿عَا تَيْسٍ﴾ وَيُنْفُخُ (عَا) نَ (أَوَّلِي) (حَامِيَّ وَخِلَافُ الْوَقْفِ (بَيْنَ) (حَا) لَا (عَا) لَا⁽²⁾

وقال الإمام ابن بَرِّي:

لَكِنَّهُ وَقَفَ فِي ﴿عَا تَيْسٍ﴾ قَالُونَ بِالْإِثْبَاتِ وَالْإِسْكَانِ⁽³⁾

ويظهر من قول الإمام الدَّانِي السابق «أثبتها مفتوحة في الوصل ساكنة في الوقف: قالون...» أنَّ المقدَّم لقالون في ﴿عَا تَيْسٍ﴾ عند الوقف هو: إثبات الياء ساكنة حرف مدّ ولين؛ وهو كذلك؛ فهو الذي قدّمه المشاركة⁽⁴⁾ في الأداء، وبه جرى العمل عند المغاربة⁽⁵⁾، قال الإمام محمّد بن عبد السلام الفاسي:

أَثَبْتَ ﴿عَا تَيْسٍ﴾ بِوَقْفٍ أَوْ لَا حَفْصٌ وَقَالُونَ وَجَبَرُ بْنُ الْعَلَا⁽⁶⁾

وفي ذلك أنشدنا شيخنا عليّ بن محمّد توفيق النّحاس المصريّ بقراءتي

عليه:

(1) «التيسير» (ص 170).

(2) «حز الأمان» (رقم البيت: 429).

(3) «الدّر اللوامع» (رقم البيت: 226).

(4) ينظر: «شرح النّظم الجامع» لعبد الفتّاح القاضي (ص 84)، و«الطّريق المأمون» للمرصفيّ (ص 230).

(5) ينظر: «إتقان الصّنع» (ص 42) مخطوط أصليّ بمكتبتي الخاصّة، و«تقييد الشّيخ الرّاضي السّوسيّ عن شيخه ابن القاضي في القراءات السّبع» (اللوحة: 11) مخطوط، و«التّوضيح والبيان» (ص 332).

(6) «إبراز الصّмир» (رقم البيت: 74).

..... وَإِثْبَاتُ ﴿مَا أَتَانِي﴾ وَقَفًّا فَأَعْمَلًا⁽¹⁾

وليس هناك من الزوائد ما يُفْتَحُ في الوصل لورش وقالون إلا كلمة ﴿عَاتِبِي﴾؛ وذلك من أجل لقيها الساكن الواقع بعدها؛ وهو اللام من لفظ ﴿اللَّهُ﴾ بعدها؛ فلم تسكن الياء كأخواتها من «ياءات الزوائد» لما يؤدي ذلك إلى التقاء الساكنين، ولم تحذف لما يؤدي إلى عدم معرفة هل هي من «ياءات الزوائد» أم لا، وترسم على قراءة نافع بإلحاق ياء صغيرة موقوفة بعد النون، وعليها فتحة.

الثاني عشر: ﴿أَتَمِدُّونِي﴾ وهي المقصودة بقوله: «تمدوني»، وفي نسخة أخرى: «وَأَتَمِدُّونِي»؛ وقد وردت في «سورة النمل»⁽²⁾ في قوله تعالى: ﴿بَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَنَ قَالَ أَتَمِدُّونِي بِمَالٍ﴾.

الثالث عشر: ﴿الْجَوَارِ﴾ في «سورة الشورى»⁽³⁾ في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَمِ﴾. وقيدها بقوله: «أُولَى الْجَوَارِ» حتى تخرج غيرها من الثانية والثالثة؛ وهما قوله تعالى: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَمِ﴾⁽⁴⁾، وقوله تعالى: ﴿بَلَا أَفْسِمُ بِالْخُنُوسِ الْجَوَارِ الْكُنُوسِ﴾⁽⁵⁾؛ فلا ياء فيهما لفظاً وخطاً.

الرابع عشر: ﴿الدَّاعِ﴾ في الموضع الثاني من «سورة القمر»⁽⁶⁾ في قوله تعالى: ﴿مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ يَقُولُ الْكَاذِبُونَ هَذَا يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾. وقيدها بقوله «ذَاتِ الْجَرِّ بِالْحَرْفِ»؛ أي: المجرورة بحرف الجر؛ وهو ﴿إِلَى﴾، وذلك حتى

(1) «القصيدة الحسنة» (ص 113).

(2) الآية: 37.

(3) الآية: 30.

(4) «سورة الرحمن» الآية: 22.

(5) «سورة التكويد» الآيتان: 15-16.

(6) الآية: 8.

تخرج التي في «سورة البقرة»⁽¹⁾ في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنَّهُ قَرِيبٌ أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ﴾، وتخرج كذلك التي في «سورة القمر»⁽²⁾ في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُّكْرٍ﴾؛ فليستا مجرورتين بحرف الجر، وهما من قبيل «يأت الزوائد» عند ورش فقط، وسيدكرهما الناظم لاحقاً فيما انفرد به ورش من «يأت الزوائد».

الخامس عشر: ﴿الْمُنَادِ﴾⁽³⁾ في «سورة ق» في قوله تعالى: ﴿وَاسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ مِنْ مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾، ولم يقيدها الناظم بشيء؛ لعدم وجود نظير لها في القرآن الكريم.

السادس عشر: ﴿يُسْرَ﴾ في «سورة الفجر»⁽⁴⁾ في قوله تعالى: ﴿وَالْيَلِ إِذَا يُسْرَ﴾، ولا ثاني لهذه الكلمة في القرآن المبين؛ لذلك لم يحتج الناظم إلى تقييدها.

السابع عشر: ﴿أَكْرَمَ﴾ في «سورة الفجر»⁽⁵⁾ في قوله تعالى: ﴿بِقَوْلِ رَبِّي أَكْرَمَ﴾، ولم يقيدها هذا اللفظ بقيد لعدم وجود نظير لها في الكتاب العزيز.

الثامن عشر: ﴿أَهْلَ﴾ في «سورة الفجر»⁽⁶⁾ في قوله تعالى: ﴿بِقَوْلِ رَبِّي أَهْلَ﴾، ولا نظير لهذه اللفظة في الكتاب الحكيم؛ لذلك لم يقيدها بشيء.

فهذه هي المواضع الثمانية عشر التي اتفق قالون وورش على زيادة يائها في الوصل، وحذفها في الوقف.

(1) الآية: 185.

(2) الآية: 6.

(3) الآية: 41.

(4) الآية: 4.

(5) الآية: 16.

(6) الآية: 18.

ثُمَّ قَالَ النَّازِمُ بَعْدَ ذَلِكَ: «وَالْخُلْفُ فِي ثِتْيِ الطَّوْلِ لِعِيسَى عُرْفٌ»؛ أَي: أَنَّهُ حَصَلَ الْخِلَافُ لِعِيسَى بْنِ مِينَا الْمَلَقَّبِ بِقَالُونَ فِي كَلِمَتَيْنِ وَرَدَتَا فِي «سُورَةِ الطَّوْلِ»؛ أَي: «سُورَةِ غَافِرٍ»؛ وَهُمَا: ﴿التَّكْوِيءُ﴾ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيُنْذِرَ يَوْمَ التَّكْوِيءِ﴾⁽¹⁾، وَ﴿التَّنَادِيءُ﴾ مِنْ قَوْلِهِ جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَيَقُومُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنَادِيءِ﴾⁽²⁾؛ فَقِيلَ: فِيهِمَا الْحَذْفُ، وَقِيلَ: فِيهِمَا الْإِثْبَاتُ، وَهَذَا مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الدَّانِي فِي قَوْلِهِ: «وَاخْتَلَفَ عَنْ قَالُونَ فِي اثْنَيْنِ؛ وَهُمَا: ﴿التَّكْوِيءُ﴾، وَ﴿التَّنَادِيءُ﴾ فِي غَافِرٍ»⁽³⁾. وَقَالَ أَيْضًا: «وَاخْتَلَفَ فِيهِمَا عَنْ قَالُونَ؛ فَقَرَأْتُهُمَا لَهُ بِالْوَجْهِينِ»⁽⁴⁾.

وَتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ فَقَالَ:

..... وَ﴿التَّكْوِيءُ﴾ وَ﴿التَّنَادِيءُ﴾ تَنَادِي (ذَرَا) بِأَعْيَاهِ بِالْخُلْفِ (جُ) هَلَا⁽⁵⁾

وَتَبِعَهُمَا فِي ذَلِكَ الْإِمَامُ ابْنُ بَرِّي فَقَالَ:

..... وَفِي ﴿التَّنَادِيءِ﴾ مَعَ ﴿التَّكْوِيءِ﴾ خُلْفٌ عِيسَى بَادٍ⁽⁶⁾

وَالَّذِي جَرَى عَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ الْمَغَارِبَةِ⁽⁷⁾ وَالْمَشَارِقَةِ⁽⁸⁾ هُوَ: الْحَذْفُ فِيهِمَا لَا غَيْرَ؛ قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْجَزَرِيِّ: «وَلَا أَعْلَمُهُ وَرَدَ مِنْ طَرِيقٍ مِنَ الطَّرِيقِ عَنْ أَبِي نَشِيطٍ، وَلَا الْحُلُوتَانِيَّ، بَلْ وَلَا عَنْ قَالُونَ أَيْضًا فِي طَرِيقٍ إِلَّا مِنْ طَرِيقِ أَبِي مَرْوَانَ عَنْهُ»⁽⁹⁾.

(1) «سُورَةِ غَافِرٍ» الْآيَةُ: 14.

(2) «سُورَةِ غَافِرٍ» الْآيَةُ: 32.

(3) «التَّيْسِيرُ» (ص 69).

(4) «التَّيْسِيرُ» (192).

(5) «حَرْزُ الْأَمَانِيِّ» (رَقْمُ الْبَيْتِ: 435).

(6) «الدَّرُّ اللَّوَامِعُ» (رَقْمُ الْبَيْتِ: 224).

(7) يَنْظُرُ: «إِتْقَانُ الصَّنْعَةِ» (ص 47) مَخْطُوطٌ أَصْلِيٌّ بِمَكْتَبَتِي الْخَاصَّةِ، وَ«تَقْيِيدُ الشَّيْخِ الرَّاضِي السُّوسِيِّ عَنْ شَيْخِهِ ابْنِ الْقَاضِي فِي الْقَرَاءَاتِ السَّبْعِ» (الْلُوحَةُ: 13) مَخْطُوطٌ.

(8) يَنْظُرُ: «النَّشْرُ» لِابْنِ الْجَزَرِيِّ (2/ 190-191)، وَ«الْفَتْحُ الرَّحْمَانِيُّ» لِسُلَيْمَانَ الْجَمْزُورِيِّ (ص 165-166)، وَ«الطَّرِيقُ الْمَأْمُونُ» لِعَبْدِ الْفَتْاحِ الْمَرْصُفِيِّ (ص 230).

(9) «النَّشْرُ» (2/ 190).

وقال الإمام ابن القاضي: «الأخذ لقالون بحذف الياء فيهما»⁽¹⁾.

وقال الإمام إدريس الودغيري: «المشهور عن قالون في ﴿التَّلَوِيَّ﴾، و﴿التَّنَادِيَّ﴾ في «غافر» أيضًا عدم الزيادة»⁽²⁾.

ونقل الإمام عبد الرحمن ابن القاضي عن الإمام ابن آجروم قوله:

وَفِي ﴿التَّلَوِيَّ﴾ وَ﴿التَّنَادِيَّ﴾ الْخُلْفُ عَنْ ابْنِ مِينَا وَالصَّحِيحُ الْحَذْفُ⁽³⁾

وقال الإمام سليمان الجمزوري:

وَقَدْ رَدَّ هَذَا الْخُلْفَ فِي «النَّشْرِ» قَائِلًا لَهُ الْحَذْفُ فِي الْإِثْنَيْنِ وَقَفًا وَمَوْصِلًا⁽⁴⁾

وقال الإمام عليّ الضَّبَّاع: «وذكر المحرِّرون أنَّ الذي ينبغي أن يقرأ به لقالون فيهما من طريق هذا النظم وأصله إنما هو الحذف فقط؛ لأنَّه رواية الجمهور عنه دون الإثبات»⁽⁵⁾. وقال أيضًا: «والخلاف الذي ذكره الإمامان الدَّانِيَّ والشَّاطِبِيُّ فيهما لقالون لا عبرة به كما حقَّقه في «النَّشْرِ»؛ لأنَّ الإثبات فيهما عنه ضعيف»⁽⁶⁾.

وأنشدنا شيخنا عليّ بن محمَّد توفيق النَّحَّاس المصريّ بقراءتي عليه مرجحًا وجه الحذف فيهما:

وَحَذْفُ ﴿التَّلَوِيَّ﴾ وَ﴿التَّنَادِيَّ﴾ بِ«غَافِرٍ».....⁽⁷⁾

(1) «بيان الخلاف والتَّشهير» (ص 311).

(2) «التَّوضيح والبيان» (ص 332).

(3) ينظر: «بيان الخلاف والتَّشهير» (ص 311)، و«الفجر السَّاطع» (4 / 62).

(4) «كنز المعاني بتحرير حرز الأمان» (ص 239).

(5) «إرشاد المريِد» (ص 133).

(6) «تقريب النَّفْع في القراءات السَّبع» (ص 128-129).

(7) «القصيدة الحسناء» (ص 113).

وما ذكره الناظم من الخلاف لقالون في ﴿التَّلَوِيَّ﴾، و﴿التَّنَادِيَّ﴾ إنّما هو في حالة الوصل، وأمّا في حالة الوقف فليس فيهما إلّا الحذف.

وأما ورش فله في هاتين الكلمتين: إثبات الياء في الوصل، والحذف في الوقف، وعليه فقد كان الأوّلَى ذِكْرُ هذين الموضعين في القسم الذي انفرد ورش بزيادة يائه، ثمّ ذِكْرُ الخلاف فيهما لقالون، وذلك حتّى يُفْهَمَ أنّهما من «الياءات الزوائد» لورش.

[ما انفرد ورش بجعله من قبيل ياءات الزوائد]

قال الناظم رحمه الله:

- (105) وَرُشُّ بِ«هُودٍ»: ﴿تَسْأَلِيَّ﴾، ﴿الدَّاعِ﴾ مَعًا، ﴿وَعِيدِيَّ﴾ فِي ثَلَاثِ ذَا عِ
 (106) ﴿يَكْذِبُونَ قَالِ﴾ ثُمَّ ﴿الْبَادِيَّ﴾ مَعَهُ ﴿دَعَائِيَّ﴾ فَاسْمَعِ فِي الرَّشَادِ
 (107) أَوَّلَى ﴿دُعَائِيَّ﴾ أَرْبَعًا ﴿نَكِيرِيَّ﴾ ﴿تُرْدِينِيَّ﴾ كَالْجَوَابِ مَعَ ﴿نَذِيرِيَّ﴾
 (108) ﴿نُذْرِيَّ سِتُّ يَنْفِذُونِيَّ﴾، ﴿تَرْجُمُونُ﴾ بِأَلْوَادِيَّ فِي «الْفَجْرِ» وَقُلُّ «فَاعْتَرَلُونُ»

في هذه الأبيات الأربعة بيان للقسم الثاني من أقسام «ياءات الزوائد»؛ وهو ما انفرد به ورش عن قالون فجعله من قبيل «ياءات الزوائد»؛ وعددها: سبعة وعشرون كما ذكر الناظم أو تسعة وعشرون بناءً على ما تقدّم من الخلاف في اثنتين لقالون؛ وهما: ﴿التَّلَوِيَّ﴾، و﴿التَّنَادِيَّ﴾، ورَجَّحنا عدم إثباتهما لقالون؛ فيكون المجموع عند ورش: تسع وعشرون ياءً.

وورش في قوله: «وَرُشُّ بِهُودٍ»: ﴿تَسْأَلِيَّ﴾، ﴿الدَّاعِ﴾ فاعل بفعل مضمّر؛ أي: وزاد ورش الياء....، ومفهومه: أنّ قالون لا يزيد الياءات في هذه الكلمات؛ بل يحذفها وصلًا ووقفًا؛ إلّا ما سيأتي التنبيه عليه ممّا فيه الخلاف لقالون.

والكلمات التي زاد فيها ورش الياءات هي الآتية مرتبة حسب ما سمح به النظم:

الكلمة الأولى: ﴿تَسْأَلِيَّ﴾ في «سورة هود»⁽¹⁾ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْأَلِيَّ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾، وقيد هذا الموضع بـ«هود» تحرراً من ﴿تَسْأَلَنِي﴾ في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنْ اتَّبَعْتَنِي فَلَا تَسْأَلَنِي عَنْ شَيْءٍ حَتَّى أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا﴾ من «سورة الكهف»⁽²⁾؛ فالياء فيها ثابتة لقالون وورش وصلاً ووقفاً.

الكلمة الثانية، والثالثة: ﴿الدَّاعِ﴾ في موضعين؛ موضع في «سورة البقرة»⁽³⁾ في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أَحِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ﴾، وموضع في «سورة القمر»⁽⁴⁾ في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نَكِيرٍ﴾. أمّا ﴿الدَّاعِ﴾ المجرورة بـ﴿إِلَى﴾ التي في «سورة القمر»⁽⁵⁾ في قوله تعالى: ﴿مُتَّطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ يَقُولُ الْكَاذِبُونَ هَذَا يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾؛ فقد تقدّم أنّها ممّا اتّفق قالون وورش على جعلها من قبيل «يأاءات الزوائد». فقولُه: ﴿الدَّاعِ﴾ معاً يعني: غير التي تقدّمت سابقاً ممّا اتّفق قالون وورش على زيادة يائها، لذلك لم يعيّن «الدّاع» هنا.

واقصر الإمام ابن آجروم لقالون في كلمة ﴿الدَّاعِ﴾ من «سورة البقرة»⁽⁶⁾ على الحذف تبعاً للإمام الدّاني حين قال: «﴿الدَّاعِ إِذَا دَعَا﴾؛ أثبتهما في الوصل ورش وأبو عمرو»⁽⁷⁾؛ فعلم من قول الإمام الدّاني أنّ غير ورش وأبي

(1) الآية: 46.

(2) الآية: 69.

(3) الآية: 185.

(4) الآية: 6.

(5) الآية: 8.

(6) الآية: 185.

(7) «التيسير» (ص 86).

عمرو لهما الحذف فقط. وممن اقتصر على الحذف كذلك في ﴿الدَّاعِ﴾: الإمام ابن بري حين قال:

وَوَرَّشُ ﴿الدَّاعِ﴾ مَعَا ﴿دَعَايَ﴾ (1)

فجعلها الإمام ابن بري من قبيل «ياءات الزوائد» التي انفرد بها ورش. وذكر بعض القراء أن ﴿الدَّاعِ﴾ فيها لقالون وجهان: الحذف والإثبات، ويفهم هذا من قول الإمام الشاطبي:

وَمَعَ ﴿دَعْوَةُ الدَّاعِ﴾، ﴿دَعَايَ﴾ (ح) لَا (ج) نَا وَلَيْسَ لِقَالُونَ عَنِ الْغُرِّ سَبَلًا (2)

قال الإمام الصفاقسي: «فإن قلت: هل يؤخذ من كلامه الوجهان أو الحذف فقط؟ قلت: الذي يظهر تبعاً للجعبري وغيره أن الوجهين يؤخذان من كلامه؛ لأنه لو لم يرد ذكر الخلاف لسكت عنه كغيره من مواضع الخلاف، فقلوله: «وليسا لقالون عن الغر» فيه إشارة إلى أن الإثبات ورد عن قوم غير مشهورين كشهرة من روى الحذف، ولهذا قيّد النفي بالغر ولم يطلقه» (3).

والذي جرى عليه العمل عند أهل المغرب هو: الحذف فقط في حال الأفراد؛ لاقتصار الأئمة الداني وابن آجروم وابن بري عليه. قال الإمام ابن القاضي: ﴿دَعْوَةُ الدَّاعِ إِذَا دَعَايَ﴾؛ الأخذ لقالون فيهما بغير زيادة (4).

والذي عليه أهل المشرق في حال الجمع وكذلك أهل المغرب في حال جمعهم «العشر النافعية» هو: جواز الوجهين معاً مع تقديم الحذف، قال الإمام محمد بن عبد السلام الفاسي:

(1) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 219).

(2) «حرز الأمان» (رقم البيت: 436).

(3) «غيث النفع» (ص 102).

(4) «بيان الخلاف والتشهير» (ص 173-174).

وَصَدَّرْنَ فِي ﴿الدَّاعِ﴾ مَعَ ﴿دَعَايَ﴾ حَذْفًا لِقَالُونَ فَخُذْ بَيَانَ⁽¹⁾

وقال العلامة عبد الفتاح القاضي عن ﴿الدَّاعِ﴾ و﴿دَعَايَ﴾: «واختلف فيهما عن قالون؛ فقطع له بالحذف فيهما جمهور المغاربة؛ وهو الذي في «التيسير» وكذا «الحرز»؛ لكن قوله: «وليسا لقالون عن الغرّ سبلاً» يفهم أن له في الوصل وجهين؛ إذ معناه ليس إثبات الياءين منقولاً عن الرواة المشهورين عنه؛ بل عن رواية دونهم كما نبّه عليه الجعبري، وقطع له بالإثبات فيهما جماعة، وصحّح الوجهين في «النشر» وقال: إلا أن الحذف أكثر وأشهر⁽²⁾.

وما تقدّم من الخلاف لقالون في ﴿الدَّاعِ﴾ إنّما هو في حالة الوصل، وأمّا في حالة الوقف فليس فيها إلا الحذف.

الكلمة الرابعة، والخامسة، والسادسة: ﴿وَعِيدٌ﴾ في ثلاثة مواضع: موضع في «سورة إبراهيم»⁽³⁾ في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدٌ﴾، وموضعان في «سورة ق»⁽⁴⁾ في قوله تعالى: ﴿كُلُّ كَذَّبٍ أُرْسِلَ بِحَقِّ وَعِيدٍ﴾، وفي قوله جلّ جلاله: ﴿بَذَكْرٍ بِالْفُرْعَانِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدٌ﴾. وقد نصّ الناظم على هذه المواضع الثلاثة بقوله: ﴿وَعِيدٌ﴾ في ثلاث دأع؛ أي: أدرك أيّها القارئ عدد ما ورد من ﴿وَعِيدٍ﴾ في القرآن الكريم؛ وهي ثلاثة لا غير، وأدرك كذلك كيفية قراءتها لورش وقالون، فقوله: «ع» من وَعَى يَعِي ع؛ فهو فعل أمر بمعنى: أدرك واحفظ. وفي نسخة أخرى: ﴿وَعِيدٌ﴾ وبـ «قَافٍ» ذَا ع، ولها نفس المعنى السابق؛ أي: اجعل من ياءات الزوائد لورش ﴿وَعِيدٌ﴾؛ فالأولى التي في «سورة إبراهيم» وهي التي أطلقها ولم يحدّد سورتها، واثنان في

(1) «إتمام إبراز الضمير» (رقم البيت: 69).

(2) «البدور الزاهرة» (ص 110). وينظر كذلك: «إرشاد المرید إلى مقصود القصید» للضَّبَاع (ص 133)، و«تقريب النفع في القراءات السبع» له (ص 129)، و«الطريق المأمون» للمرصفي (ص 230).

(3) الآية: 17.

(4) الآية: 14، و45.

«سورة ق». وقد تكتب «ذاع» في كلمة واحدة فتصبح «ذاع»؛ أي: منتشر ومشتهر وفاش؛ فهذه الكلمات الثلاثة صارت أماكنها معلومة عند القراءة ومشهورة سُورَهَا.

الكلمة السابعة: ﴿يَكْذِبُونَ﴾ في «سورة القصص»⁽¹⁾ في قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ﴾ قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ، وقيدها بـ ﴿قَالَ﴾ حتى تخرج التي ليس معها ﴿قَالَ﴾؛ وهي قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ وَيَضِيقُ صَدْرِي﴾⁽²⁾؛ فهي بدون ياء لورش وقالون وصلاً ووقفاً. الكلمة الثامنة: ﴿وَالْبَائِئِ﴾ في «سورة الحج»⁽³⁾ في قوله تعالى: ﴿وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً أَلْعَكِفُ فِيهِ وَالْبَائِئِ﴾.

الكلمة التاسعة: ﴿دَعَائِي﴾ في «سورة البقرة»⁽⁴⁾ في قوله تعالى: ﴿اجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَا﴾. وجعل الناظم كلمة ﴿دَعَائِي﴾ من الياءات الزوائد لورش دون قالون؛ فاقتصر لقالون على الحذف فيها تبعاً للإمام الداني حين قال: ﴿الدَّاعِ إِذَا دَعَا﴾؛ أثبتهما في الوصل ورش وأبو عمرو⁽⁵⁾؛ فعلم من كلام الإمام الداني أنَّ غير ورش وأبي عمرو لهما الحذف فقط. وكذلك اقتصر على الحذف فيها الإمام ابن بري فقال:

وَوَرَّشُ ﴿الدَّاعِ﴾ مَعَا ﴿دَعَائِي﴾.....⁽⁶⁾

(1) الآية: 34.

(2) «سورة الشعراء» الآية: 11.

(3) الآية: 23.

(4) الآية: 185.

(5) «التيسير» (ص 86).

(6) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 219).

لكن بعض القراء ذكروا فيها لقالون وجهين: الحذف والإثبات كما يظهر من قول الإمام الشاطبي:

وَمَعَ ﴿دَعْوَةُ الدَّاعِ﴾ ﴿دَعَايَ﴾ (ح) لَا (ج) نَا وَلَيْسَا لِقَالُونَ عَنِ الْعُرِّ سُبَّلاً⁽¹⁾
 فيفهم من البيت أن الحذف لقالون في ﴿دَعَايَ﴾ روي عن قالون من رواية مشهورين، وأن الإثبات روي عن قالون من رواية غير مشهورين، فيجوز الوجهان.

والذي جرى عليه العمل عند المغاربة في الأفراد هو: الحذف لا غير؛ لاقتصار الأئمة الداني وابن آجروم وابن بري عليه. وقال الإمام ابن القاضي: «﴿دَعْوَةُ الدَّاعِ إِذَا دَعَايَ﴾؛ الأخذ لقالون فيهما بغير زيادة»⁽²⁾.

والذي عليه المشاركة في حال الجمع وكذلك المغاربة في حال جمعهم العشر النافعية: جواز الوجهين معاً مع تقديم الحذف، قال الإمام محمد بن عبد السلام الفاسي:

وَصَدَّرْنَا فِي ﴿الدَّاعِ﴾ مَعَ ﴿دَعَايَ﴾ حَذْفًا لِقَالُونَ فَخُذْ بَيَانًا⁽³⁾
 وقال العلامة عبد الفتاح القاضي عن ﴿الدَّاعِ﴾ و﴿دَعَايَ﴾: «واختلف عن قالون؛ فروي عنه إثباتهما وصلاً كورش ومن معه، وروي عنه حذفهما في الحالين، والوجهان صحيحان مقروء بهما، وإن كان الحذف أكثر وأشهر»⁽⁴⁾.

وعلى تقديم الحذف لقالون في ﴿الدَّاعِ﴾ و﴿دَعَايَ﴾ أنشدنا شيخنا علي بن محمد توفيق النحاس المصري بقراءتي عليه:

(1) «حرز الأمان» (رقم البيت: 436).

(2) «بيان الخلاف والتشهير» (ص 173-174).

(3) «إتمام إبراز الضمير» (رقم البيت: 69).

(4) «البدور الزاهرة» (ص 110). وينظر كذلك: «إرشاد المريد» (ص 133)، و«تقريب النفع» (ص 129)، و«الطريق المأمون» (ص 230).

..... وَبِالْحَذْفِ فِي ﴿الدَّاعِ﴾ وَ﴿دَعَايَ﴾ تَقْبَلًا⁽¹⁾

وما تقدّم من الخلاف لقالون في ﴿دَعَايَ﴾ إنّما هو في حالة الوصل، أمّا في حالة الوقف فليس فيها إلّا الحذف.

تحرير:

إذا قرأت لقالون قوله تعالى: ﴿اجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَا فَلْيَسْتَجِيبُوا لَهٗ وَلْيُؤْمِنُوا بِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾⁽²⁾ ففيها ستة أوجه⁽³⁾؛ وهي:

- 1) حذف الياء في كلمتي ﴿الدَّاعِ﴾ و﴿دَعَايَ﴾ مع سكون «ميم الجمع».
- 2) حذف الياء في كلمتي ﴿الدَّاعِ﴾ و﴿دَعَايَ﴾ مع صلة «ميم الجمع».
- 3) إثبات الياء في كلمتي ﴿الدَّاعِ﴾ و﴿دَعَايَ﴾ مع القصر وسكون «ميم الجمع».
- 4) إثبات الياء في كلمتي ﴿الدَّاعِ﴾ و﴿دَعَايَ﴾ مع القصر وصلة «ميم الجمع».
- 5) إثبات الياء في كلمتي ﴿الدَّاعِ﴾ و﴿دَعَايَ﴾ مع المدّ وسكون «ميم الجمع».
- 6) إثبات الياء في كلمتي ﴿الدَّاعِ﴾ و﴿دَعَايَ﴾ مع المدّ وصلة «ميم الجمع».

(1) «القصيدة الحسنة» (ص 113).

(2) «سورة البقرة» الآية: 185.

(3) ينظر: «البدور الزاهرة» لعبد الفتاح القاضي (ص 111).

قال العلامة عثمان بن سليمان مراد:

وَاحْذِفْ ﴿دَعَايَ﴾ ﴿أَلْدَاعَ﴾، ثُمَّ اثْبَتْهُمَا بِالْقَصْرِ وَالْمَدِّ لِقَالُونَ أَفْهَمَا وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ يَأْتِي مَعَ السُّكُونِ ثُمَّ الصَّلَةِ⁽¹⁾ وَأَمَّا حَذْفُ يَاءِ ﴿أَلْدَاعَ﴾ مَعَ إِثْبَاتِ يَاءِ ﴿دَعَايَ﴾ أَوْ الْعَكْسَ فَلَيْسَا مِنْ طَرِيقِ «الشَّاطِئَةِ»؛ وَإِنَّمَا هُمَا مِنْ طَرِيقِ «طَيِّبَةِ النَّشْرِ».

ومنهم: من جَوَّزَ ذلك وقال: إِنَّهَا جَائِزَةٌ كُلُّهَا مِنْ طَرِيقِ «الشَّاطِئَةِ» أَيْضًا، وَعَلَيْهِ تَكُونُ الْأَوْجُهَ اثْنِي عَشَرَ⁽²⁾؛ وَهِيَ:

- (1) حَذْفُ الْيَاءِ فِي كَلِمَتِي ﴿أَلْدَاعَ﴾ وَ﴿دَعَايَ﴾ مَعَ سَكُونِ «مِيمِ الْجَمْعِ».
- (2) حَذْفُ الْيَاءِ فِي كَلِمَتِي ﴿أَلْدَاعَ﴾ وَ﴿دَعَايَ﴾ مَعَ صِلَةِ «مِيمِ الْجَمْعِ».
- (3) حَذْفُ الْيَاءِ فِي كَلِمَةِ ﴿أَلْدَاعَ﴾ وَإِثْبَاتُهَا فِي كَلِمَةِ ﴿دَعَايَ﴾ مَعَ سَكُونِ «مِيمِ الْجَمْعِ».
- (4) حَذْفُ الْيَاءِ فِي كَلِمَةِ ﴿أَلْدَاعَ﴾ وَإِثْبَاتُهَا فِي كَلِمَةِ ﴿دَعَايَ﴾ مَعَ صِلَةِ «مِيمِ الْجَمْعِ».
- (5) إِثْبَاتُ الْيَاءِ فِي كَلِمَتِي ﴿أَلْدَاعَ﴾ وَ﴿دَعَايَ﴾ مَعَ الْقَصْرِ وَسَكُونِ «مِيمِ الْجَمْعِ».
- (6) إِثْبَاتُ الْيَاءِ فِي كَلِمَتِي ﴿أَلْدَاعَ﴾ وَ﴿دَعَايَ﴾ مَعَ الْقَصْرِ وَصِلَةِ «مِيمِ الْجَمْعِ».
- (7) إِثْبَاتُ الْيَاءِ فِي كَلِمَةِ ﴿أَلْدَاعَ﴾ مَعَ الْقَصْرِ وَحَذْفُهَا مِنْ كَلِمَةِ ﴿دَعَايَ﴾ وَسَكُونِ «مِيمِ الْجَمْعِ».

(1) «سفينة القراء» (رقم البيتين: 347-348).

(2) ينظر: «الطَّرِيقُ الْمَأْمُونُ» لِلْمُرْصَفِيِّ (ص 230-131).

(8) إثبات الياء في كلمة ﴿الدَّاعِ﴾ مع القصر وحذفها من كلمة ﴿دَعَايَ﴾ وصلة «ميم الجمع».

(9) إثبات الياء في كلمتي ﴿الدَّاعِ﴾ و﴿دَعَايَ﴾ مع المدّ وسكون «ميم الجمع».

(10) إثبات الياء في كلمتي ﴿الدَّاعِ﴾ و﴿دَعَايَ﴾ مع المدّ وصلة «ميم الجمع».

(11) إثبات الياء في كلمة ﴿الدَّاعِ﴾ مع المدّ وحذفها من كلمة ﴿دَعَايَ﴾ وسكون «ميم الجمع».

(12) إثبات الياء في كلمة ﴿الدَّاعِ﴾ مع المدّ وحذفها من كلمة ﴿دَعَايَ﴾ وصلة «ميم الجمع».

وقول الإمام ابن آجروم: «فَاسْمَعُ فِي الرَّشَادِ»؛ أي: أدرك ما ذكرته لك من «يآءات الزوائد» لورش واسمع لذلك حالة كونك راشداً، أو استمع إلى الصواب الذي حرّره لك في هذا الباب، وفي نسخة: «فَاسْمَعُ فِي الرَّشَادِ»؛ أي: ابذل ما في وسعك لكي تصل إلى طريق الهدى والاستقامة.

الكلمة العاشرة: ﴿دُعَاءِ﴾ في «سورة إبراهيم»⁽¹⁾ في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ﴾، وقيدتها بقوله: «أُولَى ﴿دُعَاءِ﴾» وهي الواردة في «سورة إبراهيم»؛ وذلك حتّى يخرج غيرها؛ كقوله تعالى في «سورة فصلت»⁽²⁾: ﴿لَا يَسْمُ الْإِنْسُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾، وكقوله جلّ جلاله في «سورة نوح»⁽³⁾: ﴿بَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَائِي إِلَّا فِرَاراً﴾ فلا خلاف في يائهما وصلّاً ووقفاً لقالون وورش؛ فالأولى بالحذف، والثانية بالإثبات.

(1) الآية: 42.

(2) الآية: 48.

(3) الآية: 6.

الكلمة الحادية عشرة، والثانية عشرة، والثالثة عشرة، والرابعة عشرة: ﴿نَكِيرٌ﴾ في أربعة مواضع: الموضع الأول: في «سورة الحج»⁽¹⁾ في قوله تعالى: ﴿بِأَمَلَيْتُ لِلْبُحَيْرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرٌ﴾، والموضع الثاني في «سورة سبأ»⁽²⁾ في قوله تعالى: ﴿فَكَذَّبُوا رَسُولِي فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرٌ﴾، والموضع الثالث في «سورة فاطر»⁽³⁾ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَخَذْتُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرٌ﴾، والموضع الرابع في «سورة الملك»⁽⁴⁾ في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرٌ﴾، ولا يوجد في القرآن غير هذه المواضع الأربعة، وإليها أشار بقوله: «أَرْبَعًا ﴿نَكِيرٌ﴾»، وفي نسخة: «أَرْبَعُ ﴿نَكِيرٌ﴾»؛ أي: أربعة ألفاظ من ﴿نَكِيرٌ﴾ جاءت بياء زائدة لورش.

الكلمة الخامسة عشرة: ﴿لَتُرْدِيَنَّ﴾ في «سورة الصافات»⁽⁵⁾ في قوله تعالى: ﴿قَالَ تَاللَّهِ إِنْ كِدَتْ لَتُرْدِيَنَّ﴾. وهي المرادة بقوله: «لَتُرْدِيَنَّ».

الكلمة السادسة عشرة: ﴿كَالْجَوَابِ﴾ في «سورة سبأ»⁽⁶⁾ في قوله تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحْرِبٍ وَتَمَثِيلٍ وَجَبَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَّتٍ﴾.

الكلمة السابعة عشرة: ﴿نَذِيرٌ﴾ في «سورة الملك»⁽⁷⁾ في قوله تعالى: ﴿أَمْ أَمِنْتُمْ مَنِ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرٌ﴾.

الكلمة الثامنة عشرة، والتاسعة عشرة، والعشرون، والحادية والعشرون، والثانية والعشرون، والثالثة والعشرون: ﴿وَنَذِيرٌ﴾؛ في ستة مواضع كلها في «سورة

(1) الآية: 42.

(2) الآية: 45.

(3) الآية: 26.

(4) الآية: 19.

(5) الآية: 56.

(6) الآية: 13.

(7) الآية: 18.

القمر»⁽¹⁾: في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ تَرَكْنَاهَا آيَةً فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ بِكَيْفِ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي﴾، وقوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ عَادٌ بِكَيْفِ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي﴾، وقوله جلّ جلاله: ﴿تَنَزَّاعُ النَّاسُ كَأَنَّهُمْ دَاعٍ غَارٌ يَدْعُوهُمُوهُ فَخُلُوا مِنْ مِصْرَ بَكَيْفٍ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي﴾، وقوله تعالى: ﴿فَنَادَوْا صَاحِبَهُمْ فَتَعَاطَى فَعَقَرَ بَكَيْفٍ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي﴾، وقوله جلّ وعلا: ﴿وَلَقَدْ رَوَدُّهُ عَن صَاحِبِهِ فَطَمَسْنَا أَعْيُنَهُمْ فَذُوقُوا عَذَابِي وَنُذْرِي﴾، وقوله تعالى: ﴿بَذُوقُوا عَذَابِي وَنُذْرِي﴾. وقد أشار إلى هذه المواضع الستة بقوله: «﴿نُذْرِي﴾ سِتُّ»؛ أي: ﴿نُذْرِي﴾ وردت في ستة مواضع من القرآن الكريم، وكلّها في «سورة القمر».

الكلمة الرابعة والعشرون: ﴿يُنْفِذُونَ﴾ في «سورة يس»⁽²⁾ في قوله تعالى: ﴿عَاثِخُ مِنْ دُونِهِ ءَالِهَةٌ إِنْ يُرَدِّدِ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِي عَنْهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنْفِذُونَ﴾.

الكلمة الخامسة والعشرون: ﴿تَرْجُمُونَ﴾ في «سورة الدخان»⁽³⁾ في قوله جلّ جلاله: ﴿وَإِنِّي عَذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ أَلْ تَرْجُمُونَ﴾.

الكلمة السادسة والعشرون: ﴿بِالْوَادِ﴾ في «سورة الفجر»⁽⁴⁾ في قوله تعالى: ﴿وَتَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ﴾. وقيدتها بقوله: «فِي الْفَجْرِ» حتى تخرج التي في غيرها؛ مثل قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ بَاخِلَعٌ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾⁽⁵⁾، وقوله جلّ جلاله: ﴿فَلَمَّا أَتَيْهَا تُوَدِّي مِنْ شَطِئِ الْوَادِ

(1) الآيات: 16، 18، 21، 30، 37، 39.

(2) الآية: 22.

(3) الآية: 19.

(4) الآية: 9.

(5) «سورة طه» الآية: 11.

الْأَيْمِسِ⁽¹⁾، وقوله تعالى: ﴿إِذْ نَادَيْه رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾⁽²⁾؛ فكلها تقرأ لورش وقالون بدون ياء وصلًا ووقفًا.

الكلمة السابعة والعشرون: ﴿بَاغْتَزِلُوْهُ﴾ في «سورة الدخان»⁽³⁾ في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَّمْ تُؤْمِنُوا لِيْ بَاغْتَزِلُوْهُ﴾.

فهذه سبعة وعشرون كلمة من «ياءات الزوائد» انفرد بها ورش دون قالون، وإذا أخذنا بقول المحققين الكبار من القراء كالإمام ابن الجزري ولم نعد زيادة الياء في كلمتي ﴿الْثَلَاثِيَّةُ﴾ و﴿الْثَنَادِيَّةُ﴾ لقالون، فستكونان من قبيل ما انفرد به ورش عن نافع، وعليه سيكون عدد ما انفرد ورش بزيادة يائه: تسع وعشرون.

[ما انفرد قالون بجعله من قبيل ياءات الزوائد]

قال النّاظم رحمه الله:

(109) وَزِدْ لِعِيسَى ﴿إِثْبَعُوْهُ﴾ «غَافِرٍ» وَ﴿إِنْ تَرَنْ﴾، وَاشْكُرْ لِرَبِّ غَافِرٍ

في هذا البيت بين النّاظم القسم الثالث والأخير من أقسام «ياءات الزوائد» وهو ما انفرد به قالون عن ورش فجعله من قبيل «ياءات الزوائد»؛ وعددها: اثنتان.

فقول النّاظم: «وَزِدْ لِعِيسَى ﴿إِثْبَعُوْهُ﴾ «غَافِرٍ» وَ﴿إِنْ تَرَنْ﴾»؛ أي: اقرأ لقالون دون ورش بياء زائدة في الوصل، محذوفة في الوقف، في موضعين لا غير؛ وهما:

(1) «سورة القصص» الآية: 30.

(2) «سورة النّازعات» الآية: 16.

(3) الآية: 20.

أُولَهُمَا: ﴿إِتَّبِعُونِي﴾ في «سورة غافر»⁽¹⁾ في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ آلِذِهِ عَامَنَ يَفْقَهُمَ إِتَّبِعُونِي أَهْدِيكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾. وتقييده لها بـ«سورة غافر» احترازاً من التي في «سورة الزخرف»⁽²⁾ في قوله جلّ جلاله: ﴿وَاتَّبِعُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾؛ فليس فيها ياء لقالون وورش وصلّاً ووقفاً، واحترازاً كذلك من قوله تعالى في «سورة آل عمران»: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾⁽³⁾، وقوله تعالى في «سورة طه»: ﴿وَلَنْ رَبَّكُمْ الرَّحْمَنُ فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي﴾⁽⁴⁾؛ فالياء ثابتة في الآيتين الأخيرتين لورش وقالون وصلّاً ووقفاً.

ثانيهما: ﴿تَرَى﴾ في «سورة الكهف»⁽⁵⁾ في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾، ولا نظير لها في القرآن الكريم؛ لذلك لا تحتاج إلى تقييد. وهذان الموضعان يقرؤهما ورش بحذف الياء كما يفهم من ضدّ ما ذكره لقالون.

وما عدا هذه الكلمات المذكورة ممّا اختلف القراء في زيادتها ففيها الحذف لورش وقالون وصلّاً ووقفاً.

وختم الناظم رحمه الله أبواب الأصول بقوله: «وَأَشْكُرُ لِرَبِّ غَافِرٍ» ففيه براعة الختم؛ فهو يشكر الله تعالى على نهاية الأحكام المطردة المتعلقة بأصول القراءات عند ورش وقالون.

والرّب له عدّة معاني؛ جمعها شيخنا مصطفى البحيائي مع فوائد أخرى في ثلاثة أبيات، وأنشدنا إياها حين دراستنا عليه لعلم الكلام فقال:

(1) الآية: 38.

(2) الآية: 61.

(3) الآية: 31.

(4) الآية: 89.

(5) الآية: 38.

وَمُضْلِحٌ وَسَيِّدٌ وَفَارِقُ
 بِذَا الْمَقَامِ وَالْبَّ لَبَّ
 وَخُذْ بِمَا سَبَقَ فَهُوَ الْمُعْتَدِلُ

مَعَانِي (رَبِّي) مَالِكٌ وَخَالِقُ
 وَدَائِمٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: أَرَبَّ
 وَقِيلَ مُشْتَقٌّ، وَقِيلَ مُرْتَجَلٌ

باب فرش الحروف

هذا الباب مخصوص لفرش الحروف؛ وهو في مقابلة ما تقدّم من الأصول والقواعد الكلّية المطّردة.

وأغلب المؤلفين في علم القراءات يقسمون كتبهم إلى قسمين: القسم الأوّل للأصول، والقسم الثّاني للفرش، ويسمّيها بعضهم: الفروع ليكون مقابلاً للأصول.

فأمّا قسم الأصول؛ فيجعلونه للأحكام المطّردة التي تجري على سَنَنِ واحدٍ، وتدخل ضمن باب واحد أو فصل واحد؛ مثل: «باب الاستعاذة»، و«باب المدّ والقصر»، و«باب النّقل»، و«باب الفتح والإمالة وبين اللفظين»، و«باب الرّوم والإشمام»، وغيرها من الأحكام المطّردة.

وأما قسم الفرش؛ فيخصّصونه للأحكام والمسائل المنفردة التي لا يجمعها باب من الأبواب السّابقة في الأصول؛ مثل: حكم راء ﴿فُرْبَةٍ﴾، وباء ﴿بُيُوتٍ﴾، وخاء ﴿يَخْصِمُونَ﴾، ولام ﴿لِيَفْضُوا﴾، وغيرها من المسائل والمفردات التي لا تدخل ضمن الأبواب أو الفصول المطّردة، وإنّما تذكر بعينها وذاتها في «قسم الفروع» لقلة دورها وعدم اطرادها.

ف«باب فرش الحروف» نظير «كتاب الجامع» عند المحدثين والفقهاء؛ فهو يجمع المسائل والمفردات التي لا تناسب بينها.

وفيما يأتي تفاصيل فرش الحروف:

[حكم هاء ﴿هُوَ﴾ و﴿هِيَ﴾، وراء ﴿قُرْبَةٍ﴾، وباء ﴿بُيُوتٍ﴾

و﴿الْبُيُوتِ﴾ لقالون وورش]

قال الناظم رحمه الله:

(110) وَهَآءُ ﴿هُوَ﴾ الْإِسْكَانُ ثُمَّ هَا ﴿هِيَ﴾ أَلِلَامُ عَنْ عَيْسَى وَلِلْفَا وَلِيَا

(111) وَالْوَاوِ ﴿ثُمَّ هُوَ﴾ وَرَاءُ ﴿قُرْبَتِهِ﴾ وَبَا ﴿بُيُوتٍ﴾ وَ﴿الْبُيُوتِ﴾ كَسْرُهُ

في هذين البيتين بيان لحكم هاء ﴿هُوَ﴾ و﴿هِيَ﴾، وراء ﴿قُرْبَةٍ﴾، وباء ﴿بُيُوتٍ﴾ و﴿الْبُيُوتِ﴾، وفيما يأتي تفاصيل ذلك:

[حكم هاء (هو)، و(هي) لقالون وورش]

فقلوه: «وَهَآءُ ﴿هُوَ﴾ الْإِسْكَانُ ثُمَّ هَا ﴿هِيَ﴾ أَلِلَامُ عَنْ عَيْسَى وَلِلْفَا وَلِيَا وَالْوَاوِ ﴿ثُمَّ هُوَ﴾» يفيد أنّ قالون يسكن الهاء من كلمتين؛ وهما: ﴿هُوَ﴾ و﴿هِيَ﴾ إذا سُبِقَتَا بِاللَّامِ الزَّائِدَةِ؛ مثل: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَصُّ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾⁽¹⁾، و﴿وَإِنَّ الدَّارَ أَعْلَى خَيْرَةٍ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾⁽²⁾، أو سُبِقَتَا بِالْفَاءِ؛ نحو: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ﴾⁽³⁾، و﴿ثُمَّ فَسَتْ فُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدَّ فَسُوءَ﴾⁽⁴⁾، أو سُبِقَتَا بِالْوَاوِ؛ مثل: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾⁽⁵⁾، و﴿وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ﴾⁽⁶⁾، أو سُبِقَتَا بـ﴿ثُمَّ﴾؛ ولم تأت في القرآن

(1) «سورة آل عمران» الآية: 61.

(2) «سورة العنكبوت» الآية: 64.

(3) «سورة البقرة» الآية: 183.

(4) «سورة البقرة» الآية: 73.

(5) «سورة البقرة» الآية: 28.

(6) «سورة هود» الآية: 42.

الكریم إِلَّا قَبْلَ ﴿هُوَ﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ أَلْفَيْمَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾⁽¹⁾.
 فقول الناظم: «لِلَّامِ عَنْ عَيْسَى وَلِلْفَاءِ وَلِيَا...»؛ أي: تَبَعَ وَوَلِيَ، والألف
 فيها للإطلاق، والمعنى: إذا جاءت ﴿هُوَ﴾ و﴿هِيَ﴾ بعد اللام أو الفاء أو الواو
 أو ثَمَّ فحكمها الإسكان لقالون. وفي نسخة: «رُوي» بدل «وَلِيَ».

وإذا ابتدأ القارئ هذه الألفاظ السبعة بالهاء لقالون - بناءً على أن الابتداء
 بما بعد الحرف الإفرادي يجوز - فإنه عليه تحريك الهاء لتعذر الابتداء بالسكان؛
 فيضمم هاء ﴿هُوَ﴾، ويكسر هاء ﴿هِيَ﴾⁽²⁾.

وعُلِمَ من سكوته عن حُكْمِ ورش في ﴿هُوَ﴾ و﴿هِيَ﴾ أنه يقرؤهما على
 الأصل بالتحريك؛ فهو يقرأ هاء ﴿هُوَ﴾ بالضم؛ سواء جاء قبلها لام زائدة؛ مثل:
 ﴿وَلَيْسَ صَبْرُثُمَ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾⁽³⁾، أو فاء؛ نحو: ﴿فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ بِهِوَ كَقَارَةٍ
 لَهُوَ﴾⁽⁴⁾، أو واو؛ مثل: ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾⁽⁵⁾، أو ثَمَّ؛ نحو: ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ
 أَلْفَيْمَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾⁽⁶⁾، ويقرأ هاء ﴿هِيَ﴾ بالكسر؛ سواء أتت قبلها لام؛
 مثل: ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾⁽⁷⁾، أو فاء؛ نحو:
 ﴿وَانشَقَّتْ السَّمَاءُ بِهِ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةً﴾⁽⁸⁾، أو واو؛ مثل: ﴿إِذَا أُلْفُوا فِيهَا سَمِعُوا
 لَهَا شَهِيفًا وَهِيَ تَفُورُ﴾⁽⁹⁾.

(1) «سورة القصص» الآية: 61.

(2) ينظر: «التوضيح والبيان» للودغيري (ص 290). وله رسالة في الموضوع سمّاها: «مرشد
 الحاضر والبادي في حكم الابتداء بما بعد الحرف الإفرادي».

(3) «سورة النحل» الآية: 126.

(4) «سورة المائدة» الآية: 47.

(5) «سورة القلم» الآية: 7.

(6) «سورة القصص» الآية: 61.

(7) «سورة العنكبوت» الآية: 64.

(8) «سورة الحاقة» الآية: 15.

(9) «سورة الملك» الآية: 7.

وعن روايتي قالون وورش وغيرهما في ﴿هُوَ﴾ و﴿هِيَ﴾ قال الإمام الشَّاطِبِيُّ:

وَهَا ﴿هُوَ﴾ بَعْدَ الْوَائِ وَالْفَاءِ وَلَا مِهَا
وَهَا ﴿هِيَ﴾ أَسْكَنْ (رَ) اضْيَا (بَ) اِرْدَا (حَ) لَا
و﴿ثُمَّ هُوَ﴾ رِفْقًا (بَ) اَنَ، وَالِضْمُّ غَيْرُهُمْ
وَكَسْرٌ وَعَنْ كُلِّ ﴿يُمِلُّ﴾ هُوَ اِنْجَلَا⁽¹⁾
وقال الإمام ابن بَرِّي:

قَرَأَ ﴿وَهُوَ﴾ و﴿وَهِيَ﴾ بِالْإِسْكَانِ
وَمِثْلُ ذَلِكَ ﴿بَهُوَ﴾ و﴿بَهِيَ﴾ و﴿لَهُوَ﴾
و﴿لَهِيَ﴾ أَيْضًا مِثْلُهُ ﴿ثُمَّ هُوَ﴾⁽²⁾
وَإِذَا لَمْ يَكُنْ قَبْلَ ﴿هُوَ﴾ و﴿هِيَ﴾ الْفَاءُ وَالْوَاوُ وَاللَّامُ وَثُمَّ وَجِبَ عَلَى
الْقَارِئِ ضَمُّ هَاءِ ﴿هُوَ﴾ وَكَسْرُ هَاءِ ﴿هِيَ﴾ عَلَى الْأَصْلِ، سَوَاءٌ كَانَ يَقْرَأُ لُورْشَ أَوْ
لِقَالُونَ؛ نَحْوُ: ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾⁽³⁾، ﴿لَإِنَّ هَذَا أَلْفُرْعَانَ يَهْدِي لِيَلْتِ
هِيَ أَفْوَمُ﴾⁽⁴⁾.

وَقَيَّدْنَا اللَّامَ بِالزَّائِدَةِ احْتِرَازًا مِنَ اللَّامِ الْأَصْلِيَّةِ فَالْهَاءُ مَعَهَا أَصْلِيَّةٌ وَهِيَ
سَاكِنَةٌ لِّجَمِيعِ الْقَرَاءَةِ؛ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا هَذِهِ إِلَّا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهُوَ
وَلَعِبٌّ﴾⁽⁵⁾، ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾⁽⁶⁾.

وَالْأَصْلُ فِي هَاءِ ﴿هُوَ﴾ و﴿هِيَ﴾: التَّحْرِيكُ؛ بِدَلِيلِ تَحْرِيكِهَا عِنْدَ عَدَمِ
اقْتِرَانِهَا بِالْوَاوِ وَالْفَاءِ وَاللَّامِ الزَّائِدَةِ وَثُمَّ، وَإِنَّمَا سَكَنْتَ فِي رَوَايَةِ قَالُونَ وَغَيْرِهِ مِنْ
أَجْلِ التَّخْفِيفِ.

(1) «حرز الأمان» (رقم البيتين: 449-450).

(2) «الدرر اللوامع» (رقم البيتين: 229-230).

(3) «سورة يوسف» الآية: 34.

(4) «سورة الإسراء» الآية: 9.

(5) «سورة العنكبوت» الآية: 64.

(6) «سورة لقمان» الآية: 5.

[حكم راء ﴿فُرْبَةً﴾ لقالون وورش]

وقوله: «وَرَاءُ قُرْبَةٍ» معطوفة على قوله: «وها هو الإسكان»؛ أي: أن راء ﴿فُرْبَةٍ﴾ في «سورة التوبة»⁽¹⁾ فيها الإسكان لقالون؛ فيقرأها هكذا: ﴿أَلَا إِنَّهَا فُرْبَةٌ لَهُمْ﴾.

وأما ورش فيقرأوها بالضم على الأصل هكذا: ﴿أَلَا إِنَّهَا فُرْبَةٌ لَهُمْ﴾. فقوله «وَرَاءُ قُرْبَةٍ» جاءت على رواية قالون، وفي بعض النسخ: «وَرَأَ قُرْبَةً»؛ وقد جاءت على رواية ورش.

وعن رواية ورش في ﴿فُرْبَةٍ﴾ قال الإمام الشاطبي:

وَتَحْرِيكَ وَرَشٍ ﴿فُرْبَةٍ﴾ ضَمُّهُ (ج) لا⁽²⁾

وقال الإمام ابن بري عن رواية قالون:

وَسَكَّنَ الرَّاءَ الَّتِي فِي «التَّوْبَةِ» فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿فُرْبَةٍ﴾⁽³⁾ وأما قوله تعالى ﴿فُرْبَتٍ﴾ في نفس الآية: ﴿وَيَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ فُرْبَتٍ عِنْدَ اللَّهِ وَصَلَّاتِ الرُّسُولِ﴾؛ فلا خلاف بين ورش وقالون في ضم رائها.

[حكم باء ﴿بُيُوتٍ﴾ و﴿أَلْبُيُوتِ﴾ لقالون وورش]

وقوله: «وَبَا ﴿بُيُوتٍ﴾ و﴿أَلْبُيُوتِ﴾ كَسْرُهُ»، وفي نسخة: «كَسْرُهُ» يفيد أن قالون قرأ ﴿بُيُوتٍ﴾ المنكرة، و﴿أَلْبُيُوتِ﴾ المعرفة بالألف واللام، و﴿بُيُوتِكُمْ﴾، و﴿بُيُوتَهُمْ﴾، و﴿بُيُوتِهِنَّ﴾ المعرفة بالإضافة وما

(1) الآية: 100.

(2) «حز الأمانى» (رقم البيت: 732).

(3) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 234).

تَصَرَّفَ مِنْهَا: بِكسر الباء هكذا: ﴿فِي بَيُوتٍ أَدِنَ اللَّهُ أَنْ تُزْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا
إِسْمُهُ﴾⁽¹⁾، و﴿وَإِنْ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبِيتُ الْعَنْكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾⁽²⁾،
و﴿وَأَنْبِئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدْخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾⁽³⁾، و﴿يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ
بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ﴾⁽⁴⁾، و﴿لَا تُخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِهِمْ﴾⁽⁵⁾.

وعلم من سكوته عن حكم ورش في ﴿بُيُوتٍ﴾ و﴿الْبُيُوتِ﴾ و﴿بُيُوتِكُمْ﴾،
و﴿بُيُوتَهُمْ﴾، و﴿بُيُوتِهِمْ﴾ وما تصرّف منها: أنه يقرؤها بالتحريك على
الأصل من ضمّ الجمع ممّا جاء على الوزن المذكور كقَلْبٍ وَقُلُوبٍ، وَشَيْخٍ
وَشُيُوخٍ؛ فورش يضمّ الباء في ذلك كله وقرؤها هكذا: ﴿فِي بُيُوتٍ أَدِنَ اللَّهُ
أَنْ تُزْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا إِسْمُهُ﴾، و﴿وَإِنْ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبِيتُ الْعَنْكَبُوتِ
لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾، و﴿وَأَنْبِئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدْخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾،
و﴿يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ﴾، و﴿لَا تُخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِهِمْ﴾.

وذكر الناظم هذه المسألة المتعلقة بباء ﴿بُيُوتٍ﴾ و﴿الْبُيُوتِ﴾ وكذلك
المسألة السابقة المتعلقة بهاء ﴿هُوَ﴾ و﴿هِيَ﴾ في فرش الحروف اتباعاً للقراء
الذين ذكروها فيها، وكان يمكن أن يُذكرَا في باب الأصول لأطراد حكمهما في
جميع القرآن الكريم.

وعن روايتي قالون وورش وغيرهما في ﴿بُيُوتٍ﴾ و﴿الْبُيُوتِ﴾ قال
الإمام الشاطبي:

(1) «سورة النور» الآية: 36.

(2) «سورة العنكبوت» الآية: 41.

(3) «سورة آل عمران» الآية: 48.

(4) «سورة الحشر» الآية: 2.

(5) «سورة الطلاق» الآية: 1.

وَكَسْرُ ﴿بَيُوتٍ﴾ وَ﴿الْبُيُوتِ﴾ يُضْمُّ (ع) ن (ج) مَي (ج) لَّةٌ وَجْهًا عَلَى الْأَصْلِ أَقْبَلًا⁽¹⁾

وقال الإمام ابن بري عن رواية قالون:

وَفِي ﴿بُيُوتٍ﴾ وَ﴿الْبُيُوتِ﴾ الْبَاءُ قَرَأَهَا بِالْكَسْرِ حَيْثُ جَاءَ⁽²⁾

[حُكْمُ ﴿يَخْصِمُونَ﴾ وَ﴿بَنِعْمًا﴾ وَ﴿نِعْمًا﴾ وَ﴿يَهْدِي﴾ وَ﴿لَا تَعْدُوا﴾] لِقَالُونِ وَوَرَشٍ

قال الناظم رحمه الله:

(112) أَخْفِ ﴿يَخْصِمُونَ﴾ مَعَ ﴿نِعْمًا﴾ مَعَ ﴿يَهْدِي﴾ ﴿لَا تَعْدُوا﴾ حَتْمًا

في هذا البيت أمر الناظم القارئ بإخفاء أربع كلمات لقالون، فقوله: «أَخْفِ ﴿يَخْصِمُونَ﴾ مَعَ ﴿نِعْمًا﴾ مَعَ ﴿يَهْدِي﴾ ﴿لَا تَعْدُوا﴾ حَتْمًا»؛ أي: أخف الحركة في الكلمات الأربعة؛ ففي كلامه حذف مضاف، ويعبر عن الإخفاء بالاختلاس والاختطاف كذلك، والمقصود به: سرعة النطق بالحركة، أو: النطق بحركة سريعة، أو: النطق ببعض الحركة، بحيث يبقى الباقي فيها أكثر من الذاهب، وأنشدنا شيخنا مصطفى البحياوي للإمام أبي عمرو الداني:

وَالْإِخْتِلَاسُ حُكْمُهُ الْإِسْرَاعُ بِالْحَرَكَاتِ كُلِّ ذَا إِجْمَاعٍ⁽³⁾

وقال أيضًا عن الاختلاس:

وَمِثْلُهُ الْإِخْفَاءُ فِي التَّقْدِيرِ وَاللَّفْظِ وَالْقِيَاسِ وَالتَّنْظِيرِ⁽⁴⁾

وَضَدُّ الْإِخْفَاءِ وَالْإِخْتِلَاسِ: إِشْبَاعُ الْحَرَكَةِ.

(1) «حرز الأمان» (رقم البيت: 503).

(2) «الدّرر اللوامع» (رقم البيت: 230).

(3) «المنبهة» (ص 211).

(4) «المنبهة» (ص 211).

والكلمات الأربعة المختلصة لقالون هي:

الأولى: اختلاس فتحة الخاء من ﴿يَخْصِمُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾⁽¹⁾.

الثانية: اختلاس كسرة العين من ﴿بِنِعْمًا﴾ و﴿نِعْمًا﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ بِنِعْمًا هِيَ﴾⁽²⁾، وفي قوله جَلَّ جلاله: ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا يَعْظَمُكُمْ بِهِ﴾⁽³⁾، وقوله: «معًا»؛ أي: في موضعين، وفي نسخة: «عنه»؛ أي: عن قالون.

الثالثة: اختلاس فتحة الهاء من ﴿لَا يَهْدِي﴾ في قوله تعالى: ﴿أَبْصَنَ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى﴾⁽⁴⁾.

الرابعة: اختلاس فتحة العين من ﴿لَا تَعْدُوا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾⁽⁵⁾.

وهذه القراءة التي أشار إليها بقوله «أَخْفِ»: أحد وجهي قالون في الكلمات السابقة، وله وجه آخر لم يذكره الناظم؛ وهو إسكان الخاء من ﴿يَخْصِمُونَ﴾، والعين من ﴿بِنِعْمًا﴾ و﴿نِعْمًا﴾، والهاء من ﴿لَا يَهْدِي﴾، والعين من ﴿لَا تَعْدُوا﴾. وقد تبع الناظم الإمام الشاطبي في «حرز الأمان» حين اقتصر على وجه الاختلاس لقالون؛ فقد قال عن ﴿بِنِعْمًا﴾ في «سورة البقرة» و﴿نِعْمًا﴾ في «سورة النساء»:

(1) «سورة يس» الآية: 48.

(2) «سورة البقرة» الآية: 270.

(3) «سورة النساء» الآية: 57.

(4) «سورة يونس» الآية: 35.

(5) «سورة النساء» الآية: 153.

﴿نِعِمًّا﴾ مَعَا فِي النَّوْنِ فَتَحَّ (كَ) مَا (شَدَّ) نَفَا وَإِخْفَاءُ كَسْرِ الْعَيْنِ (صَدِغَ) بِه (حُ) لَا⁽¹⁾

وقال عن ﴿لَا تَعْدُوا﴾ في «سورة النساء»:

بِالِإِسْكَانِ ﴿تَعْدُوا﴾ سَكَّنُوهُ وَخَفَّفُوا (حُ) صُوصًا وَأَخْفَى الْعَيْنَ قَالُونَ مُسْهَلًا⁽²⁾

وقال عن ﴿لَا يَهْدِي﴾ في «سورة يونس»:

وَيَا ﴿لَا يَهْدِي﴾ اكْسِرْ (صَدَفِيًّا، وَهَاءُ) (نَدَلْ) وَأَخْفَى (بَنُو) (حَدِيدٌ) وَخَفَّفَ (شَدَّ) لَشَلًا⁽³⁾

وقال عن ﴿يَخْصِمُونَ﴾ في «سورة يس»:

وَخَا ﴿يَخْصِمُونَ﴾ افْتَحَ (سَمَا) (لُ) لَذَّ وَأَخْفَ (حُ) لَ وَ (بَرٌّ) وَسَكَّنَهُ وَخَفَّفَ (فَ) تَكْمَلًا⁽⁴⁾

في حين ذكر الإمام الداني الوجهين لقالون فيها؛ فقد قال عن ﴿فَنِعِمًّا﴾ في «سورة البقرة» و﴿نِعِمًّا﴾ في «سورة النساء»: «قالون وأبو بكر وأبو عمرو بكسر النون وإخفاء حركة العين، ويجوز إسكانها، وبذلك ورد النص عنهم، والأول أقيس»⁽⁵⁾. وقال عن ﴿لَا تَعْدُوا﴾ في «سورة النساء»: «قالون بإخفاء حركة العين وتشديد الدال، والنص عنه بالإسكان»⁽⁶⁾. وقال عن ﴿لَا يَهْدِي﴾ في «سورة يونس»: «ابن كثير وورش وابن عامر ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾ بفتح الياء والهاء وتشديد الدال، وقالون وأبو عمرو كذلك إلا أنهما يخفيان حركة الهاء، والنص عن قالون بالإسكان»⁽⁷⁾. وقال عن ﴿يَخْصِمُونَ﴾ في «سورة يس»: «قالون وأبو عمرو باختلاس فتحة الخاء وتشديد الصاد، والنص عن قالون بالإسكان»⁽⁸⁾.

(1) «حرز الأمان» (رقم البيت: 536).

(2) «حرز الأمان» (رقم البيت: 612).

(3) «حرز الأمان» (رقم البيت: 748).

(4) «حرز الأمان» (رقم البيت: 988).

(5) «التيسير» (ص 84).

(6) «التيسير» (ص 98).

(7) «التيسير» (ص 122).

(8) «التيسير» (ص 184).

ففي جميع الكلمات الأربعة ذكر الإمام الداني الوجهين لقالون.

والذي جرى به العمل عند المغاربة هو: الاختلاس؛ لذلك اقتصر الناظم عليه تبعاً للإمام الشاطبي، وقال أبو الأصبغ عيسى ابن المرباط البلنسي: «كان يخفي حركة العين والهاء والخاء في كل هذا ويشدد الميم والدال والصاد، والنص عنه الإسكان، والإخفاء أقوى في العربية»⁽¹⁾.

ويضبط الاختلاس هنا: بوضع نقطة كبيرة مكان الحركة المختلصة؛ فتوضع فوق الحرف إن كان مفتوحاً، وتحت الحرف إن كان مكسوراً.

والوجه المقدم عند المشاركة⁽²⁾ هو: الإسكان، وفي ذلك أنشدنا شيخنا العلامة المقرئ علي بن محمد توفيق النحاس المصري بقراءتي عليه:

و﴿تَعْدُوا﴾ ﴿نِعِمَّا﴾ ﴿يَخْصِمُونَ﴾ كَذَا ﴿يَهْدِي﴾ دِي ﴿سَكُنْ بِنَصٍّ عَنْهُ جَاءَ وَفُضِّلَا عَلَى الْإِخْتِلَاسِ.....⁽³⁾

وأما ورش فيشبع الحركة في الكلمات الأربعة ولا يختلسها ولا يسكنها؛ فقد قرأ ﴿يَخْصِمُونَ﴾ بفتح الخاء هكذا: ﴿مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيِّحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾.

وقرأ ﴿فَنِعِمَّا﴾ و﴿نِعِمَّا﴾ بكسر العين هكذا: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾، و﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾.

وقرأ ﴿لَا يَهْدِي﴾ بفتح الهاء هكذا: ﴿أَقَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَيِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى﴾.

وقرأ ﴿لَا تَعْدُوا﴾ بفتح العين هكذا: ﴿وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾.

(1) «التقريب والحرش» (ص 264).

(2) ينظر: «النشر» لابن الجزري (2/ 236)، و«البدور الزاهرة» لعبد الفتاح القاضي (ص 129)، و«الطريق المأمون» للمرصفي (ص 237).

(3) «القصيدة الحسنة» (ص 112-113).

وقول الناظم: «أَخْفِ يَخْصِمُونَ» مَعَ «نِعِمَّا» مَعَا «يَهْدِي» «لَا تَعْدُوا» حَتْمًا من الأبيات الجامعة؛ إذ جمع فيها الإمام ابن أَجْرُوم الكلمات الأربعة في بيت واحد؛ وأما غيره ممن نظموا قراءة نافع من المتقدمين ذكروها في أكثر من بيت؛ كالإمامين الحصريّ وابن برّي؛ فقد قال الإمام الحصريّ:

وَيَقْرَأُ حُرُوفًا خَمْسَةً بِاخْتِلَاسِهَا فَطَرْنَا حَوْ حَيَّ عَنْ فِرَاحِكَ وَالْوَكْرِ
«نِعِمَّا» جَمِيعًا فِي الْمَكَانَيْنِ ثُمَّ «لَا تَعْدُوا» وَ«أَمْسْ لَا يَهْدِي» طَمًا بِخَرِي
وَأَخْرُ فِي «يَاسِينَ» فِي قَوْلِهِ «يَخْصِمُونَ» مُونَ» فَيَا سُقْيَا لِرَوْضِ الْحِجَا النُّصْرِ⁽¹⁾
وقال الإمام ابن برّي:

وَاخْتَلَسَ الْعَيْنَ لَدَى «نِعِمَّا» وَفِي «النِّسَاءِ» «لَا تَعْدُوا» ثُمَّ
وَهَا «يَهْدِي» ثُمَّ خَا «يَخْصِمُونَ» إِذْ أَصْلُ مَا اخْتَلَسَ فِي الْكُلِّ السُّكُونُ⁽²⁾

[حِكْمُ «لَيْلَا» وَ«النِّسَى» وَ«وَالَيْ» لِقَالُونِ وَوَرَشِ]

قال الناظم رحمه الله:

113 قَرَأَ «لَيْلَا» وَرَشُّهُمْ بِالْيَاءِ كَذَا «النِّسَى» مُدْغَمًا، «وَالَيْ»
114 كَالْيَا وَقَفَ بِالْيَا لَهُ،
.....

ذكر في البيت الأوّل وبعض البيت الثاني بعض الكلمات التي قرأها ورش بغير الهمزة؛ وهي ثلاث كلمات: «لَيْلَا»، و«النِّسَى»، و«وَالَيْ».

فقوله: «قَرَأَ «لَيْلَا» وَرَشُّهُمْ بِالْيَاءِ» يفيد أنّ ورشًا قرأ «لَيْلَا» بالياء المفتوحة مكان الهمزة المفتوحة في المواضع الثلاثة من القرآن الكريم؛ وهي

(1) «القصيدة الحصريّة» (رقم الأبيات: 190-192).

(2) «الدّرر اللّوامع» (رقم الأبيات: 231-232).

قوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾⁽¹⁾، و﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾⁽²⁾، و﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ إِلَّا يَفْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾⁽³⁾، وقرأها قالون بهمزة محققة مفتوحة هكذا: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾، وكذا في باقي المواضع.

وأصل ﴿لِئَلَّا﴾: «أَنْ لَا»، ثم دخلت عليها لام الجر فصارت: «لِأَنَّ لَا»، ثم أدغمت النون في اللام وسقطت النون من أجل الإدغام فصارت: «لِئَلَّا».

وتضبط هذه الكلمة في رواية ورش بوضع نقطة كبرى فوق الياء، وفوقها حركة الفتحة علامة على إبدالها ياء هكذا: ﴿لِئَلَّا﴾، وتضبط في رواية قالون بوضع الهمزة فوق الياء، وفوقها حركة الفتحة هكذا: ﴿لِئَلَّا﴾.

وقوله: «كَذَا» ﴿النَّسِيُّ﴾ مُدْغَمًا يفيد أَنَّ ورشًا قرأ كلمة ﴿النَّسِيءِ﴾ في الوصل بإبدال الهمزة المضمومة ياءً ساكنة، ثم أدغم الياء الأولى الساكنة في الياء الثانية المضمومة، فصارت ياء واحدة مشددة مضمومة هكذا: ﴿إِنَّمَا النَّسِيُّ رِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾⁽⁴⁾، ويقف عليها ياء مشددة؛ لأنها من باب تخفيف «الهمز المفرد»، وليست من باب اجتماع الهمزتين. قال الإمام ابن بري عن حكم ﴿النَّسِيُّ﴾ لورش:

﴿إِنَّمَا النَّسِيُّ﴾ وَرَشُّ أَبْدَلَهُ وَلِسُكُونِ الْيَاءِ قَبْلُ ثَقَلَهُ⁽⁵⁾

(1) «سورة البقرة» الآية: 149.

(2) «سورة النساء» الآية: 164.

(3) «سورة الحديد» الآية: 28.

(4) «سورة التوبة» الآية: 37.

(5) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 115).

وأما قالون فقرأها في الوصل بهمزة محققة مضمومة هكذا: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾، ويقف عليها بالهمزة المحققة على الأصل؛ لأنه مأخوذ من «أنساً»، و«نساء».

وترسم هذه الكلمة على رواية ورش بياء موقوفة فوقها شدة وضمة؛ لوجود المدغم فيه في حالتي الوصل والوقف، قال الإمام ابن القاضي: وَالشَّدُّ وَالشَّكْلُ مَعَ الْوَقْفِ جَرَى لَوَرْشِهِمْ لَدَى ﴿النَّسِيءِ﴾ قَرَرًا⁽¹⁾ وهذا بخلاف ما تقدم لقالون في ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾ و﴿يَبُوتَ النَّبِيُّ إِلَّا﴾ و﴿بِالسُّوِّ إِلَّا﴾ في حال قراءته بوجه الإبدال له؛ فلا تضبط الياء بالشدة والكسرة ولا الواو بالشدة والكسرة لعدم وجود المدغم فيه؛ وإنما المرسوم هو المدغم فقط، والمدغم لا يضبط بالشدة والحركة، وسبب عدم رسمهم المدغم فيه هو أن الرسم مبني على الوقف؛ فلما وصل قالون بالياء المشددة في اللفظين الأولين وبالواو المشددة في اللفظة الثالثة ووقف بالهمز لم يرسموا الواو والياء المبدلتين من الهمز؛ لأن رسم الياء والواو من قبيل الرسم، والرسم مبني على الوقف، ولا ياء ولا واو في الوقف⁽²⁾.

قال الإمام الشاطبي عن إبدال همزة ﴿لَيْلًا﴾ و﴿النَّسِيءِ﴾ لورش: وَوَرَشٌ ﴿لَيْلًا﴾ و﴿النَّسِيءِ﴾ بِيَاءِهِ وَأَدْغَمَ فِي يَاءٍ ﴿النَّسِيءِ﴾ فَثَقَلَا⁽³⁾ وقوله: «﴿وَاللَّيْلِ﴾ كَالْيَا» يريد أن ورشاً قرأ ﴿وَاللَّيْلِ﴾ في حالة الوصل كالياء؛ أي: بتسهيل الهمزة بين الهمزة وبين الياء؛ وذلك في أربعة مواضع: في قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ يَبْسُ مِنْ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ إِنْ لَزِمْتُمْ فَعِدَّتُهُمْ ثَلَاثَةً

(1) «بيان الخلاف والتشهير والاستحسان وما أغفله مورد الظمان» (ص 58).

(2) ينظر: «التوضيح والبيان» للودغيري (ص 401-402).

(3) «حز الأمان» (رقم البيت: 224).

أَشْهَرُ وَالْجِ لَمْ يَحِضْنَ⁽¹⁾، وفي قوله جَلَّ جلاله: ﴿وَمَا جَعَلَ أَرْوَاجَكُمْ
الْجِ⁽²⁾﴾، وفي قوله تعالى: ﴿إِنْ امْتَهَنَهُمُ إِلَّا الْجِ وَلَدَنَهُمْ⁽³⁾﴾، وعند تسهيل
الهمزة يجوز المد والقصر.

والذي جرى به العمل عند المغاربة وقدمه المشاركة في الأداء: هو: تسهيل
الهمزة بين بين مع المد⁽⁴⁾، وهذا كله في حالة الوصل.

أما في حالة الوقف فقرأها ورش بإبدال الهمزة ياءً ساكنة مع مدّ الألف
قبلها مدًّا مشبعًا لأجل الياء الساكنة سكونًا لازمًا؛ وإلى كيفية الوقف عليها
لورش أشار بقوله: «وَقِفْ بِأَلْيَا لَهُ».

وقال الشيخ أبو القاسم أحمد التازي في كيفية الوقف عليها للأئمة الثلاثة:
أبي عمرو الداني ومكي بن أبي طالب القيسي ومحمد بن شريح الرعيني:

وإنَّ تَقِفَ فَقِفْ لَهُمْ بِالْيَاءِ لَهُ بِلاَ خُلْفٍ وَلَا امْتِرَاءٍ⁽⁵⁾

ويجوز لورش الوقف على ﴿وَالْجِ﴾ بالتسهيل مع الروم، وحينئذ يجوز
المد والقصر؛ فيكون في الوقف عليها ثلاثة أوجه:

(1) إبدال الهمزة ياء ساكنة مع مدّ الألف قبلها مدًّا مشبعًا، وهو الذي
جرى به العمل عند المغاربة والمشاركة.

(2) تسهيل الهمزة ورومها مع مدّ الألف قبلها.

(1) «سورة الطلاق» الآية: 4.

(2) «سورة الأحزاب» الآية: 4.

(3) «سورة المجادلة» الآية: 2.

(4) لِقَوْلِ الْإِمَامِ الشَّاطِبِيِّ فِي «حَرْزِ الْأُمَانِي» (رقم البيت: 208):
وإنَّ حَرْفُ مَدٍّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ يَجُزُّ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلًا

ولِقَوْلِ الْإِمَامِ ابْنِ بَرِّي فِي «الدَّرَرِ أَلْوَامِعِ» (رقم البيت: 72):
وَالْخُلْفُ فِي الْمَدِّ لِمَا تَغَيَّرَا وَلِئْسُ كُنُونُ الْوَقْفِ وَالْمَدُّ أَرَى

(5) «الدَّرَّةُ السَّنِيَّةُ فِي تَرْجِيحِ خِلَافِ الْبَرِّيَّةِ» (ص 7) مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصة.

3) تسهيل الهمزة ورومها مع قصر الألف قبلها⁽¹⁾.

قال الإمام ابن الجزري: «إذا قصد الوقف على ﴿وَالج﴾ في مذهب من يسهل الهمزة بين بين إن وقف بالروم لم يكن فرق بين الوصل والوقف، وإن وقف بالسكون وقف بياء ساكنة»⁽²⁾.

وأما قالون فقرأها في الوصل بهمزة محققة مكسورة من غير ياء بعدها على الأصل مع المد للهمز المتصل بها هكذا: ﴿وَاللَّيْ يَسْنُ مِنْ الْمَحِيضِ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنْ لَرَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّيْ لَمْ يَحْضَنْ﴾، وقرأها في الوقف بهمزة ساكنة مع المد؛ فيكون من قبيل «المد المتصل».

قال الإمام الداني في بيان قراءة ﴿وَالج﴾ لورش وقالون وغيرهما من الرواة والقراء وصلاً ووقفاً: «قالون وقنبل ﴿وَالج﴾ هنا - أي: الأحزاب - وفي «المجادلة» و«الطلاق» بالهمز من غير ياء، وورش بياء مختلصة خلفاً من الهمزة، وإذا وقف صيرها ياءً ساكنة، والبرقي وأبو عمرو بياء ساكنة بدلاً من الهمزة في الحاليين، والباقون بالهمز وياء بعدها في الحاليين. وحمزة إذا وقف جعل الهمزة بين بين على أصله. ومن همز منهم ومن لم يهمز أشيع التمكن للآلف في الحاليين؛ إلا ورشاً فإن المد والقصر جائزان في مذهبه لما ذكرناه في باب الهمزتين»⁽³⁾. ويقصد الإمام الداني بقوله: «ورش بياء مختلصة خلفاً من الهمزة»: تسهيل الهمزة بين الهمزة وبين الياء⁽⁴⁾.

(1) ينظر: «تقييد الشيخ الراضي السوسي عن شيخه ابن القاضي في القراءات السبع» (اللوحة: 11) مخطوط، و«فتح المعطي» للمتولي (ص 133).

(2) «النشر» (1/ 408).

(3) «التيسير» (ص 177-178).

(4) «الذر الثير» (4/ 252).

وتبع الإمام الشَّاطِبيّ الإمام الدَّانِيّ فيما تقدّم فقال:

وَبِالْهَمْزِ كُلُّ ﴿الْيَاءِ﴾ وَالْيَاءِ بَعْدَهُ (ذ) كَا وَبَيَاءٍ سَاكِنٍ (ح) حَجَّ (هَمْ) لَا
وَكَا لِيَاءٍ مَكْسُورًا لَوْرَشٍ وَعَنْهُمَا وَقَفَ مُسْكِنًا وَالْهَمْزُ (ز) اِكِيَه (ب) جَلَا⁽¹⁾
أَمَّا الإمام ابن بَرِّي فقال عن همز كلمتي (اللاء) و(لثلاً) لقالون:

و﴿لَاهَب﴾ هَمْزُهُ وَ﴿الْيَاءِ﴾ مَعَ ﴿لَيْلًا﴾ فِي مَكَانِ الْيَاءِ⁽²⁾
ومن خلال هذا البيت يظهر لنا أَنَّ الإمام ابن بَرِّي رحمه الله كان يأخذ
لورش في ﴿وَالْيَاءِ﴾ المكسورة بدل الهمزة المكسورة في حالة الوصل ولا
يسهلها بين بين كما أخذ به الإمام ابن أَجْرُوم وقبله الإمامان الدَّانِيّ والشَّاطِبيّ.
وما ذكره الإمام ابن بَرِّي من إبدال الهمزة ياءً مكسورة في حالة الوصل
غير مأخوذ به عند المغاربة والمشاركة في عصرنا؛ لأنّه من غير طريق الإمام
الدَّانِيّ، وإنّما هو من طريق الإمامين مُحَمَّد بن شريح الرّعينيّ ومكّي بن أبي
طالب القيسيّ وغيرهما؛ فقد قال الإمام ابن شريح: «وقرأ ورش بياء مكسورة
من غير همز»⁽³⁾،

وقال الإمام مكّي القيسيّ: «وقرأ ورش بكسر الياء كسرة خفيفة»⁽⁴⁾.

والَّذي جرى به العمل عند المغاربة والمشاركة هو ما ذكره الأئمة الدَّانِيّ
والشَّاطِبيّ وابن أَجْرُوم وغيرهم من قراءة ﴿وَالْيَاءِ﴾ بتسهيل الهمزة بين بين
لورش في حالة الوصل مع المدّ والقصر، مع تقديم المدّ، وبإبدالها ياءً ساكنة في
الوقف مع المدّ المشبع من أجل الساكن اللازم.

(1) «حرز الأمانى» (رقم البيت: 965-966).

(2) «الدّرر اللوامع» (رقم البيت: 235).

(3) «الكافي في القراءات السّبع» (ص 163).

(4) «التّبصرة في القراءات السّبع» (ص 640).

وتضبط كلمة ﴿وَالِه﴾ في رواية ورش بوضع نقطة كبيرة بين الياء المعقوفة وبين خطها المعقوص غير متصلة بها، ووضع دائرة فوق رأس الياء. وتضبط لفظة ﴿وَالِه﴾ في رواية قالون بوضع الهمزة المحققة تحت رأس الياء المعقوفة متصلة بها، وتحتها حركتها، ولا دائرة عليها ولا نقط.

[حكم لام ﴿لَيْفُضُوا﴾ و﴿لَيْفُطْع﴾ و﴿لَيْتَمَتَّعُوا﴾ وواو ﴿أَوْءَابَاؤُنَا﴾ لقالون وورش]

قال النّازم رحمه الله:

.....وَأَسْكِنَا لَامٌ ﴿لَيْفُضُوا﴾ ﴿لَيْفُطْع﴾ ﴿أَوْءَابَاؤُنَا﴾
(115) ﴿لَيْتَمَتَّعُوا﴾ لِعِيسَى،.....

في هذا المقطع أفاد النّازم أنّ عيسى بن مينا الملقّب بقالون سَكَنَ لَامَ ﴿لَيْفُضُوا﴾ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَيْفُضُوا تَبَثُّهُمْ وَلِيُوفُوا نَذْرَهُمْ وَلِيَطَّوِّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾⁽¹⁾، ولَامَ ﴿لَيْفُطْع﴾ في قوله جلّ جلاله: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لَيْفُطْعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدَهُ مَا يَغِيطُ﴾⁽²⁾، ولَامَ ﴿لَيْتَمَتَّعُوا﴾ في قوله تعالى: ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا ءَاتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾⁽³⁾.

وإذا ابتدأ القارئ هذه الكلمات الثلاث باللام لقالون - بناءً على أنّ الابتداء بما بعد الحرف الإفراديّ يجوز - فإنه يجب عليه كسر اللام لتعذر الابتداء بالسّاكن⁽⁴⁾.

(1) «سورة الحجّ» الآية: 27.

(2) «سورة الحجّ» الآية: 15.

(3) «سورة العنكبوت» الآية: 66.

(4) ينظر: «التّوضيح والبيان» للودغيريّ (ص 242). وله رسالة في الموضوع سمّاها: «مرشد الحاضر والبادي في حكم الابتداء بما بعد الحرف الإفراديّ».

وَسَكَّنَ قَالُونَ أَيْضًا وَآوَ ﴿أَوْ عَابَاؤُنَا﴾ فِي مَوْضِعَيْنِ: فِي قَوْلِهِ جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَقَالُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ أَذًا مِثْنًا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْلًا إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ أَوْ عَابَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ﴾⁽¹⁾، وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانُوا يَقُولُونَ أَيُّذَا مِثْنًا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْلًا إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ أَوْ عَابَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ﴾⁽²⁾.

وَعَنْ حَكْمِ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ الْأَرْبَعَةِ لِقَالُونَ قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ بَرِّي:

﴿لِيَفْطَغُ﴾ وَ﴿لِيَفْضُوا﴾ سَاكِنَا ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ وَ﴿أَوْ عَابَاؤُنَا﴾⁽³⁾

وَسَكَتَ الْإِمَامُ ابْنُ أَجْرُومَ وَكَذَلِكَ الْإِمَامُ ابْنُ بَرِّي عَنْ رَوَايَةِ وَرَشٍ فِي الْكَلِمَاتِ السَّابِقَةِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ يَحْرُكُهَا؛ فَقَدْ قَرَأَ بِكَسْرِ لَامٍ ﴿لِيَفْضُوا﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ لِيَفْضُوا تَبَثُّهُمْ وَلِيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلِيَطَّوِّفُوا بِالْبَيْتِ الْأَعْيَنِ﴾، وَكَسَرَ لَامَ ﴿لِيَفْطَغُ﴾ فِي قَوْلِهِ جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَفْطَغْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ﴾، وَكَسَرَ لَامَ ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾.

فَإِنْ قِيلَ مِنْ أَيْنَ عِلْمُ أَنَّ وَرْشًا كَسَرَ اللَّامَ فِي ﴿لِيَفْضُوا﴾، وَ﴿لِيَفْطَغُ﴾، وَ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ لَامَ الْأَمْرِ إِنْ جَاءَتْ بَعْدَ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ النَّسْقِ؛ مِثْلُ: «الْوَاوِ» وَ«ثَمَّ» فَفِيهَا لَغْتَانِ: الْإِسْكَانُ وَالْكَسْرُ⁽⁴⁾، فَلَمَّا أَخْبَرَ النَّازِمُ أَنَّ قَالُونَ يَسْكُنُ اللَّامَ فِيهَا عِلْمٌ مِنَ الضَّدِّ أَنَّ وَرْشًا يَقْرؤها بِالْكَسْرِ.

وَقَرَأَ وَرَشٌ بَفَتْحِ الْوَاوِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ عَابَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ﴾ فِي الْمَوْضِعَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ.

(1) «سُورَةُ الصَّافَّاتِ» آيَةُ: 17.

(2) «سُورَةُ الْوَاقِعَةِ» آيَةُ: 51.

(3) «الدَّرَرُ اللَّوَامِعُ» (رَقْمُ الْبَيْتِ: 236).

(4) يَنْظُرُ: تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ الْمَوْسُومُ بِ«جَامِعِ الْبَيَانِ عَنْ تَأْوِيلِ آيِ الْقُرْآنِ» (16/ 532-533).

وعن حكم ﴿لِيَفْطَغْ﴾ و ﴿لِيَفْضُوا﴾ لورش وقالون قال الإمام الشَّاطِبِيُّ:
 ﴿لِيَفْطَغْ﴾ بِكَسْرِ اللَّامِ (كَ) مَ (ج) يَدُهُ (ح) لَا
 ﴿لِيَفْضُوا﴾ سَوَى بَرِّيهِمْ (نَفَرٌ) (ج) لَا⁽¹⁾

وقال عن حكم ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾:
 وَإِسْكَانٌ (وَلٌ) فَالْكَسْرِ (ك) مَا (ح) جَ (ج) مَا (ن) لَدَى
⁽²⁾

وقال عن حكم ﴿أَوْءَابَاؤُنَا﴾:
 كِنْ مَعًا ﴿أَوْءَابَاؤُنَا﴾ (ك) يَفَ (ب) لَلَّا⁽³⁾ وَسَا

وَأَخَذَ إِسْكَانَ الْكَلِمَاتِ الْأَرْبَعَةَ لِقَالُونَ مِنْ قَوْلِ النَّازِمِ: «وَأَسْكِنَا
 لَامَ ﴿لِيَفْضُوا﴾ ﴿لِيَفْطَغْ﴾ ﴿أَوْءَابَاؤُنَا﴾ ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ لِعِيسَى»، فَقَوْلُهُ:
 «وَأَسْكِنَا»؛ أَي: وَأَسْكِنَنَّ لِعِيسَى قَالُونَ بِنِ مِثْلِ الْكَلِمَاتِ الْأَرْبَعَةِ، وَالْوَاوُ فِي
 «وَأَسْكِنَا» اسْتِثْنَاءِيَّةٌ. وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: «وَأَسْكِنَا لَامَ ﴿لِيَفْضُوا﴾ ﴿لِيَفْطَغْ﴾
 ﴿أَوْءَابَاؤُنَا﴾ ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ كَذَا»؛ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ كَلِمَةِ «لِعِيسَى»، وَمَا فِي النُّسخَةِ
 الْأُولَى هُوَ الصَّحِيحُ وَالرَّاجِحُ حَتَّى يَعُودَ الضَّمِيرُ عَلَى قَالُونَ فَقَطْ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ
 خَاصَّ بِهِ وَلَا يَدْخُلُ مَعَهُ وَرَشٌ فِي الْحُكْمِ.

وَإِذَا لَمْ نَثْبِتْ كَلِمَةَ «لِعِيسَى» فِي النَّظْمِ يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ وَكِلَاهُمَا مُجَانِبٌ
 لِلصَّوَابِ:

الاحتمال الأول: إِذَا لَمْ نَثْبِتْ كَلِمَةَ «لِعِيسَى» يَكُونُ الْحُكْمُ مُطْلَقًا، وَإِذَا
 أَطْلَقَ الْحُكْمَ - كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ النَّازِمُ فِي مُقَدِّمَتِهِ - كَانَ عَامًّا لَوَرَشٍ وَقَالُونَ
 مَعًا؛ وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ هُنَا؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ خَاصَّ بِقَالُونَ.

(1) «حرز الأمانى» (رقم البيتين: 893-894).

(2) «حرز الأمانى» (رقم البيت: 957).

(3) «حرز الأمانى» (رقم البيت: 996).

الاحتمال الثاني: إن لم نثبت كلمة «لِعِيسَى» يكون الحكم عائداً على ورش؛ لأنه أقرب مذكور في قوله: «قَرَأَ ﴿لَيْلًا﴾ وَرَشُهُمْ بِإِلْيَاءٍ...»، والواو معطوفة عليه، وهذا الحكم كذلك غير صحيح. فالاحتمالان مجانبان للصواب؛ لذلك لا بدّ من إثبات كلمة «لِعِيسَى» كما في نسخة العلامة عبد الله كنون حتى يكون السياق موافقاً لما عليه قراءة نافع من روايته ورش وقالون.

ووجه إسكان الواو في ﴿أَوْءَابَاؤُنَا﴾ لقالون أنّه جعلها (أَوْ) التي للعطف أو للشك؛ فـ ﴿أَوْ﴾ عنده حرف واحد، وعليه فهي منفصلة عن ﴿ءَابَاؤُنَا﴾ ومستقلة عنها كما هي في قولك: «ضربت زيداً أو عمراً»، ويجوز الوقف على ﴿أَوْ﴾ في الوقف الاضطراري أو الاختباري.

ووجه فتح الواو لورش في ﴿أَوْءَابَاؤُنَا﴾ أنّه جعل الواو حرف عطف مفتوحة دخلت عليها همزة الاستفهام كما دخلت على الواو في ﴿أَوْ لَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ﴾⁽¹⁾ وعلى الفاء في ﴿أَبَاؤُكُمْ أَهْلُ الْغُرَى﴾⁽²⁾، فـ ﴿أَوْ﴾ عنده حرفان: همزة الاستفهام والواو المفتوحة للعطف، ولكنهما اتّصلتا لكون كلّ منهما على حرف واحد، وقدم الاستفهام على حرف العطف؛ لأنّ الاستفهام له صدر الكلام، وعليه فـ ﴿أَوْءَابَاؤُنَا﴾ عند ورش كلّها كلمة واحدة متّصلة ببعضها فلا يجوز الوقف على ﴿أَوْ﴾؛ لا تصالها بما بعدها⁽³⁾.

(1) «سورة الأعراف» الآية: 99.

(2) «سورة الأعراف» الآية: 96.

(3) ينظر: «تقريب المنافع» لابن القصاب (ص 290)، و«النشر» لابن الجزري (2/ 158)، و«غيث النفع» للصفافسي (ص 571)، و«التوضيح والبيان» للودغيري (ص 305)، و«النجوم الطوالع» للمارغني (ص 293).

[حكم الاستفهام المكرّر]

قال الناظم رحمه الله:

.....وَأَخْبِرِ مَا كُرِّرَ اسْتِفْهَامُهُ بِآخِرِ
(116) فِي الْعَنْكَبُوتِ اعْكِسْ وَنَمْلِ ...

تحدّث هنا عن حكم «الاستفهام المكرّر»؛ وهو ما اجتمع فيه استفهامان في آية واحدة أو آيتين اختلف القراء فيهما، وسمّي بـ«الاستفهام المكرّر» لقراءة الموضعين معاً بالاستفهام في بعض القراءات؛ فهما استفهامان باعتبار من يكرّرهما من القراء العشرة.

ويشترط في «الاستفهام المكرّر» شيان:

الأوّل: أن يكون كلّ واحد من الموضعين يحتمل الاستفهام والخبر.

الثاني: أن يكون الاستفهامان يرجعان معاً إلى شيء واحد.

وقد ورد «الاستفهام المكرّر» في كثير من القرآن الكريم؛ وهي غير مقصودة كلّها، إنّما المراد بذلك ما اختلف فيه القراء العشرة استفهاماً وخبراً؛ وذلك في أحد عشر موضعاً من تسع سور؛ وهي:

(1) في «سورة الرعد»⁽¹⁾: ﴿وَإِنْ تَعْجَبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَذًا كُنَّا تَرْبًا إِنَّا لَهُمْ خَلْقٌ جَدِيدٌ﴾.

(2) في «سورة الإسراء»⁽²⁾: ﴿وَقَالُوا أَذًا كُنَّا عِظَمًا وَرُبَّمَا إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْفًا جَدِيدًا﴾.

(1) الآية: 5.

(2) الآية: 49.

(3) في «سورة الإسراء» أيضاً⁽¹⁾: ﴿ذَلِكَ جَزَاءُهُمْ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا وَقَالُوا أَإِذَا كُنَّا عِظْمًا وَرُبْتًا إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْفًا جَدِيدًا﴾.

(4) في «سورة المؤمنون»⁽²⁾: ﴿قَالُوا أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾.

(5) في «سورة النمل»⁽³⁾: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِذَا كُنَّا تُرَابًا وَءَابَاؤُنَا أَيُّنَا لَمُخْرَجُونَ﴾.

(6) في «سورة العنكبوت»⁽⁴⁾: ﴿وَلَوْ طَآءَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ لَمَبْعُوثُونَ﴾.

(7) في «سورة السجدة»⁽⁵⁾: ﴿وَقَالُوا أَإِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَإِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾.

(8) في «سورة الصافات»⁽⁶⁾: ﴿أَمَّا إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾.

(9) في «سورة الصافات» كذلك⁽⁷⁾: ﴿أَمَّا إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾.

(10) في «سورة الواقعة»⁽⁸⁾: ﴿وَكَانُوا يَقُولُونَ أَيُّدَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾.

(1) الآية: 98.

(2) الآية: 83.

(3) الآية: 69.

(4) الآية: 27 و 28.

(5) الآية: 9.

(6) الآية: 16.

(7) الآية: 53.

(8) الآية: 50.

(11) في «سورة النازعات»⁽¹⁾: ﴿يَقُولُونَ أَنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَاوِرَةِ إِذَا كُنَّا عِظْمَاءً نَخْرُجُ﴾.

فهذه المواضع الإحدى عشر هي المصطلح عليها عند أهل الأداء والإقراء بـ«الاستفهام المكرّر»؛ وذلك لاختلاف القراء في قراءتها؛ فبعضهم استفهموا في الموضوعين الأوّل والثاني معاً، وبعضهم استفهموا في الموضوع الأوّل وأخبروا في الموضوع الثاني، والبعض الآخر أخبروا في الأوّل واستفهموا في الثاني.

وقد أخبر الناظم عن حكم المواضع الإحدى عشر لنافع؛ وهو المقصود عند إطلاق الحكم فقال: «وَأَخْبِرْ»، وفي نسخة: «أَخْبِرْ مَا كُرِّرَ اسْتِفْهَامُهُ بِأَخْرٍ»؛ فأفاد أنّ حكم جميع المواضع الإحدى عشر - ما عدا اثنين الآتين - تقرأ لنافع من روايته قالون وورش بالإخبار في الأخير؛ أي: في اللفظ الثاني من الاستفهامين، فقرأه بهمزة واحدة مكسورة محققة على الإخبار.

وسكت الناظم عن اللفظ الأوّل فيفهم منه أنّ نافعاً يبقى على أصله من الاستفهام؛ وهو كذلك؛ فيقرؤه بتحقيق الهمزة الأولى المستفهم بها وتسهيل الهمزة الثانية.

فمفاد النظم إذاً أن نجعل اللفظ الأوّل لنافع بهزتين على الاستفهام واللفظ الثاني بهمزة واحدة على الإخبار.

وعند الاستفهام نرجع إلى أصول ورش وقالون من تحقيق همزة الاستفهام المفتوحة وتسهيل الثانية المكسورة التي بعدها، وعدم إدخال «ألف الفصل» بينهما لورش، بخلاف قالون الذي يدخل «ألف الفصل» بينهما بقدر ألف عند المشاركة⁽²⁾، وبجواز الوجهين: القصر بقدر ألف والمدّ بقدر ألف ونصف عند المغاربة مع جريان العمل عندهم على المدّ بقدر ألف ونصف⁽³⁾.

(1) الآية: 10 و 11.

(2) ينظر: «الإضاءة» للضَّبَّاع (ص 24)، و«إرشاد المريد» له (ص 59)، و«الطريق المأمون» للمرصفيّ (ص 92).

(3) ينظر: «التوضيح والبيان» للودغيريّ (ص 149، 382).

فورش يقرأ جميع المواضع هكذا: ﴿وَإِنْ تَعَجَّبَ بِعَجَبٍ فَوَلَّهُمْ أَثَدًا كُنَّا تَرَبًا إِنَّ لِي خَلِي جَدِيدٍ﴾، و﴿وَقَالُوا أَثَدًا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ إِنَّ لِي خَلِي جَدِيدٍ﴾. وقالون يقرؤها هكذا: ﴿وَإِنْ تَعَجَّبَ بِعَجَبٍ فَوَلَّهُمْ أَثَدًا كُنَّا تَرَبًا إِنَّ لِي خَلِي جَدِيدٍ﴾، و﴿وَقَالُوا أَثَدًا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ إِنَّ لِي خَلِي جَدِيدٍ﴾.

واستثنى الناظم من المواضع الإحدى عشر: موضعين؛ فقال: «فِي الْعَنْكَبُوتِ اعْكِسْ وَنَمْلٍ»؛ أي: اعكس في «سورة النمل» و«سورة العنكبوت»؛ فاقراً اللفظ الأول لنافع بالإخبار والثاني بالاستفهام؛ فقرأ ورش التي في «سورة النمل» هكذا: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِذَا كُنَّا تُرَبًا وَءَابَاؤُنَا أَيُّنَا لَمُخْرَجُونَ﴾، والتي في «سورة العنكبوت» هكذا: ﴿وَلَوْ طَأَّ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ ﴿٧٧﴾ أَيُنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾.

وتقرآن لقالون هكذا: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِذَا كُنَّا تُرَبًا وَءَابَاؤُنَا أَيُّنَا لَمُخْرَجُونَ﴾، و﴿وَلَوْ طَأَّ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ أَيُنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ﴾.

وخلاصة «الاستفهام المكرر»: أن ورشاً وقالون يستفهمان في الأول ويخبران في الثاني في جميع المواضع الإحدى عشر إلا في موضع «النمل» و«العنكبوت» فيخبران في الأول ويستفهمان في الثاني.

والمقصود بالإخبار هنا: ضد الطلب، فالكلام كما هو معلوم إما إنشاء أو خبر، والإنشاء كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والنداء، والخبر في غير ذلك من الكلام.

ووجه قراءة نافع بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني أن الاستفهام له الصدارة في الكلام؛ لذلك فهو قد استفهم في الأول واستغنى به عن الثاني لارتباطهما الوثيق ببعضهما، وإنما خالف هذا الحكم في سورتي «النمل» و«العنكبوت» لاتباعه الرسم العثماني، وقد سبق أن الإمام نافعاً يتبع رسم المصحف العثماني، وشرحنا ذلك عند قول الناظم:

وَلَتَتَّبِعَ الْمَرْسُومَ إِنْ وَقَفْتَا وَلَا تُخَالِفْ مَا بِهِ وَجَدْتَا

فنافع حين قرأ موضعي «النمل» و«العنكبوت» بالإخبار في الأول والاستفهام في الثاني فقد أتبع رسم المصحف العثماني؛ فقد كتب الثاني فيهما بالياء صورة للهمز؛ أي: على الاستفهام دون الأول منهما، وإلى هذا التوجيه أشار الإمام ابن بري بقوله:

فَصَلِّ وَالِاسْتِفْهَامُ إِنْ تَكَرَّرَا فَصَيِّرِ الثَّانِي مِنْهُ خَبَرًا
وَاعْكُسُهُ فِي «النَّمْلِ» وَفَوْقَ «الرُّومِ» لِكْتُبِهِ بِالْيَاءِ فِي الْمَرْسُومِ⁽¹⁾

[حَكْمُ ﴿لَا هَبَ﴾ لُورِش وَقَالُونَ]

قال الناظم رحمه الله:

.....و(أَهَبْ) بِالْيَا، وَقَالُونَ بِهِمْزٍ اسْتَحَبْ

أفاد هنا حكم الهمزة في ﴿لَا هَبَ﴾ في «سورة مريم»⁽²⁾؛ فأخبر أن نافعاً قرأها بالياء مكان الهمزة هكذا: ﴿قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا﴾. فإطلاق قوله: «و﴿أَهَبَ﴾ بِالْيَا» وعدم تقييد قراءتها بالياء لأحد يفيد أن المقصود به نافع من روايته ورش وقالون كما هو الحال عند إطلاقه الحكم وعدم تبين صاحبه كما اصطلاح عليه في المقدمة.

ثم أفاد بقوله «وَقَالُونَ بِهِمْزٍ اسْتَحَبْ» أن لقالون وجهاً آخر وهو قراءتها بهمزة محققة مفتوحة هكذا: ﴿قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا﴾.

(1) «الدرر اللوامع» (رقم البيتين: 107-108).

(2) الآية: 18.

فيكون لورش في كلمة ﴿أَهَبْ﴾ وجه واحد؛ وهو قراءتها بالياء، ويكون لقالون وجهان؛ وهما: قراءتها بالياء كورش، وبالهَمْز كبعض القراء الآخرين، وذكر له الإمام الشَّاطِبِيُّ الوجهين أيضًا فقال:

وَهَمْزُ ﴿أَهَبْ﴾ بِالْيَا (جَارَى (حُ) لَوْ (ب) حَرِهَ بِخُلْفٍ.....⁽¹⁾

فذكر الخلاف عن قالون المرموز له بالياء في «بحره».

وأما أبو عمرو الدَّانِي فقد اقتصر لقالون من طريق أبي نَشِيط على الهمز فقال: «ورش وأبو عمرو ﴿لَا هَبَ لَكِ﴾ بالياء، وكذلك روى الحلواني عن قالون، والباقون بهمزة»⁽²⁾.

وتبعه الإمام ابن بَرِّي فاقصر لقالون على الهمز فقال:

وَ﴿لَا هَبَ﴾ هَمْزُهُ⁽³⁾

فعلى ما تقدّم تكون القراءة بالياء في ﴿لَا هَبَ﴾ لقالون من زيادات الإمامين: الشَّاطِبِيُّ وابن آجُرُوم على كتاب «التَّيسِير» ونظم «الدَّرر اللّوامع».

والَّذِي جرى به العمل عندنا في المغرب وقدمه أهل المشرق في الأداء هو: الهمز؛ لاقتصار الإمامين الدَّانِي وابن بَرِّي عليه، ولقول النَّازِم: «وَقَالُونَ بِهَمْزٍ اسْتَحَبَّ»، ولقول الإمام مُحَمَّد بن عبد السَّلام الفاسِي:

عَيْسَى يُصَدِّرُ بِهَمْزَةٍ ﴿أَهَبْ﴾ تَحْقِيقَهَا، وَذَلِكَ أَمْرٌ قَدْ وَجَبَ⁽⁴⁾

ووجه قراءة ﴿لَا هَبَ﴾ بالياء أو بالهمزة أن من قرأها بالياء يكون قد جعل الضمير عائداً على الله، ومن قرأها بالهمز يكون قد أعاد الضمير لجبريل عليه السلام.

(1) «حرز الأمان» رقم البيت: 862.

(2) «التَّيسِير» (ص 148).

(3) «الدَّرر اللّوامع» (رقم البيت: 235).

(4) «إتمام إبراز الضمير» (رقم البيت: 96).

وتضبط هذه الكلمة على وجه إبدال الهمزة ياءً في قراءة نافع بإلحاق ياء معقوفة صغيرة فوق الألف المعانقة مع اللّام؛ وهي التي على يمين الناظر، وتكون هذه الياء متصلة بهذه الألف، وتوضع نقطتا الياء تحت الياء مناسبتان لحجمها؛ إحداها على يمين الألف والأخرى على يسارها، وتكون النقطتان متصلتان بالألف، وتجعل فوق الياء فتحة مناسبة لحجمها كذلك؛ هكذا: ﴿لَاهَبْ﴾، وهذه الياء وما ضبطت به تلحق بالحمراء في المصحف وبشقّ القلم في اللوح، وهذا ما جرى به العمل عند المغاربة⁽¹⁾. ومنهم من يضبطها بما تقدّم لكن بجعل إحدى نقطتي الياء على يمين الياء المعقوفة والأخرى على يسارها، وفصل الياء المعقوفة عن الألف؛ لأنّها بدل من الهمزة المنقلبة، وعلى هذه الكيفية الأخيرة ضبطت المصاحف المحمّدية في المغرب.

وتضبط على وجه الهمز المحقّق على ما جرى به العمل في رواية قالون بإلحاق همزة محققة مفتوحة فوق الألف المعانقة مع اللّام منفصلة عنها هكذا: ﴿لَاهَبْ﴾.

[حكم ﴿سَيِّئَتْ﴾ و﴿سَعَى﴾ و﴿تَامَنَّا﴾ لقالون وورش]

قال الناظم رحمه الله:

(117) ﴿سَيِّئَتْ﴾ و﴿سَعَى﴾ أقرأه بالإشمام وَأَخْفِ ﴿تَامَنَّا﴾،

أفاد في الشّطر الأوّل حكم ﴿سَيِّئَتْ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً سَيِّئَتْ وُجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَقِيلَ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تَدْعُونَ﴾⁽²⁾، و﴿سَعَى﴾

(1) ينظر: «التّوضيح والبيان» للودغيريّ (ص 413).

(2) «سورة الملك» الآية: 28.

في موضعين: في قوله تعالى في «سور هود»⁽¹⁾: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سَخِرَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالَ هَذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ﴾، وفي قوله تعالى في «سورة العنكبوت»⁽²⁾: ﴿وَلَمَّا أُنْجِيَ لُوطًا مِنْهُمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾؛ فأمر القارئ بقراءته بالإشمام لنافع في المواضع الثلاثة، وتسمية هذا الفعل بالإشمام مجازاً أو على رأي الكوفيّين، وهو أيضاً تعبير الإمام ابن بري حين قال: وَانْفَقَا بَعْدَ عَنِ الْإِمَامِ فِي سِينِ ﴿سَيَقُتُّ﴾ ﴿سَخِرَ﴾ بِالْإِشْمَامِ⁽³⁾ ويعبر بعضهم عن ذلك بالروم، وبعضهم بالضم والإمالة.

وحقيقة الإشمام أو الروم في هذه المواضع الثلاثة: لها طريقتان:

الطريقة الأولى: طريقة الشيوخ، وكيفيةها: أن تخلط حركة الكسرة بالضمة، فتنحو بكسرة السين نحو الضمة قليلاً، وبالياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً؛ فيصدر عن ذلك صوتاً ليس بكسرة خالصة ولا بضمة خالصة. ولا يضمّ القارئ شفثيه كثيراً حتى تكون كضمّهما عند النطق بالضمة الخالصة.

وهذه الطريقة هي التي تلقيناها عن مشايخنا المغاربة⁽⁴⁾ والشاميين؛ وهو

(1) الآية: 76.

(2) الآية: 33.

(3) «الدرر اللوامع» (رقم البيتين: 237).

(4) كان المغاربة المتقدمون كاللذاني والشاطبي وابن أبي السداد المالقي ومحمد بن محمد بن إبراهيم الشريشي الخراز، وأبي عبد الله القيحاوي، وأبي عبد الله محمد بن عبد الملك المنتوري، وغيرهم يقرؤون بالشيوخ، ونحنا نحوهم مشايخنا المغاربة الذين عاصرناهم ممن أخذنا عنهم القراءات وروايتي ورش وقالون عن نافع، لكن مشايخ الفترة البيئية بين المتقدمين والمتأخرين الذين استقرّ المغاربة على اختياراتهم كعبد الرحمن ابن القاضي، وإدريس المنجرة، وابنه عبد الرحمن المنجرة، ومحمد بن عبد السلام الفاسي، وإدريس الودغيري، وغيرهم ينصّون في كتبهم عن القراءة بالإفراز، فنجد مثلاً الإمام إدريس الودغيري ينصّ في كتابه «التوضيح والبيان» (ص 283-284) على القراءة بالإفراز بعكس ما عليه المتقدمون والمتأخرون فيقول: «قرأ نافع ﴿سَخِرَ بِهِمْ﴾ بهود والعنكبوت و﴿سَيَقُتُّ وَجُوهٌ﴾ بالملك بإشمام كسرة سينها بضمة، وتعريف هذه الحركة هنا هو: أنّها حركة مركبة من ضمة وكسرة؛ قسط الضمّ هو

مذهب الأئمة: الداني، والشاطبي، وتلميذه السخاوي، وتلميذه أبي شامة، وابن أبي السداد المالقي، ومحمد بن محمد بن إبراهيم الشريشي الخزاز، وأبي عبد الله القيجاطي، وأبي عبد الله محمد بن عبد الملك المنتوري، وغيرهم كثير.

قال الإمام الداني عن الإشمام بهذه الطريقة: «الكسائي وهشام ﴿فِيلٌ﴾ و﴿وَعِضٌ﴾ و﴿وَجِعَةٌ﴾ بإشمام الضمّ لأوّل ذلك حيث وقع، والباقون باخلاص كسره»⁽¹⁾.

وقال أيضًا: «وحقيقة الإشمام في هذه الحروف: أن ينحى بكسر أوائلها نحو الضمة يسيرًا؛ دلالة على الضمّ الخالص قبل أن تُعَلَّ»⁽²⁾.

وقال الإمام الشاطبي:

﴿فِيلٌ﴾ و﴿وَعِضٌ﴾ ثُمَّ ﴿جِعَةٌ﴾ يُشْمُهُا لَدَى كَسْرِهَا ضَمًّا (رِ) جَالٌ (لِ) تَكْمُلًا
و﴿وَحِيلٌ﴾ بِإِشْمَامٍ ﴿وَسِيْقٍ﴾ (كَ) مَا (ز) سَا وَ﴿سَنَعَةٌ﴾ وَ﴿سَنَيْتٌ﴾ (كَ) مَا (ز) أَوِيهِ (أ) بُنَلَا⁽³⁾

الأوّل في النطق؛ وهو الأقل، وقسط الكسر يليه في النطق؛ وهو الأكثر، والدليل على أنّه الأكثر: تمخّص الباء في المحلّ دون شائبة من الواو فيها، وكلّ قسط من هذين القسطين مستقلّ ليس مختلطًا بالآخر وشائعًا فيه، ولذلك يقولون: إفرازًا لا شيوخًا... وكيفية النطق بالإشمام هنا هي: أن يغيب الإنسان شفّتيه ويضمّهما ويلفظ بالسّين مع ذلك الانضمام حتّى يظنّ الظانّ به أنّه أراد أن يكمل ضمة السّين ليتولّد عنها الواو، ثمّ إنّ في ذلك الحال بسرعة يكسر الشّفّتين مع الصّوت وينطق بالكسر الخالص، فحينئذ تتولّد عن ذلك الكسر ياء، فالسؤال هو: كيف انتقل المتأخرون والمعاصرون من مشايخنا ومشايخهم من المغاربة من الإفراز إلى الشيوخ مع أن سندهم يتّصل مباشرة بمشايخ هذه الفترة البيّنة الذين استقرّ المغاربة على اختياراتهم؟

وهؤلاء بدورهم كيف انتقلوا من الشيوخ إلى الإفراز مع أنّ المغاربة الذين كانوا قبلهم يقرؤون بالشيوخ؟

ومن هنا أدعو الطّلبة والباحثين إلى إفراز بحث في حيثيات ومسوّغات انتقال القراء وأهل الأداء ممّا عليه أهل عصرهم من وجه إلى وجه آخر.

(1) «التيسير في القراءات السبع» (ص 72).

(2) «جامع البيان في القراءات السبع» (2/ 840).

(3) «حز الأمان» (رقم البيتين: 447-448).

وقال الإمام أبو شامة: «والمراد بالإشمام في هذه الأفعال أن ينحى بكسر أوائلها نحو الضّمة، وبالياء بعدها نحو الواو؛ فهي حركة مركّبة من حركتين: كسر وضمّ»⁽⁴⁾.

وقال الإمام ابن أبي السّداد المالقي «اعلم أنّ حقيقة هذا الإشمام: أن تضمّ شفتيك حال النطق بكسرة القاف من ﴿فِيلَ﴾ والغين من ﴿غِيضَ﴾ والجيم من ﴿جَحْمَ﴾، فيخرج صوت الكسرة مشوباً بشيء من لفظ الضّمة من غير أن ينتهي إلى الضّمّ الخالص، ويصحب الياء التي بعد هذه الكسرة شيء من صوت الواو من غير أن ينته إلى الواو الخالصة؛ بل لا بدّ من أن يكون الغالب في النطق لفظ الكسرة ولفظ الياء»⁽⁵⁾.

وقال الإمام محمّد بن محمّد بن إبراهيم الشّريشي الخراز: «فحقيقة الإشمام في ذلك: أن تنحو بالكسرة نحو الضّمة التي كانت على السّين، ثمّ تتبعها الياء الساكنة فتنحو بها نحو الواو ليتمكّن النطق بذلك فتكون إذ ذاك حركة بين حركتين؛ لا كسرة خالصة، ولا ضمّ خالص»⁽⁶⁾.

الطريقة الثّانية: طريقة الإفراز، وكيفيتها: أن تنطق السّين بحركة مركّبة من حركتين ضمة وكسرة، وجزء الضّمة مقدّم وهو الأقلّ بمقدار الثلث، ويليه جزء الكسرة وهو الأكثر بمقدار الثلثين، ثمّ تتبع هذه الكسرة بياء مدّية محضة، فبهذه الطريقة تكون قد أفرزت الضّمة عن الكسرة.

وهذه الطريقة هي التي تلقيناها عن بعض شيوخنا من أهل مصر ومن أخذ عنهم من أهل الخليج العربيّ؛ وهو مذهب الأئمة: إبراهيم الجعبريّ، ومحمّد بن محمّد النّوريّ، وعليّ النّوريّ الصّفاقسيّ، وأحمد البناء الدّميّاطيّ، وعليّ الصّباع، وعبد الفتّاح القاضي، وغيرهم.

(4) «إبراز المعاني» (ص 321).

(5) «الدّر الثّبير» (2/ 671).

(6) «القصد النّافع» (ص 348).

قال الإمام محمد بن محمد الثَّوْرِيّ: «وكيفية النَّطْق به: أن يلفظ على الفاء بحركة تامة مركبة من حركتين: جزء الضَّمة؛ وهو أقل، يليه: جزء الكسرة؛ وهو أكثر؛ ولذلك تمحضت الياء»⁽¹⁾.

وقال الإمام عليّ الثَّوْرِيّ الصَّفَاقْسِيّ: «﴿فَيْلٌ﴾ معًا: قرأ هشام وعليّ بإشمام كسرة القاف الضَّمّ، وكيفية ذلك: أن تحرّك القاف بحركة مركبة من حركتين: ضمة وكسرة، وجزء الضمة مقدم، يليه: جزء الكسرة»⁽²⁾.

وقال الإمام أحمد البناء المراكشيّ: «وكيفية اللفظ به: أن تلفظ بأول الفعل بحركة تامة مركبة من حركتين إفرازًا لا شيوعًا، فجزء الضمة مقدّم؛ وهو الأقل، يليه: جزء الكسرة؛ وهو الأكثر؛ ولذا تمحضت الياء»⁽³⁾. والطريقتان معمول بهما قديمًا وحديثًا.

وسبب قراءة ﴿سَنَعَةٍ﴾ و﴿سَنَيْتٌ﴾ بالإشمام أن أصل سِيءٍ: سُوءٌ بضمّ السّين وكسر الواو وفتح الهمزة مبنياً للمفعول، فاستثقل بعض العرب الكسرة على الواو؛ فأزالوها عنها ونقلوها إلى السّين قبلها بعد حذف ضمتها، وانقلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فنافع بقراءته بالإشمام يدلّ على أن الأصل في سين ﴿سَنَعَةٍ﴾ و﴿سَنَيْتٌ﴾: الضَّمّ.

وتضبط كلمتا ﴿سَنَعَةٍ﴾ و﴿سَنَيْتٌ﴾ على وجه الإشمام لنافع فيما جرى به العمل بتعرية السّين من الحركة ووضع نقضة كبرى علامة على الإشمام فوق السّطر وبعد السّين في محلّ الضمة لو وضعت. قال الإمام محمد بن محمد الخزاز:

..... وَالنَّقْطُ فِي إِشْمَامِ ﴿سَنَعَةٍ﴾ وَ﴿سَنَيْتٌ﴾ هُوَ مِنْ أَمَامِ⁽⁴⁾

(1) «شرح طيبة النشر» (2/ 145).

(2) «غيث النفع» (ص 55).

(3) «إتحاف فضلاء البشر» (ص 171).

(4) «مورد الظّمان في رسم أحرف القرآن» (رقم البيت: 481).

وقول الناظم في الشطر الثاني: «وَأَخْفِ تَامَنَّا» بيان لحكم «تَامَنَّا» في «سورة يوسف» في قوله تعالى⁽¹⁾: «قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُ لَنَنصِحُونَ»؛ فقد أَمَرَ القارئ بالإخفاء فيها لنافع وغيره، ويعبر عنه بالاختلاس، وعند بعضهم بالرَّوم، وعند البعض الآخر بالاختطاف، والمراد بذلك: القراءة بنونين: أولاهما باختلاس ضممتها وسرعة النطق بها وخفض الصوت فيها، وثانيهما بفتحة غير مشددة، وهذا هو الوجه الأول الذي ذكره الإمام ابن آجروم في «تَامَنَّا»، واقتصر عليه.

وهناك وجه ثانٍ لنافع لم يذكره الناظم؛ وهو: الإشمام مع الإدغام؛ والمقصود به: القراءة بنون واحدة مشددة مع الغنة والإشارة بالشفتين إلى ضمة النون الأولى - من غير إسماع صوت - بعد إسكان النون الساكنة المدغمة في الثانية إدغامًا تامًا وقبل الفراغ من النطق بالنون الثانية.

ووجها الإخفاء والإشمام صحيحان مقروء بهما، قال الإمام الشاطبي:

و«تَامَنَّا» لِلْكَلِّ يُخْفَى مُفَصَّلًا

وَأَدْغَمَ مَعَ إِشْمَامِهِ الْبَعْضُ عَنْهُمْ⁽²⁾

كما ذكرهما الإمام ابن بري فقال:

وَاتَّفَقَا بَعْدَ عَنِ الْإِمَامِ فِي سِينٍ «سَيِّئَتْ» «سَيِّئَتْ» بِالْإِشْمَامِ
وَنُونٍ «تَامَنَّا» وَبِالْإِخْفَاءِ أَخَذَهُ لَهُ أَوْلُوا الْأَدَاءِ⁽³⁾

فقول الإمام ابن بري «نون «تَامَنَّا» معطوف على الإشمام في «سَيِّئَتْ» و«سَيِّئَتْ»؛ فيؤخذ منه: أن «تَامَنَّا» فيها الإشمام، وفيها الإخفاء كذلك الذي ذكره بقوله: «وبالإخفاء...».

(1) الآية: 11.

(2) «حز الأمان» (رقم البيت: 773-774).

(3) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 228-237).

ووجه الإخفاء هو الذي جرى به العمل عند أهل المغرب واقتصروا عليه⁽¹⁾؛ كما اقتصر النّاظم عليه، وهو المقدم في الأداء عند أهل المشرق⁽²⁾. قال الإمام محمد بن عبد السلام الفاسي في تقديم الإخفاء على الإشمام:

إِخْفَاءٌ ﴿تَأْمِنُنَا﴾ لِكُلِّ صَدْرًا يَلِيهِ إِذْغَامٌ بِإِشْمَامٍ يُرَى⁽³⁾

وقال العلامة أحمد بن الطّالب محمودًا بن أَعْمَرَ الإِدْوَعِشِي:

وَالْأَخْذُ بِالْإِخْفَاءِ فِي ﴿تَأْمِنُنَا﴾ لِكُلِّهِمْ جَرَى بِهِ عَمَلُنَا⁽⁴⁾

واختار الإمام ابن الجزريّ الإشمام فيها فقال: «وهو اختياري؛ لأنّي لم أجد نصًّا يقتضي خلافه، ولأنّه الأقرب إلى حقيقة الإدغام، وأصرح في اتّباع الرّسم... والجمهور على خلافه، والله أعلم»⁽⁵⁾.

وقد حصل الاختلاس والإشمام في هذه الكلمة لأنّ أصلها: تَأْمَنُ نَا، بنونين، الأولى: مضمومة، وهي آخر الفعل المضارع المرفوع، والثانية: مفتوحة، وهي أوّل ضمير المفعول المنصوب، فالتقى حرفان متماثلان؛ فاستثقل الجمع بينهما في كلمة واحدة؛ فأدغمت النّون الأولى في الثانية بعد حذف حركتها، فأراد القراء أن يدلّوا على الأصل في ذلك؛ فأشاروا إلى حركة النّون الأولى إمّا بالاختلاس وإمّا بالإشمام.

(1) ينظر: «إتقان الصّناعة» (ص 27) مخطوط أصليّ بمكتبتي الخاصّة، و«بيان الخلاف والتّشهير» (ص 250)، و«تقييد الشّيخ الرّاضي السّوسيّ عن شيخه ابن القاضي في القراءات السّبع» (اللوحة: 9) مخطوط.

(2) ينظر: «رسالة المقدّم أداء» لابن يالوشه (ص 80)، و«النّجوم الطّوالع» للمارغنيّ (ص 297)، و«الطّريق المأمون» لعبد الفتّاح المرصفيّ (ص 151).

(3) «إتمام إبراز الضّمير» (رقم البيت: 92).

(4) «الأخذ للقراء السّبعة» (رقم البيت: 162).

(5) «النّشر في القراءات العشر» (1/ 304).

ونرسم كلمة ﴿تَامَنَّا﴾ بنون واحدة لإجماع المصاحف على كتابتها كذلك على خلاف أصل الكلمة، فكيف تضبط على الوجهين السابقين؟

الجواب:

على وجه الإخفاء نحذف النون الأولى ونرسم النون الثانية، ثم نلحق الأولى بالحمراء في المصحف وبشقّ القلم في اللوح، ونجعل نقطة الإخفاء نقطه كبرى بالحمراء أمام النون الأولى، ونجعل على الثانية حركتها بالحمراء من غير شد⁽¹⁾.

وعلى وجه الإشمام نرسمها بنون واحدة مشددة مفتوحة، ونجعل بين النون والميم: نقطة كبيرة بالحمراء علامة على الإشمام؛ هكذا: ﴿تَامَنَّا﴾. وقد ضبطت مصاحفنا المغربية بما جرى به العمل في القراءة وهو وجه الإخفاء.

[أرجوزة الإمام إبراهيم الدّرعي السّباعي المغربي في حكم ﴿تَامَنَّا﴾]

رسمًا وضبطًا

وفيما تقدّم حول ﴿تَامَنَّا﴾ من القراءة والرّسم والضّبط يقول الإمام إبراهيم الدّرعي السّباعي المغربي:

حَمْدِي لِرَبِّي أَوَّلًا وَآخِرًا	ثُمَّ صَلَاتُهُ عَلَى خَيْرِ الْوَرَى
أَلَا اسْمَعَنْ مَا قُلْتُهُ بِالنَّظْمِ	فِي نُونٍ ﴿تَامَنَّا﴾ تَفْزُ بِعِلْمِ
وَالْأَخْذُ فِي ﴿تَامَنَّا﴾ بِالْإِخْفَاءِ	أَشْهَرُ عِنْدَ سَائِرِ الْقُرَاءِ
فَيَسْتَحِيلُ النُّطْقُ بِالتَّشْدِيدِ	عَلَيْهِ فَاعْلَمَنْ بِلَا تَفْنِيدِ

(1) ينظر: «بيان الخلاف والتّشهير والاستحسان وما أغفله مورد الطّمان» لابن القاضي (ص 61).

وَالضَّبْطُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْوَصْلِ جَرَا
هَذَا الَّذِي اسْتَظْهَرَهُ ابْنُ عَاشِرٍ
وَمَنْ يَقْلُ بِالشَّدِّ وَالْإِخْفَاءِ
نَعَمْ عَلَى الْإِشْمَامِ شَدٌّ يَلْزَمُ
وظَاهِرُ الشَّيْخَيْنِ فِيهِمَا يُرَى
وَنَجُلٌ عَاشِرٍ أَطَالَ الْبَحْثَ
زِيَادَةَ النُّقْلِ مَعَ التَّحْقِيقِ
ثُمَّ صَلَاتُهُ مَعَ السَّلَامِ

لَا شَدَّ فِي النُّونِ لِمَنْ بِهِ قَرَأَ
وَرَدَّ غَيْرُهُ وَذَاكَ ظَاهِرٌ
فِي اللَّفْظِ بَاطِلٌ بِلَا امْتِرَاءٍ
خَطَأً كَمَا فِي النَّطْقِ عِ مَا التَّزَمُوا
بِهِ اغْتِرَارٌ بَعْضٍ مَنْ تَصَدَّرَا
فِيهِ، عَلَيْكَ بِهِ إِنْ أَرَدْتَ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّوْفِيقِ
عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى التَّهَامِي⁽¹⁾

فبناءً على كل ما تقدّم يظهر لنا أنّ الإشمام في ﴿تَامَنَّا﴾ يختلف عن
الإشمام في ﴿سَنَعٌ﴾ و﴿سَنَيْتٌ﴾؛ فالإشمام في ﴿تَامَنَّا﴾ هو الإشارة
بالشفتين إلى الضمّ بعيد النطق بالسكون، ويدرك بالبصر دون السمع، بينما
الإشمام في ﴿سَنَعٌ﴾ و﴿سَنَيْتٌ﴾ هو إشمام حركة بحركة بحيث تنطق
بحركة مركبة من حركتين، ويدرك بالسمع والبصر.

ويختلف الإشمام كذلك في ﴿سَنَعٌ﴾ و﴿سَنَيْتٌ﴾ عن الإشمام في
الوقف بأنّ الإشمام في ﴿سَنَعٌ﴾ و﴿سَنَيْتٌ﴾ يكون في الحرف الأوّل، وفي
الوصل والوقف معاً، ويسمع، وحرفه متحرك، بخلاف الإشمام في الوقف فإنه
يكون في الحرف الأخير، وفي الوقف دون الوصل، ولا يسمع، وحرفه ساكن.

(1) هذه القصيدة للإمام إبراهيم الدّرعي السّباعي طُبعت بتحقيقي وشرحي في كتاب «أبحاث في
الكتاب العربي المخطوط» المطبوع بوزارة الثقافة (5/ 5-65).

[حُكْمُ ﴿أَرَأَيْتَ﴾ وَ﴿هَآأَنْتُمْ﴾ لِقَالُونَ وَوَرَش]

قال الناظم رحمه الله:

- وَفِي اسْتِفْهَامِ
 (118) ﴿رَأَيْتَ﴾ مَعَ ﴿هَآأَنْتُمْ﴾ قَدْ سَهَّلَا وَكَمْ جَلِيلِيٍّ لِّوَرَشٍ أَبْدَلَا
 (119) وَالْهَاءُ مِنْ هَمْزٍ بِذَاكَ مُبْدَلَةٌ أَوْ هَاءُ تَنْبِيهِ.....

تحدّث في هذه الآيات عن حُكْم كلمة ﴿رَأَيْتَ﴾ إذا كانت في أسلوب الاستفهام؛ سواء كانت مجرّدة من الفاء قبلها ومن الكاف والميم بعدها؛ مثل: ﴿أَرَأَيْتَ أَلِذِهِ يُكَذِّبُ بِالذِّينِ﴾⁽¹⁾، أو كانت مقترنة بالفاء قبلها فقط؛ نحو: ﴿أَفَرَأَيْتَ أَلِذِهِ كَبَّرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأَوْتِينَ مَالًا وَوَلَدًا﴾⁽²⁾، أو كانت مقترنة بالميم بعدها فقط؛ نحو: ﴿فَلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى فُلُوبِكُمْ مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ﴾⁽³⁾، أو كانت مقترنة بالكاف بعدها فقط؛ مثل: ﴿قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا أَلِذِهِ كَرَّمْتَ عَلَى لَيْسَ أَخْرَجْتَهُ إِلَى يَوْمِ الْفَيْصَةِ لَأَخْتِنِكَ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا فُلَيْلًا﴾⁽⁴⁾، أو كانت مقترنة بالكاف والميم بعدها؛ نحو: ﴿فَلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَيْكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمْ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾⁽⁵⁾، أو كانت مقترنة بالفاء قبلها وبالميم بعدها فقط؛ مثل: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ أَلَّتَّ وَالْعُرْىُ﴾⁽⁶⁾.

(1) «سورة الماعون» الآية: 1.

(2) «سورة مريم» الآية: 77.

(3) «سورة الأنعام» الآية: 47.

(4) «سورة الإسراء» الآية: 62.

(5) «سورة الأنعام» الآية: 41.

(6) «سورة النجم» الآية: 19.

كما تحدّث عن حكم كلمة ﴿هَآنْتُمْ﴾ التي جاءت في أربعة مواضع في القرآن الكريم؛ مثل قوله تعالى: ﴿هَآنْتُمْ وَأُولَآئِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ﴾⁽¹⁾؛ فأفاد بقوله: «وَفِي اسْتِفْهَامٍ ﴿رَأَيْتَ﴾ مَعَ ﴿هَآنْتُمْ﴾ قَدْ سَهَّلَا» أَنَّ قَالُونَ وَوَرَشًا سَهَّلَا الهمزة التي بعد الرَّاءِ في (أَرَأَيْتَ) كيفما أتت إذا كانت في أسلوب الاستفهام، كما سَهَّلَا التي بعد الهاءِ في (هَآنْتُمْ)؛ فيسهّلانها بين الهمزة وبين الألف؛ فتقرأ لورش هكذا: ﴿أَرَأَيْتَ﴾، ﴿هَآنْتُمْ﴾، وتقرأ لقالون كورش كذلك إلّا أنّه يزيد الألف في الموضع الثاني فيقرأها هكذا: ﴿هَآنْتُمْ﴾، قال الإمام الحصريّ عن ذلك:

وَيَقْرَأُ (هَآنْتُمْ) بِوَزْنٍ أَهَنْتُمْ وَيُدْخِلُ مَدًّا فَاحْصِدِ الْعِلْمَ مِنْ بَذَرِي وَوَرَشٌ مَضَى فِيهَا عَلَى أَصْلِهِ مَعًا فَسَمِ وَأَشْتَرِ الْعُلَيَاءَ غَالِيَةَ السَّعْرِ⁽²⁾

وقول ابن أجروم: «وَكَمْ جَلِيلِي لَوَرَشٍ أَبْدَلَا»، وفي نسخة: «خليلي بالخاء؛ أي: هناك مشايخ أجلة وأخلاء لورش أبدلوا له تلك الهمزة فيهما من جنس حركة ما قبلها مع المدّ المشبع لالتقاء الساكنين؛ فتقرأ له هكذا: ﴿أَرَأَيْتَ﴾، ﴿هَآنْتُمْ﴾.

ووجه التسهيل هو الذي اقتصر عليه الإمام الدّاني في «التيسير» في الكلمتين المذكورتين؛ فقد قال عن ﴿هَآنْتُمْ﴾: «نافع وأبو عمرو ﴿هَآنْتُمْ﴾ حيث وقع بالمدّ من غير همز، وورش أقلّ مدًّا، وقبل بالهمز من غير ألف بعد الهاء، والباقون بالمدّ والهمز، والبزّيّ يقصر المدّ على أصله»⁽³⁾.

فالإمام الدّاني يسمّي تسهيل الهمزة بين مدًّا مسامحة لما فيها من شبه الألف، قال الإمام ابن أبي السّداد المالقي: «وقوله: «وورش أقلّ مدًّا» يعني أقلّ

(1) «سورة آل عمران» الآية: 119.

(2) «القصيدة الحصريّة» (رقم البيت: 193-194).

(3) «التيسير» (ص 88).

مدًّا من قالون وأبي عمرو، وسبب ذلك أنه ليس في قراءة ورش إلا همزة بين بين خاصّة، والحافظ يسمّي همزة بين بين مدًّا مسامحة لما فيها من شبه الألف، وكذلك فعل غيره. وأمّا قالون وأبو عمرو ففي قراءتهما الألف الساكنة وهمزة بين بين فهما حرفان، والحافظ سمّاهما معًا مدًّا، ولا شك أن النطق بحرفين أطول من النطق بحرف واحد لا سيما وأحد الحرفين حرف مدّ وهو الألف الساكنة؛ فلهذا كان ورش أقلّ مدًّا⁽¹⁾.

وقال الإمام الدّاني عن ﴿أَرَأَيْتَ﴾ وشبهه: «نافع» ﴿أَرَأَيْتَكُمْ﴾، و﴿أَرَأَيْتُمْ﴾، و﴿أَرَأَيْتَ﴾، و﴿أَفَرَأَيْتَ﴾، وشبهه إذا كان قبل الرّاء همزة بتسهيل الهمزة التي بعد الرّاء، والكسائي يسقطها أصلًا، والباقون يحقّقونها، وحمزة إذا وقف وافق نافعًا⁽²⁾.

وذكر الإمام الشّاطبي الوجهين فيهما؛ فقد قال عن ﴿هَأَنْتُمْ﴾:

وَلَا أَلِفٌ فِي هَا (هَأَنْتُمْ) (ز) كَا (ج) نَا وَسَهْلٌ (أ) خَا (ح) مَدٍ وَكَمْ مُبْدِلٍ (ج) لَا⁽³⁾
وقال عن ﴿أَرَأَيْتَ﴾ وشبهه:

﴿أَرَأَيْتَ﴾ فِي الْإِسْتِفْهَامِ لَا عَيْنَ (ز) اجْعُ وَعَنْ نَافِعٍ سَهْلٌ وَكَمْ مُبْدِلٍ (ج) لَا⁽⁴⁾
كما ذكر الإمام ابن بري الوجهين فيهما فقال:

و﴿أَرَأَيْتَ﴾ وَ﴿هَأَنْتُمْ﴾ سَهْلًا عَنْهُ، وَبَعْضُهُمْ لَوَرَشٍ أَبْدَلًا⁽⁵⁾
وعلى هذا يكون الإبدال من زيادات الأئمة الشّاطبي وابن آجرّوم وابن بري في الكلمتين المذكورتين على كتاب «التيسير».

(1) «الدّر الثّبير والعذب المنير» (2/ 680).

(2) «التيسير» (ص 102).

(3) «حرز الأمان» (رقم البيت: 559).

(4) «حرز الأمان» (رقم البيت: 638).

(5) «الدّر اللوامع» (رقم البيت: 239).

فَتَحْصُلُ مِنْ ذَلِكَ:

- أن قالون له في ﴿أَرَأَيْتَ﴾: التَّسْهِيلُ لَا غَيْرَ، وَفِي ﴿هَآأَنْتُمْ﴾: التَّسْهِيلُ
مَعَ الْإِدْخَالِ مَعَ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ، أَمَّا الْمَشَارَقَةُ فَقَدَّرُوا الْمَدَّ بِالْفَيْنِ، وَالْقَصْرَ بِالْفِ
وَاحِدَةٍ؛ وَهَذَا الْآخِرُ هُوَ الْمَقْدَّمُ لَهُمْ فِيهِ بِاعْتِبَارِهِ «مَدَّ الْمَنْفَصِلِ». وَأَمَّا الْمَغَارِبَةُ
فَقَدَّرُوا الْمَدَّ بِقَدْرِ أَلْفٍ وَنِصْفٍ، وَالْقَصْرَ بِقَدْرِ أَلْفٍ، وَالْمَقْدَّمُ عَنْدهُمْ فِيهِ هُوَ
الْمَدُّ بِقَدْرِ أَلْفٍ وَنِصْفٍ بِاعْتِبَارِهِ حَرْفٌ مَدٌّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ بِالتَّسْهِيلِ⁽¹⁾. وَيُسَمَّى
بَعْضُهُمْ هَذَا الْمَدَّ بِ: «مَدَّ الرَّوْمِ»؛ لِأَنَّ الْقَارِئَ يَمُدُّ مِنْ أَجْلِ الْهَمْزَةِ الْمَرْوْمَةِ؛ أَيِ:
الْمُسَهِّلَةِ، فَلَمْ يَأْتِ بِهَا مُحَقِّقَةٌ⁽²⁾.

- وَأَنَّ وَرْشًا لَهُ فِي ﴿أَرَأَيْتَ﴾ وَ﴿هَآأَنْتُمْ﴾: وَجْهَانِ: التَّسْهِيلُ، وَالْإِبْدَالُ
مَعَ الْمَدِّ الْمَشْبَعِ فِيهِمَا مِنْ أَجْلِ السَّكُونِ اللَّازِمِ بِقَدْرِ ثَلَاثِ أَلْفَاتٍ. وَيُسَمَّى
بَعْضُهُمْ هَذَا الْمَدَّ بِ: «الْمَدَّ الْخَفِيِّ»؛ لِإِخْفَاءِ الْهَمْزَةِ بِإِبْدَالِهَا أَلْفًا⁽³⁾.

وَوَجْهُ الْإِبْدَالِ هُوَ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ الْمَغَارِبَةِ لَوْرَشٍ فِي الْكَلِمَتَيْنِ
الْمَذْكُورَتَيْنِ⁽⁴⁾، بِخِلَافِ الْمَشَارَقَةِ فَالْمَقْدَّمُ عَنْدهُمْ هُوَ التَّسْهِيلُ، ثُمَّ الْإِبْدَالُ⁽⁵⁾.

وَتَضْبِطُ ﴿أَرَأَيْتَ﴾ لِنَافِعٍ عَلَى وَجْهِ التَّسْهِيلِ بِوَضْعِ نَقْطَةِ كِبَرَى فَوْقَ
الْأَلْفِ الصَّغِيرَةِ الْمَحْذُوفَةِ الْمُلْحَقَةِ بِشَقِّ الْقَلَمِ بَعْدَ الرَّاءِ عَارِيَةٍ مِنَ الْحَرَكَةِ
عَلَامَةً عَلَى التَّسْهِيلِ.

(1) ينظر: «التَّوْضِيحُ وَالْبَيَانُ» لِلدُّودِغِيرِيِّ (ص 149، 377).

(2) ينظر: «الإِضَاءَةُ» لِلصَّبَّاعِ (ص 23).

(3) ينظر: «الإِضَاءَةُ» لِلصَّبَّاعِ (ص 24).

(4) ينظر: «إِتْقَانُ الصَّنْعَةِ» (ص 18) مَخْطُوطُ أَصْلِيٍّ بِمَكْتَبَتِي الْخَاصَّةِ، وَ«بَيَانُ الْخِلَافِ وَالتَّشْهِيرِ»
(ص 191)، وَ«تَقْيِيدُ الشَّيْخِ الرَّاضِي السُّوسِيِّ عَنْ شَيْخِهِ ابْنِ الْقَاضِي فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ»
(الْلُوحَةُ: 6) مَخْطُوطٌ، وَ«التَّوْضِيحُ وَالْبَيَانُ» (ص 365).

(5) ينظر: «النَّشْرُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ» (1/ 398)، وَ«غَيْثُ النَّفْعِ» (ص 209)، وَ«النَّجْمُ الطَّوَالِعُ»
(ص 299).

وتضبط ﴿آرَأَيْتَ﴾ على وجه الإبدال في رواية ورش المشهورة بإلحاق ألف صغيرة بشقّ القلم بعد الرّاء وتعريتها من الهمزة والحركة ووضع مطة المدّ فوقها علامة على المدّ المشيع للسّاكن اللازم بعدها.

وتضبط ﴿هَآنْتُمْ﴾ على وجه الإبدال لورش برسم ألف ثابتة بعد الهاء وتعريتها من الهمزة والحركة ووضع مطة المدّ فوقها علامة على الإبدال والمدّ المشيع من أجل السّاكن اللازم بعدها، وتضبط له على وجه التّسهيل بوضع نقطة كبرى فوق الألف التي بعد الهاء عارية من الشّكل علامة على التّسهيل هكذا: ﴿هَآنْتُمْ﴾.

وتضبط ﴿هَآنْتُمْ﴾ في رواية قالون بوضع نقطة كبرى فوق الألف التي بعد الهاء وتعريتها من الشّكل، وإلحاق ألف صغير وهو ألف الإدخال بين الهمزة والهاء، ووضع مطة المدّ في مذهب المغاربة، وعدم وضعها في مذهب المشاركة. وما تقدّم لورش من جواز التّسهيل والإبدال في ﴿آرَأَيْتَ﴾ المجردة من الكاف والميم لا خلاف فيه في حال الوصل على ما جرى به العمل عند المغاربة والمشاركة.

وأما في حال الوقف على ﴿آرَأَيْتَ﴾؛ فقد اختلف فيه المغاربة والمشاركة؛ أمّا المشاركة فقالوا لا يجوز فيه إلّا التّسهيل في الوقف، ومنعوا وجه الإبدال؛ لأنّه يؤدّي إلى اجتماع ثلاث سواكن ظاهرة؛ وهي: الألف المدّية المبدلة من جنس حركة ما قبلها، والسّكون الموجود في الياء، والسّكون الموجود في التّاء الذي جيء به من أجل الوقف، واجتماع ثلاث سواكن غير موجود في كلام العرب، وعليه فلا يجوز الوقف إلّا بالتّسهيل لورش⁽¹⁾.

وأما المغاربة فجوّزوا الوقف على ﴿آرَأَيْتَ﴾ بالإبدال لورش مع مدّ الألف مدّاً مشبّعاً وتوسيط الياء؛ لأنّ سكون التّاء عارض، والعارض لا يعتدّ به؛

(1) ينظر: «النّشر» (1/ 408)، و«فتح المعطي» (ص 21).

فَكَأَنَّهُ لَمْ يَجْتَمِعْ إِلَّا سَاكِنَانِ عَلَى حَدِّ اجْتِمَاعِهِمَا فِي ﴿وَمَحْطَايَ﴾⁽¹⁾ عَلَى قِرَاءَةِ سَكُونِ الْيَاءِ لِنَافِعٍ، إِضَافَةً إِلَى جَوَازِ الْوَقْفِ بِالتَّسْهِيلِ⁽²⁾.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ فِي ﴿ءَأَنْتَ﴾⁽³⁾ فِي الْوَقْفِ عَلَيْهَا مِثْلَ مَا قِيلَ فِي ﴿أَرَأَيْتَ﴾ فِي حَالَةِ الْوَقْفِ، قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْجَزَرِيِّ: «كَذَلِكَ الْوَقْفُ عَلَى ﴿ءَأَنْتَ﴾، وَ﴿أَرَأَيْتَ﴾ عَلَى مَذْهَبٍ مِنْ رَوَى الْبَدَلُ عَنِ الْأَزْرَقِ عَنْ وَرْشٍ؛ فَإِنَّهُ يَوْقِفُ عَلَيْهِ بِتَسْهِيلٍ بَيْنَ بَيْنٍ - عَكْسُ مَا تَقَدَّمَ فِي (الْأَلْفِ) - وَذَلِكَ مِنْ أَجْلِ اجْتِمَاعِ ثَلَاثِ سَوَاكِنَ ظَوَاهِرَ، وَهُوَ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَلَيْسَ هَذَا كَالْوَقْفِ عَلَى الْمَشْدَدِ»⁽⁴⁾.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ حَسَنُ خَلْفِ الْحُسَيْنِيِّ:

﴿ءَأَنْتَ﴾ فَسَهِّلْ مَعَ ﴿أَرَأَيْتَ﴾ بِوَقْفِهِ وَيَمْنَعُ إِبْدَالًا سَوَاكِئَهُ الْوَلَا⁽⁵⁾

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ عُثْمَانُ بْنُ سَلِيمَانَ مَرَادُ:

..... وَإِنْ تَقِفْ عَلَى ﴿ءَأَنْتَ﴾ أَوْ ﴿أَرَأَيْتَ﴾ الْإِبْدَالُ أَهْمَلًا⁽⁶⁾

وَالْهَمْزَةُ الْأُولَى فِي ﴿أَرَأَيْتَ﴾ فِي حَالَةِ الْإِبْتِدَاءِ بِهَا مُحَقَّقَةٌ عَلَى أَصْلِهَا؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ لَا تَبْتَدِئُ بِمَسْهَلٍ كَمَا لَا تَبْتَدِئُ بِسَاكِنٍ، وَإِنْ وَصَلَتْهَا بِمَا قَبْلَهَا فَهِيَ كَذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا سَاكِنٌ صَحِيحٌ مُنْفَصِلٌ عَنْهَا أَوْ تَنْوِينٌ فَتَنْقَلُ لَوَرْشٍ حَرَكَةُ الْهَمْزِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا مَعَ حَذْفِ الْهَمْزَةِ؛ نَحْوُ: ﴿فَلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ آتَيْكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ آتَتْكُمْ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾⁽⁷⁾، وَ﴿وَسَوْفَ

(1) «سورة الأنعام» الآية: 164.

(2) ينظر: «الفجر الساطع» (4/ 120)، و«التوضيح والبيان» (ص 422-423).

(3) «سورة المائدة» الآية: 118.

(4) «النشر» (1/ 408). وينظر كذلك: «فتح المعطي» (ص 21)، و«الإضاءة» (ص 137)، و«إرشاد المريد» (ص 53)، و«تقريب النفع» (ص 54).

(5) «إتحاف البرية بتحريرات الشاطبية» (رقم البيت: 51).

(6) «سفينة القراء» (رقم البيت: 147).

(7) «سورة الأنعام» الآية: 41.

يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ الْعَذَابَ مَنْ أَضَلَّ سَبِيلًا آرَأَيْتَ مَنْ إِتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ
أَبَآنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا⁽¹⁾.

وقول الناظم: «وَفِي اسْتِفْهَامِ رَأَيْتَ» تقييد لكلمة «رَأَيْتَ» المستفهم بها؛
نحو: ﴿آرَأَيْتَ﴾، و﴿أَفَرَأَيْتَ﴾، و﴿آرَأَيْتُمْكُمْ﴾، و﴿آرَأَيْتُمْ﴾، و﴿أَفَرَأَيْتُمْ﴾
وغيرها كما تقدّمت أمثلتها، أمّا إذا لم يستفهم بها ولم يدخل عليها همزة الوصل؛
مثل: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾⁽²⁾؛ فلا خلاف بين قالون
وورش في تحقيق همزه.

وقول الناظم: «وَالْهَاءُ مِنْ هَمْزٍ بِذَلِكَ مُبْدَلَةٌ أَوْ هَاءٌ تَنْبِيهِ» بيان لاحتمالات
الهاء في ﴿هَآنَتُمْ﴾؛ فقد أفاد أنّ الهاء فيها تحتل معنيين:

الاحتمال الأول: أنّ تكون الهاء فيها مبدلة من همزة الاستفهام؛ لأنّ
أصلها (أَأَنْتُمْ) بهمزتين دون ألف فاصلة بينهما، فالأولى همزة استفهام، والثانية
همزة قطع، ثمّ أبدلت همزة الاستفهام هاء كما أبدلت في مثل: إِنَّكَ فيقال: هِنَّاكَ،
وإِيَّاكَ فيقال: هِيَّاكَ، وَأَرَقْتُ الماء فيقال: هَرَقْتُ الماء؛ لقرب الهمزة والهاء في
المخرج، فكلاهما من آخر الحلق، والهاء أخفّ من الهمزة فعدلوا إلى الأخف،
فهي على هذا الاحتمال كلمة واحدة⁽³⁾، وقد عاملها قالون وورش معاملة
الهمزتين القطعيتين المفتوحتين من كلمة؛ مثل: ﴿عَآذَرْتَهُمْ﴾؛ فسَهّل قالون
الهمزة الثانية بين بين مع إدخال ألف الإدخال، وسَهّل ورش الهمزة الثانية بين
بين من غير إدخال الألف، مع إضافة وَجْهِ إِبْدَالِهَا أَلْفًا مع المدّ المشبع.

(1) «سورة الفرقان» الآية: 42-43.

(2) «سورة الإنسان» الآية: 20.

(3) ينظر: «جامع البيان» للدّاني (3/ 697).

الاحتمال الثاني: أن تكون الهاء فيها للتنبية؛ فهي بذاك أصلية في الكلمة؛ لأن الأصل فيها: (ها أنتم)، فالهاء فيها للتنبية دخلت على (أنتم) كما دخلت على ﴿وَلَيْكُمُ﴾ في ﴿هَؤُلَاءِ﴾، فهي على هذا الاحتمال: كلمتان منفصلتان يجوز السكت على إحداهما والابتداء بالثانية⁽¹⁾، فعلى هذا الاحتمال: يكون قالون قد سهّل همزة (أنتم) تخفيفاً، ومدّ ألف (ها) وقصرها من أجل الهمز على قاعدته في «المد المنفصل»، ويكون ورش على وجه إبدال الهمزة ألفاً - بناءً على احتمال أن الهاء للتنبية - قد أبدل همزة (أنتم) ألفاً وحذف ألف (ها) في اللفظ والخط من أجل التقاء الساكنين، ويكون على وجه التسهيل قد سهّل همزة (أنتم) تخفيفاً وحذف ألف (ها) من غير موجب⁽²⁾؛ لأنه لم يُحفظ حذف ألف هاء التنبية اعتباراً؛ فلا يقال مثلاً: «هذا محمّد» بحذف ألف هاء، وعليه يكون احتمال الهاء في ﴿هَآنْتُمْ﴾ للتنبية لورش ضعيفاً؛ لأنه لو كانت (ها) للتنبية في رواية ورش لأثبت ألفها، ولا موجب لحذفها. وقيل حُذِفَت (ها) التنبية في رواية ورش كما حُذِفَت ألف (ها) التنبية في مثل: ﴿أَيُّهُ الثَّقَلَيْنِ﴾⁽³⁾ في حالة الوقف⁽⁴⁾.

وَجَعَلَ الإمام ابن آجُرُوم أن الهاء في ﴿هَآنْتُمْ﴾ محتملة المعنيين لورش وقالون معاً هي طريقة بعض القراء قبله؛ كالمهدوي ومكي بن أبي طالب القيسي وأبي عليّ الفارسي؛ إذ يعمّمون الاحتمالين معاً لجميع القراء؛ وهي كذلك طريقة الإمام ابن بري حين قال:

وَالْهَاءُ يَحْتَمِلُ كَوْنَهَا فِيهِ مِنْ هَمْزَةِ الْإِسْتِفْهَامِ أَوْ لِلتَّنْبِيهِ⁽⁵⁾

(1) ذكر هذا: الإمام الداني في «جامع البيان» (3/ 697)، في حين ذكر الإمام ابن الجزري في «النشر» (1/ 407) أنها كلمة واحدة، ولا يجوز فصلها منها ولا الوقوف عليها دونها؛ مثلها مثل: (هذا)، و(هؤلاء).

(2) ينظر: «تحصيل المنافع» لحيى السملالي الكرامي (ص 373).

(3) «سورة الرحمن» الآية: 29.

(4) ينظر: «النشر» لابن الجزري (1/ 402).

(5) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 240).

وهناك طريقة أخرى لبعض القراء؛ كالإمام الدّانيّ الذين جعلوا الهاء تحتمل المعنيين لقالون وبعض القراء الآخرين فقط دون تعميمها على جميعهم، بينما هي مثلاً عند ورش لا تحتمل إلا أن تكون مبدلة من همزة الاستفهام، قال الإمام الدّاني: «فالهاء على مذهب أبي عمرو وقالون وهشام يحتمل أن تكون للتّنبية وأن تكون مبدلة من همزة، وعلى مذهب قبل وورش لا تكون إلا مبدلة لا غير، وعلى مذهب الكوفيّين والبزّيّ وابن ذكوان لا تكون إلا للتّنبية فقط»⁽¹⁾.

وذكر الإمام الشّاطبيّ الطّريقتين معاً فقال:

وَفِي هَائِهِ التَّنْبِيَةُ مِنْ (ث) أَبِيتِ (هـ) دَدَى وَإِبْدَالُهُ مِنْ هَمْزَةٍ (ز) أَنْ (ج) حَمَلًا
وَيَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ عَنْ غَيْرِهِمْ وَكَمْ وَجِيهِ بِهِ الْوَجْهَيْنِ لِلْكَلِّ حَمَلًا⁽²⁾

وطريقة الإمام الدّانيّ هي الأرجح؛ لأنها أنسب في توجيه رواية ورش وقالون وأظهر في المعنى، بخلاف طريقة الإمام ابن آجروم وغيره من الأئمة في تعميمها؛ ففيها بعض التّكلف خصوصاً في توجيه رواية ورش على احتمال المعنيين معاً؛ لأنّه لو كانت الهاء للتّنبية في رواية ورش لأثبت الألف من (ها)، وهو لا يشبّتها، فكانت طريقة الإمام الدّانيّ هي الأنسب في احتمالات الهاء على قراءة نافع من روايته، ولذلك ردّ الإمام ابن ابن الجزريّ طريقة التّعميم فقال: «وكذلك نمنع احتمال الوجهين عن كلّ من القراء؛ فإنّه مصادم للأصول ومخالف للأداء»⁽³⁾.

ويمكن أن يكون قصد الناظم من قوله «وَالْهَاءُ مِنْ هَمْزٍ بِذَلِكَ مُبْدَلَةٌ أَوْ هَاءُ تَنْبِيَةٍ» ما يأتي: الهاء مبدلة من همزة الاستفهام في رواية ورش وقالون بلا خلاف، أو هي هاء تنبيه في رواية قالون خاصّة دون ورش، فيكون بهذا القصد يتماشى مع طريقة الإمام الدّانيّ الرّاجحة.

(1) «التّيسير في القراءات السّبع» (ص 88).

(2) «حرز الأمان» رقم البيتين: 560-561.

(3) «النّشر في القراءات العشر» (1/ 403).

وعلى الأخذ بطريقة التعميم؛ وهي كون الهاء تحتل المعنيين معاً لورش وقالون معاً فأَيُّ المعنيين أرجح؟

الجواب هو: احتمال أنَّ الهاء مبدلة من همزة الاستفهام؛ وقد يستفاد هذا من قول الإمام ابن آجروم: «وَالْهَاءُ مِنْ هَمْزٍ بِذَلِكَ مُبْدَلَةٌ»؛ فقد قدّم هذا الاحتمال عن الاحتمال الآخر وصاغه بصيغة تشبه التأكيد، وهذا الاحتمال كثير من أهل الأداء⁽¹⁾؛ وهو الذي رجّحه الإمام ابن بري بقوله:

وَهِيَ لَهُ مِنْ هَمْزِ الْإِسْتِفْهَامِ أَوْلى.....⁽²⁾

وفي توجيه الهاء من ﴿هَآنْتُمْ﴾ كلام طويل في كتب القراءات وتوجيهها؛ لذلك قال الإمام الداني: «هذه الكلمة من أشكال حروف الاختلاف وأغمضها وأدقّها»⁽³⁾.

وقال الإمام ابن الجزري: «وبالجملة فأكثر ما ذكر في وجهي كونها مبدلة من همزة أو هاء تنبيه تمحلّ وتعسف لا طائل تحته، ولا فائدة فيه، ولا حاجة لتقدير كونها مبدلة، أو غير مبدلة»⁽⁴⁾.

وقال الإمام الصفاقسي: «والعجب لهم كيف قرنوا توجيه هذه الآية بقراءتها، وما الفرق بينها وبين سائر الآيات؟ فإن ادّعوا عسرها دون غيرها، قلنا: ممنوع؛ بل مماثلها كثير؛ بل ثمت ما هو أعسر منها، والعمدة على ثبوت القراءة لا على توجيهها، ولا شك أنَّ قراءة هذه الآية ثابتة بالتواتر فيجب علينا قبولها، عرفنا توجيهها أم لا، فمن فتح الله له باب توجيه معرفتها فهو زيادة علم، ومن لم يفتح له فلم يمنعه ذلك من قراءتها»⁽⁵⁾.

(1) ينظر: «التقريب والحرش» لابن المرباط (ص 89-90).

(2) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 241).

(3) «جامع البيان في القراءات السبع» (3/ 966).

(4) «النشر في القراءات العشر» (1/ 403).

(5) «غيث النفع في القراءات السبع» (ص 143).

لهذه الأقوال من الأئمة الكبار يستحب أن لا نطيل في توجيهها أكثر مما تقدم حتى يتناسب مع مضمون الكتاب وحجمه، وفيما ذكر كفاية إن شاء الله تعالى⁽¹⁾.

تحرير:

قال الإمام ابن الجزري: «إذا قرئ ﴿هَآأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾ لأبي عمرو وقالون، وَقَدَّرَ أَنَّ (ها) في ﴿هَآأَنْتُمْ﴾ للتنبية، فمن مدَّ «المنفصل» عنهما جاز له في ﴿هَآأَنْتُمْ﴾ وجهان؛ لتغير الهمز، ومن قصره فلا يجوز له إلا القصر فيهما، ولا يجوز مدَّ (ها) من ﴿هَآأَنْتُمْ﴾ وقصر (ها) من ﴿هَآأَنْتُمْ﴾ إذ لا وجه له، والله أعلم»⁽²⁾.

وقال الشيخ محمد بن سعودي:

..... ﴿هَآأَنْتُمْ﴾ سَهْلٌ مَعَ الْإِدْخَالِ ذَاكَ فَافْهَمُوا
وَلَا يَجُوزُ الْقَصْرُ فِي «الْمُنْفَصِلِ» مَعَ مَدِّهَا كَمَا أَتَى فِي النَّقْلِ
وَجَوَزَ الْوَجْهَيْنِ عِنْدَ الْقَصْرِ هَذَا الَّذِي فِي «الْحِرْزِ» يَا ذَا الْفَخْرِ⁽³⁾
فإذا أراد القارئ أن يقرأ لقالون قوله تعالى: ﴿هَآأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجِبْتُمْ
بِمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ بِمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾⁽⁴⁾ كان له فيها
ستة أوجه:

(1) ومن أراد المزيد عن توجيه الهاء في ﴿هَآأَنْتُمْ﴾ فعليه بمطالعة الكتب الآتية: «التيسير» للداني (ص 88-89)، و«جامع البيان» له (3/ 964-970)، و«الدرر النثر» لابن أبي السداد المالقي (2/ 680-684)، و«شرح الدرر اللوامع» للأنصاري الصريير (ص 344-347)، و«النشر» لابن الجزري (1/ 404-400)، و«الفجر الساطع» لابن القاضي (4/ 118-130)، و«غيث النفع» للصفافسي (ص 142-145)، و«التوضيح والبيان» للودغيري (ص 366-368).

(2) «النشر» (1/ 356).

(3) «نظم ماخالف فيه قالون ورشاً» ضمن شرحه للضَّبَّاع (ص 12).

(4) «سورة آل عمران» الآية: 65.

- (1) قصر ﴿هَآأَنْتُمْ﴾ مع سكون «ميم الجمع» مع قصر ﴿هَؤُلَاءِ﴾.
- (2) قصر ﴿هَآأَنْتُمْ﴾ مع سكون «ميم الجمع» مع مدّ ﴿هَؤُلَاءِ﴾.
- (3) قصر ﴿هَآأَنْتُمْ﴾ مع صلة «ميم الجمع» مع قصر ﴿هَؤُلَاءِ﴾.
- (4) قصر ﴿هَآأَنْتُمْ﴾ مع صلة «ميم الجمع» مع مدّ ﴿هَؤُلَاءِ﴾.
- (5) مدّ ﴿هَآأَنْتُمْ﴾ مع سكون «ميم الجمع» مع مدّ ﴿هَؤُلَاءِ﴾.
- (6) مدّ ﴿هَآأَنْتُمْ﴾ مع صلة «ميم الجمع» مع مدّ ﴿هَؤُلَاءِ﴾.

قال العلامة عثمان بن سليمان مراد:

﴿هَآأَنْتُمْ﴾ اقْصُرْ وَاقْصُرِ امْدُدْ ﴿هَؤُلَاءِ﴾ لِّلْدُورِ مَعَ قَالُونَ وَامْدُدْ كِلَا
ثَلَاثَةً مَعَ السُّكُونِ حَاصِلُهُ وَاقْرَأْ لِقَالُونَ بِهَا مَعَ الصَّلَةِ⁽¹⁾
وَإِذَا أَرَادَ الْقَارِئُ أَنْ يَقْرَأَ لِقَالُونَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿هَآأَنْتُمْ أَؤُلَاءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا
يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ﴾⁽²⁾ كَانَ لَهُ فِيهَا خَمْسَةُ أَوْجِهٍ:

- (1) قصر ﴿هَآأَنْتُمْ﴾ مع سكون «ميم الجمع».
- (2) قصر ﴿هَآأَنْتُمْ﴾ مع صلة «ميم الجمع» وقصرها.
- (3) قصر ﴿هَآأَنْتُمْ﴾ مع صلة «ميم الجمع» ومدّها.
- (4) مدّ ﴿هَآأَنْتُمْ﴾ مع سكون «ميم الجمع».
- (5) مدّ ﴿هَآأَنْتُمْ﴾ مع صلة «ميم الجمع» ومدّها⁽³⁾.

(1) «سفينة القراء» (رقم البيت: 383-384).

(2) «سورة آل عمران» الآية: 119.

(3) ينظر: «تقييد الشيخ الرّاضي السّوسي عن شيخه ابن القاضي في القراءات السّبع» (اللوحة: 6) مخطوط، و«الطريق المأمون» لعبد الفتّاح المرفصيّ (ص 111-113).

وبكلمتي ﴿آرَأَيْتَ﴾ و﴿هَآنَتْكُمْ﴾ أنهى الناظم «فرش الحروف» والأحكام المتعلقة بروايته ورش وقالون في حالتي الاتفاق والاختلاف، وأشار إلى ذلك بقوله: «فَهَاكَ مُكَمَّلَةٌ»؛ أي: هاك منظومة كاملة في أحكام روايتي ورش وقالون عن نافع وفاقًا وخلافًا بأسلوب سلس سهل مبسّط في ألفاظ قليلة ومعاني كثيرة. وممّا بقي على الناظم ولم يذكره ممّا اختلف فيه قالون وورش: حكم ألف ﴿أَنَا إِلَّا﴾، وفيما يأتي بيان ذلك:

[حكم ألف ﴿أَنَا إِلَّا﴾ لقالون وورش]

ذكر الإمام الشاطبي حكم ﴿أَنَا إِلَّا﴾ فقال:

وَمَدُّ ﴿أَنَا﴾ فِي الْوَصْلِ مَعَ ضَمِّ هَمْزَةٍ وَفَتْحِ (أ) تَى وَالْخُلْفِ فِي الْكَسْرِ (بُ) جَلًّا⁽¹⁾

كما ذكرها معاصر الناظم: الإمام ابن بري حين قال:

وَ﴿أَنَا إِلَّا﴾ مَدَّهُ بِخُلْفٍ وَكُلُّهُمْ يَمُدُّهُ فِي الْوَقْفِ⁽²⁾

وأنشدنا شيخنا علي بن محمد توفيق النحاس المصري بقراءتي عليه:

..... اِقْرَأْ بوجهَيْنِ ﴿إِنْ أَنَا﴾ لَهُ قَبْلُ ﴿إِلَّا﴾: الْمَدُّ وَالْحَذْفُ مُوَصِّلًا⁽³⁾

وقد جاءت كلمة ﴿أَنَا﴾ في القرآن الكريم على خمس حالات:

(1) إمّا أن يأتي بعدها همز قطع مفتوح؛ وذلك في عشرة مواضع؛ مثل: ﴿قَالَ إِنِّي أَنَا أَخُوكَ فَلَا تَبْتَيسُ يَمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾⁽⁴⁾؛ فقد اتفق قالون وورش على إثبات ألفه، وكلّ على حسب مقداره في «المدّ المنفصل».

(1) «حرز الأماني» (رقم البيت: 521).

(2) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 236).

(3) «القصيدة الحسنة» (ص 113).

(4) «سورة يوسف» الآية: 69.

(2) وَإِمَّا أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَهَا هَمْزٌ قَطَعَ مَضْمُومٌ؛ وَذَلِكَ فِي مَوْضِعَيْنِ: ﴿قَالَ أَنَا أَخِي﴾ وَ﴿مِثٌّ﴾⁽¹⁾، وَ﴿وَقَالَ أَلَدِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾⁽²⁾؛ فَاتَّفَقَ قَالُونَ وَوَرَشٌ عَلَى إِثْبَاتِ أَلْفِهِ، وَكُلٌّ عَلَى حَسَبِ مَقْدَارِهِ فِي «الْمَدِّ الْمَنْفَصِلِ».

(3) وَإِمَّا أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَهَا هَمْزٌ قَطَعَ مَكْسُورٌ؛ وَقَدْ وَرَدَ ذَلِكَ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعٍ؛ وَهِيَ: ﴿إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾⁽³⁾، وَ﴿إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾⁽⁴⁾، وَ﴿إِنْ أَتَيْعَ إِلَّا مَا يُوْحِي إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾⁽⁵⁾؛ فَهَذِهِ هِيَ الْحَالَةُ الَّتِي اخْتَلَفَ فِيهَا وَرَشٌ وَقَالُونَ كَمَا تَقَدَّمَ فِي كَلَامِ الْإِمَامِ الشَّاطِبِيِّ وَالْإِمَامِ ابْنِ بَرِّي وَكَلَامِ شَيْخِنَا النَّحَّاسِ الْمَصْرِيِّ؛ فَأَمَّا وَرَشٌ فَحَذَفَ الْأَلْفَ فِيهَا فِي الْوَصْلِ، وَأَمَّا قَالُونَ فَلَهُ فِيهَا فِي الْوَصْلِ ثَلَاثَةُ أَوجُهٍ: أَوَّلُهَا: حَذَفَ الْأَلْفَ، ثَانِيهَا: إِثْبَاتُ الْأَلْفِ مَعَ مَدِّهِ بِقَدْرِ أَلْفٍ، ثَالِثُهَا: إِثْبَاتُ الْأَلْفِ مَعَ مَدِّهِ بِقَدْرِ أَلْفٍ وَنُصْفٍ عِنْدَ الْمَغَارِبَةِ وَبِقَدْرِ أَلْفَيْنِ عِنْدَ الْمَشَارِقَةِ. وَقَدْ اقْتَصَرَ فِيهَا الْإِمَامُ الدَّانِي فِي «التَّيْسِيرِ» عَلَى إِثْبَاتِ الْأَلْفِ لِقَالُونَ فَقَالَ: «نَافِعٌ ﴿أَنَا أَخِي﴾ وَ﴿مِثٌّ﴾، وَ﴿وَأَنَا أَوَّلٌ﴾، وَ﴿أَنَا أُنَبِّئُكُمْ﴾، وَشَبَّهَ إِذَا أَتَى بَعْدَ (أَنَا) هَمْزَةً مَضْمُومَةً أَوْ مَفْتُوحَةً بِإِثْبَاتِ الْأَلْفِ فِي الْحَالِينَ، وَرَوَى أَبُو نَشِيطٍ عَنْ قَالُونَ اتِّبَاعًا مَعَ الْهَمْزَةِ الْمَكْسُورَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنْ أَنَا إِلَّا﴾، وَ﴿وَمَا أَنَا إِلَّا﴾، وَالْبَاقُونَ يَحْذِفُونَ الْأَلْفَ فِي الْوَصْلِ خَاصَّةً، وَكُلَّهُمْ يَثْبِتُهَا فِي الْوَقْفِ»⁽⁶⁾.

وَعَلَيْهِ فَالْحَذْفُ مِنْ زِيَادَاتِ الْإِمَامِ الشَّاطِبِيِّ وَابْنِ بَرِّي عَلَى «التَّيْسِيرِ».

(1) «سورة البقرة» الآية: 257.

(2) «سورة يوسف» الآية: 45.

(3) «سورة الأعراف» الآية: 188.

(4) «سورة الشعراء» الآية: 115.

(5) «سورة الأحقاف» الآية: 8.

(6) «التَّيْسِير» (ص 82).

والَّذِي جَرَى عَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ الْمَغَارِبَةِ هُوَ: حَذْفُ الْأَلْفِ⁽¹⁾. قَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْفَاسِي:

صَدَّرَ لِقَالُونَ بِحَذْفِ الْأَلْفِ مِنْ «أَنَا إِلَّا» فِي الثَّلَاثَةِ اعْرِفِ⁽²⁾
وقال الإمام ابن الغازي الحامدي: «قوله تعالى: ﴿إِن أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ فيه ثلاثة أوجه للمروزي: أحدها: إسقاط الألف رأساً. وثانيها: إشباعه. وثالثها: مدّه مدّاً طبعياً... وبها قرأت، مع التصدير بالإسقاط، ثم الإشباع، ثم المدّ الطّبيعي»⁽³⁾.

وقال العلامة أحمد بن الطّالب محموداً بن أَعْمَرَ الْإِدْوَعِشِي:

و«أَنَا إِلَّا» قَصْرُهُ بِهِ جَرَى عَمَلُ قَالُونَ فَخُذْ مَا شَهَرَا⁽⁴⁾

وأما المشاركة فبعضهم يقدّمون في الأداء: حذف الألف، ثم إثباته مع القصر، ثم إثباته مع المدّ؛ وهو الذي عليه مشايخنا الشّاميون، والبعض الآخر يقدمون إثبات الألف مع القصر، ثم إثباته مع المدّ، ثم حذفه⁽⁵⁾؛ لاقتصار الإمام الدّاني على الإثبات في «التّيسير» كما في قوله السّابق⁽⁶⁾.

4) وإمّا أن يأتي بعدها همزة وصل؛ نحو: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا بَاعِبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾⁽⁷⁾؛ فلا خلاف بين قالون وورش في حذف الألف.

(1) ينظر: «إتقان الصّنع» (ص 21، 41) مخطوط أصليّ بمكتبتي الخاصّة، و«تقييد الشّيخ الرّاضي السّوسيّ عن شيخه ابن القاضي في القراءات السّبع» (اللوحة: 8، 11) مخطوط.

(2) «إتمام إبراز الضّمير» (رقم البيت: 70).

(3) «أنوار التعريف» (ص 255-256) بتحقيقي قيد الطّبع.

(4) «الأخذ للقراء السّبعة» (رقم البيت: 147).

(5) ينظر: «الطّريق المأمون» لعبد الفتّاح المرصفيّ (ص 235).

(6) ينظر: «التّيسير» للدّانيّ (ص 82).

(7) «سورة طه» الآية: 13.

(5) وَإِذَا أَن يَأْتِي بَعْدَهَا حَرْفٌ غَيْرُ الْهَمْزَةِ؛ مِثْلُ: ﴿مَا أَنَا بِبَاسِطِ يَدَيَّ إِلَيْكَ لِأُفْتَلِكَ﴾⁽¹⁾؛ فَاتَّفَقَ وَرَشٌ وَقَالُوا عَلَى حَذْفِ الْأَلْفِ.

وَهَذِهِ الْأَحْكَامُ كُلُّهَا فِي حَالِ وَصَلٍ ﴿أَنَا﴾ بِمَا بَعْدَهَا، أَمَّا فِي حَالِ الْوَقْفِ عَلَيْهَا فِثِبَتْ وَرَشٌ وَقَالُوا الْأَلْفُ فِي جَمِيعِ الْحَالَاتِ الْخَمْسَةِ وَيَمَدُّ بِقَدَرِ حَرَكَتَيْنِ.

وَعَنْ هَذِهِ الْأَحْكَامِ الْمَذْكُورَةِ قَالَ الْإِمَامُ أَبُو وَكَيْلٍ مِيمُونُ الْفَخَارِ:

وَأَنَا قَبْلَ الْهَمْزِ مَفْتُوحًا يُرَى	مَضْمُومًا الْحَالَيْنِ نَافِعٌ قَرَأَ
بِالْفِ وَكُلُّهُمُ بِالْأَلْفِ	حَيْثُ أَتَى وَكَيْفَ جَاءَ فِي مَوْقِفِ
﴿أَنَا إِلَّا﴾ خُلْفُ عَيْسَى إِنْ وُصِلَ	مَعَ ثَبَتِهِ يُمَدُّ «مَدَّ الْمُنْفَصِلِ»
يُقْرَأُ فِي الثَّلَاثِ بِالتَّفْرِيعِ	بِالتَّرْكِ وَالتَّطْوِيلِ وَالطَّبِيعِيِّ ⁽²⁾

(1) «سورة المائدة» الآية: 30.

(2) «تحفة المنافع» (اللوحة: 72) مخطوط.

[شرح خاتمة النظم]

قال الناظم رحمه الله:

..... فَهَآكَ مُكْمَلَةٌ

(120) أَرْجُوزَةٌ جَامِعَةٌ الْمَنَافِعِ لِأَجْلِ ذَا سَمَّيْتُهَا بِـ«الْبَارِعِ»

يخبر الناظم رحمه الله أنّه أكمل أرجوزته الجامعة للعديد من الفوائد، وللكتير من العوائد، فهي حاوية لمسائل عدّة في علم القراءات، تغني عن كثير من المطوّلات، ومشمّلة على العديد من المنافع، في قراءة الإمام نافع، وقدمها للقارئ في أحلى قالب وحلّة، فلأجل هذه المميّزات والفوائد العلميّة سمّاها بـ«البارع»؛ أي: البديع المتقن، وجميل الصّنع، فالبارع من برع إذا أتقن الشّيء وأحكمه؛ فالإمام ابن آجروم أتقن عرض قراءة الإمام نافع من روايته قالون وورش في نظم سلس موجز مفيد غير مخلّ؛ فاستحقّ أن يسمّى بـ«البارع».

وفي نسخ أخرى: «فَهَآكَ مَسْأَلَةٌ وَهَذِهِ جَامِعَةُ الْمَنَافِعِ لِأَجْلِ ذَا سَمَّيْتُهَا بِالْبَارِعِ» فيكون المعنى عليه: خذ هذه المسألة وغيرها من المسائل المتقدّمة، فنظومتي هذه جامعة لما ينفعك في مقراء الإمام نافع من الأحكام والفوائد والمسائل، وسمّيتها بـ«البارع» لأجل ذلك.

وهذا البيت والبيت الأوّل من الدلائل على نسبة نظم «البارع» إلى الإمام ابن آجروم؛ فقد ذكر في أول البيت اسم الناظم، وذكر هنا اسم المنظومة، وكذلك نسبته له غير واحد من الأئمّة والقراء والمسندين في فهارسهم وأثبتهم ومؤلفاتهم. وفيما يأتي إسنادي السماعي للنظم إلى صاحبه مروراً بالأئمّة الكبار والقراء والمسندين:

[سند الشارح في نظم «البارع»]

أُشَدْنَا شَيْخَنَا الْعَلَّامَةَ سَيِّدِي مُصْطَفَى الْبَحَاوِيِّ الْمَرَّاكَشِيِّ ثُمَّ الطَّنْجِيِّ الْمَغْرِبِيِّ قِرَاءَةً وَسَمَاعًا عَلَيْهِ دِرَايَةٌ وَرَوَايَةٌ لِجَمِيعِهِ مَرَّتَيْنِ بِطَنْجَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الصَّدِّيقِ الْغَمَارِيِّ الطَّنْجِيِّ الْمَغْرِبِيِّ، عَنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْحَيِّ الْكَتَّانِيِّ.

ح وَعَالِيًّا أُنْشَدْنَا إِجَازَةَ الْمَشَايِخ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْكَتَّانِيُّ الْفَاسِيُّ الْمَغْرِبِيُّ، وَالْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الصَّدِّيقِ الْغَمَارِيِّ الطَّنْجِيِّ الْمَغْرِبِيِّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْأَمِينِ بُوخْبِزَةَ التَّطَوَّانِيِّ الْمَغْرِبِيِّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَقَّالِيِّ الطَّنْجِيِّ الْمَغْرِبِيِّ، وَإِدْرِيسُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ جَعْفَرِ الْكَتَّانِيِّ الرَّبَاطِيِّ الْمَغْرِبِيِّ، وَأَحْمَدُ وَمُحَمَّدُ ابْنَا أَبِي بَكْرٍ الْحَبْشِيِّ الْجَدِّيِّ، وَنَزْهَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَاقِرِ الْكَتَّانِيِّ الرَّبَاطِيَّةِ الْمَغْرِبِيَّةِ، وَعَبْدُ الْعَظِيمِ وَمُحَمَّدُ الطَّيِّبُ وَعَائِشَةُ وَكَنْزَةُ أَوْلَادُ مُحَمَّدٍ الْمَهْدِيِّ الْكَتَّانِيِّ الْفَاسِيِّ السَّلَاوِيِّ الْمَغْرِبِيِّ، وَمُسَاعِدُ الْبَشِيرِ السُّودَانِيِّ، كُلُّهُمْ عَنْ وَالِدِ الْأَوَّلِ مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْحَيِّ الْكَتَّانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دُرَيْشٍ السَّكَّرِيِّ، عَنْ الْوَجِيهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكَزْبَرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدٍ مَرْتَضَى الزَّيْدِيِّ، عَنْ حَسَنِ الْعَجِيمِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ عَلِيِّ الْفَاسِيِّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَلَالِ التَّلْمَسَانِيِّ الْفَاسِيِّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ الزَّمُورِيِّ، عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ الدَّكَّالِيِّ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الدَّقُونِ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ يَوْسُفِ الْمَوَاقِ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْمَنْتُورِيِّ الْقَيْسِيِّ الْغَرْنَاطِيِّ، قَالَ: قَرَأْتُ جَمِيعَهُ عَلَى الْأُسْتَاذِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنِ عَمْرِو اللَّخْمِيِّ، وَحَدَّثَنِي بِهِ عَنْ نَازِمِهِ الْإِمَامِ ابْنِ أَجْرُومَ سَمَاعًا.

قال الناظم رحمه الله:

(121) أَبْيَاتُهَا تَضْعِيفُكَ السِّتَيْنِ وَخَمْسَةٌ فَكُنْ بِهَا أَمُونًا

أَفَادَ النَّازِمُ أَنَّ عَدَدَ أَبْيَاتِ نِظْمِهِ: «تَضْعِيفُكَ السِّتَيْنِ»؛ أَي: ضَعْفُ سِتِّينَ؛ وَهُوَ: مِئَةٌ وَعِشْرُونَ، إِضَافَةً إِلَى خَمْسَةِ أَبْيَاتٍ، فَيَكُونُ مَجْمُوعُ عَدَدِ أَبْيَاتِهِ: مِئَةٌ وَخَمْسُ وَعِشْرُونَ (125) بَيْتًا.

وقوله: «فَكُنْ بِهَا أَمُونًا» يحتمل عدة معان:

الأول: القوّة والتحمّل، يقال: النّاقة الأمون؛ أي: القويّة الظّهر والشّديدة الصّلبة والمأمون فتورها والتي لا تكل من حمل الأثقال⁽¹⁾؛ فكأنّه أمر قارئ هذه الآيات بأن يكون قويًّا حتّى يتحمّل حفظ هذه الآيات ويفهم معانيها كما تتحمّل النّاقة القويّة الأعباء الثّقيلة وتصبر عليها.

الثاني: حفظ العثرات والزّلات، فأمون: بمعنى مفعول؛ أي: مأمون، وهو خلاف الخوف، كأنّه يؤمن العثار والأخطاء، يقال: ناقة أمون؛ إذا كانت موثّقة يؤمن عثارها وزللها⁽²⁾، فكأنّه أمر القارئ بأن يحتمل ما وقع في الآيات من زلل وخطأ - إن وجدت -، ويبقى عثارها وهفواتها، ويلتمس المعاذير لناظمها، قال الشّاعر:

وَعَنَسِ أَمُونٌ قَدْ تَعَلَّكَتْ جُهْدَهَا عَلَى صِفَةٍ أَوْ لَمْ يَصِفْ لِي وَاصِفٌ⁽³⁾
وهذا الاحتمال يكون من تواضع الإمام ابن أجروم رحمه الله، وهو كقول الإمام الشّاطبي:

أَمِينٌ وَأَمْنًا لِلْأَمِينِ بِسِرِّهَا وَإِنْ عَثَرْتُ فَهُوَ الْأَمُونُ تَحْمُلًا⁽⁴⁾
فعلى الاحتمالين معًا يكون النّاظم رحمه الله قد طلب من القارئ أن يصون هذه الآيات التي ذكرها في نظمه «البارع»، ويبقى عثارها، ويلتمس العذر

(1) ينظر: «جمهرة اللّغة» لابن دريد الأزديّ (2 / 992)، و«شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم» لنشوان الحميريّ (1 / 324)، و«أساس البلاغة» للزمخشريّ (1 / 35)، و«تاج العروس» للزبيديّ (34 / 188).

(2) ينظر: «العين» للخليل الفراهيديّ (8 / 389)، و«جمهرة اللّغة» لابن دريد الأزديّ (2 / 992)، و«تهذيب اللّغة» للأزهريّ (15 / 397)، و«المحكم والمحيط الأعظم» لابن سيده (10 / 494)، و«لسان العرب» لابن منظور (13 / 25-26).

(3) ينظر: «الحجّة في القراءات السّبع» لأبي عليّ الفارسيّ (1 / 217).

(4) «حرز الأماني» (رقم البيت: 73).

فيها لصاحبها، ثم يعتني بحفظها وفهمها؛ كي يكون ملماً بقراءة الإمام نافع،
ويقرأ بمضمونها القرآن الكريم.

قال الناظم رحمه الله:

(122) أَكْمَلْتُهَا فِي رَمَضَانَ الْأَعْظَمِ عِشْرُونَ مِنْهُ ذِي الْمَعَالِي الْأَكْرَمِ

(123) سَنَةً سِتٍّ مَعَهَا سِتُّمِائَةٌ ثُمَّتَ تِسْعِينَ تَحِيَّاءُ مُنْبِئَةٌ

على قاعدة المؤلفين في التوثيق يخبرنا الناظم هنا أنه أكمل منظومته هذه
في العشرين من شهر رمضان المعظم المبارك الفضيل سنة ست وتسعين وست
مئة (696هـ) من هجرة رسول الله ﷺ.

ويظهر من خلال تاريخه نظم «البارع» أنه كان صغير السن؛ لأنه ولد بفاس
عام اثنتين وسبعين وست مئة (672هـ)؛ فيكون قد نظم وعمره أربع وعشرون أو
خمس وعشرون سنة.

وبين الناظم أنه ختم نظمته في شهر رمضان الكريم «ذي المعالي»؛ أي:
المشتمل على معالي الأمور؛ كنزول القرآن فيه هدى للناس وبينات من الهدى
والفرقان، ووجوب صيامه، ووجود العشر الأواخر فيه، وتمييزه بأعظم ليلة في
السنة؛ وهي ليلة القدر. وفي نسخة: «ذي المعاد الأكرم»؛ أي: الموعد المكرم؛
وهو شهر رمضان الذي وعدنا فيه وكُرمنا بغفران الذنوب فيه لمن صامه وقامه
إيماناً واحتساباً؛ فنسأل الله تعالى أن يجعلنا والناظم منهم.

وذكر الإمام ابن أجروم لتاريخ نظمته «البارع في مقرئ الإمام نافع» وهو
سنة (696هـ) يظهر لنا أنه نظمته قبل نظم الإمام ابن بري لنظمته «الدرر اللوامع في
أصل مقرئ الإمام نافع»؛ فقد ورد في بعض نسخ نظم «الدرر اللوامع» وشروحه
أنه نظمته سنة (697هـ) وذلك في قوله:

تَمَّ كِتَابُ «الدَّرَرِ اللَّوَامِعِ» فِي أَصْلِ مَقَرِّ الْإِمَامِ نَافِعٍ
 نَظَّمَهُ مُبْتَغِيًا لِلْأَجْرِ عَلَيَّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ بَرِّي
 سَنَةَ سَبْعٍ بَعْدَ تِسْعِينَ مَضَتْ مِنْ بَعْدِ سِتِّ مِئَةٍ قَدْ انْقَضَتْ⁽¹⁾

ومن خلال المقارنة بين نظم «البارع» وبين نظم «الدَّرَرِ اللَّوَامِعِ» يظهر لي أنَّهما على منوال واحد ونسق متحد في الترتيب وأحياناً في العبارة، ويفترقان في أنَّ نظم الإمام ابن أَجْرُوم مبنِي على الاختصار، ونظم الإمام ابن بَرِّي مبنِي على بيان الحجج وتفصيل الأدلة.

وعليه؛ فهل أحدهما اطلع على نظم الآخر فنَظَّمَ على منواله وَخَالَفَ في صياغته؟ أو هناك احتمال آخر؟

يظهر لي والله أعلم أنه هناك احتمالان:

الاحتمال الأول: أنَّ أحدهما اطلع على نظم الآخر فنَظَّمَ على منواله وخالفه في صياغته وأسلوبه، ومن خلال التأريخ المذكور آنفاً - الذي يظهر فيه تقدّم نظم ابن أَجْرُوم على نظم ابن بَرِّي - أظنُّ أنَّ الإمام ابن بَرِّي اطلع على نظم الإمام ابن أَجْرُوم فنَظَّمَ قراءة الإمام نافع على منواله، وخالفه في صياغته، وأطال فيه، وذكر فيه الحجج والأدلة على القراءات المذكورة فيه كما أشار إلى ذلك في مقدمته.

الاحتمال الثاني: أنَّه كان في عصرهما كتاب منشور في قراءة الإمام نافع لأحد العلماء؛ فنَظَّمه الإمام ابن أَجْرُوم باختصار، ونظمه الإمام ابن بَرِّي بتفصيل وبيان حجج وأدلة، والله أعلم⁽²⁾.

(1) ينظر: «الفجر الساطع» لابن القاضي (4/ 255-256).

(2) بعد كتابة الاحتمالين وطبع نسخة من شرحي هذا ودفعه لشيخنا العلامة مصطفى البجاويِّ لمراجعته وتقديمه وإعطاء ملاحظات حوله أخبرني بأنّه يميل إلى الاحتمال الأوّل، وإليه أميل كذلك، والله أعلم.

قال الناظم رحمه الله:

- (124) فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَظِيمِ الطَّوْلِ أَهْلِ الثَّنَاءِ وَهُوَ أَهْلُ الْفَضْلِ
(125) وَبَعْدُ صَلَّى اللَّهُ رَبِّي سَرْمَدًا عَلَى النَّبِيِّ الْهَاشِمِيِّ أَحْمَدًا

ختم الإمام ابن أجروم رحمه الله نظمه هذا بالحمد والصلاة على رسول الله ﷺ كما بدأه بهما؛ فهو يحمد الله العظيم الكبير، ذي الطول والإنعام، فقد حمده؛ لأنه أهل للثناء والوصف الجميل، ولأنه ذو الفضل والكرم جلّ جلاله. وآخر ما ختم به نظمه هذا صلاته دائماً وأبداً لا ينقطع على المنعوت والموصوف بنبي الله، المنسوب إلى هاشم بن عبد مناف، الموسوم بأحمد ﷺ. يقول عبيد ربّه المعبود: محمد بن أحمد حُجود، التَّمَسَّمانِي، الطَّنْجِي، الْمَغْرِبِي:

قد وافق الفراغ من شرح نظم «البارع» للإمام ابن أجروم رحمه الله قبيل مغرب يوم الأربعاء الخامس والعشرين من شهر رمضان المبارك عام ثلاثة وأربعين وأربع مئة وألف من هجرة المصطفى ﷺ، الموافق للسابع والعشرين من شهر أبريل عام اثنتين وعشرين وألفين ميلادية بمدينة طنجة، حرسها الله تعالى وجعل أهلها دائماً في سرور وبهجة. ثم أعدت النظر فيه وزدت فيه الكثير وانتهيت منه على هذا الشكل يوم الثلاثاء الرابع والعشرين من شهر ذي القعدة عام أربعة وأربعين وأربع مئة وألف من هجرة المصطفى ﷺ، الموافق للثالث عشر من شهر يونيو عام ثلاثة وعشرين وألفين ميلادية بمدينة طنجة، وقاها الله الشُّرور وحوادث الزَّمان.

أسأل الله تعالى أن يجعل هذا الشرح المتواضع في ميزان حسناتي وذخراً لي ولوالديّ ولمشاخي يوم لا ينفع مال ولا بنون، وينفع به المبتدئ والمنتهي في قراءة نافع إن شاء الله.

وصلّى الله وسلّم وبارك على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. والحمد لله ربّ العالمين.

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث والآثار

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنيّة

الآية	رقهما	الصفحة
سورة الفاتحة		
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	1	17، 166
﴿الَّذِينَ﴾	1	166
﴿الرَّحِيمِ مَلِكِ﴾	3-2	348
﴿نَسْتَعِينُ﴾	4	165
﴿إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾	5	535، 538
﴿الصِّرَاطَ﴾	5	476
﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾	6	511
﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾	6	382
﴿عَلَيْهِمْ﴾	6	126، 223، 509
﴿عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾	7-6	122، 155
سورة البقرة		
﴿الْمَ﴾	1	154، 156، 158، 161

214	1	﴿رَيْبَ﴾
،127 ،544 546	1	﴿فِيهِ هُدًى﴾
،312 ،314 314	2	﴿يُؤْمِنُونَ﴾
316	3	﴿يُوقِنُونَ﴾
،121 ،122 ،240 ،241 ،244 640	5	﴿عَلَيْهِمْ وَعَآذَرْتَهُمْ وَأَمَّ﴾
210	6	﴿وَعَلَى أَبْصَرِهِمْ غِشْوَةً﴾
439	6	﴿أَبْصَرِهِمْ﴾
144	7	﴿يَقُولُ﴾
338	7	﴿إِلَّا خَيْرٍ﴾
210	10	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾
209	12	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا ءَامَنَ السَّفَهَاءُ﴾
144	12	﴿فِيلَ﴾
،177 ،269 313	12	﴿ءَامَسَ﴾

169	12	﴿السَّجَّاهَ﴾
213، 215 327	13	﴿خَلَوْا إِلَيَّ﴾
540، 509	15	﴿اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ﴾
348	19	﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾
111، 212 214	19	﴿شَعْرٍ﴾
207	20	﴿يَأْتِيهَا﴾
466	22	﴿فِي رَيْبٍ﴾
563	23	﴿عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾
385	24	﴿مِنْ ثَمَرَةٍ﴾
550	25	﴿يَسْتَحْيِزُ﴾
516	26	﴿وَيَفْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾
600	28	﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾
145	29	﴿قَالَ﴾
561	29	﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾
206، 207	30	﴿هَؤُلَاءِ﴾

273، 183، 290، 298	30	﴿هَؤُلَاءِ اِنَّ﴾
302	30	﴿فَقَالَ اثْبُوتِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ. اِنَّ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾
121	32	﴿لَكُمْ وَ اِنِّي اَعْلَمُ﴾
440، 491	33	﴿اِلَّا اِبْلِيسَ اَبِي وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾
534	35	﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾
269	36	﴿ءَادَمُ﴾
141	36	﴿رَبِّهِ كَلِمَتِي﴾
407	36	﴿فَتَلَفَّى ءَادَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتِي فَتَابَ عَلَيْهِ﴾
479	39	﴿يَبْنَئِ اِسْرَءِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِي﴾
560، 562	39	﴿نِعْمَتِي اَلَّتِي﴾
441	40	﴿وَلَا تَكُونُوا اَوَّلَ كَاذِبِيهِ﴾
402	50	﴿وَ اِذْ وَاَعَدْنَا مُوسٰى اَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾
120	50	﴿اَتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ﴾
434	52	﴿مُوسٰى الْكِتٰبَ﴾

510	53	﴿ظَلَمْتُمْ﴾
434	54	﴿نَرَى اللَّهَ﴾
132	57	﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْفَرِيقَةَ﴾
480	60	﴿مِصْرًا﴾
179	60	﴿النَّبِيِّينَ﴾
185 322	66	﴿هَزُؤًا﴾
322	71	﴿بَادِرَاتُمْ﴾
600	73	﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدَّ قَسْوَةً﴾
535	77	﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي﴾
265	79	﴿فَلِأَتَّخِذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ تُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ﴾
414	80	﴿بَلَى مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ، فَإِنَّكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا

		﴿خَلِدُونَ﴾
421	84	﴿وَإِنْ يَأْتُواكُمْ أَهْسَرُى تُبَدُّوهُمْ﴾
466	86	﴿وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْفُدْسِ﴾
120	86	﴿أَنْفُسُكُمْ إِسْتَكْبَرْتُمْ﴾
179	89	﴿قَبَاءُ﴾
211	95	﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِمْ﴾
151	97	﴿وَمِكَائِيلَ﴾
437	101	﴿بِضَارِيٍّ﴾
534	104	﴿وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾
127	106	﴿لَهُ، مُلْكُ﴾
321	107	﴿سُيْلَ﴾
360	107	﴿وَمَنْ يَتَّبِدَلِ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾
510	109	﴿الصَّلَاةَ﴾
495	109	﴿إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾

381	113	﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ﴾
313	117	﴿تَأْتِينَا﴾
479	123	﴿وَإِذْ إِبْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾
561	123	﴿عَهْدِي﴾
517، 428، 433	124	﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾
563	124	﴿بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ﴾
253	136	﴿قَبَائِرَ - اٰمَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنْتُمْ بِهِۦ فَقَدْ إِهْتَدَوْا﴾
241	139	﴿فَلْ- اَنْتُمْ﴾
293، 294، 297	141	﴿يَشَاءُ إِلَى﴾
201	142	﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَّءُوفٌ﴾
318	149	﴿لَيْلًا﴾
610	149	﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾

565	151	﴿وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونَ﴾
22	156	﴿وَأُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ﴾
223	172	﴿الْمَيِّتَةَ﴾
475	176	﴿الْبِرِّ﴾
401	176	﴿الْفُرْبِيِّ﴾
406	176	﴿وَعَاتَى أُمَمَالٍ عَلَى حَبِيءٍ ذَوِي الْفُرْبِيِّ وَالْيَتَمَى﴾
316	176	﴿وَالْمُوفُونَ﴾
434	177	﴿الْفَتْلَى الْحُرِّ﴾
396	177	﴿وَالْأَنْبَى﴾
401	177	﴿وَالْأَنْبَى بِالْأَنْبَى﴾
212، 220	177	﴿شَعْنٌ﴾
533	180	﴿إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾
600	183	﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ﴾
459، 465	143	﴿خَيْرٌ﴾

544	184	﴿قَلِيصُمَهُ﴾
498	184	﴿الْعُسْرَ﴾
561	185	﴿الدَّاعِزَ﴾
582، 586، 589، 590، 591، 592	185	﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِزِ﴾
563، 565	185	﴿وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾
544	195	﴿مَجِلَّةً﴾
401	196	﴿التَّفْوِيَّ﴾
479	199	﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾
482	199	﴿فَإِذَا فَضَيْتُمْ مَنَسِكَكُمْ فَادْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ؕ عَابَاءَكُمْ ؕ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾
544، 546	201	﴿عَلَيْهِ﴾
498	208	﴿الْأَمْرَ﴾
90	222	﴿وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ لَا﴾
468	426	﴿بَرْدِهِنَّ﴾

360	229	﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾
512، 514	231	﴿بِإِنْ أَرَادَا بِصَالًا عَنِ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾
127	184	﴿فِيهِ الْفُرْعَانُ﴾
551	216	﴿وَلَيْكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ﴾
401	218	﴿الْيَتَمَى﴾
193	223	﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾
510	227	﴿الطَّلَى﴾
551	227	﴿بِإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُفِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا إِفْتَدَتْ بِهِ﴾
508	228	﴿طَلَّفَهَا﴾
347	229	﴿فَقَدْ ظَلَمَ﴾
293	233	﴿النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ﴾
317	233	﴿تُؤَاعِدُوهُنَّ﴾
480	233	﴿سِرًّا﴾

542	244	﴿عَلَيْهِمُ الْفِتَالُ﴾
166	245	﴿طَالُوتَ﴾
129	249	﴿وَعَاتِبَهُ اللَّهُ﴾
163	251	﴿دَرَجَتٍ﴾
99، 90	253	﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا
220	254	﴿نَوْمٌ﴾
225	254	﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾
318	254	﴿يَتُودُّهُ﴾
359	255	﴿فَدَتَّبَعَ الرُّشْدَ مِنَ الْغَيِّ﴾
647	257	﴿قَالَ أَنَا أَخِيءُ وَاهْمِيْتُ﴾
576	257	﴿قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ﴾
471	258	﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى فَرِيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾
368	258	﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتُ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾

		﴿فَالَ بَلْ لَبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ﴾
509	264	﴿بَطْلٌ﴾
493	265	﴿الْكِبَرُ﴾
386	266	﴿مِنْ طَيِّبَتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾
606، 608	270	﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ بِنِعْمَتِ هِيَ﴾
175، 197	278	﴿رُءُوسُ﴾
129	281	﴿عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾
401	281	﴿إِخْدِيهِمَا﴾
461	281	﴿تُدِيرُونَهَا﴾
186	282	﴿لَا وَثِمِينَ﴾
270، 271، 313، 314	282	﴿الَّذِينَ لَا وَثِمِينَ﴾
129	283	﴿يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾
272	283	﴿فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾
504	285	﴿رَبَّنَا﴾
193، 317	285	﴿تُؤَاخِذُنَا﴾

480	285	﴿إِصْرًا﴾
سورة آل عمران		
158، 161، 162، 203	1	﴿آلَمَ﴾
540	1	﴿آلَمَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾
452	2	﴿التَّوْرَةَ﴾
174	5	﴿السَّمَاءِ﴾
551	8	﴿وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً﴾
441	13	﴿وَأَخْبَرُوا كَاِبِرَةً تَرَوْهُمْ مِثْلِهِمْ رَأَى الْعَيْنِ﴾
197	14	﴿الْمَقَابِ﴾
408	14	﴿ذَلِكَ مَتَعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَقَابِ﴾
338	19	﴿إِلَّا سَلَمٌ﴾
244	20	﴿ءَآسَلَمْتُكُمْ﴾
576	20	﴿بِإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسَلَمْتُ وَجْهِي لِلَّهِ وَمَنِ

		﴿إِتَّبَعَى﴾
526	26	﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكَ الْمَلِكِ﴾
220	26	﴿الْخَيْرِ﴾
168	28	﴿تُفِيَةً﴾
597	31	﴿قُلِ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾
471	34	﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾
479	35	﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾
563	36	﴿وَإِنِّي أَعِيدُهَا بِيكَ﴾
397 403	37	﴿أَنْبَى﴾
473 571	40	﴿وَفَدَّ بَلَغْنِي الْكِبَرَ وَامْرَأَتِي عَافِرًا﴾
400	42	﴿إِصْطَبَيْكَ﴾
396 400	47	﴿فَضْبَى﴾
453	48	﴿وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَرَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِبَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾

214	48	﴿كَهَيْئَةٍ﴾
604	48	﴿وَأَنبِئْكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدْخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾
206	51	﴿فَلَمَّا أَحَسَّ﴾
402	51	﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى﴾
401	55	﴿الدُّنْيَا﴾
352	59	﴿الْمُمْتَرِينَ﴾
491	60	﴿الرِّقَابِ﴾
600	61	﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾
644	65	﴿هَآأَنْتُمْ هَآؤَآءِ حَآجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾
362	68	﴿وَدَّتْ طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يُضِلُّونَكُمْ﴾
312	72	﴿تُؤْمِنُوا﴾
396، 400	72	﴿الْهُدَى﴾

135 439	74	﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُودِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَا يُودِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾
370	80	﴿قَالَ ءَا فَرَزْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ ءِصْرِي﴾
540	84	﴿وَمَا تَدْخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ ءِإِنَّ فِي ذَٰلِكَ ءَلَايَةً لَّكُمْ﴾
461	90	﴿الْخَيْرَاتِ﴾
440	100	﴿يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ﴾
140	103	﴿بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾
168	109	﴿الزَّكَاةَ﴾
317	111	﴿يُؤْتُوكُمْ﴾
155	119	﴿هَآأَنْتُمْ﴾
635 645	119	﴿هَآأَنْتُمْ ءِأُولَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ﴾
121	119	﴿عَلَيْكُمْ ءِالْآنَامِلِ﴾
178	124	﴿ءِالْمِ﴾

121	139	﴿وَأَنْتُمْ الْأَغْلَوْنَ﴾
535	140	﴿وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ﴾
386	144	﴿إِنْفَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَغْفَبِكُمْ﴾
136 368	145	﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾
326 331	147	﴿وَتَبَيَّتْ أَفْدَامَنَا﴾
220	154	﴿شَعْرٍ﴾
385 490	160	﴿يَنْضُرُكُمْ﴾
315	162	﴿وَمَا أُوبِيهِ﴾
465	180	﴿مِيرَاتُ﴾
151	181	﴿أَغْنِيَاءَ﴾
504	183	﴿النَّارَ﴾
542	185	﴿وَإِنَّمَا تُوقُونَ أَجُورَكُمْ يَوْمَ الْفِيَمَةِ﴾
348	185	﴿زُخْرِحَ عِ﴾

269	195	﴿وَاذْكُوا﴾
352، 550	200	﴿اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾
سورة النساء		
300	5	﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾
347	8	﴿بَارِزُفُوهُمْ مِنْهُ﴾
525	11	﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾
316	11	﴿يُوصِي﴾
535	11	﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾
316	12	﴿يُورَثُ﴾
171، 438، 498، 503	12	﴿مُضَارٍّ﴾
183	18	﴿قَالَ إِنِّي تُبْتُ النَّاسَ﴾
410	40	﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَعَاتَيْتُمْ إِحْدَيْهِنَّ فَنُطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾
283	24	﴿النِّسَاءِ الْأَ﴾
300	24	﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ كِتَابَ﴾

		﴿اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾
530	24	﴿مُسْلِمِينَ﴾
511	25	﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً﴾
530	25	﴿الْمُؤْمِنَاتِ﴾
543	32	﴿بِضْلِهِ﴾
441 444	36	﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنْبِ﴾
320	38	﴿رِيَاءَ﴾
503	38	﴿الْآخِرِ﴾
177 178 179 269	46	﴿اَوْثُوا﴾
393	56	﴿وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا﴾
313	57	﴿يَاْمُرْكُمْ﴾
606 608	57	﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾
358	63	﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ﴾

403	65	﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ﴾
369	73	﴿وَمَنْ يُفْتَلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُفْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾
351	77	﴿يُذِرْكُمْ﴾
530، 535	86	﴿إِلَهِ لَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾
509	90	﴿السَّلَامَ﴾
185	91	﴿خَطَأً﴾
129	99	﴿يُذِرْكَ الْمَوْتَ﴾
509	101	﴿لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا﴾
168	102	﴿الصَّلَاةَ﴾
540	106	﴿خَوَّانًا أَثِيمًا﴾
155	108	﴿هَآنَتْكُمْ﴾
128، 135	114	﴿نُؤَلِّهِ مَا﴾
135	114	﴿وَنُصْلِيهِ جَهَنَّمَ﴾
325، 328، 331	121	﴿أَلَا نَهْرُ﴾

338		
476	127	﴿إِعْرَاضاً﴾
512	127	﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحاً﴾
400	134	﴿الْهَوَىٰ﴾
535 536	142	﴿هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ﴾
121	151	﴿مِّنْهُمْ ۚ وَوَلِيكَ﴾
151 169	152	﴿السَّمَاءِ﴾
320	152	﴿سَأَلُوا﴾
152	152	﴿جَاءَتْهُمْ﴾
606 608	153	﴿وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾
118	155	﴿وَقَوْلِهِمْ﴾
510	156	﴿صَلَبُوهُ﴾
540	159	﴿طَيِّبَتِ احِلَّتْ﴾
312	161	﴿وَالْمُوثَوْنَ﴾

610	164	﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِيَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾
118	171	﴿فَسَيَخْشَرُهُمْ﴾
322	175	﴿إِمْرُؤًا﴾
سورة المائدة		
173	3	﴿ءَامِينَ﴾
382	4	﴿وَالْمُنْخِفَةُ﴾
178	6	﴿بِالْإِيمَانِ﴾
66	7	﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا فُتِنُوا إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾
188	13	﴿إِسْرَءِيلَ﴾
442 444	24	﴿قَالُوا يَلْمُوسَى إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾
540	26	﴿بَاذْهَبْ أَنْتَ﴾

213، 215 327	29	﴿إِبْنَى - اَدَمَ﴾
649	30	﴿مَا أَنَا بِبَاسِطِ يَدَيَّ إِلَيْكَ لِأُفْتَلِكَ﴾
213، 214	33	﴿سَوْءَةً﴾
151، 213	34	﴿سَوْءٍ﴾
435	34	﴿أَحْيَا النَّاسَ﴾
508	35	﴿يُصَلِّبُوا﴾
510	41	﴿وَأَصْلَحَ﴾
540	43	﴿إِنْ أُوتِيتُمْ﴾
601	47	﴿بِمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ، فَهُوَ كَقَبَارَةٍ لَهُ﴾
127، 129	48	﴿وَأَتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ﴾
421	53	﴿لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ﴾
121	53	﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾
151، 169	53	﴿أَوْلِيَاءَ﴾
148	56	﴿يَأْتِي اللَّهُ﴾
223	56	﴿لَوَمَةٍ﴾

461	62	﴿وَالْخَنَازِيرَ﴾
351	63	﴿وَقَدْ دَخَلُوا﴾
360	63	﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾
127	74	﴿وَمَا أُولَئِكَ إِلَّا فِي النَّارِ﴾
530	81	﴿فَعَلَوْهُ﴾
352	95	﴿ثُمَّ اتَّقُوا وَعَآمَنُوا ثُمَّ اتَّقُوا وَأَحْسِنُوا﴾
322	103	﴿تَسْؤُكُمْ﴾
461	105	﴿بَحِيرَةٍ﴾
212	112	﴿كَهَيْئَةٍ﴾
326	115	﴿وَنَعْلَمَ أَنَّ قَدْ صَدَفْتَنَا﴾
526	116	﴿قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا﴾
639	118	﴿وَآنتَ﴾
563	118	﴿وَأَمِّي إِلَهَيْنِ﴾
486	120	﴿تَغْفِينِ﴾
سورة الأنعام		

428	3	﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾
487	8	﴿فِرطَاسٍ﴾
526	20	﴿فَلْ أَى شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً فَلِ اللَّهِ﴾
151	23	﴿شُرَكَاءُكُمْ﴾
381	27	﴿وَيَنْتَوُونَ﴾
476	36	﴿إِعْرَاضُهُمْ﴾
155	39	﴿دَابَّةٍ﴾
437	39	﴿طَيْرٍ﴾
634	47	﴿فَلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى فُلُوبِكُمْ مِّسْ إِلهُ غَيْرِ اللَّهِ يَأْتِيَكُمْ بِهِ﴾
634 639	41	﴿فَلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَيْكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ آتَتْكُمْ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾
535 538	51	﴿إِنْ أَتَّبِعْ إِلَّا مَا يُوجِّى إِلَىَّ﴾

503	67	﴿مُسْتَفْرَّشٌ﴾
127	71	﴿إِسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ﴾
461، 462، 463	71	﴿كَالَّذِي إِسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانٌ﴾
270، 271، 314	71	﴿أَلْهَدَىٰ آيَتِنَا﴾
316	76	﴿الْمُوقِنِينَ﴾
397، 421	77	﴿رَبِّكَ كَوْنًا﴾
186، 421	78	﴿رَأَى الْفَمَرَ﴾
421	91	﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾
460	91	﴿ذِكْرٌ﴾
379	100	﴿وَمِنَ النَّخْلِ مِمَّنْ طَلَعَهَا فَنَوَّانٌ دَانِيَةٌ﴾
130، 504	104	﴿لَا تُذِرْكُهُ الْآبُصَرُ﴾
526	115	﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أُبْتَغَىٰ حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُبَصَّلًا﴾
141	115	﴿أَنَّهُ مُنْزَلٌ﴾

565	118	﴿قَالَ سُبْحَنَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ﴾
360	141	﴿قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾
255، 256	144	﴿-الذَّكَرَيْنِ﴾
255، 256	145	﴿-الذَّكَرَيْنِ﴾
347	147	﴿حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا﴾
362	147	﴿وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا﴾
148	152	﴿وَلَا تَفْرَبُوا الْقَوَاحِشَ﴾
563،476	154	﴿صِرَاطٍ مُسْتَقِيمًا﴾
576	159	﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْبَغُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ - اْمَنْتُ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾
155، 567، 568، 569، 570، 639	164	﴿وَمَخِيَانًا﴾
سورة الأعراف		

156، 158، 159، 161	1	﴿الْمَصَّ﴾
468	2	﴿رَبِّكُمْ﴾
195	19	﴿مَذْءُومًا﴾
179، 195، 226، 227، 228، 229، 233	19	﴿سَوْءَاتِهِمَا﴾
232	25	﴿يَلْبَسَ عَادَمٌ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُورِيهِ سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسَ التَّفْوِيَّ﴾
232	26	﴿يَلْبَسَ عَادَمٌ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَاتِهِمَا﴾
120	28	﴿إِنَّهُمْ بِاتَّخَذُوا﴾
326	38	﴿وَقَالَتْ أُولَئِهِمْ﴾
120	42	﴿وَرِثْتُمُوهَا﴾
367	42	﴿وَنُودُوا أَلَّا تَلْكُمُ الْجَنَّةُ وَرِثْتُمُوهَا بِمَا

		كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١﴾
441	44	وَهُمْ بِالْآخِرَةِ كَافِرُونَ ﴿٢﴾
576	52	يَوْمَ يَأْتِي تَاوِيلُهُ، يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ ﴿٣﴾
73، 68	54	ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴿٤﴾
99	56	وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّحَ نُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ ﴿٥﴾
326، 329	58	مِنَ اللَّهِ ﴿٦﴾
140	58	غَيْرُهُ وَإِنِّي ﴿٧﴾
461	72	غَيْرُهُ ﴿٨﴾
124	72	لَكُمْ وَآيَةٌ ﴿٩﴾
271، 272، 314	76	يَصْلِحْ أَيْتِنَا ﴿١٠﴾
327	79	وَلَوْ طَأَّ إِذْ ﴿١١﴾
461	84	خَيْرٍ ﴿١٢﴾

618	96	﴿أَقَامِسَ أَهْلَ الْفُرَيْ﴾
618	99	﴿أَوْ لَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ﴾
293، 294 297	99	﴿نَشَاءُ أَصْبَنَهُمْ﴾
135	110	﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ﴾
508	117	﴿وَبَطَلَ﴾
516	117	﴿بَوَاقِ الْحَقِّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾
178، 251 268	122	﴿ءَاٰمَنْتُمْ﴾
526	127	﴿إِسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَاصْبِرُوا﴾
145	128	﴿وَذِينَا﴾
563	144	﴿إِنِّي إِصْطَقَيْتُكَ﴾
206	149	﴿وَجِ أَيْدِيهِمْ﴾
560، 562	150	﴿بِي الْأَعْدَاءِ﴾
505	155	﴿وَاخْتَارَ﴾
563	156	﴿عَذَابِي أَصِيبُ﴾
504	156	﴿وَرَحْمَتِي﴾

473	157	﴿إِصْرَهُمْ﴾
505	157	﴿النُّورَ﴾
338	158	﴿الْأُمِّيِّ﴾
213	160	﴿عَيْنًا﴾
505	160	﴿مَشْرَبَهُمْ﴾
464	163	﴿حَاضِرَةً﴾
464	164	﴿مَعْدِرَةً﴾
148	165	﴿وَأَخَذْنَا الَّذِينَ﴾
319	165	﴿وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَیْسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾
464	166	﴿ذُكِّرُوا﴾
322	166	﴿خَسِيسٍ﴾
403	172	﴿قَالُوا بَلَى﴾
370 272	176	﴿تَتْرُكُهُ يَلْهَثُ ذَلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾

577	178	﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّ بَاءُ وَلَيْكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾
542	184	﴿مَا بِصَحْبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ﴾
410	185	﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَفَدِ إِفْتَرَبَ أَجْلُهُمْ﴾
647	188	﴿إِن أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾
362	189	﴿فَلَمَّا أَتَفَلْت دَعَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ صَلِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾
464	195	﴿تَنْظُرُونَ﴾
329	201	﴿إِتَّقُوا إِذَا﴾
330	203	﴿فُلِ إِنَّمَا﴾
464	206	﴿بَصَائِرُ﴾
318، 322	204	﴿فُرِئَ﴾
68	205	﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً﴾

		وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ ﴿١٠٠﴾
سورة الأنفال		
329	1	﴿إِلَّا نَقَالُ﴾
30	1	﴿بَاتُّنُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾
464	2	﴿ذُكِرَ﴾
329	16	﴿لِفِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى﴾
317	18	﴿مُوهَّجٍ﴾
471	24	﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾
491	26	﴿بِنَصْرِهِ﴾
526	32	﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ﴾
293، 294، 297، 308	32	﴿السَّمَاءِ أَوْ إِيْتِنَا﴾

411	41	﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنْتُمْ ءَامَنْتُمْ بِاللهِ﴾
422، 423 424	44	﴿وَلَوْ أَرَبَيْكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ﴾
330	52	﴿قَدَّمَتِ أَيْدِيكُمْ﴾
475	66	﴿عِشْرُونَ﴾
183، 525	67	﴿أَلَنْ خَبَفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾
352	75	﴿ءَاوُوا وَنَصَرُوا﴾
سورة التوبة		
543	3	﴿وَرَسُولُهُ﴾
178	5	﴿وَعَاتُوا﴾
329	6	﴿وَإِنْ أَحَدٌ﴾
329	10	﴿مُؤْمِنٍ إِلَّا﴾
178	13	﴿بَدَأُكُمْ﴾

130	13	﴿تَخْشَوْهُ إِنْ﴾
550	18	﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ﴾
485	38	﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾
441	32	﴿وَيَا بَى اللَّهِ إِلَّا يُتِمَّ أَنْ نُورَهُ كَرِهَ وَلَوْ الْكَافِرُونَ﴾
322، 610، 611	37	﴿إِنَّمَا النَّسِي زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾
127	40	﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ﴾
127	40	﴿نَصَرَهُ اللَّهُ﴾
129	40	﴿أَخْرَجَهُ الَّذِينَ﴾
439	40	﴿الْبَغَارِ﴾
131	40	﴿إِلْصَاحِيهِ لَا﴾
186، 270، 314	49	﴿إِيْدَنْ لِي﴾
270	49	﴿يَقُولُ إِيْدَنْ﴾
145	53	﴿تَوَجَّلِ﴾
396، 402	54	﴿كُسَالَى﴾

120	61	﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ﴾
178	64	﴿فَلِإِسْتَهْزَءٍ﴾
197	65	﴿فَلْ أَبَالِغُ وَعَآيَتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾
603	65	﴿وَيَتَّخِذْ مَا يُنْهَى قُرْبَتِ عِنْدَ اللَّهِ وَصَلَوَاتِ الرَّسُولِ﴾
464	80	﴿سَخِرَ﴾
402	95	﴿فِرَادِي﴾
492	99	﴿الدَّوَابِّ﴾
525	99	﴿وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾
603	100	﴿أَلَا إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَهُمْ﴾
23	104	﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوَاتِكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾
478	108	﴿ضِرَارًا﴾

326	109	﴿يَوْمٍ آخٍ﴾
،379 ،455 ،456 ،460 495	110	﴿أَقَمِ اسِّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَفْوِيٍّ مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَم مِّنْ اسِّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شِقَا جُرْفٍ هَارٍ بِأَنْهَارٍ بِهِ فِي بَارِ جَهَنَّمَ﴾
360	118	﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾
487	123	﴿بِرْفَةٍ﴾
،177 ،178 ،179 269	125	﴿إِيْمَانًا﴾
،326 331	127	﴿مَرَّةً أَوْ﴾
54	130	﴿حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾
سورة يونس		
،158 ،160 ،161 449	1	﴿أَلَبَّ﴾
475	2	﴿لِسِحْرِ﴾

327	3	﴿شَعِيعٍ إِلَّا﴾
322	4	﴿يَبْدَوْا﴾
508	13	﴿ظَلَمُوا﴾
270، 271، 313، 314	15	﴿آيَةٍ﴾
329	15	﴿أَنْ أَبَدِّلَهُ﴾
503	22	﴿وَالْبَحْرِ﴾
126	24	﴿عَلَيْهَا﴾
327، 331	26	﴿ذِلَّةً أَوْ لَيْكَةً﴾
504	31	﴿الْأَمْرِ﴾
606، 608	35	﴿أَقَمْنَ يَهْدِيَةً إِلَى الْحَقِّ أَحَوْ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْسَ لَا يَهْدِيَةً إِلَّا أَنْ يُهْدَى﴾
403	48	﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾
182، 284	49	﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾

182، 255 335	51	﴿عَالَسَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾
331	53	﴿قُلْ إِيَّايَ وَرَبِّي﴾
256	59	﴿-اللَّهُ﴾
421، 460	64	﴿لَهُمُ الْبُشْرَى﴾
117	83	﴿بِمَا آمَنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِّيَّةً مِّنْ قَوْمِهِ عَلَى خَوْفٍ مِّنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَنْ يَفْتِنَهُمْ﴾
179	87	﴿تَبَوَّءَا﴾
473	87	﴿بِمِصْرَ﴾
486	90	﴿فِرْعَوْنَ﴾
182، 255 335	91	﴿عَالَسَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنْ الْمُفْسِدِينَ﴾
148	101	﴿وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ﴾
سورة هود		
158، 160، 161، 449	1	﴿الْبَرِّ﴾

342	9	﴿وَلَيْسَ آذْنَانَا﴾
504	10	﴿بَخُورُ﴾
342	12	﴿كَنَزُ أَوْ﴾
124	13	﴿كُنْتُمْ صَدِيقِينَ﴾
464	20	﴿يُبْصِرُونَ﴾
579	28	﴿قَالَ يَفْقَوْمَ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّنْ رَبِّيَّ وَءَاتَيْنِي رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِي﴾
117، 120	28	﴿أَنْزِلْ مَكْمُوهَا﴾
273، 283، 297، 298، 308، 551	40	﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾
300	40	﴿حَتَّى إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ وَمَنْ ءَامَنَ﴾
600	42	﴿وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ﴾
371، 372	42	﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَبْنَئِيْ إِزْكَبْ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ﴾
293، 308	44	﴿وَيَسْمَاءُ أَفْلَحِي﴾

561 586	46	﴿تَسْتَلْنَ﴾
148	49	﴿بِعِ الْجَنَّةِ﴾
478	52	﴿مَذَرَارًا﴾
415	61	﴿قَالُوا يَصْلِحْ قَدْ كُنْتَ بَيْنَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَذَا أَتَنْهِينَا أَنْ نَعْبُدَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا وَإِنَّنَا لَهِ شَكٍّ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾
579	62	﴿قَالَ يَفْقَوْمَ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَعَازِبِنِي مِنْهُ رَحْمَةً﴾
132	63	﴿وَيَفْقَوْمَ هَذِهِ نَافَةٌ اللَّهُ لَكُمْ ءَايَةٌ﴾
439	64	﴿دَارِكُمْ﴾
174	69	﴿رَبِّ آيِدِيهِمْ﴾
182 244	71	﴿ءَالِدُ﴾
305	72	﴿يَا بَرَّهِيمُ أَغْرِضْ عَنْ هَذَا إِنَّهُ قَدْ جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَإِنَّهُمْ ءَاتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ﴾
213	76	﴿سَنَعَاءَ﴾
626	76	﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سَنَعَاءَ بِهِمْ وَضَاقَ﴾

		بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالَ هَذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ ﴿١٠٠﴾
499	80	﴿قَالُوا يَلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِاسِرْ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَمِثْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾
125	91	﴿مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ﴾
145	93	﴿-اتَيْنَا﴾
319	99	﴿بِيسَ الرَّفْدِ الْمَرْفُودِ﴾
317	104	﴿نُؤَخِّرُهُ﴾
576	105	﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾
145، 147	110	﴿نُوحِيهَا﴾
120	113	﴿بَتَمَسَّكُمْ النَّارُ﴾
220	114	﴿أَلَيْلٍ﴾
سورة يوسف		
158، 160، 161، 449	1	﴿الْبَرِّ﴾
320	5	﴿رُءْيَاكَ﴾

352	7	﴿فِي يُوسُفَ﴾
327	8	﴿غُصْبَةُ إِنْ﴾
130	10	﴿وَأَلْفُوهُ فِي﴾
127	10	﴿يَلْتَفِطُهُ بَعْضُ﴾
630، 631، 632، 633	11	﴿قَالُوا يَتَّابَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُ لَنَنصِحُونَ﴾
559	13	﴿لِيُخْرِثَنِي﴾
163، 319	13	﴿الذِّبِ﴾
174	16	﴿وَجَاءَ وَآبَاهُمْ﴾
179	18	﴿وَجَاءَ وَ﴾
128، 544، 546	20	﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ ^٢ ﴾
421	21	﴿وَقَالَ أَلَيْسَ لِي بِشَرِيهِ مِمَّنْ مَّصَرَ لَا مَرَأَتِهِ ^٣ ﴾
602	34	﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾
647	45	﴿وَقَالَ أَلَيْسَ نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ فُتُورٍ أَنَا أَتَّبِعُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾

276 611	53	﴿لَا مَارَةَ بِالسُّوِّ إِلَّا﴾
278	53	﴿وَمَا أَكْبَرَتْ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوِّ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي﴾
271 272 314	54	﴿وَقَالَ الْمَلِكُ أَيُّتُونِي بِهِ﴾
563	59	﴿أَنِّي هُوَ﴾
578	65	﴿قَالُوا يَا أَبَانَا مَا نَبْغِي﴾
342	66	﴿لَنْ أَرْسِلَهُ﴾
646	69	﴿قَالَ إِنِّي أَنَا أَخُوكَ فَلَا تَبْتَيسُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾
317	70	﴿مُؤَذِّنٌ﴾
352	71	﴿قَالُوا وَأَقْبَلُوا﴾
400	84	﴿يَتَأَسَّبِعُ﴾
403	84	﴿عَلَى﴾
404	85	﴿حَتَّى﴾
404	86	﴿إِلَى﴾
212	87	﴿تَأْيِسُوا﴾

212	87	﴿يَا يُنُسْ﴾
168	88	﴿مُزْجِيَةٍ﴾
510	94	﴿بَصَلَتْ﴾
،530 ،562 565	100	﴿وَبَيْنَ إِخْوَتِيَّ﴾
،132 562	108	﴿فُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوْا إِلَى اللَّهِ﴾
576	108	﴿عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾
213	110	﴿أَسْتَيْسَسَ﴾
سورة الرعد		
،158 ،160 ،161 449	1	﴿الْمَبْرُ﴾
379	4	﴿وَنَخِيلٍ صِنْوَانٍ وَغَيْرِ صِنْوَانٍ تُسْفِي بِمَاءٍ وَاحِدٍ﴾
،619 ،266 369	5	﴿وَإِنْ تَعْجَبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ: أَذًا كُنَّا تُرَابًا إِنَّا لَهُمْ خَلْقٌ جَدِيدٌ﴾
459	10	﴿الْكَبِيرُ﴾

460	11	﴿بِالنَّهَارِ﴾
498	18	﴿أَلْفَهَرُ﴾
185	19	﴿جُبَاءٌ﴾
508	23	﴿يُوصَلُ﴾
508	25	﴿صَلَحَ﴾
491	28	﴿وَذُرِّيَّتِهِمْ﴾
397، 437، 438، 495	25	﴿أَلْبَارِ﴾
417	27	﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا مَتَعٌ﴾
326	29	﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾
175، 202	30	﴿مَتَابِ﴾
202	31	﴿مَتَابِ﴾
200	37	﴿وَالَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَفْرَحُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمِنَ الْأَحْزَابِ مَنْ يُنْكِرُ بَعْضَهُ فَلِإِنَّمَا هُمُوتٌ أَنْ أَعْبَدَ اللَّهُ وَلَا

		﴿شَرِكَ بِهِ إِلَيْهِ أَدْعُوا وَإِلَيْهِ مَقَابِ﴾
403	42	﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ﴾
441	43	﴿وَسَيَعْلَمُ الْكَبِيرُ لِمَنْ عَفَبَى الْبَارِ﴾
سورة إبراهيم		
158، 160، 161، 449	1	﴿آلِ﴾
503	7	﴿شَكُورِ﴾
318	9	﴿تَأَذَّنَ﴾
120	15	﴿ءَاذَيْتُمُونَا﴾
588	17	﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ﴾
412	19	﴿مِّنْ وَرَآيِهِ جَهَنَّمُ وَيُسَفًى مِّنْ مَّاءٍ صَدِيدِ﴾
386	24	﴿أَن دَعَوْتَكُمْ﴾
560	24	﴿بِمُصْرِحِي﴾
536	24	﴿فَبُلْ﴾
499	34	﴿الْأَنْهَرِ﴾
509	36	﴿لَظُلُومِ﴾

571 400	38	﴿بِمَسِّ تَبِيعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾
561	38	﴿وَمَنْ عَصَانِي﴾
535	41	﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾
179 593	42	﴿دُعَاءِ﴾
466	45	﴿مُفْنِعِي رُءُوسِهِمْ﴾
491 503	46	﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ﴾
413	52	﴿سَرَابِيلُهُمْ مِّنْ فِطْرَائٍ وَتَغْشَىٰ وُجُوهَهُمُ النَّارُ﴾
سورة الحجر		
158 160 161 449	1	﴿أَلْبَرُ﴾
474	9	﴿الذِّكْرُ﴾
509	14	﴿بَطَلُوا﴾
312	24	﴿الْمُسْتَخِرِينَ﴾
509	26	﴿صَلَّالٍ﴾

145	53	﴿تَوَجَّلْ﴾
155	56	﴿الضَّالُّونَ﴾
287	61	﴿فَلَمَّا جَاءَ آلَ لُوطٍ الْمُرْسَلُونَ﴾
510	64	﴿لَصَدِيقُونَ﴾
563	71	﴿بَنَاتِي إِإِ﴾
505	80	﴿لَعَمْرُكَ﴾
197	95	﴿الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾
سورة النحل		
96	1	﴿أَتَبَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾
412	1	﴿سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾
321	7	﴿لَرَّءَوْفٌ﴾
492، 503	9	﴿وَعَلَى اللَّهِ فَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَايِرٌ﴾
400	28	﴿تَتَوَقَّيْهِمْ﴾
319	29	﴿فَادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَلَئَيْسَ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾

497	44	﴿وَالزُّبُرِ﴾
510	46	﴿ظِلْمَهُ﴾
508	58	﴿ظَلٍّ﴾
516	58	﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدَهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾
304	61	﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ وَلَكِنْ يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتُخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾
474	66	﴿لَعِبْرَةً﴾
130، 351	76	﴿يُوجِّهَهُ لَا﴾
439	80	﴿وَأَوْبَارِهَا وَأَشْجَارِهَا﴾
178	86	﴿رَأَى الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾
550	90	﴿وَالْإِخْسَىٰ وَإِيتَاءِ﴾
57،60، 61،66	98	﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾
498	103	﴿بَشَرٍ﴾
504	115	﴿حَرَّمَ﴾

601	126	﴿وَلَيْسَ صَبْرُتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾
سورة الإسراء		
434	1	﴿إِلَّا فِصَا أُلْدِي﴾
186	2	﴿وَكَيْلًا﴾
465	4	﴿كَبِيرًا﴾
602	9	﴿إِنَّ هَذَا أَلْفُرْعَانِ يَهْدِي لِّلَّتِي هِيَ أَفْوَءٌ﴾
495، 503	11	﴿دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ﴾
519	15	﴿إِهْتَدَى﴾
519	17	﴿وَكَبِي﴾
517، 519	18	﴿ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلِيهَا مَذْمُومًا مَذْخُورًا﴾
144	19	﴿سَعِيَهَا﴾
493	23	﴿أَلْكَبَر﴾
486	24	﴿رَبِّ إِزْحَمَهُمَا﴾
490	31	﴿نَزَرُفُهُمْ﴾

185	31	﴿خِطَاءٌ﴾
400	32	﴿الزَّيْنَى﴾
351	33	﴿فَلَا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ﴾
195، 328	34	﴿مَسْئُولًا﴾
619	49	﴿وَقَالُوا أَذَا كُنَّا عِظْمًا وَرِقَبًا إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْفًا جَدِيدًا﴾
382	51	﴿بَسِينِغَضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ﴾
506	59	﴿نُرْسِلُ﴾
577، 634	62	﴿قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَيْسَ أَخْرَجْتَنِي إِلَى يَوْمِ الْفَيْمَةِ﴾
369	63	﴿قَالَ إِذْهَبْ بِمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾
542	91	﴿أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ﴾
560	97	﴿الْمُهْتَدِ﴾
577	97	﴿وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَبُهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِلْ فَلَسَ

		تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِهِۦ ﴿١٠٨﴾
620	98	﴿ذَلِكَ جَزَاءُهُمْ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا وَقَالُوا أَإِذَا كُنَّا عِظْمًا وَّرَقًا إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْفًا جَدِيدًا﴾
459 475	107	﴿يَخِرُّونَ﴾
552	109	﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ وَلَا تَجْهَرُوا بِصَلَاتِكُمْ وَلَا تَخَافُوهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾
127	109	﴿قُلْ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾
540	110	﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾
سورة الكهف		
382	5	﴿مَّا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ﴾
510	15	﴿أَظْلَمُ﴾
315 550	16	﴿بِأُوتُوا﴾

577	17	﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّ فَلَسَ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾
368	19	﴿قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالُوا رَبُّكُمْ أَغْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ﴾
438	23	﴿فَلَا تُمَارِ﴾
535	26	﴿مَا لَهُمْ مِّنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ﴾
121	31	﴿تَخْتِيهِمُ الْأَنْهَارُ﴾
212	34	﴿لِشَأْنِهِ﴾
560	34	﴿يَهْدِيهِ﴾
577	34	﴿وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَهُ رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا﴾
567	35	﴿وَلَيْسَ رُدُّهُ إِلَى رَبِّي لِأَجَدَنَّ خَيْرًا مِنْهُمَا مُنْقَلَبًا﴾
509	36	﴿تَطْلُعُ﴾

509	36	﴿مَظْلَعٌ﴾
549	37	﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾
597	38	﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾
578، 550	39	﴿فَعَسَىٰ رَبِّي أَن يُّوتِيَنِي خَيْرًا مِّسْ جَنَّتِكَ﴾
508	40	﴿طَلَبًا﴾
510	44	﴿فَاخْتَلَطَ﴾
129	44	﴿تَذَرُوهُ الرِّيحُ﴾
379	45	﴿الْمَالِ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾
342	48	﴿كَبِيرَةً إِلَّا﴾
193	57	﴿يُؤَاخِذُهُمْ﴾
226، 321	57	﴿مَوْيِلًا﴾
400	61	﴿لِقَبْتِيهِ﴾
578	63	﴿قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾
578	65	﴿قَالَ لَهُ مُوسَىٰ هَلْ آتَيْتُكَ عَلَىٰ أَن تُعَلِّمَنِي مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا﴾

561 563	68	﴿سَتَجِدُنِي﴾
586	69	﴿قَالَ فَإِنْ اتَّبَعْتَنِي فَلَا تَسْأَلَنِي عَنْ شَيْءٍ حَتَّى أُخْبِرَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا﴾
479	70	﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا﴾
342	71	﴿أَفَلِإِنَّكَ﴾
393	73	﴿قَالَ أَقْتُلْتَ نَفْسًا زَاكِيَةً﴾
386	75	﴿قَالَ إِنْ سَأَلْتُكَ﴾
510	76	﴿بَانْظُرَا﴾
370	73	﴿قَالَ لَوْ شِئْتُ لَتَّخَذْتُ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾
313	78	﴿يَا خُذْ﴾
351	81	﴿تَسْطِيعَ عَلَيْهِ﴾
217	83	﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَءَاتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا﴾
510	85	﴿ظَلَمَ﴾
479	87	﴿لَمْ نَجْعَلْ لَهُمْ مِنْ دُونِهَا سِتْرًا﴾

323	90	﴿يَا جُوجَ وَمَا جُوجَ﴾
145	92	﴿ءَاثُونِ﴾
459	92	﴿إِفْرِغْ﴾
473 480	92	﴿فِطْرًا﴾
342	100-99	﴿صُنْعًا أَوْ لَيْكَ﴾
سورة مريم		
158 159 160 219 450	1	﴿كَهَيَّعَ﴾
369	1	﴿كَهَيَّعَ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾
480	1	﴿ذِكْرُ﴾
320	3	﴿الرَّأْسُ﴾
293	6	﴿يَزَكَرِيَّا إِنَّا﴾
402	6	﴿يَزَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ إِسْمُهُ يَحْيَى﴾

318، 623، 624، 625	18	﴿لَاهِبَ﴾
322	26	﴿جِيئَتْ﴾
466	27	﴿إِمْرَأَ﴾
213	27	﴿سَوْءٍ﴾
559، 579	29	﴿ءَاتَيْنِي﴾
144	52	﴿وَنَدَيْنَهُ﴾
312	61	﴿مَاتِيًّا﴾
466	64	﴿بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾
320	74	﴿وَرِءِيًّا﴾
634	77	﴿أَفْرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾
265	79	﴿أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾
سورة طه		
160، 455، 456، 457، 458	1	﴿طَهَ﴾

475	6	﴿السِّرِّ﴾
127	9	﴿لَا هَلِيلَ إِمْكُثُوا﴾
595	11	﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ بَاخْلَعُ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوبَى﴾
648	13	﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا بَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾
562 565	17	﴿وَلِي فِيهَا مَعَارِبُ﴾
459	20	﴿سِيرَتَهَا﴾
562	25	﴿وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي﴾
330	35	﴿فَدُوتِيتَ﴾
563	42	﴿ذِكْرِي إِذْ هَبَا﴾
43	43	﴿بَقُولَا لَهُ، قَوْلَا﴾
131	46	﴿بَاتِيْلَهُ بَقُولَا﴾
314	63	﴿ثُمَّ إِيْتُوا﴾
178 251 268	70	﴿ءَاْمَنْتُمْ﴾

509	71	﴿وَلَا صَلَبَيْنَاكُمْ﴾
313	71	﴿نُوثِرَكَ﴾
136	74	﴿وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ فَتَوَلَّيْكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتِ الْعُلَى﴾
126	73	﴿إِنَّهُ﴾
400	46	﴿وَلَفَدَ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ إِسْرِ بِعِبَادِي﴾
325، 326	78	﴿قَدْ أَنْجَيْنَاكُمْ﴾
120	78	﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَسَّ﴾
512	85	﴿أَقْطَالَ عَلَيْكُمُ الْعَهْدُ﴾
597	89	﴿وَإِنَّ رَبَّكُمْ الرَّحْمَنُ فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي﴾
578	91	﴿قَالَ يَلْهَرُونَ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلَّا تَتَّبِعِي أَفَعَصَيْتِ أَمْرِي﴾
368	94	﴿قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَلِكَ﴾

		سَوَّلْتُ لِي نَفْسِي ﴿
369	95	﴿قَالَ بَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ﴾
479	98	﴿مَنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَحْمِلُ يَوْمَ الْفِئْمَةِ وِزْرًا﴾
،179 ،195 ،227 ،228 ،229 233	118	﴿سَوْءَ اتِيهَمَا﴾
326	133	﴿فَنَتَّبِعْ آيَاتِكَ﴾
سورة الأنبياء		
327	21	﴿أَمْ إِتَّخَذُوا آلَ الْهَةِ﴾
253	22	﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ الْهَةِ إِلَّا اللَّهُ لَبَسَدَتَا﴾
536	44	﴿الْعُمُرُ﴾
،504 ،511 515	44	﴿بَلْ مَتَّعْنَا هَؤُلَاءِ وَءَابَاءَهُمْ حَتَّى طَالَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ﴾
267	72	﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾

459	72	﴿الْخَيْرَاتِ﴾
351	86	﴿إِذَا ذَهَبَ﴾
358	86	﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغْضِبًا﴾
323	95	﴿يَا جُوجَ وَمَا جُوجَ﴾
178	99	﴿هَؤُلَاءِ - إِلَهَةٌ﴾
120	102	﴿وَتَتَلَفَّيْهِمُ الْمَلَكَةُ﴾
سورة الحجّ		
400	4	﴿تَوَلَّاهُ﴾
468	4	﴿رَيْبٍ﴾
615 616	15	﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ﴾
536	18	﴿مُّكْرِمٍ﴾
589	23	﴿وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِءُ﴾
615 616	27	﴿ثُمَّ لِيَفْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾

		وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴿١﴾
495	34	﴿لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾
171	34	﴿صَوَافٍ﴾
594	42	﴿بِأَمَلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتَهُمْ بِكَيْفٍ كَانَ نَكِيرٍ﴾
319	43	﴿وَبِيرٍ﴾
503	73	﴿خَيْرٌ﴾
461	75	﴿الْخَيْرِ﴾
سورة المؤمنون		
459	11	﴿الْهَرْدَوْسَ﴾
144	14	﴿بَكَسَوْنَا﴾
536	14	﴿-آخَرَ﴾
125	19	﴿لَكُمْ فِيهَا فَوَاحٍ كَثِيرَةٌ﴾
420	44	﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا﴾
293، 294، 297	44	﴿جَاءَ أُمَّةٌ﴾

313	48	﴿أَتُؤْمِنُ﴾
301	63	﴿وَيُنْسِيكَ السَّمَاءُ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَّءُوفٌ رَحِيمٌ﴾
620	83	﴿قَالُوا أَمَآذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾
56،65	98	﴿وَقُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَنْ يَحْضُرُونِ﴾
364	119	﴿وَقُلْ رَبِّ إغْمِرْ وَارْحَمْ وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ﴾
سورة النور		
327	6	﴿إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾
459	14	﴿وَالْآخِرَةِ﴾
403	21	﴿رَكَعِي﴾
385	23	﴿مَنْشُورًا﴾
439	31	﴿أَنْبَصِرِهِنَّ﴾
148، 401	32	﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامِي﴾

377	33	﴿مِسْ مَالِ اللَّهِ الذِّمَّةُ أَتَيْكُمْ﴾
283، 290، 297، 308	33	﴿أَلْبَغَاءِ إِنْ أَرَدْتَ﴾
351	33	﴿يُكْرِهَهُنَّ﴾
604	36	﴿فِي بُيُوتِ آدَمَ اللَّهُ أَنْ تُزْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا إِسْمُهُ﴾
491	36	﴿رِجَالٌ﴾
269	36	﴿وَأَيْتَاءِ﴾
195، 328	38	﴿الظَّمَّانِ﴾
550	18	﴿مَاءٌ﴾
536	45	﴿ذَلِكَ﴾
314	47	﴿يَا تُؤَا﴾
135	50	﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشِ اللَّهَ وَيَتَّقِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾
327	52	﴿فَلْ أَطِيعُوا اللَّهَ﴾
315	55	﴿وَمَا وَهُمْ﴾

313	60	﴿قَاذَن﴾
سورة الفرقان		
465	1	﴿نَذِيرًا﴾
479	22	﴿وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا﴾
563	27	﴿يَلَيَّتَنِي إِن تَخَذْتُ﴾
370	27	﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَلَيَّتَنِي إِن تَخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا﴾
400	28	﴿يَلَوَيْلَتِي﴾
195	30	﴿الْفُرْعَان﴾
326	35	﴿وَلَفَدَ - ائْتِنَا﴾
186	35	﴿وَزِيرًا﴾
640	43-42	﴿وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ الْعَذَابَ مَنْ أَضَلُّ سَبِيلًا أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوْيَهُ أَقَابَتْ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾
479	54	﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ

		نَسَبًا وَصِهْرًا﴿
305	57	﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَنْ شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾
320	59	﴿فَسْأَلْ﴾
127	59	﴿بِهِ خَيْرٌ﴾
213	63	﴿هَوْنًا﴾
186	75	﴿وَسَلَامًا﴾
سورة الشعراء		
158، 160، 458	1	﴿طَسِيمٌ﴾
186	10	﴿إِيَّتِ﴾
589	11	﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ وَيَضِيقُ صَدْرِي﴾
135	35	﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَابْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ﴾
178، 251، 268	48	﴿ءَاْمَنْتُمْ﴾
220	50	﴿ضَيْرٌ﴾
225	50	﴿قَالُوا لَا ضَيْرٌ﴾

178 186	61	﴿تَرَاءَا الْجَمْعَيْنِ﴾
566	62	﴿إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾
487	63	﴿بِأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ إِضْرِبْ بَعْصَاكَ الْبَحْرَ فَإِنبَلَقَ فَكَانَ كُلُّ وَرْدٍ كَالطُّودِ الْعَظِيمِ﴾
293	69	﴿نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ﴾
561	79	﴿يُطْعِمْنِي﴾
226.	107	﴿رَسُولُ آمِينَ﴾
647	115	﴿إِن أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾
565	118	﴿فَأَفْتَحْ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ فَتْحًا وَنَجِّنِي وَمَنْ مَّعِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾
442	30	﴿وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾
381	149	﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا﴾
421	217	﴿الَّذِي يَرِيكَ حِينَ تَقُومُ﴾
سورة النمل		
158 160 458	1	﴿طَسَّ﴾

421	10	﴿رَبِّهَا﴾
566	19	﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾
351	28	﴿أَذْهَبِ بِكِتَابِي﴾
559	28	﴿بِكِتَابِي﴾
128، 135	28	﴿بِأَلْفِهِمْ إِلَيْهِمْ﴾
75	30	﴿إِنَّهُ مِّن سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾
581	37	﴿فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانَ قَالَ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ﴾
574، 579، 580، 581	37	﴿ءَاتَابِيرِي﴾
486	38	﴿إِزْجِعْ﴾
421	41	﴿رَبِّاهُ﴾
145	43	﴿وَأَوْتَيْنَا﴾
323	45	﴿سَافِيَهَا﴾
127	62	﴿عِبَادِهِ الَّذِينَ﴾

256	62	﴿عَالَهُ﴾
620، 622	69	﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِذَا كُنَّا تُرَابًا وَعَابَاؤُنَا أَيْنَأ لَمُخْرَجُونَ﴾
506	76	﴿صُدُّوهُمْ﴾
498	90	﴿تَمَرُّ﴾
148، 155	108	﴿قَالُوا بِطَّيْرِنَا﴾
سورة القصص		
155، 158، 160، 458	1	﴿طَسِمَ﴾
322	2	﴿نَبَأِ﴾
320	9	﴿فُؤَادُ﴾
578	21	﴿قَالَ عَبَسَ رَبِّي أَن يَهْدِيَنِي سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾
439	23	﴿الْبَارِ﴾
595	30	﴿فَلَمَّا أَتَيْهَا نُودِيَ مِ شَطِئِ الْوَادِ الْإِيمِ﴾
328، 335، 342	34	﴿رِدَا﴾

566	34	﴿بَارِسْلَهُ مَعِي رِدَا يَصَدِّفْنِي﴾
589	35-34	﴿إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ﴾ قَالَ سَنَشُدُّ عَضْدَكَ بِأَخِيكَ﴾
428	36	﴿قَالُوا مَا هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُفْتَرٍ﴾
601	61	﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْفَيْمَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾
465 473	68	﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾
127	81	﴿وَيَبْدَاهِ الْآرْضَ﴾
سورة العنكبوت		
158 161 203 327	1	﴿الْعَمَّ﴾
322	19	﴿بَدَأَ﴾
322	19	﴿يُنشِئُ﴾
437	23	﴿الْبَارِ﴾
620 622	28-27	﴿وَلَوْ طَآ إِذْ قَالَ لِفَوْمِهِۦ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْبَحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ الْعَالَمِينَ أَيُّنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾

626	33	﴿وَلَمَّا أُنْجِيَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سَخَىٰ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾
359	35	﴿وَلَقَدْ تَرَكْنَا مِنْهَا آيَةً بَيِّنَةً لِّقَوْمٍ يَعْفِلُونَ﴾
509	40	﴿يُظْلِمُونَ﴾
604	41	﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنَكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾
526	45	﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾
220	57	﴿الْمَوْتِ﴾
225	57	﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ الْمَوْتِ﴾
130	63	﴿بِهِ الْأَرْضُ﴾
600 601	64	﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾
602	64	﴿وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ﴾
615 616	66	﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾

440	86	﴿فَلَا تَكُونَنَّ ظَهِيرًا لِلْكَافِرِينَ﴾
سورة الروم		
158، 161	1	﴿آلَمَ﴾
534	3	﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾
206	20	﴿أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾
331	21	﴿وَمِنْ - ائِلَتِهِ﴾
364	27	﴿ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنْفُسِكُمْ هَلْ لَّكُمْ مِّنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ﴾
473	29	﴿بَطَرَتْ﴾
99	53	﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّنْ ضَعْفٍ﴾
سورة لقمان		
158، 161	1	﴿آلَمَ﴾
602	5	﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾
465	13	﴿الْمَصِيرُ﴾

391	15	﴿إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾
487	17	﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ﴾
495	19	﴿كِتَابٍ مُنِيرٍ﴾
206	21	﴿وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ﴾
510	31	﴿كَالظُّلُلِ﴾
سورة السجدة		
158، 161	1	﴿آلَمَ﴾
302	4	﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَخْرِجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ﴾
620، 622	9	﴿وَقَالُوا أَأِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَإِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾
سورة الأحزاب		
168	4	﴿الِهَ﴾
612	4	﴿وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمْ إِلِهَ﴾
100	6	﴿النَّبِيِّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾

312	13	﴿وَيَسْتَلِذْنَ﴾
178	16	﴿الْمِرَارِ﴾
283	32	﴿النِّسَاءِ إِنْ إِيْتَفَيْتُمْ﴾
544، 546	37	﴿تَخْشِيَهُ﴾
19	40	﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتِمَ النَّبِيِّينَ﴾
276، 283 611	50	﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾
315	51	﴿وَتُفَوِّحَ﴾
276، 611	53	﴿بُيُوتِ النَّبِيِّ إِلَّا﴾
314	53	﴿مُسْتَنَسِينَ﴾
549	66	﴿يَقُولُونَ يَلَيْتَنَّا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ﴾
سورة سبأ		
265	7	﴿أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ﴾
368	9	﴿إِنْ نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ نُسْفِطْ عَلَيْهِمْ كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾

165	10	﴿يَجِبَالٌ﴾
493	12	﴿الْفِطْرِ﴾
594	13	﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَّحْرِبٍ وَتَمَثِيلًا وَجَبَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَةٍ﴾
165	13	﴿الشُّكُورُ﴾
323	14	﴿مِنْسَاتُهُ﴾
179	15	﴿ءَايَةٌ﴾
329	16	﴿ذَوَاتِي أَكُلٍ﴾
428، 434	18	﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْفُرَى الْتِي بَلَرَكْنَا بِهَا فُرًى ظَاهِرَةً﴾
495	18	﴿وَقَدَرْنَا فِيهَا السَّيْرَ﴾
387	22	﴿مِنْ ظَهِيرٍ﴾
166	30	﴿تَسْتَفِدُّونَ﴾
594	45	﴿فَكَذَّبُوا رُسُلِيْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾
سورة فاطر		

166	22	﴿الْفُبُورِ﴾
370، 594	26	﴿ثُمَّ أَخَذْتُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾
129	28	﴿عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾
498	28	﴿غَفُورٌ﴾
499	29	﴿تَبُورَ﴾
17	32	﴿ثُمَّ أَوْفَّنَا الَّذِينَ أَصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾
193، 317	46	﴿يُؤَاخِذُ﴾
سورة يس		
158 ، 458	1	﴿يَسٍ﴾
389	1	﴿يَسٍ وَالْفُرْءَانِ الْحَكِيمِ﴾
477	5	﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا﴾
244	22	﴿عَاتَّخِذُ﴾
595	22	﴿عَاتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ ءَالِهَةً إِنْ يُرْدِى الرَّحْمَنُ﴾

		بِضُرٍّ لَا تُغْنِي عَنِّي شَبَاعَتُهُمْ شَيْئاً وَلَا يُنْفِدُونِ ﴿٦٠٦﴾
606 608	48	﴿مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾
551	59	﴿أَلَمْ أَعْهِدْ إِلَىٰكُمْ يَبْنَیْءَ آدَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾
سورة الصافات		
155	1	﴿وَالصَّابِقَاتِ﴾
620	16	﴿أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظْماً إِنَّنَا لَمَبْعُوثُونَ﴾
616	17	﴿أَوَءَابَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ﴾
509	21	﴿الْقَبْلِ﴾
195	24	﴿مَسْئُولُونَ﴾
620	53	﴿أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظْماً إِنَّنَا لَمَدِينُونَ﴾
594	56	﴿قَالَ تَاللَّهِ إِنْ كِدَتْ لَتُرْدِينَ﴾

509	65	﴿طَلَعَهَا﴾
207	103	﴿قَلَمًا أَسْلَمًا﴾
206	104	﴿يَا بَرَاهِيمُ﴾
126، 160	119	﴿عَلَيْهِمَا﴾
265	153	﴿أَصْطَقَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾
سورة ص		
154، 156 159	1	﴿صَّ﴾
369	1	﴿صَّ وَالْفُرْعَانِ﴾
493	1	﴿وَالْفُرْعَانِ ذِي الذِّكْرِ﴾
509	5	﴿وَانْطَلَقَ﴾
241	7-6	﴿إِخْتَلَقُوا أَنْزَلَ﴾
240	7	﴿أَنْزَلَ﴾
477، 478	17	﴿وَالْإِشْرَافِ﴾
129	19	﴿وَأَتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ﴾
565	22	﴿وَلِي نَعَجَّةٍ وَاحِدَةٍ﴾

147	22	﴿أَكْمَلْنِيهَا﴾
323	32	﴿بِالسُّورِ﴾
562، 563	40	﴿مَسْنَى الشَّيْطَانِ﴾
207	44	﴿عِبَدَنَا إِبْرَاهِيمَ﴾
475	45	﴿ذِكْرَى الدَّارِ﴾
439	61	﴿الْأَشْرَارِ﴾
265	62	﴿أَتَّخَذْتَهُمْ سُخْرِيًّا أَمْ رَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ﴾
506	64	﴿الْفَهَّارِ﴾
سورة الزمر		
139	8	﴿وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾
178	10	﴿الْآخِرَةِ﴾
132	11	﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾
563	36	﴿أَرَادَنِيَ اللَّهُ﴾
207	52	﴿مَا نَزَلَ﴾

400	53	﴿يَلْحَسِرَتِي﴾
147	64	﴿سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى﴾
179	68	﴿جَاءَ وَهَا﴾
387	78	: ﴿قَالَ رَبِّ بِأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمٍ يُبْعَثُونَ﴾
سورة غافر		
158، 160، 447	1	﴿جَمَّ﴾
147	11	﴿بِهِ تَوَمَّنُوا﴾
561، 583، 584، 585، 596	14	﴿التَّلَوِي﴾
224	15	﴿لَا يَخْبِي عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ﴾
220	15	﴿الْيَوْمَ﴾
404	17	﴿لَدَى﴾
540	21	﴿كَانُوا هُمْ أَشَدَّ﴾
559	26	﴿ذَرُونِي﴾
559	26	﴿إِنِّي﴾

368	27	﴿وَقَالَ مُوسَىٰ إِنَّيْ عَذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ مِّنْ كُلِّ مُتَكَبِّرٍ لَا يُؤْمِنُ بِيَوْمِ الْحِسَابِ﴾
،583 ،584 ،585 596	32	﴿التَّنَادِءِ﴾
597	38	﴿وَقَالَ أَلَيْدِءٌ ءَامَنَ يَقُومُ لِتَبْعُونِءِ أَهْدِيَكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾
155 ، 53	53	﴿مُوسَىٰ الْهَدْيِ﴾
سورة فصلت		
،158 ،160 447	1	﴿جَمٍّ﴾
510	2	﴿فُصِّلَتْ﴾
،176 195	4	﴿جَاءَ وَهَآ﴾
240	8	﴿آيِنِّكُمْ﴾
314	10	﴿وَلَا أَرْضِ إِيْتِيَا﴾
392	15	﴿فَآرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا﴾
505	19	﴿وَأَبْصَرُهُمْ﴾
129	41	﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ﴾
535	41	﴿تَنْزِيلٍ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾

508	45	﴿يُظَلِّمِ﴾
99	46	﴿إِلَيْهِ يَرْدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾
559	46	﴿شُرَكَاءِ﴾
593	48	﴿لَّا يَسْعَمُ إِلَّا نَسَلٌ مِّنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾
566	49	﴿وَلَّيْنِ رَّجَعْتَ إِلَى رَبِّي إِنَّ لِي عِنْدَهُ لَلْحُسْنَى﴾
179	50	﴿وَنَبَأِ﴾
117	52	﴿سَنُرِيهِمْ ذُرِّيَّتَنَا فِي الْأَبَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾
سورة الشورى		
158، 160، 447	1	﴿جَمٍّ﴾
158، 159، 219	1	﴿عَسَى﴾
377	6	﴿وَلَكِنْ يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ﴾
136	18	﴿وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَّصِيبٍ﴾
179	20	﴿ءَامَنُوا﴾
550	22	﴿وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ وَيُجِوُّ الْحَقَّ بِكَلِمَتِهِ﴾

581	30	﴿وَمِنْ-آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَمِ﴾
377	41	﴿بِمَا لَهُ مِنْ وَلِيٍّ﴾
550	48	﴿أَوْ مِنْ وَرَاءِ عُنْءٍ﴾
سورة الزخرف		
158، 160، 447	1	﴿جَمٍّ﴾
477	4	﴿الَّذِي كَرَّ صَفْحًا﴾
250	20	﴿أَشْهَدُوا﴾
597	31	﴿وَاتَّبِعُوا هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾
179	37	﴿جَاءَنَا﴾
358	38	﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾
493	50	﴿مِصْرَ﴾
132	50	﴿وَهَٰذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي﴾
178، 251، 268	58	﴿إِنَّا إِلَهُتُنَا﴾
129	71	﴿تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ﴾

367	72	﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾
508	76	﴿ظَلَمْنَاهُمْ﴾
182، 284	84	﴿السَّمَاءِ إِلَهَ﴾
سورة الدخان		
158، 160، 447	1	﴿جَمَّ﴾
177	18	﴿وَأَنْ لَا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ﴾
368، 595	19	﴿وَإِنِّي عَذْتُ رَبِّي وَرَبِّكُمْ أَنْ تَرْجُمُونِ﴾
566، 596	20	﴿وَإِنْ لَمْ تُؤْمِنُوا لِي فَاغْتَرِلُونِ﴾
429	39	﴿عَسَىٰ مَوْلَىٰ شَيْئًا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾
376	40	﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ اللَّهُ﴾
سورة الجاثية		
158، 160، 447	1	﴿جَمَّ﴾
505	11	﴿تَشْكُرُونَ﴾
سورة الأحقاف		
158، 160	1	﴿جَمَّ﴾

447		
505	3	﴿أَرُونِي﴾
506	3	﴿الْأَرْضِ﴾
186، 270 314	3	﴿إِيتُونِي﴾
647	8	﴿إِنْ أَتَّبِعْ إِلَّا مَا يُوجِبِي إِلَىٰ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾
561، 562 566	14	﴿أَوْزِغْنِي﴾
318	25	﴿بِمَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَرُهُمْ وَلَا أَفِيدَتُهُمْ مِّنْ شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾
182، 273 284 298	31	﴿أُولِيَاءَ أَوْلِيَاكَ﴾
302	31	﴿وَلَيْسَ لَهُ مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ أَوْلِيَاكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾
سورة محمد		
465	39	﴿غَيْرَكُمْ﴾
سورة الفتح		
178	4	﴿إِيْمَانًا﴾

224	6	﴿عَلَيْهِمْ دَايِرَةُ السَّوْءِ﴾
213، 214 220	6	﴿السَّوْءِ﴾
127	10	﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾
130	10	﴿بَسَنُوتِيهِ أَجْرًا﴾
100	29	﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾
510	29	﴿بَاسْتَغْلَظَ﴾
323	29	﴿سُوفِيهِ﴾
سورة الحجرات		
385	6	﴿إِنْ جَاءَكُمْ﴾
293، 294 297	9	﴿تَفِجْءَ إِلَى﴾
323، 331 338	11	﴿أَلَا يَمُنُّ﴾
339	11	﴿بِيسَ الْأَسْمِ الْفُسُوقِ بَعْدَ الْأَيْمَنِ﴾
369	11	﴿وَمَنْ لَّمْ يَتُبْ بَاءً وَلَيْكَ هُمْ الظَّالِمُونَ﴾
461	18	﴿بَصِيرٌ﴾
سورة ق		

155، 159	1	﴿ق﴾
588	14	﴿كُلُّ كَذَّبَ الرَّسُلَ بِحَقِّ وَعِيدِهِ﴾
582	41	﴿وَاسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ مِنْ مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾
588	45	﴿بَذَكِّرْ بِالْفُرْعَانِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِهِ﴾
سورة الذاريات		
473، 480	2	﴿وَفِرًّا﴾
327	21	﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ﴾
437	45	﴿فِيَامٍ﴾
316	47	﴿لَمُوسِعُونَ﴾
سورة النجم		
426	5	﴿الْفُؤَى﴾
474	6	﴿مِرَّةٍ﴾
178	11	﴿مَا كَذَّبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾
634	19	﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّتَّ وَالْعُزَّى﴾
323، 401	22	﴿ضَبِيزَى﴾

393	22	﴿فَسَمَّةٌ ضَبْرَى﴾
189، 191، 192، 335، 339	49	﴿عَادَاً أَلْأُولَى﴾
314	52	﴿وَالْمُوتِبِكَةَ﴾
سورة القمر		
498	1	﴿أَلْفَمَر﴾
498	5	﴿الْنُّذُر﴾
582، 586	6	﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعُ إِلَى شَيْءٍ نُّكْرٍ﴾
497	6	﴿نُّكْرٍ﴾
581، 586	8	﴿مُّهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ يَقُولُ الْكَافِرُونَ هَذَا يَوْمٌ عَسِرٌ﴾
492	11	﴿فَبَقَتْخَنَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ بِمَاءٍ مُنْهَمِرٍ﴾
359	15	﴿وَلَفَدَ تَرَكَنَهَا آيَةً فَهَلْ مِنْ مُدَّكِ﴾
595	16	﴿وَلَفَدَ تَرَكَنَهَا آيَةً فَهَلْ مِنْ مُدَّكِ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي﴾

501، 595	18	﴿كَذَّبَتْ عَادٌ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي﴾
595	21	﴿تَنْزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْفَعِرٍ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي﴾
498	29	﴿بَعَفَرٍ﴾
595	30	﴿بِنَادَوْا صَحِبَهُمْ فَتَعَاطَى بَعَفَرٍ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي﴾
497	34	﴿بِسَحَرٍ﴾
595	37	﴿وَلَقَدْ رَاوَدُوهُ عَنِ ضَيْغِهِ، فَبَطَمَسْنَا أَعْيُنَهُمْ فَقَذَوْا عَذَابِي وَنُذْرِي﴾
595	39	﴿فَقَذَوْا عَذَابِي وَنُذْرِي﴾
287	41	﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ﴾
498، 504	45	﴿الدُّبَرُ﴾
497	50	﴿بِالْبَصْرِ﴾
سورة الرحمن		
328، 17	1	﴿الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾

438	13	﴿مَارِجٍ﴾
536	14	﴿قَبَائِيءَ آلَاءِ رَبِّكُمْ تَكْذِبَانِ﴾
468	17	﴿الْبَحْرَيْنِ﴾
581	22	﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالَآعْلَمِ﴾
641	29	﴿آيَةُ الثَّقَلَيْنِ﴾
171، 174	38	﴿جَانِّ﴾
434	53	﴿وَجَنَّا الْجَنَّتَيْنِ﴾
175، 179	75	﴿مُتَكِّيْنَ﴾
467	77	﴿وَالْإِكْرَامِ﴾
الواقعة		
386	22	﴿وَلَا يُنْزَفُونَ﴾
391	25	﴿وَحُورٌ عِينٌ كَأَمْثَلِ اللَّوْلِيِّ الْمَكْنُونِ﴾
392	26	﴿جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾
392	28	﴿سَلَامًا سَلَامًا﴾

387	31	﴿مَنْضُودٍ﴾
392	33	﴿وَمَاءٍ مَّسْكُوبٍ﴾
385	37	﴿إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً﴾
620	50	﴿وَكَانُوا يَقُولُونَ أَيُّذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾
516 618	51	﴿أَوَّءَ آبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ﴾
509	68	﴿بَطَلْتُمْ﴾
392	80	﴿إِنَّهُ لَفَرْعَانٌ كَرِيمٌ﴾
سورة الحديد		
126	2	﴿لَهُ﴾
315	14	﴿مَأْوِيكُمْ﴾
512 515	15	﴿وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ هُوُوا آلِ كِتَابٍ مِّنْ قَبْلُ بَطَالٌ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾
610	28	﴿لَّيْلًا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَفْذِرُوا عَلَى

		شَعْرٍ مِّنْ فَضْلِ اللَّهِ
سورة المجادلة		
612	2	﴿إِنْ أَمَّهُتَهُمْ إِلَّا أَلْبَسْتَهُمْ﴾
241	13-12	﴿رَحِيمٌ - أَشَقَفْتُمْ﴾
163	20	﴿الْأَذْيَلِينَ﴾
317	21	﴿يُؤَادُّونَ﴾
سورة الحشر		
604	2	﴿يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ﴾
130	7	﴿عَنْهُ بَانَتَهُوًّا﴾
179	9	﴿تَبَوَّءُوا الدَّارَ﴾
429	14	﴿لَا يَفْتَلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي فُرَى مُحَصَّنَةٍ﴾
126	21	﴿لَرَأَيْتَهُ﴾
503	24	﴿الْمُصَوِّرَ﴾
سورة الممتحنة		
174	4	﴿بَرَاءً وَأَوْ﴾

503	7	﴿فَدِيرٌ﴾
217	11	﴿وَإِنْ بَاتَكُمْ شَيْءٌ مِّنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُبَّارِ فَعَافَيْتُمْ فَعَاتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ مِّثْلَ مَا أَنْفَقُوا﴾
321	13	﴿يَيْسَ﴾
سورة الصفّ		
505	3	﴿كَبَرٌ﴾
379	4	﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُفْتَلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَبًّا كَأَنَّهُمْ بُنِينَ مَّرْضُوعِينَ﴾
434	6	﴿عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾
576	6	﴿وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي إِسْمُهُ أَحْمَدٌ﴾
438	14	﴿أَنْصَارِي﴾
سورة الجمعة		
386	6	﴿إِنْ رَعَمْتُمْ﴾

سورة المنافقون		
265	6	﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾
577	10	﴿بَيِّنْ قَوْلَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾
سورة التغابن		
127	1	﴿لَهُ الْمُلْكُ﴾
129	1	﴿وَلَهُ الْحَمْدُ﴾
506	17	﴿شَكُورٌ﴾
سورة الطلاق		
604	1	﴿لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾
466 486	3	﴿إِنْ إِرْتَبْتُمْ﴾
298	4	﴿وَالِجْ﴾
611 613	4	﴿وَالِجْ يَيْسَسَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ إِرْتَبْتُمْ بَعْدَتْهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالِجْ لَمْ يَحِضْنَ﴾
312	6	﴿وَأْتِمِرُوا﴾
سورة التحريم		

130	3	﴿عَلَيْهِ عَرَفَ﴾
560 562	3	﴿نَبَّأَنِي أَلْعَلِيمُ﴾
128	4	﴿عَلَيْهِ فَإِنَّ﴾
127	4	﴿مَوْلِيَهُ وَجَبْرِيلُ﴾
206	6	﴿فَوَا أَنْفُسَكُمْ﴾
526	8	﴿يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ﴾
126	12	﴿وَكِتَابِهِ﴾
سورة الملك		
392	1	﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾
393	3	﴿الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا﴾
601	7	﴿إِذَا أَلْفَوْا فِيهَا سَمِعُوا لَهَا شَهِيقًا وَهِيَ تَفُورُ﴾
391	12	﴿بَسُخْفًا لِلْأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾
498	14	﴿الْصُّدُورِ﴾
182 244	17	﴿ءَامِنْتُمْ﴾

594	18	﴿أَمْ آمَنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرُهُ﴾
594	19	﴿وَلَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَكَتِيفَ كَانَ نَكِيرَةً﴾
498	21	﴿غُرُورٍ﴾
625	28	﴿بَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً سَيِّئَتْ وُجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَقِيلَ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تَدَّعُونَ﴾
566	29	﴿فَلْ أَرِيتُمْ إِنْ أَهْلَكَنِيَ اللَّهُ وَمَن مَّعِيَ أَوْ رَحِمَنَا﴾
سورة القلم		
156، 158	1	﴿ن﴾
389، 390	1	﴿ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾
391	3	﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾
601	7	﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾
391	14	﴿ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾

508	23	﴿بَانْظَرُوا﴾
397، 400	32	﴿عَبَسَى﴾
386	34	﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّتِ النَّعِيمِ﴾
393	37	﴿أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ﴾
381	44	﴿سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾
385	48	﴿وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْخُوْتِ﴾
سورة الحاقة		
391	6	﴿وَتَمَنِّيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾
401	6	﴿صَرَغَى﴾
391	9	﴿أَخْذَةً رَّابِيَةً﴾
435	10	﴿طَغَا الْمَاءُ﴾
601	15	﴿وَانْشَفَّتِ السَّمَاءُ فِيهِ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةً﴾
392	16	﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَنِيَةً﴾
393	17	﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ﴾
385	17	﴿لَا تَخْهَى مِنْكُمْ خَافِيَةً﴾

117	18	﴿هَآؤُمْ﴾
332، 333، 334، 353، 355، 356	19-18	﴿بَقِيْهُوْا هَآؤُمْ اِفْرَءُوْا كِتٰبِيْهِ اِنِّىْ ظَنَنْتُ اَنْتُمْ مٰلِيْ حِسَابِيْهِ﴾
334، 353، 354، 355، 356	29-28	﴿مَا اَغْنٰى عَنِّىْ مَا لِيْهِ هَلٰكَ عَنِّىْ سُلْطٰنِيْهِ﴾
543، 546	32	﴿بَاسْلُكُوْهُ﴾
382	36	﴿مِنْ غَسْلِيْنَ﴾
سورة المعارج		
321	1	﴿سَالٍ﴾
392، 487	5	﴿بَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيْلًا﴾
315	13	﴿تُغْوِيْهِ﴾
386	14	﴿وَمَنْ فِيْ الْاَرْضِ﴾
385	14	﴿ثُمَّ يَنْجِيْهِ﴾
386	19	﴿اِنَّ اِلٰنَسَّ خَلَقَ هَلُوْعًا﴾
118	24	﴿اٰمَنُوْا لِيْهِمْ﴾

391	43	﴿كَأَنَّهُمْ إِلَىٰ نَصَبٍ يَوْضُونَ﴾
سورة نوح		
385	1	﴿أَنْذِرْ﴾
487	1	﴿أَنْذِرْ قَوْمَكَ﴾
385	4	﴿مِّنْ ذُنُوبِكُمْ﴾
478	6	﴿فِرَارًا﴾
179، 593	6	﴿دُعَاءِي إِلَّا فِرَارًا﴾
176	7	﴿وَجَاءَ أَذَانُهُمْ﴾
387	9	﴿إِنِّي أَغْلَنْتُ لَهُمْ﴾
478	9	﴿إِسْرَارًا﴾
118	18	﴿يُعِيدُكُمْ﴾
474	18	﴿إِخْرَاجًا﴾
سورة الجنّ		
332	1	﴿قُلْ أَوْحَىٰ﴾
118	7	﴿ظَنَنْتُمْ﴾

183	9	﴿بِمَنْ يَسْتَمِعِ إِلَّا نَ يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَّصَدًا﴾
163	14	﴿الْفُسْطُونَ﴾
525	19	﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾
سورة المزمل		
144	5	﴿وَأَفْوَمَ﴾
392	12	﴿وَطَعَامًا ذَا غُصَّةٍ﴾
392	14	﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا﴾
464	18	﴿يُفَدِّرُ﴾
322	18	﴿الْفُرْعَانِ﴾
سورة المدثر		
477	2-1	﴿الْمَدَّثِرُفُمْ﴾
504	2	﴿بَأَنْذِرُ﴾
504 506	5	﴿بَاهُجُرُ﴾
387 492	6	﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾
503	10	﴿يَسِيرِ﴾

381	24	﴿قَالَ إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ﴾
504	26	﴿سَفَرٌ﴾
118	31	﴿عَدَّتْهُمْ وَ﴾
386	74	﴿بِمَا تَنْبَعُهُمْ شَبْعَةُ الشَّعْبِ﴾
386	50	﴿بَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ﴾
385	54	﴿بِمَنْ شَاءَ ذَكَرَهُ﴾
397	55	﴿التَّفْوِي﴾
89	55	﴿هُوَ أَهْلُ التَّفْوِي وَأَهْلُ الْمَغِيرَةِ﴾
سورة القيامة		
89	1	﴿لَا أَفْسِمُ﴾
397	4	﴿بَلِي﴾
377	4	﴿أَنْ نُسَوِّي﴾
392	21	﴿يَوْمَ يَذِ نَاصِرَةٌ﴾
464 465	22	﴿نَاطِرَةٌ﴾
465	23	﴿بَاسِرَةٌ﴾

476	27	﴿الْهَرَّافُ﴾
523	31-30	﴿بَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّيْ ﴿٣٠﴾ وَلَئِكَ كَذَّبَ وَتَوَلَّيْ ﴿٣١﴾﴾
129	38	﴿مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ﴾
329	38	﴿وَالْأَنْبِيَاءِ﴾
سورة الإنسان		
111، 212، 224	1	﴿شَيْئًا﴾
409	1	﴿هَلْ آتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾
118	11	﴿وَلَفَّيْهِمْ﴾
640	20	﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾
118	21	﴿عَلَيْهِمْ﴾
سورة المرسلات		
421	14	﴿وَمَا أَدْرِيكَ مَا يَوْمَ الْفَصْلِ﴾
373	20	﴿نَخْلِفُكُمْ﴾

386	29	﴿أَنْطَلِفُوا إِلَى﴾
468، 469، 470، 497	32	﴿إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرِّ كَالْفَصْرِ﴾
90	45-44	﴿إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ وَيَلَّ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾
سورة النبأ		
391	16	﴿وَجَنَّتِ أَلْفَاةً﴾
487	21	﴿مِرْصَادًا﴾
سورة النازعات		
621	11-10	﴿يَقُولُونَ أَأَنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَاوِرَةِ إِذَا كُنَّا عِظْمًا نَّخِرَةً﴾
596	16	﴿إِذْ نَادَيْهِ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾
426	17	﴿طَغَى﴾
424	27	﴿بَنِيهَا﴾
425	29	﴿ضَحِيهَا﴾
425	30	﴿دَحِيهَا﴾

329	35	﴿الْإِنْسِي﴾
315	38	﴿الْمَأْوَى﴾
425، 427	42	﴿وَيْمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِيهَا﴾
424	43	﴿مُنْتَهَاهَا﴾
سورة عبس		
154	33	﴿الصَّاحَّةُ﴾
464	39	﴿مُسْتَبْشِرَةٌ﴾
سورة التكوير		
179، 226، 321	8	﴿الْمَوءِدَّةُ﴾
206	14	﴿مَا أَخْضَرَتْ﴾
581	16-15	﴿قَلَّا أَفْسِمُ بِالْخُنَّسِ الْجَوَارِ الْكُنَّسِ﴾
438، 498	16	﴿الْجَوَارِ﴾
سورة الانفطار		
96	1	﴿إِذَا السَّمَاءُ انْقَطَرَتْ﴾
151	11	﴿بِغَايِبِينَ﴾

89	19	﴿وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾
508	35	﴿صَلَاتُهُمْ﴾
سورة المطففين		
89	1	﴿وَيْلٌ﴾
437	7	﴿أَنْفَجَّارٍ﴾
364	14	﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾
397، 439، 495	18	﴿الْأَنْبِرَارِ﴾
206	33	﴿وَمَا أَرْسَلُوا﴾
365	36	﴿هَلْ ثَوَّبَ أَلْكُبَّارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾
سورة الانشقاق		
148	3	﴿وَإِذَا الْأَرْضُ﴾
518	12	﴿وَيُصَلِّي سَعِيرًا﴾
سورة البروج		
506	14	﴿الْعَفُورُ﴾
سورة الطارق		

505	17	﴿رُؤِيدًا﴾
سورة الأعلى		
426	3	﴿بَهْدِي﴾
518	12	﴿الَّذِي يَصْلَى النَّارَ الْكُبْرَى﴾
437	12	﴿النَّارَ﴾
523	15-14	﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَجَّيَ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ ﴿١٥﴾﴾
464	16	﴿تُوثِرُونَ﴾
189	18	﴿إِنْ هَذَا لَيْهِ الصُّحُفِ الْأُولَى﴾
سورة الغاشية		
518	4	﴿تَصْلَى نَارًا حَامِيَةً﴾
521	5-4	﴿تَصْلَى نَارًا حَامِيَةً تُسْفِي مِنْ عَيْنٍ - اِنْيَةٍ﴾
387	6	﴿إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ﴾
506	13	﴿سُرَّرَ﴾
438	15	﴿وَنَمَارِقُ﴾

206	25	﴿إِنَّا إِيَّاهُمْ﴾
سورة الفجر		
491	1	﴿وَالْبَجْرِ﴾
491	2	﴿عَشْرِ﴾
497	3	﴿وَالْوَتْرِ﴾
582 499	4	﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾
166	7	﴿الْعِمَادِ﴾
483 484	7	﴿إِرمَ ذَاتِ الْعِمَادِ﴾
595	9	﴿وَتَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ﴾
505	9	﴿الصَّخْرِ﴾
166	12	﴿الْقِسَادِ﴾
582	16	﴿بِقَوْلِ رَبِّي أَكْرَمِ﴾
582	18	﴿بِقَوْلِ رَبِّي أَهْنِ﴾
364	19	﴿كَلَّا بَلْ لَا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ﴾
491	19	﴿تُكْرِمُونَ﴾

393	23	﴿إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾
89	35	﴿بَادِخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّاتِي﴾
سورة البلد		
89	1	﴿لَا أَفْسِمُ﴾
140	7	﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾
323	20	﴿مُوصَدَّةٌ﴾
سورة الشمس		
425	2	﴿تَلِيهَا﴾
425	6	﴿طَحِيهَا﴾
505	8	﴿فُجُورَهَا﴾
383	14	﴿بِذُنُبِهِمْ﴾
424	13	﴿وَسُفْيَاهَا﴾
424	14	﴿فَسَوَّيَهَا﴾
سورة الليل		
383	8	﴿مَنْ بَخِلَ﴾

518	15	﴿لَا يَصْلِيهَا إِلَّا الْأَشْفَى﴾
سورة الضحى		
426	1	﴿وَالضُّحَى﴾
426	2	﴿سَجَى﴾
178، 328، 331، 338، 342	4	﴿الْأُولَى﴾
189	4	﴿وَلَا خَيْرَ خَيْرٍ لَّكَ مِنَ الْأُولَى﴾
506	9	﴿تَفْهَنْ﴾
سورة التين		
506	6	﴿أَجْرُ﴾
سورة العلق		
523	10-9	﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى ﴿١﴾ عَبْدًا إِذَا صَلَّى ﴿٢﴾﴾
سورة القدر		
510	5	﴿مَظْلَعُ﴾
سورة البيّنة		
151	6	﴿الْبَرِيَّةُ﴾

19	7	﴿وَأَلَيْكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾
438	8	﴿الْأَنْهَارُ﴾
381	8	﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾
382	8	﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾
سورة الزلزلة		
342	1	﴿الْأَرْضُ﴾
342	3	﴿الْإِنْسُ﴾
140	9-8	﴿بِمَنْ يَّعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَّعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾
سورة القارعة		
506 540	10	﴿حَامِيَةُ أَلْهِكُمْ﴾
سورة التكاثر		
540	1	﴿حَامِيَةُ أَلْهِكُمْ﴾
506	1	﴿التَّكَاثُرُ﴾
سورة العصر		
90	3	﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾

سورة الهمة		
90	1	﴿وَيْلٌ﴾
542	1	﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾
316	6	﴿الْمَوْقَدَةُ﴾
323	8	﴿مُوصَدَّةٌ﴾
سورة الفيل		
506	3	﴿وَأَرْسَلَ﴾
505	4	﴿بِحِجَارَةٍ﴾
سورة قريش		
179	1	﴿لَا يَلْفُ﴾
214	5	﴿خَوْفٍ﴾
سورة الماعون		
154، 155 321	1	﴿أَرَأَيْتَ﴾
634	1	﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالْإِذْنِ﴾
385	5	﴿عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾
505	6	﴿يُرَاءُونَ﴾

سورة الكوثر		
505	1	﴿الْكَوْثَرُ﴾
491، 503 540	3-2	﴿وَأَنْحَرِ إِنَّ﴾
506	3	﴿الْأَبْتَرُ﴾
سورة الكافرون		
565	6	﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾
سورة النصر		
506	1	﴿نَصْرُ﴾
سورة المسد		
518	3	﴿سَيَصْلَى نَاراً ذَاتَ لَهَبٍ﴾
سورة الإخلاص		
316، 539	3	﴿يُولَدُ﴾
سورة الفلق		
65	1	﴿فَلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْقَلْبِ﴾
سورة الناس		
65	1	﴿فَلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾
352	4	﴿الَّذِي يُوسْوَسُ﴾

فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	طرف الحديث والآثر
13	«كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: أَقْطَعُ»
17	«كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ: أَقْطَعُ»
19	«أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَوَّلُ مَنْ يَنْشَقُّ عَنْهُ الْقَبْرُ، وَأَوَّلُ شَافِعٍ وَأَوَّلُ مُشَفِّعٍ»
19	«فُضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسِتٍّ:»
19	«أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي: ...»
19	«إِنَّ الرِّسَالَةَ وَالتَّبَوَّةَ قَدْ انْقَطَعَتْ فَلَا رَسُولَ بَعْدِي وَلَا نَبِيٍّ»
20	«مَثَلِي وَمَثَلُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي، كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى بَيْتًا فَأَحْسَنَهُ وَأَجْمَلَهُ، إِلَّا مَوْضِعَ لَبَنَةٍ ...»
22	«رَغِمَ أَنْفُ رَجُلٍ ذُكِرْتُ عَنْدهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ»
22	«الْبَخِيلُ الَّذِي مَنْ ذُكِرْتُ عَنْدهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ»
23	عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه أنهم قالوا: يا رسول الله، كيف نصلي عليك؟ فقال رسول الله ﷺ : «قولوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ...»
23	عن عبد الله بن أبي أوفى، قال: كان النبي ﷺ إذا أتاه قوم بصدقتهم، قال: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ فُلَانٍ»، فأتاه أبي بصدقته، فقال: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى»
63، 61	«أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»
63	«أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ مِنْ هَمَزِهِ، وَنَفْخِهِ، وَنَفْثِهِ»

63	«أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ مِنْ نَفْخِهِ، وَهَمَزِهِ، وَنَفْثِهِ»
63	«أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ مِنْ نَفْخِهِ، وَنَفْثِهِ، وَهَمَزِهِ»
64	«أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ مِنْ هَمَزِهِ وَنَفْخِهِ وَنَفْثِهِ»
64	«أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»
78	عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: سألتُ عليَّ بن أبي طالب رضي الله عنه : لِمَ لَمْ تُكْتَبْ فِي «بَرَاءَةِ»: (بسم الله الرحمن الرحيم)؟...
79	«أُعْطِيتُ مَكَانَ التَّوْرَةِ السَّبْعِ الطُّوَالَ، وَمَكَانَ الزَّبُورِ الْمِئِينَ، وَمَكَانَ الْإِنْجِيلِ الْمِثْنَيْنِ، وَفُضِّلْتُ بِالْمُفَصَّلِ»
80	عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قلت لعثمان بن عفان: ما حملكم أن عَمَدْتُمْ إِلَى «الْأَنْفَالِ» وَهِيَ مِنَ الْمِثْنَيْنِ وَإِلَى «بَرَاءَةِ» وَهِيَ مِنَ الْمِئِينَ؛ فَقَرَنْتُمْ بَيْنَهُمَا وَلَمْ تَكْتُبُوا بَيْنَهُمَا سَطْرَ (بسم الله الرحمن الرحيم)...
80	عن أبي بن كعب أنه قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا بِوَضْعِ (بسم الله الرحمن الرحيم) فِي أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ، وَلَمْ يَأْمُرْنَا فِي هَذَا بَشْيءٍ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ نَضَعْهُ نَحْنُ»
81	لَمَّا نَزَلَتْ «سُورَةُ بَرَاءَةِ» بَنَقَضَ الْعَهْدَ الَّذِي كَانَ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَالْمَشْرِكِينَ بَعَثَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه ، فَقَرَأَهَا عَلَيْهِمْ فِي الْمَوْسَمِ وَلَمْ يَبْسُمْ فِي ذَلِكَ
306	قول سيدنا حسان بن ثابت رضي الله عنه : «وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا فَرِيضَتَهُمْ بِلِسَانِي قَرِي الْأَدِيمِ»

فهرس المصادر والمراجع

- ✓ القرآن الكريم برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق بالرّسم العثمانيّ.
- ✓ القرآن الكريم برواية قالون عن نافع من طريق أبي نشيط بالرّسم العثمانيّ.

المصادر والمراجع المخطوطة

- (1) إتحاف الأخ الأود المتداني بمحاذي حرز الأمانى (المحاذي)، لمحمد بن عبد السلام الفاسي، مخطوط بمؤسسة علّال الفاسي في الرباط تحت رقم: ع 688.
- (2) إتيان الصنعة في التجويد للسبعة، لأحمد بن علي بن شعيب بن شهر، مخطوط أصليّ بمكتبتي، في (65) صفحة.
- (3) الأجوبة المحققة، لأبي عبد الله محمد بن سليمان القيسي، مخطوط أصليّ بمكتبتي الخاصة، في أربع صفحات، يسّر الله طبعه.
- (4) أنوار التعريف لذوي التفصيل والتعريف، لمحمد بن أحمد بن أبي القاسم بن الغازي الجزوليّ الحامدي، تحقيق: محمد حُجود التّسماني، تحت الطّبع.
- (5) البستان في تجويد القرآن» لمحمد بن يوسف الجناتي، مخطوط أصليّ بمكتبتي الخاصة، في (22) صفحة.
- (6) تحصيل المقاصد ممّا به تعتبر العقائد، لأبي العباس أحمد بن محمد بن زكري التلمساني، مخطوط بخط أحمد علماء توات أدرار زاوية ملوكة.
- (7) تحفة الألباب من القراء والكتّاب، للحسن بن محمد بوزيد الخمسي، مخطوط أصليّ بمكتبتي الخاصة، في (13) صفحة.
- (8) تحفة المنافع في مقرئ الأسنى الإمام نافع، لأبي وكيل ميمون الفخار، مخطوطة في (78) لوحة.
- (9) تفصيل عقد درر ابن برّي في نشر طرق المدنيّ العشر، لمحمد بن أحمد بن علي بن غازي العثمانيّ المكناسي، تحقيق: محمد حُجود التّسماني، قيد الطّبع.
- (10) تقريب المنافع في الطّرق العشرة لنافع، لمحمد بن أبي جمعة الوهراني، مخطوط في (15) صفحة.

- 11) تقييد الشيخ الرّضي بن عبد الرحمن بن عيسى السّوسي عن شيخه الإمام عبد الرحمن ابن القاضي في القراءات السّبع، مخطوط مصوّر من الأخ الأستاذ أيّوب أعروشي، في 23 لوحة.
- 12) تكميل المنافع في الطّرق العشر المرويّة عن نافع لعبد السّلام المدغريّ، مخطوط أصليّ بمكتبتي الخاصّة، في (14) صفحة.
- 13) الجامع في شرح الدرر اللّوامع، لمسعود بن محمّد جمّوع الفاسيّ، مخطوط مصوّر من الأخ الفاضل الأستاذ أيّوب أعروشي في (394) صفحة.
- 14) جمع المنافع في طرق الإمام نافع، لمحمّد بن عليّ اللّجائيّ، مخطوط أصليّ في مكتبتي الخاصّة، في (76) صفحة.
- 15) الدرّة السّنيّة في ترجيح خلاف البريّة، لأبي القاسم أحمد التّازي، مخطوط أصليّ بمكتبتي الخاصّة، في ثمان صفحات.
- 16) كفاية التّحصيل في شرح التّفصيل، للشيخ مسعود بن محمّد جمّوع، مخطوط في (120) صفحة. مصوّر عن نسخة شيخنا المقرئ محمّد السّحابيّ.
- 17) مصدرّة الطّالبيين في السّبع، لأبي زيد عبد الرحمن الزّدوتيّ، مخطوط أصليّ بمكتبتي الخاصّة، في ثلاث صفحات.

المصادر والمراجع المطبوعة

- 18) إبراز الضّمير من أسرار التّصدير، ومعه: إتمام إبراز الضّمير من أسرار التّصدير، كلاهما لمحمّد بن عبد السّلام الفاسيّ، تحقيق: يوسف الشّهب (شهاب)، مركز إحكام للبحوث والدراسات القرآنيّة والمكتبة الخيريّة للطّباعة والنّشر والتّوزيع القاهرة مصر، الطّبعة الأولى: 1442هـ / 2021م.
- 19) إبراز المعاني من حرز الأمان، لأبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسيّ الدّمشقيّ، دار الكتب العلميّة بيروت لبنان.
- 20) إتحاف البريّة بتحريرات الشّاطبيّة، لحسن خلف الحسينيّ، ضبط ومراجعة: محمّد أبو الخير / جمال شرف، دار الصّحابة للتراث بطنطا مصر، الطّبعة الأولى: 1422هـ / 2003م.

- (21) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، لأحمد بن محمد البنا الدمياطي، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الثالثة: 1427هـ/ 2006م.
- (22) الأجرومية في النحو، لمحمد بن محمد بن داود ابن آجرؤم الصنهاجي، دار الصميعي، الطبعة: 1419هـ/ 1998م.
- (23) الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: محمد إسحاق محمد إبراهيم، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: 1418هـ.
- (24) الأحاد والمثاني، لأبي بكر أحمد بن أبي عاصم عمرو ابن الضحّاك بن مخلد الشيباني، تحقيق: باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية الرياض، الطبعة الأولى: 1411هـ/ 1991م.
- (25) الأحاديث المختارة، أو المستخرج من الأحاديث المختارة ممّا لم يخرج به البخاري ومسلم في صحيحيهما، لضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان، الطبعة الثالثة: 1420هـ/ 2000م.
- (26) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ترتيب الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، الطبعة الأولى: 1408هـ/ 1988م.
- (27) أحكام القرآن، لمحمد بن عبد الله بن العربي المعافري، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الثالثة: 1424هـ/ 2003م.
- (28) الأخذ للقرّاء السبعة، منظومة لأحمد بن الطّالب محموداً بن أعمَرَ الإدوْعيّ، تحقيق: محمد محمود محمد مولود، منشورات مجلة الجامعة الإسلامية، العدد: 201، الجزء الأوّل، السّنة: 55، ذو القعدة 1443هـ.
- (29) الأرجوزة المنبهة على أسماء القرّاء والرواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات، للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الداني الأندلسي، تحقيق: محمد بن مجقان الجزائري، دار المغني للنشر والتوزيع الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: 1420هـ/ 1999م.

- (30) أرجوزة في الوقف على ﴿أَيُّهَا﴾ من سورة الإسراء، لإبراهيم الدرعِي السَّباعِي، تحقيق وشرح: مُحَمَّد حُجُود التَّمَسْمَانِي، طبع ضمن كتاب «أبحاث في الكتاب العربي المخطوط» المطبوع بوزارة الثقافة والشباب والرياضة، قطاع الثقافة، المملكة المغربية، الطبعة: 2021م.
- (31) إرشاد المرید إلى مقصود القصید، لعليّ مُحَمَّد الضَّبَّاع، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى: 1404هـ / 1974م.
- (32) أساس البلاغة، لجار الله محمود الرَّمْشَرِي، تحقيق: مُحَمَّد باسل عيون السَّود، دار الكتب العلميّة بيروت لبنان، الطبعة الأولى: 1419هـ / 1998م.
- (33) الأسانيد المحرّرة إلى عشريّة نافع والقراء السبعة والعشرة وما زاد للأئمة المهرة، لمُحَمَّد حُجُود التَّمَسْمَانِي، دار سليكي أخوين طنجة المغرب، الطبعة الأولى: ماي 2022م.
- (34) الإضاءة في بيان أصول القراءة، لعليّ مُحَمَّد الضَّبَّاع، ملتزم الطبع والنشر: عبد الحميد أحمد حنفيّ بشارع المشهد الحسيني رقم 18 بمصر.
- (35) إعانة الطالبين على حلّ ألفاظ فتح المعين، لأبي بكر بن مُحَمَّد شطا الدِّمِيَّاطِي الشَّهير بالبكري، دار الفكر، الطبعة الأولى: 1418هـ / 1997م.
- (36) إقامة البرهان على مسائل تذكرة الإخوان في التَّحريرات القرآنيّة، لمُحَمَّد بن مُحَمَّد الإفرائي السَّوسِي، تحقيق: مُحَمَّد الصَّالِحِي، منشورات المجلس العلميّ المحليّ لأكادير، الطبعة الأولى: 2014م.
- (37) الإقناع في القراءات السبع، لأحمد بن عليّ ابن الباذش الأنصاريّ الغرناطيّ، دار الصحابة للتراث مصر.
- (38) الإكليل والتّاج في تذييل كفاية المحتاج، لمُحَمَّد بن الطَّيِّب القادريّ، تحقيق: مارية دادِي، الجمعيّة المغربيّة للتّأليف والترجمة والنشر الرِّباط المغرب، بدون ذكر تاريخ الطبع.
- (39) الأنساب، لعبد الكريم بن مُحَمَّد بن منصور التَّمِيمِي السَّمْعَانِي، تحقيق: عبد الرّحمن بن يحيى المعلمي اليمانيّ وغيره، منشورات: مجلس دائرة المعارف العثمانيّة حيدر آباد، الطبعة الأولى: 1382هـ / 1962م.

- (40) البارع في مقرإ الإمام نافع، لمحمد بن بن محمد ابن آجروم الصنهاجي المغربي، تحقيق: محمد حُحود التماسي، مرقون.
- (41) البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى: 1420هـ.
- (42) البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر بيروت لبنان، الطبعة: 1420هـ.
- (43) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، لعبد الفتاح بن عبد الغني القاضي، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي جدة - دار الغوثاني للدراسات القرآنية، الطبعة الأولى: 1439هـ / 2018م.
- (44) البديع في شرح القراءات السبع، لمحمد بن أحمد بن مطرف الكناقي القرطبي، تحقيق: عبد الواحد الصمدي، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة الأولى: 1437هـ / 2016م.
- (45) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر دمشق سورية، الطبعة الثانية: 1399هـ 1979م.
- (46) بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، وما أغفله مورد الظمان، وما سكت عنه التنزيل ذو البرهان، وما جرى به العمل من خلافيات الرسم في القرآن، وربما خالف العمل النص فخذ بيانه بأوضح برهان، لعبد الرحمن بن أبي القاسم بن القاضي الفاسي، تحقيق: عبد الكريم بوغزالة، دار ابن الحفصي للطباعة والنشر الجزائر، الطبعة الثانية: 1436هـ / 2015م.
- (47) بيان الخلاف والتشهير وما وقع في الحرز من الزيادات على التيسير، لعبد الرحمن ابن القاضي، تحقيق: محمد بوطربوش، طبعة: bucephale، الطبعة الأولى: 1497هـ / 2016م.
- (48) تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى بن محمد الحسيني الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- (49) تاريخ أصبهان، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى: 1410هـ / 1990م.

- (50) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لمحمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، الطبعة الأولى: 2003م.
- (51) التبصرة في القراءات السبع، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: محمد غوث الندوي، الدار السلفية مومبائي الهند، الطبعة الثانية: 1402هـ / 1972م.
- (52) التبصرة في القراءات السبع، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: محمد غوث الندوي، الدار السلفية بومباي الهند، 1402هـ / 1982م.
- (53) التبيان في اختلاف قالون وورش، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: توفيق العبري، مركز الإمام أبي عمرو الداني للدراسات والبحوث القرآنية المتخصصة مراكش المغرب الرابطة المحمدية للعلماء المملكة المغربية، الطبعة الأولى: 1437هـ / 2016م.
- (54) تجريد الاختلاف بين قالون وورش في روايتهما عن نافع، لمحمد بن شريح الرعيني الأندلسي، تحقيق: عطية بن أحمد بن محمد الوهيبي، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة الأولى: 1432هـ / 2011م.
- (55) تحصيل المنافع من كتاب الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، لأبي زكريا يحيى بن سعيد السملالي الكرامي، تحقيق: أحمد بن عميمي طلحي، دار الرشد الحديثة الدار البيضاء المغرب، الطبعة الأولى: 1443هـ / 2022م.
- (56) تحفة الأطفال والغلمان في تجويد القرآن، لسليمان بن محمد الجمزوري، ضمن كتاب «إتحاف البررة بالمتون العشرة» في القراءات والرسم والآي والتجويد جمع وترتيب وتصحيح: علي بن محمد الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: 1354هـ / 1935م.
- (57) التذكرة في القراءات الثمان، لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون الحلبي، تحقيق: أيمن رشدي سويد، مكتبة التوعية الإسلامية مصر، الطبعة الثانية: 1421هـ / 2001م.
- (58) تراجم قراء المغرب الأقصى خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجريين وتحرير بعض الأسانيد القرآنية، لمحمد حُجُود التَّسْمَانِي، مكتبة نظام يعقوبي الخاصة البحرين - دار الحديث الكتانية طنجة المغرب - بيروت لبنان، الطبعة الأولى: 1434هـ / 2013م.

(59) ترتيب الأداء وبيان الجمع في الإقراء، لعليّ بن سليمان الأنصاريّ القرطبيّ، تحقيق ودراسة: عبد الله بن محمّد اكيك، الرّابطة المحمّديّة للعلماء مركز الإمام أبي عمرو الدّانيّ للدراسات والبحوث القرائيّة المتخصّصة، الطّبعة الأولى: 1434هـ / 2013م.

(60) ترتيب المدارك، للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبيّ، تحقيق مجموعة من العلماء، مطبعة فضالة المحمّديّة المغرب، الطّبعة: 1965م إلى 1983م.

(61) التّرجيب والتّرهيب، لقوام السنّة إسماعيل بن محمّد الأصبهانيّ، تحقيق: أيمن بن صالح بن شعبان، دار الحديث القاهرة مصر، الطّبعة الأولى: 1414هـ / 1993م.

(62) التّسهيل لعلوم التّنزيل، لأبي القاسم محمّد بن أحمد ابن جزّيّ الغرناطيّ، تحقيق: عبد الله الخالديّ، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم بيروت، الطّبعة الأولى: 1416هـ.

(63) تقريب المنافع في حروف نافع، لمحمّد بن عليّ بن عبد الحقّ الأنصاريّ الشّهير بابن القصّاب، تحقيق: محمّد بن عبد الله البخاريّ، الرّابطة المحمّديّة للعلماء المملكة المغربيّة - مركز الإمام أبي عمرو الدّانيّ للدراسات والبحوث القرائيّة المتخصّصة مراکش المغرب، الطّبعة الأولى: 1434هـ / 2013م.

(64) تقريب النّفع في القراءات السّبع، لعليّ محمّد الضّبيّاع، تحقيق: محمّد سيّد عبد الله فتح الله، دار الماهر بالقرآن مصر، الطّبعة الأولى: 1435هـ / 2014م.

(65) التّقريب والحرش المتضمّن لقراءة قالون وورش، لأبي الأصبع عيسى بن محمّد بن فتّوح الهاشميّ البلسنيّ المعروف بابن المرابط، رواية أبي العبّاس أحمد بن يحيى بن عون الله المشتهر بالحصّار، تحقيق: حسن حميتو، مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التّراث، الرّابطة المحمّديّة للعلماء المملكة المغربيّة، الطّبعة الأولى: 1431هـ / 2010م.

(66) تكميل المنافع في قراءة الطّرق العشرة المرويّة عن نافع، لأبي عبد الله محمّد بن محمّد بن أحمد بن عبد الله الرّحاميّ، تحقيق: أيّوب أعروشي، وأيوب ابن عائشة، منشورات مدرسة ابن القاضي للقراءات سلا المغرب، الطّبعة الأولى: 1438هـ / 2017م.

- (67) تلخيص لآلئ البيان في تجويد القرآن، لإبراهيم بن علي شحاتة السمنودي، المطبوع ضمن منظوماته في كتاب «جامع الخيرات في تجويد وتحرير أوجه القراءات»، باعثناء: ياسر إبراهيم المزروعى، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويت، مشروع رعاية القرآن الكريم في المساجد، الطبعة: 1428هـ / 2007م.
- (68) تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين، لعلي بن محمد النوري الصفافسي، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله.
- (69) التنوير في ما زاد للسبعة الأئمة البدور على ما في الحرز والتيسير، لأحمد بن أحمد الطيبي، مطبوع ضمن كتاب «مجموعة مهمة في التجويد والقراءات»، تحقيق: جمال السيد رفاعي، مكتبة ابن تيمية القاهرة، الطبعة الأولى: 1427هـ / 2006م.
- (70) تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية الهند، الطبعة الأولى: 1326هـ.
- (71) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، الطبعة الأولى: 1400هـ / 1980م.
- (72) تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى الهروي، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، الطبعة الأولى: 2001م.
- (73) التوضيح والبيان في مقرئ نافع المدني ابن عبد الرحمن، لإدريس بن عبد الله الودغيري، تحقيق: محمد صفا، مركز التراث الثقافي المغربي الدار البيضاء المغرب - دار ابن حزم بيروت لبنان، الطبعة الأولى: 1435هـ / 2014م.
- (74) التيسير بشرح الجامع الصغير، لعبد الرؤوف المناوي، مكتبة الإمام الشافعي الرياض، الطبعة الثالثة: 1408هـ / 1988م.
- (75) التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق اوتو تريزل، دار الكتاب العربي بيروت لبنان، الطبعة الثانية: 1404هـ / 1984م.
- (76) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لمحمد بن جرير الطبري، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر عبد السند حسن يمامة، منشورات دار هجر، الطبعة الأولى: 1422هـ / 2001م.

77) جامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، نشر جامعة الشارقة الإمارات، الطبعة الأولى: 1428هـ/ 2007م، وأصل الكتاب رسائل ماجستير من جامعة أم القرى، وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة.

78) جامع القراءات، لأبي بكر محمد بن أحمد بن الهيثم الروذباري، الناشر: برنامج الكراسي البحثية بجامعة طيبة المدينة المنورة، الموزع: أروقة للدراسات والنشر عمان الأردن، تحقيق: حنان بنت عبد الكريم بن محمد العنزي، الطبعة الأولى: 1438هـ/ 2018م.

79) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى: 1422هـ.

80) الجامع لأحكام القرآن، لمحمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية القاهرة، الطبعة الثانية: 1380هـ/ 1964م.

81) الجامع لأحكام القرآن، لمحمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية القاهرة، الطبعة الثانية: 1384هـ/ 1964م.

82) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق محمود الطناحي، مكتبة المعارف الرياض.

83) الجامع، لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، الطبعة الأولى: 1998م.

84) جمال القراء وكمال الإقراء، لعلم الدين علي بن محمد السخاوي المصري، تحقيق: مروان العطية ومحسن خرابة، دار المأمور للتراث دمشق بيروت، الطبعة الأولى: 1418هـ/ 1997م.

85) جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن ابن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين بيروت لبنان، الطبعة الأولى: 1987م.

- (86) حاشية على شرح السّلم للملويّ، تأليف أبي العرفان محمّد بن عليّ الصّبّان المصريّ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطّبعة: 1357هـ/1938م.
- (87) الحجّة في القراءات السّبع، لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ، تحقيق: بدر الدّين قهوجي وبشير جويجايي، دار المأمون للتراث دمشق بيروت، الطّبعة الثانية: 1413هـ/1993م.
- (88) حرز الأمان ووجه التّهانيّ، للقاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الشّاطبيّ الرّعينيّ الأندلسيّ، تحقيق: محمّد تميم الزّعبيّ، توزيع مكتبة دار الهدى المدينة المنوّرة، الطّبعة الثالثة: 1417هـ/1996م.
- (89) حلّ المشكلات وتوضيح التّجريات في القراءات، لمحمّد بن عبد الرّحمن الخليجيّ الحنفيّ، تحقيق: عمر بن مالم أبيه بن حسن بن عبد القادر المراتي، أضواء السّلف الرّياض، 1428هـ/2007م.
- (90) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهانيّ، طبعة السّعادة مصر، الطّبعة: 1394هـ/1974م.
- (91) خلاصة الفوائد في قراءة الأئمة السّبعة الأماجد، لمحمّد محمّد هلالّي الإياريّ، مراجعة وضبط: جمال الدّين محمّد شرف، دار الصّحابة للتراث بطنطا، الطّبعة: 1422هـ/2002م.
- (92) خلاصة الكلام في الرّاء واللام، لمحمّد محمّد هلالّي الإياريّ، مراجعة وضبط: جمال الدّين محمّد شرف، دار الصّحابة للتراث بطنطا، الطّبعة: 1422هـ/2002م.
- (93) الدّر الثّير والعذب المنير في شرح التّيسير، لعبد الواحد بن أبي السّداد المالقيّ، تحقيق: محمّد بوطربوش، منشورات وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلاميّة المملكة المغربيّة، الطّبعة: 1432هـ/2011م.
- (94) الدّرة الجليّة في رسم وضبط المصاحف العثمانيّة، لأبي وكيل ميمون بن مساعد المصموديّ الفخار الفاسيّ، تحقيق: ياسر بن إبراهيم المزروعّي، مطبوعات وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلاميّة بدولة الكويت قطاع المساجد مشروع رعاية القرآن الكريم في المساجد، الطّبعة الأولى: 1431هـ/2010م.
- (95) درة الحجال في أسماء الرّجال، لأحمد بن محمّد ابن القاضي، تحقيق محمّد الأحمدّي أبو النّور، دار التّراث القاهرة المكتبة العتيقة تونس، الطّبعة الأولى: 1391هـ/1971م.

- (96) الدّرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، لعليّ بن محمّد ابن بري الرّباطيّ التّازيّ، تحقيق: توفيق بن أحمد العبقريّ، منشورات مدرسة ابن القاضي للقراءات سلا المغرب، الطّبعة الثّانية: 1438هـ / 2017م.
- (97) الدّعوات الكبير، لأحمد بن الحسين البيهقيّ، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، دار غراس للنشر والتّوزيع الكويت، الطّبعة الأولى: 2009م.
- (98) الدّليل الأوفق إلى رواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، لمصطفى البحايويّ، وعبد الهادي حميتو، وعبد العزيز العمرأويّ، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المملكة المغربية، الطّبعة الأولى: 1430هـ / 2009م.
- (99) ديوان الإسلام، لأبي المعالي محمّد بن عبد الرّحمن ابن الغزّيّ، تحقيق: سيّد كسرويّ حسن، دار الكتب العلميّة بيروت لبنان، الطّبعة الأولى: 1411هـ / 1990م.
- (100) ربح المريد في تحرير مسائل الشّاطبيّة، لمحمّد محمّد هلالّي الإبياريّ، مراجعة وضبط: جمال الدّين محمّد شرف، دار الصّحابة للتّراث بطنطا، الطّبعة: 1422هـ / 2002م.
- (101) رسالة المقدّم أداء من أوجه الخلاف للقراء السّبعة، لمحمّد بن يالوشه الشّريف التّونسيّ، تحقيق: أسامة بن العربيّ، دار الإمام ابن عرفة تونس، الطّبعة الأولى: 1436هـ / 2015م.
- (102) رواية ورش عن نافع، لمحمّد بن شريح الرّعينّيّ الأندلسيّ، تحقيق: عطية بن أحمد بن محمّد الوهيبيّ، جائزة دبيّ الدّوليّة للقرآن الكريم، الطّبعة الأولى: 1432هـ / 2011م.
- (103) زبدة العرفان في وجوه القرآن، لحامد بن الحاج عبد الفتّاح البالويّ، مكتبة أولاد الشّيوخ للتّراث الجيزة مصر، الطّبعة الأولى: 2009م.
- (104) السّبعة في القراءات، لأبي بكر أحمد بن موسى بن العبّاس بن مجاهد التّميميّ البغداديّ، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة مصر، الطّبعة الثّانية: 1400هـ.
- (105) سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، لعليّ بن عثمان ابن القاصح، مراجعة: عليّ الصّبّاع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر، الطّبعة الثّالثة: 1373هـ / 1954م.

- (106) سفينة القراء في مجمل القصيدة الغراء، لعثمان بن سليمان مراد، تحقيق: حامد بن خير الله سعيد، المكتبة الخيرية القاهرة مصر، الطبعة الأولى: 1443هـ/ 2022م.
- (107) السلسبيل الشافي في تجويد القرآن الكريم، لعثمان سليمان مراد، تحقيق: حامد بن خير الله سعيد، مكتبة أولاد الشيخ للتراث مصر، الطبعة الأولى: 1421هـ/ 2000م.
- (108) سلم الوصول إلى طبقات الفحول، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بكاتب جلبي وبحاجي خليفة، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة إرسیکا إستانبول تركيا، الطبعة: 2010م.
- (109) سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، لأبي عبد الله محمد بن جعفر الكتاني، تحقيق: عبد الله الكامل الكتاني، وحمزة بن محمد الطيب الكتاني، ومحمد حمزة بن علي الكتاني، دار الثقافة الدار البيضاء المغرب، الطبعة الأولى: 1425هـ/ 2004م.
- (110) سنن أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد الأزدي السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا بيروت لبنان.
- (111) السنن الصغیر، لأحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي باكستان، الطبعة الأولى: 1410هـ/ 1989م.
- (112) السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الثالثة: 1424هـ/ 2003م.
- (113) السنن الكبرى، لأحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، الطبعة الأولى: 1421هـ/ 2001م.
- (114) السنن، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وحسن عبد المنعم شلبي، وعبد اللطيف حرز الله، وأحمد برهوم، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، الطبعة الأولى: 1424هـ/ 2004م.
- (115) السنن، لمحمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، الطبعة: 1952م.

- (116) السّنن، لمحمد بن يزيد بن ماجه القزويني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعاد مرشد ومحمد كامل قره بللي وعبد اللطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى: 1430هـ / 2009م.
- (117) سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد الذهبي، دار الحديث القاهرة، الطبعة الأولى: 1427هـ / 2006م.
- (118) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد بن عمر مخلوف، تحقيق عبد المجيد خيالي دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى: 1424هـ / 2003م.
- (119) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير دمشق - سورية، الطبعة: 1406هـ.
- (120) شرح الدرر اللوامع في أصل مقر الإمام نافع، لأبي عبد الله محمد بن علي الأنصاري المرسّي الضّير، تحقيق: حسني محمد الزّبير، دار الغوثاني للدراسات القرآنية دمشق سورية، الطبعة الأولى: 1440هـ / 2019م.
- (121) شرح النظم الجامع لقراءة الإمام نافع، لعبد الفتاح بن عبد الغني القاضي، المكتبة الأزهرية للتراث القاهرة.
- (122) شرح الهداية، لأبي العباس أحمد بن عمّار المهدوي، تحقيق حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد الرياض السعودية، الطبعة الأولى: 1416هـ / 1995م.
- (123) شرح رسالة قالون، لعلي محمد الضّباع، مكتبة محمد علي صبيح وأولاده ميدان الأزهر الشريف بمصر، دون ذكر تاريخ الطبع.
- (124) شرح طيبة النشر في القراءات العشر، لمحمد بن محمد النويري، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، تحقيق: مجدي محمد سرور سعد باسلوم، الطبعة الأولى: 1424هـ / 2003م.
- (125) شرح معاني الآثار، لأحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق، عالم الكتب، الطبعة الأولى: 1414هـ / 1994م.
- (126) شعب الإيمان، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي الخراساني، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد بالرياض، بالتعاون مع الدار السلفية بومباي الهند، الطبعة الأولى: 1423هـ / 2003م.

(127) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميري اليمني، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري ومطهر بن عليّ الإيراني ويوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر بيروت لبنان، دار الفكر دمشق سورية، الطبعة الأولى: 1420هـ / 1999م.

(128) الشمعة المضيئة بنشر قراءات السبعة المرضية، لمنصور بن أبي النصر الطّبالوي، تحقيق: عليّ سيد أحمد جعفر، مكتبة الرشد الرياض السعودية، الطبعة الأولى: 1423هـ / 2003م.

(129) الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، لأبي نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين بيروت لبنان، الطبعة الرابعة: 1407هـ / 1987م.

(130) الصّحيح، لأبي بكر محمد ابن خزيمة النّيسابوري، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي بيروت لبنان، الطبعة الثانية: 1412هـ / 1992م.

(131) الضّوء اللّامع لأهل القرن التّاسع، لمحمد بن عبد الرّحمن السّخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت لبنان.

(132) الطّريق المأمون إلى أصول رواية قالون من طريق الشّاطبيّة، لعبد الفتّاح المرصفي، سجّل الكتاب بمأمرية الوايلي للشّهر العقاري والتّوثيق بالقاهرة تحت رقم 930 حرف أ-8 بتاريخ 20/7/1970م.

(133) الطّوابع البدريّة في ضبط الآية العسيرة، لمحمد محمد هلالي الإبياري، مراجعة وضبط: جمال الدّين محمد شرف، دار الصّحابة للتّراث بطنطا، الطبعة: 1422هـ / 2002م.

(134) طيّبة النّشر في القراءات العشر، لمحمد بن محمد ابن الجزري، تحقيق: محمد تميم الزّعبي، دار الهدى جدّة، الطبعة الأولى: 1414هـ / 1994م.

(135) العقد الفريد في متن التّجويد، لسليمان بن عبد الله الدّلجي، مطبوع ضمن كتاب «مجموعة مهمّة في التّجويد والقراءات»، تحقيق: جمال السيّد رفاعي، مكتبة ابن تيمية القاهرة، الطبعة الأولى: 1427هـ / 2006م.

(136) عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد في علم رسم المصاحف، لأبي محمد القاسم بن فيره الشّاطبي، تحقيق: أيمن رشدي سويد، دار نور المكتبات جدّة السعودية، الطبعة الأولى: 1422هـ / 2002م.

(137) عمدة المفيد وعدة المجيد في معرفة التجويد، لعلم الدين علي بن عبد الصمد السخاوي، تحقيق: حمد الله حافظ الصفتي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث مصر، الطبعة: 2004م.

(138) عمل اليوم والليلة، لأحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، الطبعة الثانية: 1406هـ.

(139) العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة هلال بغداد، الطبعة: 1985م.

(140) العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال بغداد.

(141) غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي ابن الجزري الدمشقي الشافعي، طبعة طبعت على الطبعة الأولى للكتاب التي عني بنشرها ج. برجستراسر سنة 1932م، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى: 1427هـ / 2006م.

(142) الغاية في القراءات العشر، لأبي بكر أحمد بن الحسين ابن مهران، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى: 1428هـ / 2007م.

(143) غيث النفع في القراءات السبع، لعلي بن محمد النوري الصفاقسي، تحقيق: أحمد محمود عبد السمیع الشافعي الحفيان، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى: 1425هـ / 2004م.

(144) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وتصحيح تجاربه: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية مصر، الطبعة: 1380-1390هـ.

(145) فتح المعطي وغنية المقرئ في شرح مقدمة ورش المصري، لمحمد بن أحمد المتولي، راجعه على أصوله المخطوطة وكتب عنها: زيدان أبو المكارم حسن، مكتبة القاهرة مصر، الطبعة: 1424هـ / 2004م.

(146) فتح الوصيد في شرح القصيد، لعلم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي، تحقيق: مولاي محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة: 1423هـ / 2002م.

- (147) الفجر السّاطع والضّياء اللّامع في شرح الدّرر اللّوامع، لعبد الرّحمن ابن القاضي، تحقيق: أحمد بن محمّد البوشيخي، المطبعة والوراقة الوطنيّة مراكش المغرب، الطّبعة الأولى: 1428هـ / 2007م.
- (148) فرائد المعاني في شرح حرز الاماني ووجه التّهاني، لمحمّد بن محمّد بن داود الصّنهاجيّ الشّهير بابن أجروم، تحقيق ودراسة: عبد الرّحيم بن عبد السّلام نبولسيّ، رسالة مقدّمة لنيل درجة الدّكتوراه في النّحو والصّرف من كليّة اللّغة العربيّة جامعة أمّ القرى عام: 1417 / 1997م.
- (149) الفردوس بمأثور الخطّاب، لأبي شجاع شيرويه بن شهر دار الدّيلمّي الهمدانيّ، تحقيق: السّعيد بن بسيونيّ زغلول، دار الكتب العلميّة بيروت لبنان، الطّبعة الأولى: 1406هـ / 1986م.
- (150) فضائل القرآن، لأبي العبّاس جعفر بن محمّد المستغفريّ، تحقيق: أحمد بن فارس السّلوم، دار ابن حزم بيروت لبنان، الطّبعة الأولى: 2008م.
- (151) الفوائد الجمّة في إسناد علوم الأئمّة، لأبي زيد عبد الرّحمن التّمنازيّ، تحقيق: اليزيد الرّاضي، مطبوعات السّنتيسيّ الدّار البيضاء المغرب، الطّبعة الأولى: 1420هـ / 1999م.
- (152) الفوائد المحرّرة بما أتى عن الشّيوخ العشرة، لمحمّد محمّد هلاّليّ الإياريّ، دار الصّحابة للتّراث بطنطا مصر، الطّبعة الأولى: 1430هـ / 2009م.
- (153) الفوائد، لأبي القاسم تّمّام بن محمّد الرّازيّ الدّمشقيّ، تحقيق: حمدي عبد المجيد السّلفيّ، مكتبة الرّشد الرّياض، الطّبعة الأولى: 1412هـ.
- (154) فيض القدير شرح الجامع الصّغير، لمحمّد عبد الرّؤوف المناويّ، المكتبة التّجاريّة الكبرى مصر، الطّبعة الأولى: 1356هـ.
- (155) القاموس المحيط، لمجد الدين محمّد بن يعقوب الفيروزآباديّ، تحقيق: مكتب تحقيق التّراث في مؤسّسة الرّسالة بيروت لبنان بإشراف: محمّد نعيم العرقسوسيّ، الطّبعة الثّامنة: 1426هـ / 2005م.
- (156) قراءات القراء المعروفين بروايات الرّواة المشهورين، لأحمد بن أبي عمر الأندرابيّ، تحقيق: أحمد نصيف الجنابيّ، مؤسّسة الرّسالة بيروت لبنان، الطّبعة الثّالثة: 1407هـ / 1986م.

(157) قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش مقوماتها البنائية ومدارسها الأدائية إلى نهاية القرن العاشر الهجري، لعبد الهادي حميتو، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المملكة المغربية، الطبعة الأولى: 1424هـ / 2003م.

(158) قرّة العين بتحرير ما بين السورتين بطريقتين، لمحمد بن عبد الرحمن الخليجي، تحقيق: عمر بن مالم أبه بن حسن بن عبد القادر المرابطي، أضواء السلف الرياض السعودية، الطبعة الأولى: 1428هـ / 2007م.

(159) القصد النافع لبغية الناسئ والبارع على الدرر اللوامع في مقر الإمام نافع، لمحمد بن محمد بن إبراهيم الشريشي الخراز، تحقيق: التلميذي محمد محمود، دار الفاروق جدة، الطبعة الأولى: 1413هـ / 1993م.

(160) القصيدة الحسنة في الأوجه الراجعة في الأداء عن العشرة القراء، لعلي بن محمد توفيق النحاس، مكتبة الآداب القاهرة مصر، الطبعة الثانية: 1425هـ / 2004م.

(161) القصيدة الحصريّة في قراءة الإمام نافع، لعلي بن عبد الغني الحصري، تحقيق: توفيق بن أحمد العبقري، مكتبة أولاد الشيخ للتراث بمصر، الطبعة الأولى: 1423هـ / 2002م.

(162) قصيدة في ضبط كلمة ﴿تَأْمَنَّا﴾ في سورة يوسف، لإبراهيم الدرعي السباعي، تحقيق وشرح محمد حُجُود التسماني، طبع ضمن كتاب «أبحاث في الكتاب العربي المخطوط» المطبوع بوزارة الثقافة والشباب والرياضة، قطاع الثقافة، المملكة المغربية، الطبعة: 2020م.

(163) القواعد والإشارات في أصول القراءات، لأحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا الحموي، تحقيق: عبد الكريم بكار، دار السلام مصر، الطبعة الأولى: 1435هـ / 2014م.

(164) الكافي في القراءات السبع، لمحمد بن شريح الرعيني الإشيلي، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث طنطا مصر، الطبعة: 2004م.

(165) الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، لأبي القاسم يوسف بن علي بن جبارة الهذلي الشكري المغربي، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى: 1428هـ / 2007م.

- 166) الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة مصر، الطبعة الثالثة: 1408هـ / 1988م.
- 167) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: محيي الدين رمضان، الرسالة العالمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى: 2013هـ / 1434م.
- 168) الكشف في شرح رواية ورش عن نافع، لأبي العباس خليفة بن عبد الله القيسي، تحقيق: عبد الله أكيك، مرقون.
- 169) كفاية التحصيل في شرح التفصيل، للشيخ مسعود بن محمد جموع (ت 1119هـ)، وقد قام بتحقيقه ودراسته الأستاذ عبد الرحمن السائب لينال بها دبلوم الدراسات العليا بجامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط شعبة الدراسات الإسلامية، تخصص: القرآن وعلومه، تحت إشراف أستاذنا الدكتور التهامي الراجي الهاشمي سنة 1412-1413هـ الموافق لـ: 1992-1993م.
- 170) كنز المعاني بتحرير حرز الأمان، المطبوع في آخر شرحه الفتح الرحمان، كلاهما لسليمان بن حسين الجمزوري، تحقيق: عبد الرزاق بن علي بن إبراهيم موسى، بيت الحكمة القاهرة مصر، الطبعة الأولى: 1414هـ / 1994م.
- 171) كنز المعاني في شرح حرز الأمان ووجه التّهاني، لإبراهيم بن عمر الجعبري، تحقيق: أحمد الزبيدي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المملكة المغربية، الطبعة الأولى: 1419هـ / 1998م.
- 172) الكنز في القراءات العشر، لأبي محمد عبد الله بن عبد المؤمن الواسطي، تحقيق: خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة، الطبعة الأولى: 1425هـ / 2004م.
- 173) الكنى والأسماء، لأبي بشر محمد بن أحمد الدولاقي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم بيروت لبنان، الطبعة الأولى: 1421هـ / 2000م.
- 174) لآلئ البيان في تجويد القرآن، لإبراهيم بن علي شحاته السمنودي، ضمن كتاب «السمنوديات»، بضبط: حامد بن خير الله سعيد، مكتبة أولاد الشيخ للتراث مصر، الطبعة الأولى: 1423هـ / 2002م.
- 175) اللباب في تهذيب الأنساب، لعلي بن محمد ابن الأثير الجزري، دار صادر بيروت لبنان.

- (176) لسان العرب، لمحمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي، تحقيق: دار صادر بيروت لبنان، الطبعة الثالثة: 1414هـ.
- (177) لطائف المنن في مناقب الشيخ أبي العباس المرسي وشيخه الشاذلي أبي الحسن، لأحمد ابن عطاء الله السكندري، المطبعة البهية القاهرة مصر، الطبعة: 1322هـ.
- (178) المبسوط في القراءات العشر، لأحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية دمشق، الطبعة: 1981م.
- (179) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لعبد الحق ابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى: 1422هـ.
- (180) المحكم في علم نقط المصاحف، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: غانم قدوري الحمد، دار الغوثاني للدراسات القرآنية دمشق بيروت، الطبعة الأولى: 1438هـ / 2017م.
- (181) المحكم والمحيط الأعظم، لعلي بن إسماعيل ابن سيده المرسي، تحقيق: عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى: 1421هـ / 2000م.
- (182) المختصر البارع في قراءة نافع، لمحمد بن أحمد ابن جزي الكلبّي الغرناطيّ الشهيد، تحقيق: محمد الطبراني، مكتبة أولاد الشيخ للتراث مصر، الطبعة: 2003م.
- (183) مختصر فتح ربّ الأرباب بما أهمل في لبّ الباب من واجب الأنساب، لعبّاس بن محمد بن أحمد بن السيّد رضوان المدني الشافعي، مطبعة المعاهد بجوار قسم الجمالية مصر، الطبعة: 1345هـ / 1926م.
- (184) المرأة في السبع القراءات، للحسين ابن رشيق المُرسي، تحقيق: محمد بنشريف، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المملكة المغربية، الطبعة الأولى: 1438هـ / 2016م.
- (185) مرشد القارئ إلى تحقيق المقارئ (مقدمة في أصول القراءات)، لأبي الأصغ عبد العزيز بن عليّ ابن الطحّان السّماتيّ الإشبيليّ، تحقيق: توفيق أحمد العبقرّي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث مصر، الطبعة: 2004م.

- 186) المرشد المعين على الصّوري من علوم الدّين، لعبد الواحد ابن عاشر، مكتبة القاهرة مصر، دون ذكر تاريخ الطّبع.
- 187) المستدرك على الصّحيحين، للحاكم محمّد بن عبد الله بن محمّد بن حمدويه النّيسابوريّ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة بيروت لبنان، الطّبعة الأولى: 1411هـ / 1990م.
- 188) مسند الشّاميين، لسليمان بن أحمد الطّبرانيّ الشّاميّ، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السّلفيّ، مؤسّسة الرّسالة بيروت لبنان، الطّبعة الأولى: 1405هـ / 1984م.
- 189) المسند الصّحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله r، لأبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيريّ النّيسابوريّ، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التّراث العربيّ بيروت لبنان.
- 190) المسند، لأبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطّيالسيّ البصريّ، تحقيق: محمّد بن عبد المحسن التّركيّ، دار هجر مصر، الطّبعة الأولى: 1419هـ / 1999م.
- 191) المسند، لأبي يعلى أحمد بن عليّ الموصليّ، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتّراث دمشق، الطّبعة الأولى: 1404هـ / 1984م.
- 192) المسند، لأحمد بن محمّد بن حنبل الشّيبانيّ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد وآخرين، مؤسّسة الرّسالة، الطّبعة الأولى: 1421هـ / 2001م.
- 193) المسند، لعبد الله بن عبد الرّحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصّمد الدّارميّ التّيميّ السّمرقنديّ، تحقيق: حسين سليم أسد الدّارانيّ، دار المغني للنّشر والتّوزيع المملكة العربيّة السّعوديّة، الطّبعة الأولى: 1412هـ / 2000م.
- 194) مصدّرة في السّبع، لأبي العلاء إدريس المنجرة، تحقيق: يوسف أحمد الشّهاب - شهاب -، منشورات مدرسة ابن القاضي للقراءات سلا المغرب، الطّبعة الأولى: 2020م.
- 195) مصنف عبد الرّزاق بن همام الصّنعانيّ، تحقيق: حبيب الرّحمن الأعظميّ، المجلس العلميّ الهند، الطّبعة الثّانية: 1403هـ.
- 196) المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد الطّبرانيّ، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السّلفيّ، مكتبة ابن تيمية القاهرة، الطّبعة الثّانية.

197) معرفة السنن والآثار، لأحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية كراتشي باكستان، دار قتيبة دمشق بيروت، دار الوعي حلب دمشق، دار الوفاء المنصورة القاهرة، الطبعة الأولى: 1412هـ / 1991م.

198) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للإمام محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وبشار عواد معروف وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: 1404هـ.

199) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، لمحمد بن أحمد الذهبي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى: 1417هـ / 1997م.

200) مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لعبد الله بن يوسف ابن هشام، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر دمشق، الطبعة السادسة: 1985م.

201) مفتاح العلوم، ليوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الثانية: 1407هـ / 1987م.

202) المفردات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: علي توفيق النحاس، دار الصحابة للتراث بطنطا، الطبعة الأولى: 1427هـ / 2006م.

203) المفردات في غريب القرآن، للحسين بن محمد المعروف بالرّاغب الأصبهاني، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم دمشق - الدار الشامية بيروت، الطبعة الأولى: 1412هـ.

204) المفيد في التجويد، لأحمد بن أحمد الطيّبي، تحقيق: أيمن رشدي سويد، الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة مكتبة التوعية الإسلامية مصر، الطبعة الثانية: 1421هـ / 2001م.

205) مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس القزويني الرازي، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، الطبعة: 1399هـ / 1979م.

206) المقدمة الجزرية فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه، لمحمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف ابن الجزري، تحقيق: محمد تميم الزعبي، تقنيات ألف لام ميم للتقنية المدينة المنورة السعودية، الطبعة الثامنة: 1436هـ / 2015م.

- (207) المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر، لعمر بن قاسم النشار المصري، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى: 1422هـ / 2001م.
- (208) منبّه الإمام المقرئ أبي عمرو الداني، دراسة وتحقيق وتعليق: لحسن بن أحمد وكاك، الطبعة الأولى: 1430هـ 2009م. دون ذكر اسم المطبعة.
- (209) منجد المقرئين ومرشد الطالبين، لمحمد بن محمد بن محمد ابن الجزري الدمشقي، تحقيق: فرغلي سيد عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث مصر، الطبعة الأولى: 2010م.
- (210) منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية، لابن عزيمة الإشبيلي، تحقيق: توفيق العبري، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المملكة المغربية، الطبعة الأولى: 1429هـ / 2008م.
- (211) المنظومة الخاقانية، لأبي مزاحم موسى بن عبيد الله الخاقاني، تحقيق: حمد الله حافظ الصفتي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث مصر، الطبعة: 2004م.
- (212) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، الطبعة الثانية: 1392هـ.
- (213) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ليحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، الطبعة الثانية: 1392هـ.
- (214) الموجز في أداء القراء السبعة، لأبي علي الحسن بن علي الأهوازي، تحقيق: عبد العظيم محمود عمران، مكتبة أولاد الشيخ للتراث الجيزة مصر، الطبعة الأولى: 2016م.
- (215) المورد الروي في ضبط كلام ربنا العلي، لأبي وكيل ميمون بن مساعد المصمودي الفخار الفاسي، تحقيق: حسن بن عبد الهادي حميتو، معهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية الرباط المملكة المغربية، الطبعة الأولى: 2019م.
- (216) مورد الظمان في رسم أحرف القرآن، لمحمد بن محمد بن إبراهيم الشريشي الخراز، تحقيق: أشرف محمد فؤاد طلعت، مكتبة الإمام البخاري الإسماعيلية مصر، الطبعة الثانية: 1427هـ / 2006م.

- (217) نثير الجمان في شعر من نظمني وإياه الزّمان، المطبوع باسم: أعلام المغرب والأندلس في القرن الثامن، لإسماعيل بن يوسف ابن الأحمر، تحقيق: محمّد رضوان الدّاية، مؤسّسة الرّسالة بيروت لبنان، الطّبعة الأولى: 1396هـ / 1976م.
- (218) النّجوم الطّوالع على الدّرر اللّوامع في أصل مقرّ الإمام نافع، لإبراهيم المارغنيّ، تحقيق: محمّد محمّد صفا، دار الأمان الرّباط، الطّبعة الأولى: 1439هـ / 2018م.
- (219) نزّهة النّظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لأحمد بن عليّ بن حجر العسقلانيّ، تحقيق: نور الدّين عتر، مطبعة الصّباح دمشق، الطّبعة الثالثة: 1421هـ / 2000م.
- (220) النّشر في القراءات العشر، لمحمّد بن محمّد ابن الجزريّ، تحقيق: عليّ محمّد الضّباع، المطبعة التّجاريّة الكبرى.
- (221) نظم التّعريف، لأبي الحسن عليّ بن سليمان القرطبيّ، تحقيق: عبد الله أكيك، مرقون على الكمبيوتر.
- (222) نظم ما خالف فيه قالون ورشاً من طريق الشّاطبيّة، للشّيخ محمّد بن سعودي، ضمن شرحه لعلّي محمّد الضّباع، مكتبة محمّد عليّ صبيح وأولاده ميدان الأزهر الشّريف بمصر، دون ذكر تاريخ الطّبع.
- (223) نواذر الأصول في معرفة أحاديث الرّسول، لأبي عبد الله محمّد بن عليّ المعروف بالحكيم التّرمذيّ، تحقيق: إسماعيل بن إبراهيم متولّي عوض، مكتبة الإمام البخاريّ القاهرة مصر، الطّبعة الأولى: 1429هـ / 2008م.
- (224) النّور السّاطع في قراءة الإمام نافع، لعثمان سليمان مراد، مع شرح: وليد بن رجب بن عبد الرّشيد بن عجميّ، دار الصّحابة للتّراث بطنطا مصر، الطّبعة الأولى: 1429هـ / 2008م.
- (225) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري» لعبد الفتّاح السيّد عجمي المرصفيّ، دار الفجر الإسلاميّة المدينة المنوّرة، الطّبعة الأولى: 1421هـ / 2001م.
- (226) الوافي بالوفيات، لصالح الدّين خليل بن أيّك الصّفديّ، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركّي مصطفى، دار إحياء التّراث بيروت لبنان، الطّبعة: 1420هـ / 2000م.
- (227) الوافي في شرح الشّاطبيّة في القراءات السّبع، لعبد الفتّاح بن عبد الغنيّ القاضي، مركز الدّراسات والمعلومات القرآنيّة بمعهد الإمام الشّاطبيّ جدّة - دار الغوثانيّ للدّراسات القرآنيّة، الطّبعة الأولى: 1439هـ / 2018م.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
5	مقدمة الشارح
6	الأسباب الداعية إلى شرح نظم «البارع في مقراء الإمام نافع»
9	مميزات شرح «تبصير المطالع بمعاني نظم البارع»
12	تسمية الكتاب
13	شرح مقدمة الناظم
14	ترجمة الإمام ابن آجرؤم
23	بيان موضوع النظم وقالبه
28	ترجمة الإمام نافع
30	ترجمة الإمامين ورش وقالون
33	سر تقديم ورش على قالون في القراءات
35	الطريق الذي اعتمده الإمام ابن آجرؤم في نظمه
37	ترجمة الإمام الأزرق
38	ترجمة الإمام أبي نشيط
38	الفرق بين القراءة والرواية والطريق
40	الفرق بين الخلاف الواجب والخلاف الجائز
41	ترجمة الإمام الداني
42	سند الإمام نافع في القرآن الكريم إلى رسول الله ﷺ
48	سند الشارح في قراءة الإمام نافع براوييه ورش وقالون
52	مفاتيح النظم ومصطلحاته

55	باب التَّعَوُّذ
55	مفهوم التَّعَوُّذ
55	سبب تعوُّذ القارئ بالله من الشَّيْطَان
57	حكم التَّعَوُّذ
59	إذا قرأ القرآن الكريم جماعةً من النَّاسِ جملةً فهل يلزم كلُّ واحد منهم الاستعاذة، أو تكفي استعاذة أحدهم دون آخرين؟
60	صيغة التَّعَوُّذ
66	محلّ التَّعَوُّذ
67	كيفية التَّعَوُّذ
71	أوجه التَّعَوُّذ مع البسملة والوجه المقدّم
72	أوجه التَّعَوُّذ في حالة عدم البسملة والوجه المقدّم
75	باب البسملة
75	مفهوم البسملة
77	حكم البسملة بين السّورتين لقالون
77	حكم البسملة في «سورة براءة»
78	أسباب عدم البسملة في «سورة براءة»
83	حكم البسملة بين السّورتين لورش من طريق الأزرق
86	حكم البسملة في الأربع الزّهر
94	حكم البسملة في أوائل سور القرآن الكريم وأوائل الأجزاء
94	حكم البسملة في أوائل السّور
97	حكم البسملة في أوائل الأجزاء

103	أوجه البسملة بين السورتين لمن يسمل ومن لا يسمل
103	أوجه البسملة بين السورتين لمن يسمل
106	أوجه ما بين السورتين لورش
114	كيفية قراءة البسملة
117	باب ميم الجمع
117	مفهوم «ميم الجمع»
117	لغات «ميم الجمع»
117	علامة «ميم الجمع»
118	أحكام «ميم الجمع» عند نافع
118	أحوال «ميم الجمع» التي سيتحدث عنها الناظم
119	الحالة الأولى: «ميم الجمع» إذا أتت قبل ضمير متصل ملفوظ مرسوم في المصحف
120	الحالة الثانية: «ميم الجمع» إذا جاءت قبل همزة الوصل
121	الحالة الثالثة: «ميم الجمع» إذا أتت قبل همزة القطع
122	الحالة الرابعة: «ميم الجمع» إذا جاءت قبل محرّك غير الهمز
125	باب هاء الكناية
125	أسماء «هاء الكناية»
125	مفهوم «هاء الكناية»
126	الغرض من «هاء الكناية»
126	اللغات في «هاء الكناية»
127	أقسام «هاء الكناية»

128	حكم «هاء الكناية» إذا جاءت بين ساكنين أو بين متحرّك وساكن أو بين ساكن ومتحرّك
131	حكم «هاء الكناية» إذا جاءت بين متحرّكين
132	حكم هاء ﴿هَلْدِءِ﴾
133	حكم «هاء الكناية» إذا وقعت بين متحرّكين في الحال، وهي في الأصل بين ساكن سابق ومتحرّك لاحق
143	باب المد والقصر
143	مفهوم المدّ والقصر والتّوسط
144	حروف المدّ وشروطها
146	أقسام المدّ
147	القسم الأوّل من أقسام المدّ: «المدّ الطّبيعيّ»
149	القسم الثّاني من أقسام المدّ: «المدّ المزيديّ»
149	أسباب المدّ المزيديّ وأنواعه وأحكامه ومقداره
151	المدّ المتّصل
154	المدّ اللازم وأقسامه
158	الأحرف المقطّعة في «فواتح السّور» أربعة أنواع
162	المدّ العارض للسّكون
165	أوجه «المدّ العارض للسّكون» عند الوقف بالسّكون أو بالإشمام أو بالروم
168	بعض مستثنيات «المدّ العارض للسّكون»
168	الاستثناء الأوّل: كلّ كلمة آخرها تاء أبدلت في الوقف هاء وكان قبلها ألف؛ مثل: ﴿الصَّلَوَةُ﴾

168	الاستثناء الثاني: كلمة ﴿الْع﴾
169	الاستثناء الثالث: الكلمة الموقوف عليها بالهمز؛ مثل: ﴿السَّهَاءُ﴾
171	الاستثناء الرابع: الكلمة الموقوف عليها بالحرف المشدّد؛ نحو: ﴿صَوَافٌ﴾
173	قاعدة «أقوى المدود»
176	تنبيه: إذا تعدّدت المدود من نوع واحد
177	«مدّ البدل» ومستثنياته
182	مستثنيات «مدّ البدل» لورش
182	المستثنى الأوّل: الألف التي بعد اللّام في ﴿عَالَمٌ﴾ الاستفهاميّة
185	المستثنى الثاني: أن تكون الألف التي بعد الهمزة مبدلة من التّنوين المفتوح في حال الوقف؛ مثل: ﴿خِطَاءٌ﴾
186	المستثنى الثالث: كلّ حرف مدّ مبدل من همزة الأصل جاء بعد همزة الوصل في حال الابتداء بها؛ مثل: ﴿إِيَّتِ﴾
188	المستثنى الرابع: الياء في ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾
189	المستثنى الخامس: ﴿عَادَاً أُولَئِى﴾ في «سورة النّجم»
191	المدود الجائزة في ﴿أُولَئِى﴾ حالة الابتداء بها والوقف على ﴿عَادَاً﴾
192	تحرير: عند اجتماع ﴿عَادَاً أُولَئِى﴾ مع بدل آخر كقوله تعالى: ﴿قَبَائِيءَ الْآءِ رَبِّكَ تَتَمَارَى﴾
193	المستثنى السادس: ﴿يُؤَاخِذُ﴾
195	المستثنى السابع: باب ﴿مَسْئُولَا﴾
197	تحرير في «مدّ البدل الموقوف عليه» الموسوم بـ«المدّ العارض للسكون المهموز»

203	حكم المدّ الواقع قبل السكون المغيّر بالشكل
205	المدّ المنفصل
209	تنبيه: إذا اجتمع مدّان أو أكثر من قبيل «المدّ المنفصل»
210	تحرير: إذا اجتمع «المدّ المنفصل» مع «ميم الجمع»
212	أحكام «مدّ اللين» ومستثنياته
212	أقسام «مدّ اللين»
214	حكم مدّ اللين المهموز
217	تحرير: إذا اجتمع «مدّ اللين المهموز» مع «مدّ البدل»
219	حكم مدّ اللين بعده سكون لازم؛ وذلك في (عَيْنُ)
220	حكم مدّ اللين بعده سكون عارض للوقف
223	ما المراد بالقصر في باب «مدّ اللين»؟
226	مستثنيات «مدّ اللين المهموز» لورش
226	المستثنى الأوّل: ﴿مَوْيَلَا﴾ في «سورة الكهف»
226	المستثنى الثاني: ﴿الْمَوْءَدَةُ﴾ في «سورة التّكوير»
226	المستثنى الثالث: ﴿سَوْءَاتِهِمَا﴾، و﴿سَوْءَاتِكُمْ﴾
229	تحرير في ﴿سَوْءَاتِهِمَا﴾ و﴿سَوْءَاتِكُمْ﴾
235	باب الهمزتين من كلمة
235	أقسام الهمز
235	الأصل في الهمز
236	الأحكام التي تعتري الهمز في القرآن الكريم
238	الفائدة من تغيير الهمزة المحقّقة

239	حكم الهمزتين القطعيتين من كلمة واحدة
239	أنواع اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة
244	عندما يبدل ورش الهمزة الثانية من جنس حركة ما قبلها فهل نمدها أم نوسطها أم نقصرها؟
246	حكم «ألف الإدخال» ومقداره
251	حكم ما اجتمع فيه ثلاث همزات في كلمة واحدة
255	حكم ما اجتمع فيه همزة الوصل مع همزة الاستفهام
259	تحرير في ﴿ءَالَسْ﴾ لورش وقالون
266	المواضع التي لا يُدخل فيها قالون «ألف الإدخال» بين الهمزتين
269	حكم ما اجتمع فيه همزتان في كلمة واحدة وكانت الثانية ساكنة
273	باب الهمزتين من كلمتين
273	أقسام الهمزتين من كلمتين
273	حكم الهمزتين المتفتحتين في الحركة من كلمتين لقالون
278	تحرير في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَتَّبِعْهُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَجِمَ رَبِّي﴾ في رواية قالون
280	حكم الهمزتين المتفتحتين في الحركة من كلمتين لورش
283	عند إبدال الهمزة الثانية من جنس حركة ما قبلها لورش؛ فهل نمده حروف المد مدًا مشبعًا أم نقصر أم نوسط؟
286	حكم ﴿جَاءَ.آل﴾ لورش
290	حكم ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ﴾ و﴿أَلْبَغَاءِ إِنْ أَرَدْتَ تَحَصُّنًا﴾ لورش
292	حكم الهمزتين المختلفتين في الحركة من كلمتين لورش وقالون
293	أنواع الهمزتين المختلفتين في الحركة من كلمتين

297	حكم حروف المدّ واللّين الواقعة قبل الهمز المغيّر
300	تنبيه: إذا اجتمع في الآية حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالإسقاط أو بالتسهيل مع «ميم الجمع»، ففيها أربعة أوجه
300	تحرير: إذا اجتمع «المدّ المنفصل» مع حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالإسقاط لقالون
302	تحرير ثان: إذا اجتمع في الآية: «المدّ المنفصل» مع حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالتسهيل لقالون
304	تحرير ثالث: إذا اجتمع لقالون: «المدّ المنفصل» مع حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالإسقاط مع «ميم الجمع» لقالون
306	حكم الهمز المغيّر في حالة الوقف عليه
311	باب الهمزة المفردة
311	الأصل في «الهمز المفرد»
311	«الهمز المفرد» ينقسم إلى قسمين
312	ما يبده ورش من الهمزة المفردة إذا جاءت فاء للكلمة
318	ما يبده ورش من الهمزة المفردة إذا جاءت عيناً للكلمة
321	ما يبده ورش من الهمزة المفردة إذا جاءت لاماً للكلمة
325	باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها
325	مفهوم النّقل
325	قاعدة ورش في النّقل وشروطها
329	الحرف المنقول إليه على خمسة أنواع
332	خلف ورش في نقل ﴿كِتَابِيهِ إِنِّي﴾
334	الكلمات التي اتّفق قالون وورش على النّقل فيها

336	كيفية قراءة ﴿عَادَاْ الْأُولَى﴾ لورش وقالون في حالتي الوصل والابتداء
338	كيفية الابتداء بآل التعريف المنقول إليها حركة الهمزة بعدها
347	باب الإظهار والإدغام
347	الإظهار هو الأصل
347	مفهوم الإظهار والإدغام
347	أقسام الإدغام: الصَّغِير والكَبِير، ومفهومهما وأمثلتهما.
348	علّة الإدغام
348	أسباب الإدغام
348	أقسام الإدغام الصَّغِير
351	قاعدة إدغام المتماثلين لورش وقالون
353	خلف ﴿مَالِيَهُ هَلَاكَ﴾ لورش وقالون
357	حكم ذال (إذ)، ودال (قد)، و(تاء التّأنيث)، ولام (هل)، و(بل) لورش وقالون
357	حكم ذال (إذ) لورش وقالون
359	حكم دال (قد) لورش وقالون
361	حكم (تاء التّأنيث) لورش وقالون
364	حكم لام (هل)، و(بل) لورش وقالون
367	فصل في حروف قربت مخارجها
373	حكم ﴿تَخْلُفْكُمْ﴾ لورش وقالون

375	باب النّون الساكنة والتّنوين
375	مفهوم النّون الساكنة والتّنوين
375	الفرق بين النّون الساكنة وبين التّنوين
376	الحكم الأوّل من أحكام النّون الساكنة: الإدغام
376	أقسام الإدغام
377	مفهوم الغنة والخيشوم
380	الحكم الثاني من أحكام النّون الساكنة: الإظهار
383	الحكم الثالث من أحكام النّون الساكنة: القلب
384	الحكم الرابع من أحكام النّون الساكنة: الإخفاء
388	الغنة عند حروف الإخفاء تنقسم إلى قسمين
389	حكم النّون الساكنة في ﴿يَسَّى﴾ و﴿نَّيَّ﴾
390	حكم التّنوين كحكم النّون الساكنة في الأحكام الأربعة السابقة
395	باب الفتح والإمالة وبين اللفظين
395	الفتح والإمالة لغتان
395	أنواع الفتح ومفهوم كلّ نوع
395	أنواع الإمالة ومفهوم كلّ نوع
396	أسباب التّقليل عند الإمام ورش
398	فائدة الإمالة
398	حكم «ذوات الياء» ممّا ليس فيه راء وليس رأس آية
399	كيفية معرفة الألف المنقلبة عن الياء في الأسماء والأفعال

405	تحريرات في حالة اجتماع «ذوات الياء» مع بعض المدود؛ كـ«مدّ البدل» و«مدّ اللين المهموز» و«العارض للسكون» وغيرها لورش
420	حكم «ذوات الرّاء»
424	حكم رؤوس الآي
428	حكم الوقف على الكلمة المنوّنة في الأسماء المقصورة
434	حكم الألف الممالاة إذا جاء بعدها سكون منفصل عنها
436	حكم الألف المتوسّطة الواقعة قبل الرّاء المتطرّفة المجرورة
440	حكم ﴿الْبَهْرَيْنِ﴾ و﴿كَلْبَيْنِ﴾ و﴿الْجَارِ﴾ و﴿جَبَّارَيْنِ﴾
444	تحرير: إذا جمعت كلمة ﴿وَالْجَارِ﴾ مع «ذوات الياء»
446	تحرير آخر: إذا جمعت كلمة ﴿جَبَّارَيْنِ﴾ مع «ذوات الياء»
447	حكم تقليل الحروف المقطّعة في «فواتح السّور»
449	ذكر الكلمات التي وافق قالون ورشًا على تقليلها
453	تحرير: إذا اجتمع في الآية لفظ ﴿التَّوْرَةِ﴾ مع «المدّ المنفصل» و«ميم الجمع» لقالون
455	ما يميله قالون وورش إمالة كبرى
459	باب الرّاءات
459	الأصل في الرّاء
459	أسباب ترقيق الرّاء
460	مفهوم ترقيق الرّاء وتفخيمها
461	الرّاءات التي اختصّ ورش بترقيقها
461	السّبب الأول من أسباب التّرقيق لورش: أن يكون قبل الرّاء المفتوحة أو المضمومة ياء ساكنة لازمة متصلة بها

462	حكم كلمة ﴿حَيْرَانَ﴾ لورش
464	السَّبب الثاني من أسباب التَّرقيق لورش: أن يكون قبل الرَّاءِ المفتوحة أو المضمومة كسرٌ لازمٌ متَّصلٌ بها
468	ما يَرَقُّ لورش من الرَّاءات بسبب السَّبب البعدي
471	الخلاف الحاصل في راء ﴿قَرِيَّةٍ﴾ و﴿مَزِيمَةٍ﴾ و﴿أَلْمَرَّةِ﴾
472	مستثنيات ورش من قاعدة ترقيق الرَّاءِ المفتوحة أو المضمومة إذا سُبِقَتْما بكسر لازم
473	المستثنى الأول: ما حال بين الرَّاءِ المفتوحة أو المضمومة وبين الكسر اللازم حرفٌ متحرِّكٌ
473	المستثنى الثاني: ما حال بين الرَّاءِ المفتوحة أو المضمومة وبين الكسر اللازم حرفٌ مستعل ساكنٌ
476	المستثنى الثالث: ما جاء بعد الرَّاءِ أحد حروف الاستعلاء
477	حكم كلمة ﴿وَالْإِشْرَافِ﴾
478	المستثنى الرابع: ما جاءت فيه الرَّاءُ مكررة في كلمة واحدة
479	المستثنى الخامس: الأسماء الأعجمية
479	المستثنى السادس: باب ﴿ذِكْرَاءَ﴾
482	تحرير في باب ﴿ذِكْرَاءَ﴾
483	المستثنى السابع: ﴿لَارَمَ﴾
485	حكم كلمة ﴿عَزَيْرُ﴾
486	الرَّاءات التي اتَّفَق ورش وقالون على ترقيقها
486	السَّبب الأول: أن تكون الرَّاءُ ساكنة بعد كسر لازم متَّصل بها وليس بعدها حرفٌ مستعل
487	حكم كلمة ﴿بِرْزِ﴾

491	السَّبَبُ الثَّانِي مِنْ أَسْبَابِ تَرْقِيقِ الرَّاءِ لِجَمِيعِ الْقَرَاءِ: أَنْ تَكُونَ الرَّاءُ مَكْسُورَةً بِنَفْسِهَا
492	حُكْمُ الْوَقْفِ عَلَى الرَّاءِ الْمَتَطَرِّفَةِ لِقَالُونَ وَوَرَشَ
492	السَّبَبُ الْأَوَّلُ مِنْ أَسْبَابِ تَرْقِيقِ الرَّاءِ فِي حَالَةِ الْوَقْفِ عَلَيْهَا: أَنْ تَقَعَ الرَّاءُ بَعْدَ كَسْرَةٍ لَازِمَةٍ
493	حُكْمُ كَلِمَتِي ﴿الْفِطْرِ﴾، وَ﴿مِصْرَ﴾
495	السَّبَبُ الثَّانِي مِنْ أَسْبَابِ تَرْقِيقِ الرَّاءِ فِي حَالَةِ الْوَقْفِ عَلَيْهَا: أَنْ تَقَعَ الرَّاءُ بَعْدَ يَاءٍ سَاكِنَةٍ
495	السَّبَبُ الثَّلَاثُ مِنْ أَسْبَابِ تَرْقِيقِ الرَّاءِ فِي حَالَةِ الْوَقْفِ عَلَيْهَا: أَنْ تَقَعَ الرَّاءُ بَعْدَ أَلْفٍ مَقْلَّةٍ أَوْ مَمَالَةٍ فِي مَذْهَبٍ مِنْ يَقْلُّ أَوْ يَمِيلُ
497	مِنْ الْأَسْبَابِ الَّتِي تَرْقِّقُ الرَّاءُ مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَقْفِ لَوَرَشَ: أَنْ تَقَعَ الرَّاءُ بَعْدَ رَاءٍ مَرْقَّقَةٍ وَذَلِكَ فِي كَلِمَةِ ﴿يَشْرِي﴾
499	بَعْضُ الْكَلِمَاتِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا فِي حَالَةِ الْوَقْفِ عَلَى رَائِهَا فِي قِرَاءَةِ نَافِعٍ
499	الْكَلِمَةُ الْأُولَى: ﴿يَسْرِي﴾
499	الْكَلِمَةُ الثَّانِيَّةُ: ﴿قَاسِرٍ﴾
500	الْكَلِمَةُ الثَّلَاثَةُ: ﴿أَنْ إِسْرٍ﴾
501	الْكَلِمَةُ الرَّابِعَةُ: ﴿وَنُذْرِي﴾
502	كَيْفِيَّةُ الْوَقْفِ بِالرَّوْمِ عَلَى الرَّاءَاتِ وَحُكْمُ بَاقِي الرَّاءَاتِ الَّتِي لَمْ تُذَكَّرْ
502	كَيْفِيَّةُ الْوَقْفِ بِالرَّوْمِ عَلَى الرَّاءَاتِ
504	حُكْمُ بَاقِي الرَّاءَاتِ الَّتِي لَمْ يَذْكُرْهَا النَّاطِمُ
507	بَابُ اللَّامَاتِ
507	الْمَقْصُودُ بِتَغْلِيظِ اللَّامِ وَتَرْقِيقِهِ

508	قاعدة ورش في تغليظ اللّامات وشروطها
508	أولها: أن تكون اللّام مفتوحة
509	ثانيها: أن يكون قبل اللّام: طاءً أو صادٌ أو ظاءً
509	ثالثها: أن تكون الأحرف الثلاثة السابقة إمّا مفتوحة
510	رابعها: أن تكون اللّام بعد هذه الأحرف الثلاثة
511	خامسها: أن تكون هذه الأحرف الثلاثة متّصلة باللّام
511	اللّامات التي فيها وجهان لورش
511	الحالة الأولى: ما حال فيه الألف بين اللّام المفتوحة وبين الصّاد أو الطّاء المفتوحين
514	تحرير: إذا صَمَمَتْ ﴿يَصَالًا﴾ إلى «مدّ البدل» كـ ﴿ءَاتَيْتُمْ﴾
516	الحالة الثّانية ممّا فيه وجهان: إذا وقفنا على اللّام المفتوحة الواقعة بعد الأحرف الثلاثة الموجبة للتّغليظ
517	الحالة الثّالثة ممّا فيه وجهان: ما جاءت فيه اللّام المتوفّرة على شروط التّغليظ قبل «ذَوَاتِ الْيَاءِ»
521	تحرير: إذا اجتمع ما فيه وجهان من الكلمات السّبعة؛ كـ ﴿تَصَلَّى﴾ مع «ذوات الياء»؛ كـ ﴿تُسْفَى﴾ و«مدّ البدل»؛ كـ ﴿-اِيَّةِ﴾
523	حكم اللّام المتوفّرة على شروط التّغليظ إذا جاءت قبل الألف المنقلبة عن الياء وكانت رأس آية
525	حكم اللّام في اسم ﴿الله﴾ و﴿إِلَهِمَّ﴾
529	بَابُ الرَّؤْمِ وَالْإِشْمَامِ
529	مفهوم الوقف والسّكت والقطع
530	مفهوم السّكون
531	هل ورد عن الإمام نافع نصّ في تجويز الرّوم والإشمام أو منعهما؟

531	مفهوم الروم والإشمام
532	فائدة الروم والإشمام
533	الحركات التي يجوز فيها الروم والإشمام والتي يمنعان فيها
536	الحركات بالنسبة للروم والإشمام على ثلاثة أقسام
437	المعتبر في جواز الروم والإشمام: الحركة الظاهرة الملفوظ بها ولو نابت عن غيرها، لا المقدرة ولو نابت عنها غيرها
538	موانع الروم والإشمام
538	المانع الأول: الفتح والنصب
539	المانع الثاني: الساكن
539	المانع الثالث: الشكل العارض
540	المانع الرابع: ميم الجمع على القول الراجح
542	المانع الخامس: «هاء التأنيث» الموقوف عليها بالهاء
543	المانع السادس: «هاء الضمير» إذا سبقت بضمة أو كسرة أو واو أو ياء
547	حكم الوقف على مرسوم المصحف العثماني
552	قصيدة الإمام إبراهيم الدّرعي السّباعي المغربي في قوله تعالى ﴿أَيُّ مَاءٍ﴾ في سورة الإسراء
556	الوقف لنافع على خمسة أقسام
559	باب ياءات الإضافة
559	مفهوم «ياءات الإضافة»
559	أسماء «ياءات الإضافة»
560	لغات «ياء الإضافة»
560	علامة «ياء الإضافة»

560	الفرق بين «ياءات الإضافة» و«ياءات الزوائد»
561	«ياءات الإضافة» على ثلاثة أنواع
562	تنقسم «ياءات الإضافة» المختلف فيها بين القراء السبعة بين الفتح والإسكان إلى ستة أقسام
564	ياءات الإضافة التي اختلف فيها قالون وورش
569	أوجه كلمة ﴿وَمَخْبِئًا﴾ لورش وصلًا ووقفًا
571	«ياءات الإضافة» في قراءة نافع تنقسم إلى ثلاثة أقسام
573	باب الزوائد
573	مفهوم «ياءات الزوائد»
573	«ياءات الزوائد» تنقسم في قراءة نافع إلى ثلاثة أقسام
574	عدد ياءات الزوائد عند نافع، وحكمها، وسبب تسميتها
575	الياءات التي اتفق قالون وورش على جعلها من قبيل ياءات الزوائد
585	ما انفرد ورش بجعله من قبيل ياءات الزوائد
591	تحرير: إذا قرأت لقالون قوله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾
596	ما انفرد قالون بجعله من قبيل ياءات الزوائد
599	باب فرش الحروف
599	مفهوم الأصول والفروش
600	حكم هاء ﴿هُوَ﴾ و﴿هِيَ﴾، وراء ﴿فُرْبَةً﴾، وباء ﴿بُيُوتٍ﴾ و﴿الْبُيُوتِ﴾ لقالون وورش
600	حكم هاء (هو)، و(هي) لقالون وورش
603	حكم راء ﴿فُرْبَةً﴾ لقالون وورش

603	حكم باء ﴿بُيُوتٍ﴾ و﴿الْبُيُوتِ﴾ لقالون وورش
605	حكم ﴿يَخْضِمُونَ﴾ و﴿بِنِعْمًا﴾ و﴿نِعْمًا﴾ و﴿يَهْدِي﴾ و﴿لَا تَعْدُوا﴾ لقالون وورش
609	حكم ﴿لَيْلًا﴾ و﴿النَّيْسِ﴾ و﴿وَاللَّيْلِ﴾ لقالون وورش
516	حكم لام ﴿لِيَفْضُوا﴾ و﴿لَيَقْطَعُ﴾ و﴿وَلَيَتَمَتَّعُوا﴾ وواو ﴿أَوْ﴾ ءآبَاؤُنَا﴾ لقالون وورش
619	حكم الاستفهام المكرر
623	حكم ﴿لَا هَبَ﴾ لورش وقالون
625	حكم ﴿سَنَيْتَ﴾ و﴿سَنَعٌ﴾ و﴿تَامَنَّا﴾ لقالون وورش
632	أرجوزة الإمام إبراهيم الدرعي السباعي المغربي في حكم ﴿تَامَنَّا﴾ رسمًا وضبطًا
634	حكم ﴿أَرَأَيْتَ﴾ و﴿هَآنَتُمْ﴾ لقالون وورش
644	تحرير في ﴿هَآنَتُمْ هَؤُلَاءِ﴾ لقالون
646	حكم ألف ﴿أَنَا إِلَّا﴾ لقالون وورش
561	شرح خاتمة النظم
652	سند الشارح في نظم «البارع»
	الفهارس
659	فهرس الآيات القرآنية
772	فهرس الأحاديث والآثار
774	فهرس المصادر والمراجع
779	فهرس الموضوعات

